مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

الفساد في المجتمع الكويتي
وتأثيره على الهوية المجتمعية والاستقرار الاجتماعي

أ.د. يعقوب يوسف الكندري

أستاذ الأنثروبولوجيا والاجتماع
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت

سلسلة الإصدارات الخاصة
(سلسلة علمية محكمة)
العدد (٤٥)

الكويت - ٢٠٢٠م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

الفساد في المجتمع الكويتي
وتأثيره على الهوية المجتمعية والاستقرار الاجتماعي

أ.د يعقوب يوسف الكندري
أستاذ الأنثروبولوجيا والاجتماع
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت

سلسلة الإصدارات الخاصة
(سلسلة علمية محكمة)
العـــدد (٤٥)

الكويت
٢٠٢٠م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت
هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com
الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت ـ ٢٠٢٠

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس ـ كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
العميد المساعد للشؤون الأكاديمية
والأبحاث والدراسات العليا ـ كلية الآداب
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

أ. عبدالعزيز عبدالله السالم
رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معرفي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق ـ دولة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبدالله الغانم
مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

أ. غالب محمد العصيمي
الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية
وزارة الإعلام ـ دولة الكويت

المحتـويـات	رقم الصفحة

الملخص ٢٣
تقديم ٢٧
الباب الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة ٣١
الفصل الأول: ٣٣
ـ تقديم ٣٥
ـ مقدمة ٣٦
ـ إشكالية الدراسة ٣٩
ـ أهداف الدراسة ٣٩
ـ أسئلة الدراسة ٤٠
ـ أهمية الدراسة ٤٢
ـ المفاهيم ٤٣
ـ الفساد ٤٣
ـ مؤشر مدركات الفساد ٤٦
ـ أسباب الفساد : ٤٨
أولا- العوامل المباشرة للفساد ٤٩
ثانيا- العوامل غير المباشرة ٥٠
مظاهر الفساد : ٥١
١ - المظاهر الاجتماعية ٥٢
٢ - المظاهر المالية ٥٢
٣- المظاهر السلوكية ٥٢
٤ - المظاهر الإدارية ٥٢

المحتـويـات	رقم الصفحة
ـ الهوية الوطنية.....	٥٣
ـ المداخل النظرية لدراسة الفساد.....	٥٥
ـ مكونات الهوية الوطنية في المجتمع الكويتي.....	٥٧
ـ الفساد في المجتمع الكويتي.....	٥٨
ـ الآليات الخاصة في مواجهة الفساد.....	٥٨
ـ الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة).....	٦٠
ـ العوامل التي تساعد على ظهور مؤشرات الفساد في الكويت.....	٦٥
أبرز قضايا شبهات الفساد في الآونة الأخيرة.....	٦٧
الفصل الثاني: الفساد والأبعاد المرتبطة به: مراجعة للأدبيات.....	٧١
ـ تقديم.....	٧٣
ـ مراجعة الأدبيات:.....	٧٣
أولاً- الفساد والأبعاد الإدارية في القطاع الوظيفي.....	٧٤
ثانياً- الفساد والأبعاد السياسية.....	٧٨
ثالثاً-الفساد والأبعاد الاقتصادية.....	٨١
رابعاً- الفساد والأبعاد الثقافية.....	٨٤
خامساً- الفساد والأبعاد الاجتماعية.....	٨٥
سادساً- الفساد في المؤسسات والأجهزة الرسمية.....	٨٨
سابعاً- الفساد والأبعاد الديموغرافية.....	٩١
ثامناً- الفساد واستراتيجيات مواجهته.....	٩٣
الباب الثاني.....	٩٧
الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة.....	٩٩

المحتـويـات	رقم الصفحة

ـتقديم ١٠١
ـ منهجية الدراسة : ١٠١
أولاً – عينة الدراسة ١٠٢
ثانياً – أداة الدراسة ومتغيراتها ١٠٥
الجزء الأول–البيانات الأولية ١٠٥
الجزء الثاني– المقاييس ١٠٦
الجزء الثالث– السؤال المفتوح ١١١
ثالثاً– الوسائل الإحصائية ١١٢
الباب الثالث : نتائج الدراسة ١١٥
الفصل الرابع : نتائج الدراسة الوصفية ١١٧
ـتقديم ١١٩
أولاً– حجم الفساد ١٢٠
ثانياً – مظاهر الفساد ١٢١
١ – المظاهر الاجتماعية ١٢١
٢ – المظاهر المالية ١٢٤
٣– المظاهر الإدارية ١٢٦
٤ – المظاهر السلوكية ١٣٠
ثالثا– أسباب انتشار الفساد: ١٣٥
١ – أسباب قانونية ١٣٥
٢ – أسباب اجتماعية قيمية ١٣٩
٣– الأسباب الإدارية ١٤٥

المحتـويـات	رقم الصفحة
رابعًا – دور المؤسسات والأجهزة في مواجهة الفساد.....	١٥١
الفصل الخامس – نتائج الدراسة الاستدلالية:.....	١٥٧
تقديم.....	١٥٩
أولاً – الاختلافات بين الجنسين في اتجاهاتهم.....	١٦٠
١ – الفروق بين الجنسين في حجم الفساد.....	١٦١
٢ – الفروق بين الجنسين في مظاهر الفساد.....	١٦١
٣– الفروق بين الجنسين في أسباب انتشار الفساد.....	١٦٣
٤ – الفروق بين الجنسين في دور المؤسسات والأجهزة المعنية في الحد من الفساد.	١٦٤
ثانياً – الاختلافات بين الشرائح العُمرية في اتجاهاتهم نحو حجم ومظاهر وأسباب الفساد ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في تفشيها.	١٦٦
١ – الفروق بين الشرائح العُمرية في حجم الفساد.....	١٦٦
٢ – الفروق بين الشرائح العُمرية ومظاهر الفساد.....	١٦٧
٣– الفروق بين الشرائح العُمرية في أسباب الفساد.....	١٦٩
٤ – الفروق بين الشرائح العُمرية في دور المؤسسات والأجهزة في تفشي الفساد.....	١٧١
ثالثاً – الاختلافات في التوزيع المكاني في اتجاهاتهم نحو حجم ومظاهر، وأسباب الفساد، ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في تفشيها	١٧٤
١ – الفروق بين المحافظات في حجم الفساد.....	١٧٥
٢ – الفروق بين المحافظات في مظاهر الفساد.....	١٧٦
٣– الفروق بين المحافظات في أسباب الفساد.....	١٧٩
٤ – الفروق بين المحافظات في دور المؤسسات والأجهزة في تفشي الفساد.....	١٨١

المحتـويـات	رقم الصفحة

رابعًا-الاختلافات في المستوى التعليمي لأفراد العينة في اتجاهاتهم نحو حجم، ومظاهر وأسباب الفساد، ودور المؤسسات والأجهزة المعنية لتفشيها..... ١٨٥
١ - الفروق بين المستوى التعليمي لأفراد العينة في حجم الفساد..... ١٨٦
٢ - الفروق بين المستوى التعليمي لأفراد العينة في مظاهر الفساد..... ١٨٧
٣- الفروق في المستوى التعليمي لأفراد العينة في أسباب الفساد..... ١٨٩
٤ - الفروق بين المستوى التعليمي لأفراد العينة في دور المؤسسات والأجهزة في مواجهة الفساد..... ١٩١
خامساً - علاقة بعض المُتغيّرات الاجتماعية مع حجم ومظاهر وأسباب الفساد ، ودور المؤسسات والأجهزة في تفشي الفساد. ١٩٤
١ - العلاقة المُتقاطعة بين حجم ومظاهر وأسباب الفساد ودور المؤسسات والأجهزة في الحد منها..... ١٩٤
٢ - العلاقة بين حجم الفساد ومظاهره وأسبابه ، ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في مواجهته مع بعض المتغيرات الاجتماعية..... ١٩٥
خُلاصة نتائج هذا الفصل ٢٠١
الفصل السادس- مناقشة النتائج الكمية في ضوء رأي أفراد العينة..... ٢٠٥
-تقديم..... ٢٠٧
أولا- حجم الفساد..... ٢٠٨
ثانيا- مظاهر الفساد..... ٢١١
١. المظاهر الاجتماعية..... ٢١٢
٢. المظاهر المالية..... ٢١٥
٣. المظاهر الإدارية والسلوكية..... ٢٠٨

المحتـويـات	رقم الصفحة
ثالثاً- أسباب الفساد:	٢٢١
١. الأسباب القانونية	٢٢١
٢. الأسباب الاجتماعية القيمية	٢٢٤
٣. الأسباب الإدارية	٢٢٦
رابعاً- دور المؤسسات والواجهة المعنية في الحد من الفساد	٢٢٩
الباب الرابع	٢٣٧
الفصل السابع -خاتمة	٢٣٩
ـ تأثير الفساد على هوية واستقرار المجتمع	٢٤١
ـ تقديم	٢٤١
ـ الثقافة المجتمعية للفساد	٢٤١
ـ الهوية المجتمعية والعدالة الاجتماعية	٢٤٤
ـ القانون والعدالة الاجتماعية	٢٥٠
ـ المال العام والفساد المؤسسي	٢٥٧
ـ الأبعاد الديموغرافية وعلاقتها بالفساد	٢٦٠
ـ البعد المكاني وأبعاد الفساد المرتبطة به	٢٦٦
ـ إخفاق الدور المؤسسي في مواجهة الفساد	٢٧٠
ـ القبول الاجتماعي للفساد وآثاره	٢٧٩
ـ استقرار المجتمع ومبادئ الحكم الرشيد والأدوار المطلوبة	٢٨٣
قائمة المراجع	٢٩٣
أولاً ـ المراجع العربية:	٢٩٥
ثانياً ـ المراجع الأجنبية:	٣٠٥

الجداول	رقم الصفحة
جدول (١) يوضح الترتيب العالمي للكويت، مع المتوسط الخاص بالكويت، وعدد الدول المشمولة بالتقييم، والمدى من الترتيب العالمي من إجمالي عدد الدول المشاركة بالتقييم.....	٦٣
جدول (٢) يوضح الخصائص الوصفية لأفراد العينة.....	١٠٣
جدول (٣) يوضح ثبات المقاييس المستخدمة.....	١١١
جدول (٤) يوضح درجة تكرار ونسبة انتشار حجم الفساد مع المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع).....	١٢٠
جدول (٥) يوضح درجة تكرار ونسبة انتشار المظاهر الاجتماعية للفساد مع المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع) والترتيب.....	١٢٢
جدول (٦) يوضح درجة تكرار ونسبة انتشار المظاهر المالية للفساد مع المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع) والترتيب.....	١٢٥
جدول (٧) يوضح درجة تكرار ونسبة انتشار المظاهر الإدارية للفساد مع المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع) والترتيب.....	١٢٧
جدول (٨) يوضح درجة تكرار ونسبة انتشار المظاهر السلوكية للفساد مع المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع) والترتيب.....	١٣١
جدول (٩) يوضح درجة تكرار ونسبة مسؤولية الأسباب القانونية على انتشار الفساد مع المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع) والترتيب.....	١٣٦
جدول (١٠) يوضح درجة تكرار ونسبة مسؤولية الأسباب الاجتماعية القيمية على انتشار الفساد مع المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع) والترتيب.....	١٤٠

الجداول	رقم الصفحة

جدول (١١) يوضح درجة تكرار ونسبة مسؤولية الأسباب الإدارية على انتشار الفساد مع المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع) والترتيب..... ١٤٦

جدول (١٢) يوضح درجة تكرار ونسبة موافقة أفراد العينة على الأجهزة والمؤسسات في انتشار الفساد مع المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع) والترتيب..... ١٥٢

جدول (١٣) يوضح الفروق بين الذكور والإناث في اتجاهات أفراد العينة في درجة حجم الفساد وانتشاره..... ١٦١

جدول (١٤) يوضح الفروق بين الذكور والإناث في معدلات مظاهر الفساد..... ١٦٢

جدول (١٥) يوضح الفروق بين الذكور والإناث في أسباب انتشار الفساد في مؤسسات الدولة..... ١٦٣

جدول (١٦) يوضح الفروق بين الذكور والإناث في دور مؤسسات الدولة في التصدي والحد من الفساد..... ١٦٥

جدول (١٧) يوضح الاختلافات في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعمر لأفراد العينة، وقيمة ف في حجم ودرجة انتشار الفساد ١٦٧

جدول (١٨) يوضح الاختلافات في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفئات العمرية، وقيمة ف في مظاهر الفساد العامة، والمظاهر الاجتماعية، والمالية، والإدارية والسلوكية..... ١٦٨

جدول (١٩) يوضح الاختلافات في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفئات العمرية، وقيمة ف في أسباب الفساد العامة، والأسباب

الجداول	رقم الصفحة

القانونية، والأسباب الاجتماعية القيمية، والأسباب الإدارية..... ١٧٠
جدول (٢٠) يوضح الاختلافات في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفئات العمرية، وقيمة ف في دور مؤسسات الدولة في مواجهة الفساد..... ١٧٢
جدول (٢١) يوضح الاختلافات في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعمر، والمحافظة، والمستوى الاقتصادي، والمستوى التعليمي لأفراد العينة، وقيمة ف في درجة انتشار الفساد..... ١٧٥
جدول (٢٢) يوضح الاختلافات في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحافظات، وقيمة ف في مظاهر الفساد العامة، والمظاهر الاجتماعية، والمالية، والإدارية والسلوكية..... ١٧٦
جدول (٢٣) يوضح الاختلافات في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحافظات، وقيمة ف في أسباب الفساد العامة، والأسباب القانونية، والأسباب الاجتماعية القيمية، والأسباب الإدارية..... ١٧٩
جدول (٢٤) يوضح الاختلافات في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحافظات، وقيمة في دور مؤسسات الدولة في التصدي والحد من الفساد..... ١٨٢
جدول (٢٥) يوضح الاختلافات في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعمر، والمحافظة، والمستوى الاقتصادي، والمستوى التعليمي لأفراد العينة، وقيمة ف في حجم ودرجة انتشار الفساد..... ١٨٦
جدول (٢٦) يوضح الاختلافات في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

الجداول	رقم الصفحة

للمستوى التعليمي لأفراد العينة (مادون الثانوي، الجامعي، ما فوق الجامعي)، وقيمة ف في مظاهر الفساد العامة، والمظاهر الاجتماعية، والمالية، والإدارية والسلوكية..... ١٨٧

جدول (٢٧) يوضح الاختلافات في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمستوى التعليمي لأفراد العينة (ما دون الثانوي، الجامعي، ما فوق الجامعي)، وقيمة ف في أسباب الفساد العامة، والأسباب القانونية، والأسباب الاجتماعية القيمية، والأسباب الإدارية..... ١٨٩

جدول (٢٨) يوضح الاختلافات في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمستوى التعليمي لأفراد العينة (مادون الثانوي، الجامعي، ما فوق الجامعي)، وقيمة ف في دور مؤسسات الدولة في مواجهة الفساد..... ١٩٢

جدول (٢٩) يوضح قوة ودرجة العلاقة المتقاطعة بين متغيرات حجم، ومظاهر وأسباب الفساد ودور المؤسسات والأجهزة في مواجهته باستخدام معامل الارتباط بيرسون..... ١٩٥

جدول (٣٠) يوضح قوة ودرجة العلاقة بين مظاهر وأسباب الفساد ودور المؤسسات والأجهزة في تفشي الفساد مع متغيرات العمر، المستوى التعليمي، والمستوى الاقتصادي، ودرجة التدين لأفراد العينة باستخدام معامل الارتباط بيرسون..... ١٩٦

جدول (٣١) يوضح معامل الانحدار المتعدد لمتغيرات حجم، ومظاهر، وأسباب الفساد ودور المؤسسات في تفشيه مع بعض المتغيرات الاجتماعية..... ٢٠٠

الأشـكال	رقم الصفحة
شكل (١) يوضح درجة انتشار حجم الفساد في المجتمع.....	١٢٠
شكل (٢) يوضح بأن تعيين القياديين يتم بالواسطة والمحسوبية.....	١٢٢
شكل (٣) يوضح إجابة أفراد العينة على سؤال الاعتماد على القبيلة والطائفة في التعيين.....	١٢٣
شكل (٤) يوضح إجابة أفراد العينة على سؤال الاعتماد على القبيلة والطائفة في التنفيع	١٢٣
شكل (٥) يوضح إجابة أفراد العينة على سؤال درجة انتشار الرشوة.....	١٢٥
شكل (٦) يوضح إجابة أفراد العينة على سؤال.....	١٢٦
شكل (٧) يوضح إجابة أفراد العينة على سؤال درجة انتشار سرعة إنجاز المعاملات يتم بالواسطة.....	١٢٨
شكل (٨) يوضح إجابة أفراد العينة على سؤال درجة انتشار عدم الالتزام بالحضور والانصراف.....	١٢٨
شكل (٩) يوضح إجابة أفراد العينة على سؤال درجة انتشار تقصير الموظف في أداء عمله.....	١٢٩
شكل (١٠) يوضح إجابة أفراد العينة على سؤال درجة انتشار إهمال الموظف للمراجعين ومعاملاتهم.....	١٢٩
شكل (١١) يوضح إجابة أفراد العينة على سؤال درجة انتشار التزوير بالمستندات.....	١٣٢
شكل (١٢) يوضح إجابة أفراد العينة على سؤال درجة انتشار مساعدة الفاسدين.....	١٣٢

الأشـكال	رقم الصفحة

شكل (١٣) يوضح إجابة أفراد العينة على سؤال درجة انتشار التستر على الآخرين..... ١٣٣

شكل (١٤) يوضح إجابة أفراد العينة على سؤال درجة انتشار استغلال المنصب بما يحقق منافع شخصية..... ١٣٣

شكل (١٥) يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية «سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة» في انتشار الفساد..... ١٣٦

شكل (١٦) يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية «تدنى الأجور والرواتب» في انتشار الفساد..... ١٣٧

شكل (١٧) يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية «غياب مبدأ الثواب والمكافأة» في انتشار الفساد..... ١٣٧

شكل (١٨) يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية «عدم الاستقرار السياسي وأثره على التقيد بالقوانين» في انتشار الفساد..... ١٣٨

شكل (١٩) يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية «تدهور منظومة القيم الاجتماعية» في انتشار الفساد..... ١٤١

شكل (٢٠) يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية «الأعراف والعادات والتقاليد» في انتشار الفساد..... ١٤١

شكل (٢١) يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية «القبلية» في انتشار الفساد..... ١٤٢

شكل (٢٢) يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية «الطائفية» في انتشار الفساد..... ١٤٢

الأشـكال	رقم الصفحة

شكل (٢٣) يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية «غياب القدوة الحسنة في الجهاز الحكومي» في انتشار الفساد..... ١٤٣

شكل (٢٤) يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية «تأثير ثقافات أخرى على سلوكيات المواطنين» في انتشار الفساد..... ١٤٣

شكل (٢٥) يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية « المجتمع الذي يتقبل الشخص الفاسد» في انتشار الفساد..... ١٤٤

شكل (٢٦) يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية إسهام العمالة الوافدة في انتشار الفساد..... ١٤٧

شكل (٢٧) يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية «مركزية السلطة في المؤسسات الحكومية» في انتشار الفساد..... ١٤٧

شكل (٢٨) يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية «غياب نظام رقابة فعال» في انتشار الفساد..... ١٤٨

شكل (٢٩) يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية «غياب مبدأ المساءلة والمحاسبة» في انتشار الفساد..... ١٤٨

شكل (٣٠) يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية عدم اعتماد الكفاءة كمعيار للتوظيف» في انتشار الفساد..... ١٤٩

شكل (٣١) يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية «عدم اعتماد الكفاءة كمعيار للترقية» في انتشار الفساد..... ١٤٩

شكل (٣٢) يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة موافقتهم على عبارة:(مجلس الأمة يسهم في تفشي الفساد بكافة أشكاله)..... ١٥٢

الأشـكال	رقم الصفحة

شكل (٣٣) يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة موافقتهم على عبارة:(كشفت وسائل التواصل الاجتماعي قضايا الفساد)..... ١٥٣
شكل (٣٤) يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة موافقتهم على عبارة:(عدم قيام المؤسسة الدينية بدورها في محاربة الفساد)..... ١٥٣
شكل (٣٥) يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة موافقتهم على عبارة: (عدم قدرة الهيئة العامة لمكافحة الفساد بمحاربته)..... ١٥٤
شكل (٣٦) يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة موافقتهم على «عبارة: (لا جدوى من رفع قضايا خاصة بالفساد)..... ١٥٤
شكل (٣٧) يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة موافقتهم على عبارة:(عدم جدية الحكومة بأجهزتها في مكافحة الفساد)..... ١٥٥

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

الملخص

تهدف الدراسة الكشف عن قضية الفساد في المجتمع الكويتي ومدى أثرها على الهوية الوطنية والاستقرار الاجتماعي. فهي دراسة تكشف عن اتجاهات وتصورات المواطنين عن حجم الفساد، ومظاهره، وأسبابه، ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في مواجهته، بالإضافة إلى علاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية. شملت عينة الدراسة عدد (١٢٢٠) مبحوثا من الجنسين ومن الشرائح العمرية والاجتماعية كافة في المجتمع الكويتي. يمتد عمر أفراد العينة من (١٧-٨١ سنة). ولقد تمّ اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة المُتاحة. جاء الاستبيان كأداة رئيسة لهذه الدراسة، وقد تضمنت صحيفة الاستمارة ثلاثة أجزاء: الجزء الأول-البيانات الأولية. وورد في الجزء الثاني أربعة مقاييس تمثلت في مقياس حجم الفساد، ومقياس مظاهر الفساد وانتشاره، ومقياس أسباب انتشار الفساد في مؤسسات الدولة، ومقياس مسؤولية بعض المؤسسات في مواجهة الفساد. ولقد تمّ قياس صدق وثبات هذه المقاييس. أما الجزء الثالث فقد تضمن سؤالا مفتوحا ترك للمبحوث طلب من خلاله من المبحوث تحديد أبرز ملامح الفساد داخل المجتمع كما يراها، وتسجيل أي موقف يرتبط بالموضوع. تمّ الاعتماد على برنامج (SPSS) في إدخال وتحليل البيانات. وتمّ الاعتماد على الإحصاء الوصفي والاستدلالي المتمثل في اختبار (ت)، ومعامل التحليل العاملي الأحادي، ومعامل الارتباط بيرسون، ومعامل الانحدار المتعدد. لقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك مؤشرات واضحة لارتفاع ثقافة الفساد والشعور به بين أفراد العينة كما عبروا عنه في اتجاهاتهم الكمية والكيفية. وتعتبر هذه

المؤشرات بشكل عام مؤشرات خطيرة تؤثر على هوية واستقرار المجتمع. تخلص الدراسة إلى أنه لا بد من تطبيق ما يسمى بمبادئ الحكم الرشيد للخروج من هذه الأزمة الأخلاقية.

الكلمات الدالة: الفساد في الكويت، الهوية الوطنية، الاستقرار الاجتماعي

إهداء إلى

أبناء هذا الوطن بكل فئاته وشرائحه

وإلى كل شريف ومخلص يكافح آفة الفساد

وإلى كل من يحلم ببناء وطن جميل وقادم أفضل

إلى وطني....وطن النهار، ودرة عروس الخليج

تقديم

انطلاقا من مجال اهتماماتي البحثية في الآونة الأخيرة تحديداً والتي جاءت موجّهة ومرتبطة بموضوع المواطنة والهوية الوطنية والمجتمعية والانتماء والولاء الوطني، والتي تمخضت في النهاية عن نشر عديد من الكتب والدراسات في هذا المجال، جاء هذا الموضوع الذي يستكمل مسيرة هذه المواضيع وبفكرة جديدة وموضوع حديث وساخن في الوقت نفسه. فجاء ذلك سببا أولا في اختيار مثل هذا الموضوع. أما السبب الآخر فيتمثل في أنني ومن بعد تخرجي وبعد حصولي على الدكتوراه عملت في عديد من المناصب القيادية، والتي من خلالها لامست في هذه المناصب كيف يمكن للمسؤول أن يستغل سلطته، وكيف يمكنه أن يمارس الفساد بكافة أشكاله وفقا للظروف المتاحة له وللمركز الذي يشغله ، وكيف يمكنه أيضا أن يستفيد من هذا المنصب إن لم تحكمه أخلاقه، ولا يخضع لمراقبه خالقه. فللفساد أوجهه العديدة، وطرقه المتعددة، وألوانه المختلفة، والسبيل إليه سهل، والمنال منه يسير، وخاصة لمن لا يضع مخافة الله أمام عينه. هذا بالإضافة إلى أنني قد كنت شاهدا لواحدة من أكبر قضايا الفساد في تاريخ المؤسسة التي أعمل بها في إحدى محطات الحياة وعندما كنت أشغل منصب عميدا لكلية العلوم الاجتماعية. فجاء ذلك السبب الآخر لاهتمامي في دراسة هذا الموضوع. فقد شهدت هذه الحادثة على أبرز أنواع ومؤشرات الفساد من تعيين ومحسوبية ووساطة، إلى شبهات التزوير، والتدليس والرشوة، وغيرها. وعلى الرغم من رد الاعتبار الذي تم الحصول عليه بفضل من الله سبحانه وتعالى وفي أكثر من مناسبة وموقع، وعلى الرغم مما غُمرت به من تفاعل كبير، واستجابة بالغة من الزميلات و الزملاء والتفاتهم ضد الفساد والمفسدين، إلا أن هذا الموضوع-أي

الفساد- لا زال يعتبر هاجسا بالنسبة لي. فما إنْ أنظر إلى أي قضية فساد في وطني إلا وأجد نفسي أتفاعل معها حسيا ووجدانيا.

وإلى أن جاءت الفرصة عندما نظمت كلية الحقوق بجامعة الكويت مؤتمرا خاصا عن الفساد في منتصف مارس من عام ٢٠١٩، وعندما طُلب مني تقديم وعرض دراسة يفترض ألا يتجاوز عدد صفحاتها عن الثلاثين صفحة عن الفساد في المجتمع الكويتي. فبادرت بالمشاركة وعرض عام للنتائج الكمية فقط في هذا المؤتمر لمادة ميدانية كبيرة جمعتها تحتوي على كثير من المتغيرات والأبعاد. فلم أبادر بكتابة الورقة مكتفيا بعرض نتائجها ومحتفظا بهذه النتائج لمشروع أكبر ها هو قد خرج الآن. وقد رأيت ألا تخرج هذه الدراسة بشكل مختصر، إنما بدراسة عامة كبيرة، وبدراستين أيضا فرعيتين اشتقت منها بأهداف وتساؤلات مختلفة يمكن نشرهما في إحدى المجلات العلمية لاحقا، مع انتهائي من أحدهما. فقد كان الاهتمام، والتجربة التي مررتُ بها، والمؤتمر الذي حضرته وقدمت فيه عرضا عاما للدراسة هي النبتة الأولى لانطلاق هذه الدراسة وخروجها بهذا الشكل.

فجاءت هذه الدراسة وهذا العمل الذي ينقسم إلى أربعة أقسام أو أبواب. تمثل الباب الأول في الإطار النظري والمفاهيمي للفساد، وتكون من فصلين، الأول عرض للمفاهيم الخاصة بالفساد، والفصل الثاني جاء لعرض علاقة الفساد ببعض المتغيرات والأبعاد المختلفة وفقا لمراجعة الأدبيات. أما الباب الثاني، فقد جاء محددا بفصل ثالث عن الإجراءات المنهجية للدراسة، بينما تضمن الباب الثالث فصولاً ثلاثة، وتم فيها عرض نتائج الدراسة . فقد جاء الفصل الرابع عارضا للنتائج الوصفية، وجاء الفصل الخامس لعرض نتائج الدراسة الاستدلالية، بينما جاء الفصل السادس ليتم فيه عرض وتحليل النتائج الكيفية لإجابات المبحوثين. أما الباب الرابع والأخير فقد تضمن فصلا واحدا وهو الفصل السابع والذي كان عبارة عن خاتمة جاءت فيها مناقشة عامة لتأثير الفساد على الهوية المجتمعية والاستقرار الاجتماعي كعنوان لهذا الفصل وكخلاصة عامة لنتائج البحث.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه الدراسة جاءت في حدود زمانية ومكانية وبشرية محددة. فجاءت الدراسة مع بداية عام ٢٠١٩، وتم الانتهاء من كتابتها مع انتهاء هذا العام. فهي فترة تقيس الوضع الراهن في المجتمع الكويتي. هذا بالإضافة إلى أنها شملت الكويتيين فقط، وتضمنت الشرائح الاجتماعية والثقافية كافة داخل المجتمع كما سيتم توضيحه في منهجية الدراسة في فصلها الثالث.

ولعل أكثر ما لفت نظر الباحث في هذه الدراسة هو ذلك التجاوب الكبير الذي جاء مع هذه الدراسة، فقد قام عديد من أفراد العينة التي تم اختيارها بالإشارة إلى أن هناك ضرورة لنشر هذه الدراسة ومعرفة نتائجها. فجاء تفاعلا ملموسا لاحظته من خلال استجابات أفراد العينة في المجتمع الكويتي لأداة هذه الدراسة، والذي سوف يتم توضيح حجم هذا التفاعل في الجانب المنهجي. فيعتبر هذا الموضوع من المواضيع الحيوية والمهمة التي يهتم بها المجتمع الكويتي في الوقت الراهن، بالإضافة إلى تناولها بشكل ملفت للنظر في وسائل التواصل الاجتماعي تحديدا والوسائل الإعلامية الأخرى.

وأخيرا وليس آخرا، أرجو أن تكون هذه الدراسة إسهاما علميا بعيداً عن الانحياز في عرض للواقع الاجتماعي لإحدى قضايا هذا الواقع والمتمثل في الفساد داخل المجتمع. وأترك للقراء الأعزاء أن يجودوا علينا بالتوجيه والإرشاد لما يحقق المصلحة العامة وأن يقدموا أياً من المقترحات التي يرونها مناسبة لعلنا نخرج بعمل آخر في دائرة الموضوع نفسه. فهذه الدراسة للجميع وحتى نضمن من خلالها أن نعيش في وطن جميل. فالكويت تستحق أن نعمل من أجلها ولها، سائلا المولى عز وجل أن يحفظ الكويت من كل مكروه.

أ.د. يعقوب يوسف الكندري

الكويت ـ ٢٠٢٠

الباب الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تقديم:

يتضمن هذا الجزء من الدراسة الإطار النظري والمفاهيمي العام لدراسة الفساد في المجتمع الكويتي. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أقسام متعددة، تمثل القسم الأول في الإشارة إلى مقدمة عامة تم فيها تحديد مجال المشكلة المدروسة، بعدها جاءت إشكالية الدراسة وأهدافها، وأهميتها، ومن ثم أسئلتها. أما القسم الآخر من هذا الفصل، فقد تضمن أبرز المفاهيم التي تركز عليها الدراسة والمتمثلة بالفساد، والإشارة إلى مؤشراته، وأسبابه والتي تمثلت في عوامل مباشرة، وغير مباشره له. وقد تم تناول مظاهر الفساد أيضاً سواء أكانت اجتماعية أم مالية أم سلوكية، أم إدارية. أما المفهوم الآخر الذي تناولته الدراسة في هذا الفصل فقد تمثل في الهوية الوطنية. هذا بالإضافة إلى أن القسم الآخر من هذا الفصل تناول مدخلاً لنظريات عامة تناولت موضوع الفساد. أما القسم الأخير من هذا الفصل فقد جاء خاصا عن الفساد في المجتمع الكويتي والتركيز على مكونات الهوية الوطنية في المجتمع الكويتي، والفساد فيه، والآليات الخاصة في مواجهته داخل المجتمع. بالإضافة إلى التطرق إلى المؤسسة الخاصة بمكافحة الفساد في الكويت والذي تمثل في الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، والإشارة إلى أبرز العوامل التي تساعد على ظهور مؤشرات الفساد في الكويت، مع عرض عام لأبرز قضايا شبهات الفساد في الآونة الأخيرة. فهذا الفصل يعتبر إطارا عاما للدراسة ومفاهيمها.

مقدمة:

يعتبر موضوع الفساد موضوعا ثقافيا أو ظاهرة ثقافية؛ وذلك لأنها تعتمد على كيفية فهم المجتمع للقواعد التي تشكل انحرافا من عدمه. فعند دراسة الفساد، يجب ألا نعزل هذه القضية عن محيطها الثقافي (Melgar, Rossi & Smith, 2010: 120). وهذا بطبيعة الحال يتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة التي تركت لكل دولة من الدول الأعضاء المنظمة إليها في تحديد تعريف للفساد بما يلائِم رؤيتها الخاصة. فيعتبر مفهوم الفساد بإطاره وشكله العام قضية ثقافية بالدرجة الأولى خاصة بالمجتمع نفسه. فتختلف النظرة للفساد من مجتمع إلى آخر، ومن ثقافة لأخرى. وكذلك يعتبر مختلفا وفقا للمفهوم المعاصر عن المفهوم التاريخي.

وقد لا يعتبر موضوع الفساد موضوعا حديثا، فهو موجود منذ وجود الخليقة، وقد جاءت الكتب السماوية لتتحدث عن الفاسد والمفسد وكذلك الفساد. فكان مما جاء في رسالة الديانات السماوية كافة هو استكمال الجانب الأخلاقي المتضاد والمتناقض مع الفساد بكافة أشكاله. ولقد أشار القرآن الكريم للفساد في مواطن كثيرة، وبمشتقات الكلمة المختلفة. فقد أشار علي أحمد طلب (٢٠١٣) إلى أن الجذر (ف س د) قد ورد في القرآن الكريم خمسين مرة وفي إحدى وعشرين آية. وهو ما يؤكد أهمية هذا المفهوم وتأثيره على الحياة المجتمعية وعلى حياة الفرد. فلا تعتبر ظاهرة الفساد حديثة، إنما الاختلاف بين المجتمعات الإنسانية يكمن في الدرجة والنوع. بمعنى مدى انتشار الفساد في مجتمع معين وتفشيه واعتباره جزءاً من ثقافة المجتمع، في مقابل اتجاه مضاد مجتمع آخر يظهر بدرجات أقل ولا يظهر بشكل مكشوف ويصدر خلسة وبعيد عن أعين الناس. وكذلك نوعه من حيث كونه فساداً مالياً أو أخلاقياً أو إدارياً أو سياسياً ودرجة هذا النوع في

كل مجتمع من المجتمعات. فهناك مجتمعات أكثر من حيث الرشوة، بينما مجتمع آخر تعيين الأقارب، ومجتمع ثالث فساد سياسيين وآخر فساد أخلاقي، وفساد في توزيع الثروة، وفساد في المحاسبة والمعاقبة، وغيرها من الأنواع والمظاهر المختلفة. وكل مجتمع من المجتمعات له خصوصية في موضوع الفساد ولا يستثنى أي مجتمع منه.

وقد بدأ الاهتمام بقضية الفساد في العالم في التسعينيات من القرن الماضي تحديدا (Tanzi, 2002). ولا شك أن هناك تفاوتاً بين الدول في درجة انتشار الفساد، والتي تعتبر منتشرة بشكل أكبر في دول العالم الثالث. فمن أبرز معوقات التنمية ـ على سبيل المثال ـ في دول العالم الثالث هو سوء توزيع الثروة وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية والتي على أثرها تمنع أي تقدم ونمو اقتصادي في المجتمع (علي أحمد الطراح، ١٩٩٨). إن هذا الاختلاف قد يكون هو الذريعة التي جعلت من إشارة الأمم المتحدة باتفاقيتها لمكافحة الفساد بترك وضع السياسات المناسبة للفساد لكل دولة على حدة. فقد نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (٢٠٠٤) في السياسات الوقائية على أن تقوم كل دولة بوضع سياسات خاصة بمكافحة الفساد، مع تعزيز المشاركة الشعبية فيها، وترويج الممارسات التي تهدف إلى الحد منه، مع تقييم دوري للصكوك القانونية والتدابير الإدارية، مع تعاون الدول مع المنظمات الخاصة بالفساد. وقد حثت الاتفاقية على أن تقوم الدول بتشكيل كيان إداري خاص للفساد (ص ص: ٩-١٠). فقد قدمت الأمم المتحدة للدول سياسات وقائية لمواجهة الفساد، وإن كانت هناك بعض الدول التي تحتاج فعليا ليس لإجراءات وقائية، إنما لإجراءات علاجية أيضا. فهناك مجتمعات انهارت وتعرض استقرارها للخطر نتيجة لوجود وتفشي الفساد والذي يحتاج هنا إلى تدخل علاجي. هذا بالإضافة إلى أن الأمم المتحدة حثت على إنشاء جهاز إداري خاص بمراقبة الجرائم المتعلقة بالفساد وتحقيق النزاهة داخل المجتمع.

ولعل المجتمع الكويتي لا يستثنى من تلك الدول. فهناك شعور عام عن انتشار الفساد داخل المجتمع المحلي. وبالإضافة إلى هذا الشعور فإن المؤشر

الإحصائي يشير إلى أن ترتيب الكويت الأخير في قائمة الدول لا ينبئ بخير، حيث احتلت الكويت المرتبة ٧٨ في ترتيب الدول للفساد في العام ٢٠١٨ من إجمالي ١٨٠ دولة خضعت للتقييم من المنظمة العالمية للشفافية. فالدرجة للفساد قد لا تتوافق مع دول العالم الأول وتتجه أن تكون من ضمن دول العالم الثالث؛ ولذلك فإن دراسة حجم ومظاهر وأسباب الفساد تعتبر مهمة، بالإضافة إلى أهمية دراسة دور المؤسسات والأجهزة المعنية في مواجهة هذه الظاهرة وإلى أي مدى نجحت في ذلك. فالفساد بكل أشكاله وبتداخل أبعاده قضية تستحق الدراسة والتحليل في المجتمع المحلي.

إن دراسة اتجاهات وإدراك وتصور المواطنين عن الفساد في أي مجتمع من المجتمعات تعتبر قضية مهمة. فهذه الاتجاهات والتصورات هي التي تعكس حالة الاستقرار من عدمه داخل المجتمع. فوجود شعور عام لوجود فساد مستشرٍ داخل المجتمع، والشعور بغياب العدالة الاجتماعية هو يؤدي في نهاية المطاف إلى تفكيك ما يسمى بالهوية الوطنية أو الهوية المجتمعية، بحيث تلجأ الشرائح الاجتماعية إلى من يحقق لها المنفعة والمصلحة في غياب دور المؤسسات الحكومية وعدم أدائها لدورها بالشكل المطلوب. فيلجأ الفرد إلى جماعته الاجتماعية بدلا من الدولة في تحقيق ما يريد، فتتعزز لديه الهوية الاجتماعية الفئوية بمقابل الهوية المجتمعية، وهنا مكمن الخطورة من تسيد مثل هذا الشعور ووجوده وانتشاره بين أفراد المجتمع بغض النظر عن حقيقة تفشي الفساد من عدمه. فوجود مثل هذا الشعور والذي - بكل تأكيد - لا يأتي من فراغ، إنما هو من عوامل ساعدت على ظهوره قد يكون انتشار الفساد فعليا وهو أحد أبرز الأسباب لوجود مثل هذا الشعور، أو لغياب مبدأ الشفافية في المعلومات المتداولة، أو سيطرة الجوانب السياسية وقياداتها على الواقع الاجتماعي وغيرها التي من الممكن أن تكون أساسا في تولد شعور واتجاه وتصور وإدراك نحو وجود الفساد وانتشاره وتفشيه. وكما يشير الباحثون ملقار وروسي وسمث (Melgar, Rossi & Smith (٢٠١٠ إلى أنه من الممكن

أن يكون لمستويات عالية من إدراك الفساد آثار مدمرة أكثر من الفساد نفسه، بحيث أنه يولد ما يسمى «بثقافة انعدام الثقة» تجاه بعض المؤسسات وقد يخلق تقليدًا ثقافيًا يتمثل هدم الثقة مع المؤسسات. وهنا ما تحاول الدراسة الحالية الوقوف عليه، وتأثيره على هوية المجتمع المحلي واستقراره في النهاية.

إشكالية الدراسة:

تنطلق إشكالية الدراسة من التأكيد على ما جاء في تقرير جمعية الشفافية الكويتية (٢٠١٨) إلى أن مؤشر قياس مدركات الفساد الذي قام بتحديد مجموعة من المؤشرات والمتغيرات التي تقوم منظمة الشفافية العالمية بقياسها، وأن إحدى أبرز القضايا التي لا يتم المؤشر قياسها هي «تصورات ومدركات المواطنين أو تجاربهم مع الفساد» (ص: ٢). ولذلك، فإن إشكالية الدراسة تنطلق من استكمال لهذا المؤشر العالمي الذي وضع الكويت في المرتبة الخامسة والثمانين من إجمالي ١٨٠ دولة تم تقييمها. فهناك مؤشرات كمية مخيبة للآمال لترتيب الكويت في مؤشرات مدركات الفساد، وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة من تركيز على اتجاهات أفراد العينة بخصوص هذا المؤشر تحديدا، وانطباعاتهم وتجاربهم حوله.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى دراسة اتجاهات وتصورات المواطنين الكويتيين من حجم الفساد، ومظاهره وأسباب انتشاره في المجتمع المحلي، ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في مواجهته وبالتالي كيف تؤثر على استقرار المجتمع والهوية المجتمعية. بالإضافة إلى الوقوف على علاقة بعض المتغيرات الاجتماعية مع حجم، ومظاهر، وأسباب الفساد في المجتمع المحلي، ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في مواجهته، وكذلك الوقوف على الفروق في بعض المتغيرات مع هذه الجوانب.

ويمكن عرض أهداف هذه الدراسة بالآتي:

- الوقوف على اتجاهات المواطنين حول الفساد في المجتمع الكويتي بشكل عام.
- الوقوف على عرض بعض التجارب والسلوكيات الخاصة بالفساد كما يراها أفراد المجتمع المحلي.
- الكشف عن أسباب الفساد ومظاهره داخل المجتمع المحلي.
- الكشف عن دور المؤسسات والأجهزة المعنية في مواجهة الفساد داخل المجتمع.
- الوقوف على تأثير الفساد كمفهوم اجتماعي على الهوية الوطنية والمجتمعية في المجتمع الكويتي.
- الوقوف على الثقافة المجتمعية في موضوع الفساد الإداري، وكيف تؤثر هذه الثقافة المنتشرة على عملية تماسك المجتمع بكافة أطيافه وشرائحه الاجتماعية، وبالتالي كيفية تأثيره على الهوية والوحدة الوطنية كأحد أبرز محددات المواطنة الصالحة في المجتمع الكويتي.
- الوقوف على حجم، ومظاهر، وأسباب الفساد في المجتمع المحلي، ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في مواجهته، وكذلك علاقته ببعض المتغيرات، وكذلك الوقوف على الفروق في بعض المتغيرات مع هذه الجوانب.

أسئلة الدراسة:

لعل السؤال الرئيس لهذه الدراسة يتلخص في كيف يؤثر الفساد على هوية المجتمع ووحدته الوطنية. وتنطلق من هذا السؤال العام أسئلة متعددة تسعى الدراسة الحالية للإجابة عليها، والتي تتمثل في الكشف عن المؤشرات الكمية من خلال الأسئلة الآتية:

١ـ ما حجم انتشار الفساد كما يدركه أفراد العينة المبحوثة؟

٢ـ ما حجم انتشار المظاهر الاجتماعية، والمالية، والسلوكية، والإدارية للفساد كما يدركه أفراد العينة المبحوثة؟

٣ـ ما حجم انتشار الأسباب القانونية، والاجتماعية القيمية، والإدارية المسؤولة عن الفساد كما يدركها أفراد العينة المبحوثة؟

٤ـ ما دور المؤسسات والأجهزة المعنية (المؤسسة التشريعية، وسائل التواصل الاجتماعي، المؤسسة الدينية، الهيئة العامة لمكافحة الفساد، الجهاز القانوني، الأجهزة الحكومية بشكل عام) في مواجهة الفساد كما يدركه أفراد العينة المبحوثة؟

وهذه الأسئلة هو ما سوف يتم الإجابة عليه في الجانب الوصفي من هذه الدراسة، وفي الفصل الخاص بذلك. بالإضافة إلى أن الدراسة تسعى إلى الكشف عن الأسئلة الفرضية وفقا لمستوى دلالة ($P<0.05$) الآتية:

١ـ هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في اتجاهاتهم نحو حجم الفساد، ومظاهره المختلفة، وأسبابه، ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في مواجهته؟.

٢ـ هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الشرائح العُمرية (الشباب، والراشدين، وكبار السن) في اتجاهاتهم نحو حجم ومظاهر وأسباب الفساد ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في تفشيها؟

٣ـ هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المحافظات (التوزيع المكاني) في اتجاهاتهم نحو حجم ومظاهر، وأسباب الفساد ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في تفشيها؟

٤ـ هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في المستوى التعليمي لأفراد العينة (ثانوي وما دون، جامعي، عالي) في اتجاهاتهم نحو حجم، ومظاهر وأسباب الفساد، ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في تفشيها؟

٥ـ هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم ومظاهر وأسباب الفساد ودور المؤسسات والأجهزة في الحد منها؟

٦ـ هل هناك علاقة بين حجم الفساد ومظاهره وأسبابه ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في مواجهته مع بعض المتغيرات الاجتماعية (العمر، المستوى التعليمي، والمستوى الاقتصادي، التدين)؟

٧ـ ما أبرز المتغيرات الاجتماعية التي يمكن التنبؤ بها وتأثيرها على حجم الفساد ومظاهره وأسبابه ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في مواجهته؟

وهذه الأسئلة التي سوف نجيب عليها في الفصل الخاص بالإحصاء والمعلومات الاستدلالية في هذه الدراسة. ولا بد من الإشارة هنا بأن الدراسة سوف تعرض اتجاهات أفراد العينة وتصوراتهم عن الفساد، وعرضها كميا وكيفيا من خلال ثلاثة مباحث بتناول الجوانب الإحصائية ، وكذلك ما أشار إليه المبحوثون أنفسهم والذي سيغطيه الفصل الأخير قبل الخاتمة. ولا بد من التأكيد إلى أنه ليس الهدف هنا عرض المشكلات الشخصية لأفراد العينة، إنما تم عرض الإطار والموضوع العام. فالهدف ليس عرضا للجوانب الذاتية في مقابل الكشف عن جوانب عامة توضح حجم ومظاهر وأسباب الفساد ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في مواجهتها.

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة من جوانب متعددة. فهناك أهمية لدراسة مثل هذا الموضوع ولا سيما بعد تزايد حالات الفساد الإداري والمالي، والتي تناولتها الوسائل الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع المحلي بشكل كبير وكبير جدا في الآونة الأخيرة، والتي يستوجب معها الوقوف عليها من الجانب العلمي ليحدد أبعاد مثل هذه المشكلة، وعدم الاكتفاء بما يتم عرضه في الصحف المحلية، ووسائل التواصل الاجتماعي والوسائل الأخرى. إن دراسة هذا الجانب من المنطلق العلمي يعتبر قضية مهمة لتساعد صناع القرار، وراسمي السياسة الاجتماعية في معرفة حجم هذه الظاهرة، ومظاهرها، وأسبابها، ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في مواجهتها. فهي دراسة تعطي خطوطاً عريضة لأساليب العلاج وتقديم الجوانب الوقائية التي تحصن المجتمع.

وتنطلق أهمية الدراسة أيضا في استكمال الجانب العلمي الذي يسهم في قياس مؤشر للفساد لم تقم المنظمة العالمية للشفافية بقياسه والمتمثل بالوقوف على تصورات أفراد المجتمع وتجاربهم مع الفساد، كما سبقت الإشارة. فهي استكمال

للجهود العلمية التي قامت بها المنظمة وللتحقق كذلك من المؤشرات الكمية التي قدمتها منظمة الشفافية العالمية كما سيتم عرضه لاحقا والقيام بتقويم الكويت في هذا الترتيب المتأخر نسبيا. هذا بالإضافة إلى أن هذا الموضوع تحديدا يعتبر من المواضيع المهمة والحساسة والتي تلامس قضية استقرار المجتمع، ووحدته وهويته التي يفترض أن يحافظ عليها. فمع انتشار الفساد يفقد المجتمع هويته المجتمعية وتتعزز الهويات الفرعية، وهو ما يؤكد على أهمية دراسة مثل هذا الموضوع. وتنطلق الأهمية أيضا لهذه الدراسة من خلال ندرة مناقشة هذا الموضوع الحساس وخاصة في الدول الإقليمية على وجه العموم والكويت على وجه الخصوص. فهناك ندرة في تناول هذا الموضوع بشكل علمي متكامل نظرا لحساسيته، والتي تعتبر الدراسة الحالية حالة من حالات التصدي لمثل هذه الحساسية وبشكل علمي ومنهجي. فنجد كثيراً من يتناول هذا الموضوع في إطاره الإعلامي المحدود، والذي يقع بين العرض والمبالغة والترويع وقل ما نجد دراسة علمية تناولت الجوانب المختلفة للفساد وقياس اتجاهات وتجارب أفراد العينة عن الفساد داخل المجتمع من منطلق علمي. فهناك عوامل متعددة تسهم في تحقيق أهمية علمية لمثل هذه الدراسة داخل المجتمع المحلي.

المفاهيم:

الفساد:

الفساد في اللغة عند ابن منظور هو «نقيض الصلاح، فَسَدَ يَفْسُدُ ويَفْسِدُ وفَسُدَ فَساداً وفُسُوداً، فهو فاسدٌ وفَسِيدٌ فيهما ... والمَفْسَدَةُ: خلاف المصْلَحة، والاستفسادُ: خلاف الاستصلاح. وقالوا: هذا الأَمر مَفْسَدَةٌ لكذا أَي فيه فساد». وفساد في المعجم الجامع كلمة «مشتقة من الفعل (ف س د)، ومعناها العطب أو الفساد أو الخلل والاضطراب وقد يصف به الكوارث أو الجدب أو القحط. فمثلاً عند قولنا عم الفساد المدينة: أي انتشر داخل المدينة الانحلال والفسق واللهو بل ويسود عدم الاحترام للقوانين والأعراف..». وفي القاموس المحيط

فهو « وهو الضد من صلح أو أصلح أو صالحاً، واسم الفاعل منه فاسد وفَسيد من فسدي ونقول أنفسد». وجاء في المعجم الوسيط بأنه « التلف أو الاضطراب أو العطب أو الخلل». (شيماء طه، ٢٠١٩).

أما اصطلاحا فإنه يدخل في الإشكالية المعتادة في مجال العلوم الاجتماعية، والمتمثلة في مشكلة التعريف. فهناك تعريفات متعددة للفساد. ويمكن عرض مجموعة منها كما وردت في الأدبيات. فقد قام حاحه عبدالعالي (٢٠١٣) على سبيل المثال بتحديد أبعاد للتعريف الخاص بالفساد متناولا هذا المفهوم من الجانب القانوني، والإداري، والاجتماعي حسب ما ورد في الأدبيات التي انطلق منها. فمن الجانب القانوني يعرف الفساد على أنه«تصرف وسلوك وظيفي سيئ، فاسد خلاف الصالح، هدفه الانحراف والكسب الحرام، والخروج على النظام لمصلحة شخصية» فهو «نية استعمال الوظيفة العامة بجميع ما يترتب عليها من هيبة ونفوذ وسلطة لتحقيق منافع شخصية، مالية أو غير مالية، وبشكل مناف للقوانين والتعليمات الرسمية» (عبدالكريم الخثران، ٢٠٠٣: ٢١). أما من الزاوية والجانب الإداري فإنه يعرف على أنه «النشاطات التي تتم داخل الجهاز الإداري الحكومي، والتي تؤدي فعلا إلى انحراف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي لصالح أهداف خاصة، سواء كان ذلك بصفة متجددة أم مستمرة، وسواء كان بأسلوب فردي أم بأسلوب جماعي منتظم» (مرتضى نوري محمد، ٢٠٠٨: ٧). أما من الجانب الاجتماعي، فيعرفه عبدالكريم الخثلان (٢٠٠٣: ٢٢) بأنه هو «السلوك الذي ينحرف على المعايير والقواعد التي تنظم ممارسة وظيفة عامة، أو أداء دور جماعي للحصول على نفع شخصي أو جماعي غير مستحق، أو التهاون في الالتزام بمعايير الأداء السليم للواجبات، أو تسهيل ذلك للآخرين». (نقلا عن: حاحه عبدالعالي، ٢٠١٣: ٢٠-٢١).

وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP (٢٠١٤) بتعريف الفساد وفق منطلق قانوني محددا ثلاثة أبعاد خاصة بهذا التعريف. وعلى الرغم من أن البرنامج الإنمائي قد اقترح تعريفا للفساد «باعتباره تقديم الوكلاء (الموظفين الحكوميين) لمصالحهم على مصالح الموكلين)المواطنين(، أو الإخلال بمعايير

النزاهة والأمانة والاستقامة»، إلا أنه قد حدد ثلاثة أبعاد للفساد تتمثل في «إساءة استعمال ممتلكات عامة»، و«الرشوة والجرائم المشابهة»، و«إساءة استغلال الوظائف». فقد حدد البرنامج الإنمائي الفساد بمجموعة مما أسماه بـ«المخالفات النموذجية: الاختلاس، الإثراء غير المشروع، غسيل الأموال، الرشوة، الابتزاز، المتاجرة بالنفوذ، عرقلة سير العدالة وتضليلها» (ص: ٢٤).

وتؤكد الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) في الكويت وفي إصدارها الخاص عن الفساد عن سلبية هذه الظاهرة مشيرة إلى أنه من الصعب تقديم تعريف خاص بالفساد مستدركة بأن اتفاقية الأمم المتحدة تركت لكل دولة من الدول الأعضاء في تحديد تعريف للفساد بما يلائم رؤيتها الخاصة. ولكنها في الوقت نفسه أشارت إلى أن التعريف الأكثر رواجا هو ذلك «الذي يدور حول استغلال أو سوء استعمال الوظيفة العامة من أجل المصلحة». ومؤكدة في الوقت نفسه إلى أن هذا التعريف لا يحقق الهدف المرجو وذو فائدة محدودة. (ثقافة مكافحة الفساد، د.ت: ١٧). وعلى الرغم من عدم اعتماد الهيئة العامة لمكافحة الفساد لتعريف محدد، إلا أنها حددت مظاهر الفساد والتي تمثلت في الفساد الإداري والفساد المالي. وقدمت لهما تعريفا محددا أشارت من خلاله إلى أن «الفساد الإداري هو الانحراف الإداري الذي يصدر من الموظف عبر استغلاله لموقعه وصلاحياته للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة، وأما الفساد المالي فهو الانحراف عبر مخالفة الأحكام والقوانين وضوابط الرقابة المالية في الدولة» (ص: ١٨).

وعلى الرغم من تقديم تعريف محدد للفساد من الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) (د.ت)، إلا أنها قدمت مجموعة من الجرائم على الأموال العامة والتي ركزت جهودها حولها، واعتبرتها محور عملها والتي تضمنت الآتي (ص ص: ١٩-٢٠):

١ـ جريمة الرشوة.
٢ـ جرائم استغلال النفوذ.
٣ـ جرائم غسل الأموال.
٤ـ جريمة التزوير.
٥ـ جريمة التزييف.

٦ـ جرائم إعاقة سير العدالة (جريمة شهادة الزور، الإكراه على الشهادة، الامتناع عن تقديم المساعدات اللازمة للقضاء، الامتناع عن التبليغ عن الجرائم والامتناع عن منع وقوعها، تقديم بلاغ كاذب، التأثير في الجهات القضائية والإساءة إلى سمعتها، فض الأختام الرسمية القضائية أو الإدارية).
٧ـ جرائم الكسب غير المشروع.
٨ـ جرائم التهريب الجمركي.
٩ـ جرائم التهرب الضريبي.
١٠ـ جرائم إعاقة عمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد.
١١ـ الجرائم المنصوص عليها في قانون حماية المنافسة.
١٢ـ جرائم الكشف عن العمولات في العقود التي تبرمها الدولة.
١٣ـ أية أفعال أخرى ينص عليها قانون آخر باعتبارها جرائم فساد.

وهذه الجرائم بواقع الحال هي التي يحاربها المشرّع الكويتي، والتي يعتبرها من اختصاص الهيئة العامة للفساد. ومن الملاحظ هنا إن هذه الجرائم تستبعد ما يسمى بمظاهر الفساد الأخلاقي، والفساد المرتبط بالسلوك الفردي في المؤسسة التي يعمل بها الفرد، ولم يشر إلى مظاهر الفساد الاجتماعي أيضا. وقد تكون هذه المظاهر هي إفرازات تولد مثل هذه الجرائم التي يعاقب عليها القانون بعد إنشاء الهيئة.

وتتبنى الدراسة الحالية كل مؤشرات وجرائم الفساد المذكورة والتي أشارت إليها الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الكويت.

مؤشر مدركات الفساد:

تقوم منظمة الشفافية الدولية في كل عام بقياس مؤشرات الدول للفساد وتضع ترتيبا محددا لهذه الدول. والموقع الإلكتروني لها يصدر هذه

الإحصائيات السنوية. ففي عام ٢٠١٨ قارنت هذه المنظمة ١٨٠ بلدا بعدما بدأت أول عملية تقويم في عام ١٩٩٥ والقيام بترتيب ٤١ بلدا فقط، وزادت في عام ١٩٩٦ إلى ٥٤ بلدا، وفي عام ٢٠٠٠ بترتيب ٩٠ بلدا وبتزايد إلى أن وصلت إلى ١٨٣ بلدا في عام ٢٠١١، وعادت إلى ١٨٠ بلدا في عام ٢٠١٨. وقد دخلت الكويت في عملية التقييم عام ٢٠٠٣ حسب الموقع. وتعرف المؤسسة نفسها بأنها تعمل مع الحكومات والشركات والمواطنين لوقف إساءة استخدام السلطة والرشوة والصفقات السرية. وتهدف على أن يكون العالم خاليا من الفساد. وتشير المنظمة إلى أن هناك عديداً من الإنجازات قد تحققت في معالجة ومكافحة الفساد ومحاربته منها وضع اتفاقيات دولية لمكافحة الفساد، ومحاكمة القادة الفاسدين ومصادرة ثرواتهم المكتسبة بطريقة غير مشروعة، وغيرها من الأمور (Transparency International, Online).

وفي تقرير خاص لجمعية الشفافية الكويتية (٢٠١٨) أشارت إلى مؤشر مدركات الفساد لهذه المنظمة وحددت ما يقيس هذا المؤشر. فهذا المؤشر يقيس الفساد وانتشاره في القطاع العام، ويقيس الفساد الإداري والمالي للمسؤولين وموظفي الخدمة العامة والسياسيين. ويقيس المؤشر حسب ما جاء في هذا التقرير «الرشوة، استخدام الأموال العامة لأغراض غير مشروعة، استخدام السلطة أو المنصب العام في تحقيق منافع خاصة، الواسطة والمحسوبية، الفساد السياسي والذي تؤثر فيه المصالح الخاصة على عملية صنع القرار في الدولة، قدرة الحكومة على فرض آليات النزاهة، الملاحقة الفعالة للمسؤولين الفاسدين، البيروقراطية وتعقيد الإجراءات، مدى وجود قوانين مناسبة بشأن الإفصاح المالي وتعارض المصالح وتيسير الوصول إلى المعلومات، مدى وجود حماية قانونية للمبلغين عن المخالفات والصحفيين والمحققين» (ص:٢)؛ ولذلك فإن ترتيب الدول حسب تقييمها في سلم انتشار الفساد يخضع لهذه الاعتبارات. وهو- في الوقت نفسه- كما يشير التقرير لا يقيس «تصورات ومدركات المواطنين أو تجاربهم مع الفساد، الاحتيال الضريبي، التدفقات المالية غير المشروعة، تمكين

الفساد (المحامون ، المحاسبون ، المستشارون الماليون ، إلخ)، غسيل الأموال، فساد القطاع الخاص» (ص:٢).

فعلى الرغم من أهمية هذه الاعتبارات، فإن المؤشر لا يقوم بقياس مثل هذه القضايا والتي قد تكون ناتجة عن صعوبة منهجية. إلا أن ذلك لا يمنع من القيام بقياس مثل هذه القضايا عن طريق دراسات محلية في كل بلد على حدة. ويمكن التركيز على إحدى أبرز القضايا المهمة تلك التي تتعلق بتصورات وإدراك المواطنين وتجاربهم عن الفساد داخل المجتمع، والتي تعتبر من القضايا الجوهرية بحكم أنها تسهم في تعزيز ما يسمى بثقافة الفساد إذا انتشر شعور وتصور وإدراك المواطنين بانتشاره وتفشيه.

أسباب الفساد:

تعددت أسباب الفساد في الأدبيات المختلفة. وقد يرجع تعدد هذه الأسباب إلى خصوصية كل مجتمع على حدة في موضوع الفساد. وعلى الرغم من ذلك حاول البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (٢٠١٤) القيام بتحديد عاملين أساسيين لهما انعكاسات دستورية كما يشير التقرير الخاص بهم. وهذان العاملان يتمثلان في الآتي (ص ص: ٣٣-٣٥):

١. **الاستبداد وضعف الديمقراطية**: وهو ذلك الذي « تكون فيه القوة في يد سلطة غير خاضعة للمحاسبة. فقد بينت الدراسات وجود علاقة عكسية بين مستوى المشاركة الديمقراطية في بلد ما وبين انتشار الفساد المنتظم فيه». فتسهم الديمقراطية في تقليل الفساد والحد منه وذلك بحكم أنها تراقب وتمنع السياسيين من استخدام النفوذ، شريطة أمرين: أن تكون الانتخابات نزيهة، والتمكن من الحصول على المعلومات وحرية الصحافة.

٢. **السياسات الاقتصادية**: لقد كشفت الدراسات وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والفساد. فكلما زاد النمو الاقتصادي، قل وجود الفساد. فمن المؤكد أن المستثمر الدولي لا يمكن أن يقوم بالاستثمار في بلد يمكن

اعتباره بلدا فاسدا. وتشير الدراسات إلى أنه مع ارتفاع معدل دخل الفرد، يقل الفساد في أي مجتمع، وهذا يعني أن هناك فرصة مناسبة لارتفاع الدخول بعدالة بين أفراد المجتمع.

وفي المقابل حدد تانزي Tanzi (٢٠٠٢) مجموعة من العوامل التي أسماها بالمباشرة وغير المباشرة للفساد. ويمكن عرضها بالآتي ص ص: ٢٦-٣٨):

أولاً- العوامل المباشرة للفساد:

١. **القوانين والسلطة**: وهي من القضايا القانونية والتي تمنح بعض الأشخاص السلطة على تجاوز القوانين أو الاستفادة منها في سبيل تحقيق مصالح ذاتية.

٢. **تحصيل الضرائب**: إن الضرائب المستندة إلى قوانين واضحة ولا تتطلب إجراء تواصل بين دافعي الضرائب وموظفي أو جهة الضريبة من غير المرجح أن تؤدي إلى أعمال فساد. إنما ينشأ الفساد عندما يحدث مثل هذا النوع من التواصل المباشر بين دافع الضريبة ومستلمها.

٣. **غياب الشفافية والضوابط الدستورية في الإنفاق العام**: ويعني ما تقوم الدولة بإنفاقه للمشاريع الاستثمارية، والمشتريات العامة، والحسابات الخارجة عن الميزانية. فهذه الأموال من الممكن أن تذهب إلى الاستخدامات غير المشروعة. فيعد غياب الشفافية والضوابط الدستورية الفعالة من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى الفساد.

٤. **انتهاك ما توفره الدولة من سلع وخدمات رمزية**: بشكل عام تقدم عديد من الدول كثيراً من الخدمات والسلع بأسعار أقل من السوق وذلك من منطلق الخدمات العامة، وهي التي يحدث فيها كثير من التجاوزات والرشى والسرقات والوساطة وغيرها من القضايا المنتشرة.

٥. **السلطات التقديرية الممنوحة للبعض لصالح الفاسدين**: في بعض البلدان يمنح بعض الأشخاص بحكم مواقعهم بعضاً من السلطات التي من الممكن أن تمنح أشخاصاً آخرين بعض الامتيازات من خلال قرارات يقومون

باتخاذها بحكم منصبهم، مثل تلك القرارات المتعلقة بالضرائب، والقرارات المتعلقة بالاستخدام الخاص للأراضي الخاصة (قوانين تقسيم المناطق)، والقرارات المتعلقة باستخدام الأراضي المملوكة للحكومة، والقرارات التي تجيز الاستثمارات الأجنبية الرئيسية، والقرارات المتعلقة ببيع أصول القطاع العام، والقرارات المتعلقة بخصخصة الشركات المملوكة للدولة، والقرارات التي توفر سلطة الاحتكار لتصدير واستيراد معين، وغيرها.

٦. **الدعم المالي للأحزاب**: وهي التي تتعلق بعملية القيام بدعم الأحزاب السياسية والدعم في الانتخابات بطرق ملتوية.

ثانياً- العوامل غير المباشرة:

١. **البيروقراطية**: وهي بيروقراطية الإدارة والجوانب المتعلقة بها.

٢. **مستوى أجور القطاع العام**: فالأجر المدفوع للعامل وملاءمته وحجمه مرتبط بشكل كبير بحدوث الفساد.

٣. **نظم العقوبات**: تلعب العقوبة المفروضة دورًا مهمًا في تحديد احتمال وقوع أعمال غير قانونية.

٤. **الضوابط المؤسسية**: والتي من خلالها يمكن أن يتم الكشف عن مرتكبي الجرائم.

٥. **شفافية القواعد والقوانين والعمليات**: فالشفافية في القوانين واللوائح عملية مطلوبة ومهمة، وغيابها يؤدي إلى الفساد.

٦. **النموذج في القيادة**: عندما لا يقدم كبار القادة المثل الأعلى الصحيح للبقية ينتشر الفساد. فهي نماذج مهمة.

وقد أشار إبراهيم علي الهندي (٢٠٠٣) إلى مجموعة من الأسباب للفساد والتي تمثلت بالعصبيات والتي تعني الولاء الفئوي على حساب الولاء للدولة،

وفساد القيادات الإدارية، والثقافة المجتمعية السلبية التي تعتبر الواسطة مثّلا جزءاً من الثقافة العامة، وضعف أو غياب مبدأ الشفافية والمساءلة، وغياب النموذج الخاص بالأمين والعمل على محاربته، والإجراءات الروتينية الإدارية، وقلة وانخفاض الأجور، ورداءة نظام جهاز الخدمة المدنية في الدولة، والاستبداد كبعد من أبعاد الأوضاع السياسية الراهنة وتأثيرها على الجانب الاقتصادي والتنموي، وإن كان النظام القضائي فاسدا، وضعف إجراءاته، وإجراءات التقاضي (نقلا عن صلاح محمد الغزالي، ٢٠١٨: ٢٢-٢٥).

هناك مَنْ رأى أن للفساد أسباباً ثلاثة تمثلت في الأسباب الاقتصادية والتي ترتبط بالاحتياج للمال والتي تؤدي إلى الفساد، وأسباب سياسية، والتي تتعلق بضعف أداء المؤسسة التشريعية أو التنفيذية أو كليهما، أو أسباب اجتماعية ثقافية والتي تتعلق بمستوى العلاقات الاجتماعية من محاباة للأسرة والعائلة والقرابة، وغيرها (عماد الشيخ داود، ٢٠٠٤: ١٣٧-١٣٨). وهناك مَنْ أشار إلى أن الأسباب السياسية هي أخطر هذه الأسباب (عامر الكبيس، ٢٠٠٠: ٨٩-٩٠). فالفساد يبدأ من الرأس أي الحكومة أو المسؤولين (Rothstein & Uslaner, 2005: 106).

ولعل هذه العوامل هي أشبه ما يكون ببعض من القضايا التي من الممكن أن تؤدي إلى حدوث الفساد داخل المجتمع. وهي قضية عالمية وليست محلية ومنتشرة بشكل كبير في دول العالم، وليست بالضرورة أن تكون جميع هذه العوامل منتشرة في جميع الدول، وليس بالضرورة أن تكون موجودة بشكلها الكامل أيضا.

مظاهر الفساد:

لا يأخذ الفساد شكلا واحدا، فهناك عديد من المظاهر الخاصة به. واختلفت الأدبيات في تحديد مثل هذه المظاهر من حيث تحديدها وربطها أو دمجها مع الأسباب. ولكن-بشكل عام- جاءت مظاهر الفساد بشكل كبير متفقة متداخلة مع بعضها بعضا. ويمكن توضيح بعض مظاهر الفساد بالأتي:

١- المظاهر الاجتماعية:

وهي تلك المظاهر التي ارتبطت بالعادات الاجتماعية ومحاباة الأقارب، والطائفة، والفئة، والعائلة والقبيلة في مجال التنفيع المالي على حساب الفئات والشرائح الاجتماعية الأخرى.

٢- المظاهر المالية:

وهي انتهاك النظام المالي، والإسراف في استخدام المال العام وتبديده، والمكاسب المالية التي تأتي من خلال المنصب واستغلاله. وكذلك تلك القضايا المالية التي تتعلق بالرشاوي والاختلاسات، والتهرب من الضريبة، والتنفيع بمنح أراضٍ وغيرها (مبارك القفيدي، ٢٠١٥؛ محمد سلمان محمود و هيفاء مزهر الساعدي، ٢٠١٧).

٣- المظاهر السلوكية:

وهي تلك المتعلقة بسلوك الفرد في الجهاز الإداري وتصرفاته، كالإساءة للجمهور، وتعاطي المخدرات، وتلقي العمولة، وتحقيق مكاسب شخصية، والمحسوبية في العمل، وارتكاب سلوكيات مخلة. ويضاف عليها أيضا بعض الممارسات من قراءة الصحف واستقبال الزوار على حساب وقت العمل، وامتناع عن القيام بالأعمال المنوطة، وإفشاء أسرار الوظيفة. وهناك من يربط المظاهر السلوكية بالجوانب الأخلاقية ويرتبط هذا النوع بالسلوك البشري المنحرف عن منظومة القيم والمثل السائدة لفقدان النزاهة والأمانة وغلبة الأنانية والمصالح الذاتية على العامة (خالد العلي، ٢٠١٥؛ مبارك القفيدي، ٢٠١٥؛ محمد سلمان محمود و هيفاء مزهر الساعدي، ٢٠١٧).

٤- المظاهر الإدارية:

وهي عبارة عن انتهاكات الموظف للقضايا والأمور العامة أثناء أداء مهام عمله ووظيفته، من مثل عدم الالتزام بساعات العمل، وتأدية الأعمال الشخصية

بدل الأعمال الوظيفية، والتكاسل، واللامبالاة، والتراخي، وعدم تحمل المسؤولية وغيرها من الأمور الإدارية. (أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، ٢٠١٠).

وتتبنى الدراسة الحالية هذا التعريف والذي يتمثل في مظاهر مختلفة للفساد منها الاجتماعية والكمالية ، والسلوكية والإدارية.

الهوية الوطنية:

يتداخل مفهوم الهوية الوطنية مع بعض المفاهيم الأخرى مثل الهوية المجتمعية، والوحدة الوطنية، والمواطنة، والولاء والانتماء، والاندماج الاجتماعي. وقد تعددت أيضا تعاريف الهوية الوطنية. فيعرّف ـ مثلا ـ معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية الهوية بأنها عبارة عن «عملية تميز الفرد لنفسه عن غيره، أي تحديد حالته الشخصية Personal identity . ومن السمات التي تميز الأفراد عن بعضهم الاسم، والجنسية، والسن، والحالة العائلية والمهنية الخ .. وتنص القوانين عادة على إثبات صفة الفرد بمقتضى بطاقةٍ شخصيةٍ، وتساعد هذه البطاقة الفرد في معاملاته المختلفة مع الجهات التي تطالب بإثبات شخصيته .. » (ص: ٢٠٦). وينسب صومائيل هنتكتون (٢٠٠٥) الهوية إلى السمات الشخصية مثل العمر، السلالة، الجنس، القرابة، وغيرها، والسمات الثقافية التي تتضمن العشيرة، القبلية، الاثنية (معرفة كطريقة للحياة)، اللغة، القومية، الدين، وغيرها، والسمات الإقليمية مثل الجوار، البلد، المدينة، وغيرها، والسمات السياسية مثل جماعة وزمرة، وجماعة ذات مصلحة معينة، والحركة، والحزب، وغيرها، والسمات الاقتصادية مثل الوظيفة، والمهنة، ومجموعة العمل، وغيرها والسمات الاجتماعية وتتضمن الأصدقاء، النادي، الفريق، وغيرها. (ص: ٤٣).

وتحدد الهوية الوطنية مضامين متغيرة حسب الزمان والمكان تتمثل في بعض العوامل مثل العامل التاريخي الذي يرتبط بتاريخ الجماعة، والعامل الجغرافي أو

الحدود الجغرافية، والعامل الاجتماعي المرتبط بالطبقة والعرق واللون والجنس، والعامل الثقافي المرتبط بالدين واللغة والعادات والتقاليد والأعراف، والعامل السياسي المرتبط بالدولة الوطنية وشكلها ونظام الحكم، والعامل الاقتصادي المرتبط بموارد وثروات الدولة، والنشاط الاقتصادي فيها وغيرها (أليكس ميكشيلي. ١٩٩٣ : ٧٦، نقلا عن أسماء حمايدية، ٢٠١٥). وتُعرّف الهوية الوطنية حسب ما أشار إليه Greenfield & Eastwood على أنها مجموع العوامل- والتي أساسها الهوية السياسية التي تقوم على الانتماء والولاء للسلطة المركزية- التي تمنح الإنسان، بصفته الفردية، والمجتمع بصفته مجموعة روابط، تمنحه الشعور بالوجود والانتماء والمصالح والمصير المشترك. هذا الشعور يضمن استمرارية الجماعة، ويحمي كيانها، وحينما يختفي هذا الشعور تبدأ الجماعة في مواجهة مصير التفكك» (نقلا عن أسماء حمايدية، ٢٠١٥).

ولقد حدد بعضهم مستويات ثلاثة للهوية: الهوية الفردية المرتبطة بالفرد نفسه، والهوية الجماعية على المستوى الجماعي الذي يدخل الفرد من ضمنها، ومن ثم الهوية الوطنية أو المجتمعية أو القومية والتي تتضمن المجتمع كله (هاني محمد موسى، ٢٠٠٩). وقد أشار برهان غليون (١٩٩٠) إلى أنه «لا تستطيع الجماعة أو الفرد إنجاز مشروع مهما كان نوعه أو حجمه، دون أن تعرف نفسها وتحدد مكانها ودورها وشرعية وجودها كجماعة متميزة، فقبل أن تنهض لابد لها أن تكوّن ذاتا» (ص: ٣٢).

وقد قام بوستوك وسمث Bostock & Smith (٢٠٠١) بالربط بين الهوية الوطنية واستقرار المجتمع والدولة. وقد قام ركس Rex بدراسة الهوية الوطنية في المجتمعات الديمقراطية الأوربية الغربية ذات الاختلافات والتمايزات الثقافية المتعددة داخل الإقليم. وقد قام بتحديد كيفية قيام أفراد المجتمع بالمحافظة على هوياتهم التي تختلف عن الآخرين في أقطار تقدم المؤسسات الاجتماعية والرسمية خدماتها للجميع دون تمييز. وقد أتم دراسة الأقليات في عديد من الدول مثل بريطانيا وألمانيا على سبيل المثال

وكيف قامت هذه الدول بالاهتمام بالهوية المجتمعية المفهوم في ظل وجود الاختلافات الثقافية(Parekh, 2000; Blank & Schmidt, 2003) . ولم يقتصر الأمر على دراسة الاختلافات الثقافية العامة، إنما تم التركيز أيضا في بعض الدراسات على الاختلافات في الدين كمحور رئيس من محاور الهوية الوطنية (Joseph, 1998).

ولكل مجتمع من المجتمعات الإنسانية مجموعة من الثقافات الفرعية بداخله، وتتحقق الهوية المجتمعية متى استطاعت هذه الهويات الثقافية في الاندماج مع بعضها بعضاً وفق قوانين الدولة وأنظمتها دون تمييز ودون تفرقة. وأن تقدم هذه المؤسسات الرسمية خدماتها للجميع. فالهوية هي عملية تشابه واختلاف من وعن الآخر. والهوية هنا إما أن تكون هوية فردية مرتبطة بالفرد نفسه، أو هوية جماعية على المستوى الجماعي، أو هوية مجتمعية وهي الوطنية أو القومية والتي تتضمن المجتمع كله. فالهوية الوطنية هي عبارة عن مجموعة من السمات والخصائص المشتركة التي تميز مجتمع أو مجموعة من الناس عن غيرهم.

فالهوية الوطنية التي تنطلق منها الدراسة إجرائيا هي الشعور الجمعي والتشابه بين أفراد المجتمع المحلي والذي يزداد بوجوده شعور عام بالمساواة والعدالة وتطبيق القانون بين كافة الشرائح والفئات والثقافات الفرعية داخل المجتمع، وتُفْقَدُ هذه السمة عندما يحدث الاختلال في هذه المبادئ داخل المجتمع وينتشر الفساد.

المداخل النظرية لدراسة الفساد:

جاءت عديد من الاتجاهات النظرية التي تربط موضوع الفساد بالواقع المجتمعي. فهناك من أشار إلى ما سمي بالمدخل الأخلاقي، والذي يقوم على ما يسمى بانهيار المستوى الأخلاقي والقيم الأخلاقية داخل المجتمع، ويتم مواجهة الفساد بتعزيز القيم الأخلاقية داخل المجتمع (Williams, 1987: 12-14) . فهو

السبب الرئيس للفساد، بينما ينظر إلى الأسباب الأخرى كالأسباب السياسية، والأسباب الاقتصادية على أنها عوامل ثانوية، وأن العامل الرئيس هو الجانب الأخلاقي (أدم نوح معابدة، ٢٠٠٥: ٤٢٠). وهناك اتجاه نظري يرتبط بما يسمى بعملية التحديث، وأن الفساد هو مرحلة ومحطة وما هو إلا حالة مرضية وتعتبر بشكل عام ضرورية لأي مجتمع إنساني يتحول من نظام إلى آخر أو من مرحلة إلى أخرى. فحالة المجتمعات الأوربية ودول العالم الأول قد مرت بمراحل فساد في عملية الانتقال إلى المجتمع المعاصر الذي انتقلت فيه إلى مرحلة تم فيها الحد من هذا الفساد بحكم استقرارها في المجتمع العصري وتأثرها بالتحديث. إن عملية الانتقال من حالة مجتمع إلى حالة أخرى تمر بعملية تضارب للقيم ومن ثم يبدأ هذا الصراع حتى ينتهي إلى الاستقرار في نهاية المطاف في المجتمع الحديث. وقد تبنى هذا الاتجاه صامويل هانتنجتون (صامويل هانتنجتون، ١٩٩٣: ٧٧-٧٨). وهناك ما يسمى بنظرية التبعية والتي تعطي تفسيرا إلى أن دول العالم الثالث ما هي إلا دول تابعة لدول العالم الأول. فتلعب الرأسمالية العالمية دورا في العلاقة بينها وبين هذه الدول وتتدخل في إنتاجها وتفرز نوعا من التبعية التي يسودها المصلحة للسلطة والمنفعة التي يتم تحقيقها (علي ليلة، ١٩٨٥: ٨١-٨٣).

أما المدخل الوظيفي الذي يفسر الفساد، فيرى من خلاله الوظيفيون إلى أن الفساد من يتكون من مسارين واتجاهين. ففي الاتجاه الأول، من الممكن أن يؤدي الفساد إلى عملية تشجيع المجتمع للتغير. فكما يرى أميل دوركهايم على سبيل المثال إلى أن الجريمة - مثلا - بشكلها العام المعتاد من الممكن أن تؤدي وظيفة اجتماعية تخلق من خلالها تطوراً طبيعياً للقوانين، وكذلك تطوراً للجوانب الأخلاقية. فهي-أي الجريمة- تسهم في «إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية». ويرى روبرت ميرتون كذلك إلى أن الفساد يمكن أن يشكل حركة ميكانيكية تشجع من خلالها على عملية التغير الاجتماعي والثقافي. فالفساد قد يترتب عليه بعض الأبعاد الإيجابية كما يرى الوظيفيون (Kamensky, 2016).

ومن جانب آخر، فهم ينظرون -وفي نظرتهم الوظيفية العامة- إلى أن الفساد يعتبر خللاً مجتمعياً، وهو خلل يحدث في العلاقات الاجتماعية، وخلل يحدث في

السلوك الإنساني، ويَنْشَأ تدهورٌ في الوضع المعيشي مسببا البطالة والفقر، وهو يعتبر معوقاً لحدوث الاستقرار المجتمعي (صبحي منصور، ٢٠٠٨: ١٩٤). وعلى الرغم من تناقض الاتجاهين، إلا أن الفساد هو في النهاية طريق للتغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع، إما بتقدمه أو إلى انهياره. وهو يؤثر على بنائه، ويؤثر على الأنساق الاجتماعية المختلفة والتي ترتبط به ارتباطا عضويا كما يرى أصحاب هذا الاتجاه.

مكونات الهوية الوطنية في المجتمع الكويتي:

تتكون الهويات الفرعية في المجتمع الكويتي من ثلاثة عناصر رئيسة تحدد هذه الهويات والثقافات الفرعية. تتمثل هذه العناصر في الجذور (قبلية/ حضرية)، والأصول (عربية/ غير عربية)، والمذهب (سني/ جعفري). فهذه المتغيرات هي التي كونت الهويات الست الرئيسة الكبرى للمجتمع الكويتي والتي تتمثل في الآتي (أنظر: يعقوب يوسف الكندري، ٢٠٠٨):

١ـ الثقافة الفرعية ذات الأصول القبلية العربية سنية المذهب.

٢ـ الثقافة الفرعية ذات الأصول غير القبلية سنية المذهب.

٣ـ الثقافة الفرعية ذات الأصول غير القبلية ، وغير العربية سنية المذهب.

٤ـ الثقافة الفرعية ذات الأصول القبلية العربية شيعية المذهب.

٥ـ الثقافة الفرعية ذات الأصول غير القبلية العربية شيعية المذهب.

٦ـ الثقافة الفرعية ذات الأصول غير القبلية وغير العربية شيعية المذهب.

هذا بالإضافة إلى وجود هويات فرعية أخرى أقل حجما. لقد شكلت هذه الثقافات الفرعية ثقافة المجتمع الكويتي. فكان هناك أساس تاريخي وجغرافي لهذا التمايز، والذي لا بد من أن يندمج اجتماعياً في ثقافة المجتمع ويشكل هوية وطنية مجتمعية في ظل قوانين تطبق على الجميع وتحقق عدالة اجتماعية. فيتحقق الاندماج الاجتماعي في المجتمع عندما تتحقق عدالة اجتماعية ومساواة، وعندما

يتم تطبيق القانون، وعندما تنطلق منظومة قيمية داخلية تساعد على هذا الاندماج. ومتى بدأ المجتمع بعدم القدرة على الاندماج ينشأ الصراع بين هوياته الفرعية وتتعزز ما يسمى بالهويات الفرعية والفئوية.

الفساد في المجتمع الكويتي:

الآليات الخاصة في مواجهة الفساد:

يرى بعضهم بأن هناك مجموعة من الآليات الخاصة في المجتمع الكويتي لمواجهة الفساد، وإن هناك أجهزة قادرة على أن تحد من انتشاره وتفشيه داخل المجتمع. فعلى سبيل المثال يشير أحد المتابعين -وقبل إنشاء جهاز إداري متخصص لمواجهة الفساد- بأن هناك جهودا مبذولة في الكويت لمكافحة الفساد. فيعتبر عبدالنبي العكري (٢٠٠٩) أن الكويت تعتبر رائدة في مكافحة الفساد من خلال تشريعاتها والجهات المراقبة والمتابعة للفساد. فيحدد العكري في ورقة عمل قدمها إلى مؤتمر المساءلة والشفافية بأن هذه الآليات تتمثل في الآتي:

١- **مجلس الأمة**: وهو السلطة التشريعية الرقابية المنتخبة في ظل وجود دستور مميز والذي يعتبر مصدراً من مصادر القوة لأعضاء البرلمان فيما يتعلق بقضايا المراقبة والمحاسبة للسلطة التنفيذية وسلوكها.

٢- **ديوان المحاسبة**: فمع صدور قانون إنشاء ديوان المحاسبة عام ١٩٦٤، فإن لهذا الديوان المحاسبة والتفحيص والتدقيق في مصروفات الدولة وعوائدها واحتياطاتها واستثمارها مع تقديم تقاريرها الدورية للأمير ورئيس مجلس الوزراء ولمجلس الأمة.

٣- **التشريعات**: هناك تشريعات مهمة مثل قانون ١٩٩٣ لحماية الأموال العامة، وقانون ٣٧/ ١٩٦٤ خاص بالمناقصات العامة، وهي تعتبر بمثابة قوانين تحد من سوء استغلال الأموال العامة في المجتمع.

٤. **الصحافة**: تعتبر الصحافة من الأقدم في دول المنطقة والتي يعود لها الفضل في الكشف عن كثير من حالات الفساد بأشكاله المختلفة في المجتمع، والتي أسهمت في إحالة ملفات متعددة إلى النيابة نتيجة لعرض الصحافة مثل قضية ناقلات النفط، ومشروع الكيماويات وما عرف باسم الداو، ومشروع المصفاة الثالث وأراضي الصبية، وقضية التحويلات الخارجية وغيرها.

٥. **مؤسسات المجتمع المدني**: وهي من أبرز ما يميز المجتمع الكويتي كونها تلعب دوراً بارزاً لمكافحة الفساد. فإنشاء ـ على سبيل المثال ـ الجمعية الكويتية للشفافية بموجب قرار من مجلس الوزراء، والتي تعتبر أقدم جمعية شفافية في منطقة الخليج والتي أسهمت بشكل فاعل في مواجهة الفساد من خلال اقتراح التشريعات والتوعية بمخاطر الفساد ومكافحته، وإعداد الدراسات الميدانية، وعقد منتدى دوري للشفافية، وإصدار تقرير عن نزاهة وزارات الدولة المختلفة. بالإضافة إلى وجود منظمة تحت مسمى «برلمانيون كويتيون ضد الفساد»، والتي تنتمي إلى منظمة عربية وأخرى عالمية تتمثل في «برلمانيون عرب ضد الفساد»، و«برلمانيون ضد الفساد». فهي مؤسسات فاعلة على مستوى المجتمع المدني.

فهناك سلطة تشريعية يفترض عليها أن تهتم بأمور المراقبة والمحاسبة، ويُشهد لمجلس الأمة بأنه قد قام بالكشف عن كثير من حالات الفساد، وحاسب ـ بفاعلية ـ كثيراً من أعضاء السلطة التنفيذية، وهناك سجل حافل لهذه المؤسسة في مكافحتها للفساد وإن رأى بعضهم أنها أيضا مؤسسة في المقابل مسؤولة عنه أيضا. وعلى الرغم من ذلك، فهي سلطة رقابية لا يمكن الاستغناء عنها أو التخلي عن مكونها وممارساتها مهما جاء فيها من عيوب. هذا بالإضافة إلى أن ديوان المحاسبة من خلال تقاريره الدورية أسهم بشكل كبير في تعديل بعض القرارات المخالفة والتي أصبحت أداة رقابة فعالة. فكل مورد من الموارد المالية يتم صرفه من ميزانيات الدولة يقع تحت مراقبة هذا الديوان وإعداد تقرير خاص به يعرض على المؤسسة المعنية، وتعرض نسخة منه لرئيس الوزراء

ولأعضاء السلطة التشريعية. وقد جاءت أيضا في المقابل تشريعات قانونية أسهمت في الحد من استغلال الأموال العامة. ويقابل ذلك كله صحافة مميزة من حيث حرية التعبير، وعرض موضوعات فاعلة مسهمة أيضا في الكشف عن كثير من التجاوزات المالية والإدارية، وأمثلة كثيرة على ذلك. أما مؤسسات المجتمع المدني فهي من أبرز المؤسسات الفاعلة على الرغم من دورها المحدود في كثير من الأحيان. فهي تواجه مجموعة من التحديات (أنظر: يعقوب يوسف الكندري، ٢٠١٩) التي من شأنها أنْ تحد من فاعليتها بشكل مناسب ومرضٍ. بالإضافة إلى ذلك، هناك مؤسسة حديثة الإنشاء تمثلت في الهيئة العامة لمكافحة الفساد، والتي نعرض لها في السطور القادمة.

الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة):

صدر قانون رقم ٢ لعام ٢٠١٦ في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الكويت. ولعل هذا القانون يعتبر من القوانين الرائدة إذا ما تم التمعن بأهداف هذا الجهاز. وهي تعتبر مؤسسة متخصصة تهدف بشكل محدد إلى متابعة الفساد وقضاياه والوقوف على ملابساته. وتعمل هذه المؤسسة كما جاء في قانونها باستقلالية تامة وتخضع لإشراف وزير العدل. فهي المؤسسة المتخصصة والتي ولد قانونها بعد عديد من المحاولات والشد والجذب بين قطاعات مختلفة ومتعددة. ولعل التمسك بأهدافها يدعو بالضرورة إلى الحد من الفساد المستشري. فقد جاء في أهداف هذه الهيئة حسب ما جاء في المادة الرابعة منه الآتي (موقع الهيئة العامة لمكافحة الفساد):

١- إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها .

٢- تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموافق عليها بالقانون رقم(٤٧) لسنة ٢٠٠٦ والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد والتي يتم الموافقة عليها.

٣ـ العمل على مكافحة الفساد ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن ممارسته وفقا للقانون .

٤ـ حماية أجهزة الدولة من الرشوة والمتاجرة بالنفوذ وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة ومنع الوساطة والمحسوبية.

٥ـ حماية المبلّغين عن الفساد .

٦ـ تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجالات مكافحة الفساد .

٧ـ تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه .

لا شك أن الأهداف المعلنة لهذا الجهاز تعتبر مميزة، وهي تسهم بشكل كبير- إذا ما تم فعليا تطبيقها وإذا ما تهيأت الظروف المناسبة لها- تسهم بالحد من الفساد وبشكل كبير. وقد يكون عامل الوقت هو المعيار المهم في قياس أداء هذا الجهاز مع قياس مؤشرات مدركات الفساد حسب تصنيف المؤسسة العالمية لمكافحة الفساد. ولا شك أن المدة الزمنية القصيرة التي تم فيها إنشاء هذا الجهاز والتي لم تتجاوز ثلاث سنوات عند كتابة هذه السطور يجعل من الصعوبة الحكم على كفاءة هذا الجهاز وقياس أدائه وإسهامه في الحد من الفساد في المجتمع الكويتي. إلا أنه ومن الإنصاف الإشارة إلى أن هذه الهيئة قد وُضِعت مرات عدة تحت الاختبار. فقد تم تحويل ـ على سبيل المثال ـ عديد من القضايا إليها وقامت الهيئة برفع الأمر للنيابة العامة بعد التحقق من هذه الحوادث وقد يكون آخرها عند كتابة هذه السطور تلك القضية التي شغلت الرأي العام بخصوص إبطال محكمة التمييز (أعلى درجة تقاضي) قرار تعيين أكثر من ٥٠٠ خبير في وزارة العدل مضى على تعيينهم ما يقارب من ثلاث سنوات والتحقيق مع وزيرين سابقين معنيين بعد أن تم تقديم بلاغ لها، وبعد أن أشار قرار محكمة

التمييز بوجود الخلل والفساد في عملية التعيين، والأمر الذي انتهى إلى إحالة النائب العام الوزيرين السابقين إلى محاكمة الوزراء. وكذلك قامت الهيئة مؤخرا وبقضية شغلت الرأي العام أيضا حسب ما نقلته وكالة الأنباء الكويتية كونا (٢١ يوليو ٢٠١٩) بإحالة ثلاثة قياديين وسبعة مدراء ورؤساء أقسام «في وزارة الأشغال والهيئة العامة للطرق والنقل البري ونائب رئيس مجلس إدارة شركة خاصة إلى النيابة على خلفية قضية تجمع الأمطار بالطرق وتطاير الحصى». وهي لا زالت تتلقى العديد من البلاغات التي تتعلق بالفساد وإحالة عديد من القياديين إلى النيابة العامة والتحقيق معهم. وقد أعلنت الهيئة في تصريح لها بأن «عدد البلاغات وصل ٢٤٦ بلاغا فيما بلغ عدد إقرارات الذمة التي تم استلامها ١٤ ألفاً و٦١ إقراراً ما يشكل ٩١ في المائة من إجمالي عدد الخاضعين لأحكام القانون» (جريدة السياسة، ٨ ديسمبر، ٢٠١٩) وهو مؤشر يستدعي الاهتمام بدور هذا الجهاز وما يقوم به من تنفيذ لأهدافه والذي يمكن انتظار نتائجه في السنوات القليلة المقبلة.

ومع ذلك، فإنه في المقابل تعكس المؤشرات الكمية تراجع الكويت في مؤشرات الفساد بشكل عام. وحسب مؤشر مدركات الفساد والتي جاءت من العام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٨ كما جاءت في الشفافية العالمي (Transparency International, Online)، فإن الجدول (١) يوضح الترتيب العالمي للكويت، مع المتوسط الخاص بالكويت، وعدد الدول المشمولة بالتقييم، والمدى من الترتيب العالمي من إجمالي عدد الدول المشاركة بالتقييم.

جدول (١)
يوضح الترتيب العالمي للكويت، مع المتوسط الخاص بالكويت، وعدد الدول المشمولة بالتقييم، والمدى من الترتيب العالمي من إجمالي عدد الدول المشاركة بالتقييم

السنة	الترتيب العالمي	متوسط الكويت من ١٠ درجات	عدد الدول المشاركة في التقييم	المدى من آخر بلد في القائمة
2003	35	5.3	133	98
2004	44	4.6	146	102
2005	45	4.7	159	114
2006	46	4.8	163	117
2007	60	4.3	180	120
2008	65	4.3	180	115
2009	66	4.1	180	114
2010	54	4.5	178	124
2011	54	4.6	183	129
2012	66	4.4	176	110
2013	69	4.3	177	108
2014	67	4.4	175	108
2015	55	4.9	168	113
2016	75	4.1	176	101
2017	85	3.9	180	95
2018	78	4.1	180	102
2019	85	4.0	180	95

Reference: Data has been collected from: Transparency International: The Global Coalition Against Corruption Online from https://www.transparency.org/en/cpi/2019/results

يلاحظ من خلال هذا الجدول بأن الكويت قد احتلت المركز ٧٨ من إجمالي ١٨٠ دولة سنة ٢٠١٨، وارتفعت في عام ٢٠١٩ لتصل إلى أن تحتل المرتبة ٨٥ مرة أخرى مثل عام ٢٠١٧ من إجمالي ١٨٠ دولة أيضا. فالمؤشر يشير إلى درجة متأخرة للكويت على الرغم من التحسن الذي جاء بانخفاض المؤشر بسبع درجات عن

العام ٢٠١٧ الذي احتلت الكويت فيه أسوأ تصنيف منذ عام ٢٠٠٣ والتي جاءت بالترتيب ٨٥، وعدد الدول التي تليها هي الأقل على الإطلاق وبواقع ٩٥ دولة في ذيل القائمة. وقد يكون أفضل مركز تم تحقيقه للكويت هو عام ٢٠١١، والذي جاء ترتيب الكويت عالميا ٥٤ من واقع ١٨٣ دولة وبواقع ١٢٩ دولة جاءت بعدها في ذيل القائمة، وبعدها عام ٢٠١٠ بترتيب ٥٤ من ١٧٨ دولة وبواقع تقدم على ١٢٤ دولة جاءت في ذيل القائمة، ثم عام ٢٠٠٦، فعام ٢٠٠٨، ثم ٢٠٠٩ و٢٠٠٥. ومن الملاحظ أن الكويت قد قفزت إلى المركز ٧٥ في العام ٢٠١٦ وهو العام نفسه الذي تم فيه إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد وارتفع المؤشر لتحتل الترتيب ٨٥ عام ٢٠١٧، وثم ٧٨ في عام ٢٠١٨ وعاد إلى الترتيب ٨٥ في عام ٢٠١٩. وهو أمر لا يمكن القياس عليه عن مدى فاعلية هذا الجهاز في الوقت الراهن، ومن الصعب الحكم على أدائه، وإن كان سيُكْشَفُ في السنوات القليلة المقبلة أثر هذا الجهاز ومدى نجاحه في الحد من الفساد وتقدم الكويت في هذا المؤشر. وكما يشير تقرير جمعية الشفافية الكويتية (٢٠١٨) إلى أن «أكثر من ثلثي دول العالم درجاتها في مؤشر مدركات الفساد العالمي ٢٠١٨ أقل من ٥٠٪، والمتوسط العام هو ٤٣ (درجة الكويت ٤١، أقل من المتوسط العام).» (ص: ٥). والمقصود بالدرجة ٤١ هنا هي الدرجة ١, ٤ من ١٠ المبينة في الجدول. ومن الواضح أن الكويت في عام ٢٠١٧ سجلت أقل معدلا وهو ٩, ٣، وبمؤشر فساد بلغ الذروة وجاءت جميع درجاتها أقل من الخمس نقاط عدا عام ٢٠٠٣.

وقد قامت جمعية الشفافية الكويتية (٢٠١٨) بتحليل أسباب تقدم الكويت بسبع درجات، والتي حددت من خلاله ثمانية عوامل أثرت في هذا التقدم، تمثل في «صدور قانون تعارض المصالح» ولائحته التنفيذية، و«قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة من ١٦ جهة لمراجعة المؤشرات وإعداد التدابير اللازمة لتعديل ترتيب البلاد في مؤشر مدركات الفساد العالمي»، وما قامت به وزارة الداخلية من إحالة مسؤولين عن هدر عام غير مبرر في المال العام إلى النيابة والتي سميت بقضية مصاريف الضيافة، وكذلك «إحالة وزير الصحة السابق إلى محكمة الوزراء لمحاكمته بوقائع الاعتداء

على المال العام»، و» قيام ديوان المحاسبة بنشر تقاريره الرقابية في موقعه الالكتروني وإتاحتها للجميع كل ذلك ساهم بشكل فاعل في تعزيز المساءلة المجتمعية» و « إطلاق استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٩- ٢٠٢٤»، و» عودة نشاط جمعية الشفافية» (ص: ٩). وهي جميعها قضايا كما ترى الجمعية بأنها أسهمت في تقدم الكويت في مؤشر مدركات الفساد بالدرجات السبع. وهي ملاحظات جديرة بالاهتمام، ولكن ما يكشف عن مدى نجاح الكويت في هذا الجانب هو عامل الوقت، وموقعها في السنتين القادمتين تحديدا.

وعلى الرغم من التقدم ومن خلال نظرة عامة، فإن الترتيب العام يعكس أن مؤشرات الفساد في الكويت غير مرضية تماما ولا تتوافق مع البعد التنموي. فلا تتحقق التنمية بوجود معدلات عالية من الفساد. فمن الواضح أن هناك شعوراً خاصاً عند أفراد المجتمع عن وجود درجات غير مقبولة من الفساد، وينعكس ذلك على تردي الخدمات العامة سواء في الصحة، والتعليم، والبنية التحتية والخدمات العامة وغيرها. وهو يعكس حالة من حالات عدم القبول الاجتماعي لها. وقد كشف على سبيل المثال عبدالمالك التميمي (٢٠١٤) مجموعة من القضايا المثيرة التي عصفت بالشارع الكويتي فعرض مجموعة من أوجه ومظاهر الفساد ما سمي بسرقة الناقلات، وتدخل المال السياسي بالانتخابات، والإيداعات المليونية، والفساد في التعليم وغيرها من القضايا والمظاهر. وحدد خالد العلي (٢٠١٥) أيضا بعض المؤشرات السلبية التي ربطها بأداء أعضاء السلطة التشريعية وتفشي الواسطة والمحسوبية والتي تعتبر من أبرز مخرجات النظام الاجتماعي في الكويت.

العوامل التي تساعد على ظهور مؤشرات الفساد في الكويت:

قد لا يختلف الوضع في الكويت عن أي دول العالم التي تواجه مشكلة الفساد في بعض العوامل، إلا أن للكويت مجموعة من العوامل الخاصة والمحددة والتي قد تكون فريدة ومقتصرة عليها مع ارتباطها بعوامل

أخـرى ومكونـات المجتمـع وأبعـاده المختلفـة. فعـلى سـبيل المثـال لا الحـصر، وكـما أشـارت بعـض الدراسـات (Daniel, 2000) إلى أن الـدول الديمقراطيـة يقـل فيهـا الفسـاد، وأن المجتمعـات كلـما زادت الممارسـة الديمقراطيـة يقـل فيهـا الفسـاد، إلا الوضـع في الكويـت قـد يكـون مختلفـا، وذا بعـد مختلـف. وهـو مـا يجعـل مـن المجتمـع الكويتـي ذا خصوصيـة محـددة عـلى الرغـم مـن التشـابه العـام في مقومـات ومظاهـر وأسـباب الفسـاد في عديـد مـن المجتمعـات.

ويحـدد أحمد السـعودي و أحمـد ظاهر (٢٠١١) مجموعة من العوامل التي تسـهم في حـدوث الفسـاد داخـل المجتمـع الكويتـي أطلقـا عليهـا مظاهـر الفسـاد. ويمكن عـرض هـذه الجوانب التي أشـارا إليها بـالآتي (ص: ١١١):

- قانـون الانتخـاب الـذي يوفـر ظروفـاً مناسـبة للضغـط عـلى الناخبـين لصالح جهـات وأطـراف سياسـية معينة.
- اسـتمرار وجـود الضغـوط القبليـة والطائفيـة التـي تحمـي مـن ينتمـي إليهـا وتحصـل لـه عـلى مزايـا ليـس بالـضرورة أن يكـون مـن مسـتحقيها.
- محاولـة بعـض التيـارات تعطيـل المرأة-وهـي تشـكل نصـف المجتمـع- عـن ممارسـة حقوقهـا السياسـية التـي أقرهـا القانـون.
- عـدم وجـود نظـام للضرائـب يجعـل لـكل طـرف يـؤدي للدولـة حقوقهـا مقابـل مـا يحصـل عليـه منهـا.
- استخدام المميزات البرلمانية من قبل النواب لتحقيق مصالح شخصية.
- إجـراءات تقديـم الخدمـات عـن طريـق الاتصـال المبـاشر بـين المراجـع والمسـؤول، وهنـا تظهـر فرصـة الفسـاد..فلا رقابـة عـلى المسـؤول ولا حمايـة للمراجـع (نقـلا عـن: الفسـاد والحكـم الصالـح في البـلاد العربيـة، ٢٠٠٤: ١٠).

وهنـاك مـن رأى أن مـن العوامـل والأسـباب أيضـا في المجتمع الكويتـي وبخصوصية خاصـة بـه هـو ما أسـماه بالأسـباب الإسـتراتيجية والمتمثلـة بالصراع بـين فئتين فئـة التجار

من جهة والسلطة من جهة أخرى تتمثل حيث تجلّى في فساد بعض من التجار في علاقتهم مع السلطة تاريخيا (جمال عبدالرحيم، ٤ ديسمبر ٢٠١٩). وهي مؤشرات خاصة في المجتمع الكويتي والتي أغلبها من هذه العوامل المذكورة ترتبط في الجوانب التي تمزج بين القبيلة والعائلة والطائفة بمفاهيمها من جهة والديمقراطية من جهة أخرى ، وهو ما أشار إليه أيضا خلدون النقيب (١٩٩٦) في كتابه (صراع القبيلة والديمقراطية) والبحث في هذه الجدلية، وما أشار إليه كذلك عبدالمالك التميمي (١٩٩٧)»..إن أغلبنا قبليون في تفكيرنا، ولكن ليس بالضرورة أن يكون أغلبنا من القبائل» (ص: ٢٦). بمعنى أن الفكر الفئوي القبلي وما يترتب عليه من نتائج هو ما يمنح المخرجات الحالية وأحد دعائم الفساد داخل المجتمع وبكافة الشرائح.

أبرز قضايا شبهات الفساد في الآونة الأخيرة:

كما سبقت الإشارة، فإن الفساد غير مرتبط بفترة محددة، وهو موجود منذ الخليقة. وكذلك في المجتمع الكويتي، فالفساد موجود منذ النشأة. ولذلك يتم عرض أبرز قضاياه في الوقت الراهن وهذا ما أثار ضجة شعبية تناولتها وتناقلتها وسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي المتعددة. ويمكن القول هنا: شبهات فساد ، وذلك لأن بعضاً من هذه القضايا تحت المظلة القانونية وفي المحكمة بعد أن تمت الإحالة للنيابة بعد إجراءات التحقيق التي تمت، وقد تبرِئ المحكمة بعضاً من هذه القضايا وتصدر حكمها، إلا أن هذه القضايا أثارت الرأي العام بالإضافة إلى أنها شكلت ثقافة سائدة بانتشار الفساد وشبهاته. وقد عرضت القبس (١٦ يناير ٢٠١٩) تحت عنوان (فساد بمليار دولار) في صفحتها الأولى بعضاً من قضايا شبهات الفساد في السنوات الأخيرة والتي لم يصدر بحق بعضها أي حكم بعد والتي عرضتها وفقا للمؤسسة أو الوزارة المعنية بالآتي:

١- **وزارة الصحة**: القضية جاءت من خلال توريد أجهزة بالتعاقد المباشر، مع انتداب وهمي واستيلاء على المال العام. وقد تمت على أثرها إحالة الوزير المعني إلى محكمة الوزراء مع وكيلين.

٢ـ **التأمينات الاجتماعية**: القضية تضمنت اتهامات باختلاسات أموال تم تقديرها بثلاثمائة مليون دينار، مع وجود متهمٍ هاربٍ خارج البلاد.

٣ـ **وزارة الداخلية**: وهي القضية التي اشتهرت بقضية بند الضيافة، والتي اتُهم فيها مسؤولون عن هدر الأموال العامة، بالإضافة إلى التلاعب بأسعار الوجبات الغذائية، واتهامات بما يسمى شبهات صفقة الوقود.

٤ـ **شركة الموانى الكويتية**: تمثلت في حرمان خزينة الدولة من حقوقها الأمر الذي أدى إلى محاكمة عدد من المسؤولين العاملين، وإحدى الشركات المعنية، وكذلك القيام بمحاكمة بعض المسؤولين بالاختلاس من صندوق الموانى.

٥ـ **وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل**: وهي قضايا تتمثل في الكشف عن عشرات الملفات المزورة الخاصة بالإعاقة، وإحالتها للنيابة، مع إحالة مجموعة من أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية للنيابة بتهمة الاستيلاء على المال العام. هذا بالإضافة إلى الكشف عن وجود آلاف من المستندات المزورة بهدف الاستفادة من المساعدات المالية.

٦ـ **المناقصات المركزية**: وتتعلق باتهام عضو سابق عامل في الجهاز وزوجته وأحد المسؤولين في إحدى الشركات برشوة خاصة بشراء سيارات إسعاف.

٧ـ **المؤسسات التعليمية**: اكتشاف شهادات مزورة بلغت في تلك الفترة إلى عدد ما يقارب من ٣٦٠ شهادة مزورة ووهمية، مع شبهات انتدابات وهمية واستيلاء على المال العام.

٨ـ **الهيئة العامة لشؤون الزراعة**: والتي تضمنت بعضاً من الشبهات في المناقصات والعقود والحيازات الزراعية.

٩ـ **وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية**: وقد تضمنت شبهات فساد متفرقة مع أحد المدراء وعدد من الموظفين.

١٠ـ **وزارة العدل**: والذي تضمن اتهام بعض المسؤولين في دوائر التنفيذ بالعمل على منع السفر لأشخاص مطلوبين للعدالة.

وبالإضافة إلى ما تم ذكره سابقا من التحويلات المالية والإيداعات المليونية، وقضية الناقلات، وتدخل المال السياسي بالانتخابات، وغيرها. وقد يكون من أبرزها في الوقت الراهن والتي أدت إلى استقالة الحكومة وإعفاء وزيرين من أبناء الأسرة وهما وزير الدفاع ووزير الداخلية عندما قام النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع بالكشف عن عملية استيلاء على ما يقارب من ٨٠٠ مليون دولار (٢٤٠ مليون دينار كويتي) من صندوق مساعدة العسكريين في وزارة الدفاع، الأمر الذي انتهى إلى إحالة الموضوع للنائب العام، وإحالة الوزير السابق المعني إلى محاكمة الوزراء. هذا بالإضافة إلى ما تم تداوله عما يسمى بشبهات فساد صفقة الرافال في وزارة الدفاع، ومشروع البنى التحتية في الشوارع في عام ٢٠٠٧، وكذلك عام ٢٠١٨ وغيرها من القضايا التي أثارت الرأي العام. بالإضافة إلى ما تمت إثارته أثناء جائحة كورونا من شبهات خاصة بغسيل الأموال وما عرفت بالنائب البنغالي، وغسيل أموال الفاشينيستات، وفساد القطاع النفطي وغيرها والتي ليس من هدف هذا الكتاب تسليط الضوء عليها وعلى تفصيلاتها. ولا بد من الإشارة والتأكيد إلى أن بعضاً من هذه القضايا لا زال تحت نظر المحكمة، ولا يمكن اتهام أحد بها ما تثبت إدانته وفقا لدرجات التقاضي الثلاث على الرغم من أن هذه القضايا تعتبر مؤثرة بشكل كبير على الشارع والرأي العام، وهي قضايا بدأت تكثر وتبرز بشكل واضح وكبير في الآونة الأخيرة.

الفصل الثاني

الفساد والأبعاد المرتبطة به مراجعة للأدبيات

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

الفصل الثاني
الفساد والأبعاد المرتبطة به مراجعة للأدبيات

تقديم:

يتناول هذا الفصل مراجعة للأدبيات التي تناولت موضوع الفساد من مواطن وأبعاد مختلفة. فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثمانية أبعاد تمثلت بالآتي:

أولاً- الفساد والأبعاد الإدارية وفي القطاع الوظيفي.

ثانياً- الفساد والأبعاد السياسية.

ثالثاً-الفساد والأبعاد الاقتصادية.

رابعاً- الفساد والأبعاد الثقافية.

خامساً- الفساد والأبعاد الاجتماعية.

سادساً- الفساد في المؤسسات والأجهزة الرسمية.

سابعاً- الفساد والأبعاد الديموغرافية.

ثامناً- الفساد واستراتيجيات مواجهته.

وبعد عرض هذه الأبعاد الخاصة بالدراسات السابقة تم التعليق عليها بشكل عام.

مراجعة الأدبيات:

لقد تناول العديد من الباحثين موضوع الفساد وربطه بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية الثقافية والديمرغرافية والسياسية والاقتصادية وغيرها. وقد عبرت

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

هـذه الدراسـات بجوانـب مختلفـة تناولـت هـذه الظاهـرة وعلاقتها ببعـض الجوانب والأبعاد. ولعل هذه الجوانب والأبعاد ترتبط بشكل كبير بطبيعة المجتمع المدروس والتـي أظهـرت اهتمامـاً محـدداً يقـوم به الباحثـون والدارسـون. ومـن الصعب حصر الأبعـاد والأدبيـات كافـة التـي تناولـت موضـوع الفسـاد، إلا أنـه مـن الممكـن تناول بعضهـا حسـب مـا جـاء في بعض مـن الدراسـات المهمة التـي تناولت هـذا الموضوع مـن جوانـب مختلفـة. ويمكـن عـرض هـذه الأبعاد كـما تناولتهـا بعض مـن الأدبيات الأجنبيـة والعربيـة والإقليميـة والمحليـة وفقا لتقسـيمها عـلى النحو الآتي:

أولاً- الفساد والأبعاد الإدارية وفي القطاع الوظيفي:

اهتمـت عديـد مـن الدراسـات الاجتماعيـة بموضوع الفسـاد في الجهـاز الوظيفي، وفي إدارة العاملـين والموظفـين، ومـا يمكـن أن تحققـه الوظيفـة مـن تجـاوزات بهـدف خدمـة مصالـح ذاتيـة ومنفعيـة، ومـا يمكـن أن يـأتي بـه هـذا الفسـاد في النهايـة مـن جوانـب وخيمـة عـلى المجتمـع نتيجـة لسـوء اسـتغلال السـلطة. ففـي جُمهوريـة مـصر العربيـة، جـاء الباحـث إكـرام فتحـي إلياس (١٩٩٩) في رسـالة ماجسـتير لـه حـاول مـن خلالهـا الكشـف عـن أبـرز الأبعـاد الاجتماعيـة والاقتصاديـة للانحرافـات التـي تلحـق الوظائـف في جمهوريـة مـصر العربيـة مُحـاولاً الكشـف عـن هـذه الانحرافـات التـي أشـار إليهـا بالفسـاد. وقـد خلـص الباحـث بعـد دراسـة ميدانيـة إلى أن قضايـا الرشـوة والعمـولات تُمثّـل أكثـر قضايـا الفسـاد التـي تجـاوزت ثُلـث القضايـا. وقـد كشـف الباحـث إلى أن النُخـب هُـم الأكثـر فسـاداً مـن العاملـين العاديـين، وأن هُنـاك فروقـاً في حجـم الفسـاد بـين المُحافظـات في الوجـه القبـلي عـن مُحافظـات الوجـه البحـري باتجـاه القبـلي. كـما أوضحـت الدراسـة إلى أن الذكـور أكثر في جرائم الفسـاد مـن الإنـاث. كـما أشـارت الدراسـة إلى أن هُنـاك مُمارسـة للقوى الخارجيـة والشركات الأجنبيـة في المُسـاعدة عـلى الفسـاد داخـل جمهوريـة مـصر العربيـة.

وفي دراسـة أخـرى عـن الفسـاد الإداري في المملكة العربية السـعودية والإشـارة إلى أنماطـه وأسـبابه وسُـبل مُكافحتـه، قـام الباحـث خالـد بـن عبدالرحمن آل الشـيخ

(٢٠٠٧م) في رسالة دكتوراه بدراسة ميدانية على المُجتمع السعودي، وقد خلصت نتائج دراسته إلى أن الواسطة تُعتبر أكثر أنماط الفساد الإداري شُيوعاً في المملكة، وثمّ إهدار الوقت، واستخدام الأجهزة والمُعدات بشكل شخصي. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الفساد الإداري يرتبط بشكل كبير ببعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية ودرجة أهميتها بترتيبها. وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن عملية الكشف عن حالات الفساد الإداري تأتي عن طريق البلاغات، وكذلك مراجعة الحسابات المالية. علماً بأن أهم مُعوقات مواجهة الفساد ضعف الجوانب الإعلامية والتوعوية. مُتوصلاً في النهاية إلى نموذج مُقترح يسهم في مُكافحة الفساد الإداري.

وفي دراسة أخرى أيضا، قام الباحث عبدالله بن عبدالكريم السالم (٢٠٠٩م) بدراسة عن الفساد الإداري تحديداً واستراتيجية الحد منه في المملكة العربية السعودية. وقد ناقش في هذه الورقة مفهوم الفساد الإداري، والفرق بينه وبين الفساد السياسي، مع قيام الباحث بعرض صور من الفساد الإداري، وآثاره تحديداً في المملكة العربية السعودية ومُناقشاً وعارضاً لأنواع استراتيجيات مُقاومة الفساد الإداري، وأهمية وجود استراتيجية وطنية، مُوضحاً نص الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومُكافحة الفساد، وتحليل هذه الاستراتيجية، وقد خلص الباحث إلى أهمية الشعور بالمُشكلة وتشخيصها فهي الخُطوة الأولى في سبيل المُعالجة.

ولعل هذا النوع من الفساد يظهر بشكل واضح وجلي حتى في دول العالم الأول مع وجودهِ في المجتمعات العربية بشكل أكثر من مجتمعات دول العالم الأول. إلا أن ذلك لا يمنع من وجود أوجه فساد في الجانب الوظيفي والإداري حتى في دول العالم الأول. فعلى سبيل المثال قام فيلوريا، وفان رايزن، ولاينا Villoria, Van Ryzin, & Layena (٢٠١٣) بدراسة النتائج الاجتماعية والسياسية للفساد الإداري في المجتمع الأسباني. فقد قام الباحثون بدراسة إدراك الفساد في القطاع العام داخل هذا المجتمع. فقد شهدت أسبانيا موجة من الاعتراضات على الفساد في القطاع العام، وذلك من خلال

وجـود مُشـكلات واتهامـات توجّـه إلى المسـؤولين والسياسـيين داخـل المجتمـع. وقـد أوضحـت نتائـج الدراسـة إلى أن هُنـاك اتجاهـات عامـة لـدى أفـراد المجتمـع الأسـباني في عـدم الرضـا والثقـة في المؤسسـات الحُكوميـة، وأن هُنـاك فسـاداً إداريـاً وسياسـياً، وهـو يـضُر بالحكومـة وشرعيتهـا، ويُضعـف مـن التلاحُـم والتماسُـك المُجتمعـي داخـل المجتمـع الديمقراطـي.

وفي أُطروحـة دكتـوراه عـن الجوانـب والآليـات القانونيـة لمُكافحـة الفسـاد الإداري في الجزائـر، هـدف حاحـه عبدالعـالي (٢٠١٣م) إلى تحديـد مـدى فاعليـة هـذه الآليـات القانونيـة في مواجهـة الفسـاد والحـد منـه في الجزائر التي تُعتبر حسـب إشـارة الباحـث ـ أي الجزائـر ـ تُعتبر مـن أكثـر الأقطـار فسـاداً في العـالم. وقد خلص الباحـث في دراسـته إلى أن هُنـاك خلافاً في موضوع الفسـاد الإداري، وذلك بسـبب اختـلاف القيّـم الثقافيـة، وكشـف عن أن العوامـل الاقتصادية أكثـر العوامل المؤثرة في الفسـاد الإداري بعدهـا الاجتماعيـة، وتليهـا الإداريـة، وأن عـدم تطبيـق المُسـاءلة في أجهـزة الدولـة، وضعـف الـوازع الديني، والقُصور الإعلامي، وضعـف الرقابة هـي مـن أكثـر الأسـباب التي تـؤدي إلى الفسـاد في المُجتمـع الجزائري.

في دراسـة عـن المجتمـع العراقـي، حاول الباحثـان مهدي عطية موحي وجاسـم محمـد حسـين (٢٠١٥) كشـف تفـشي الفسـاد الإداري والمـالي. وقـد بيّنت الدراسـة عديـداً مـن أوجـه الفسـاد المُنتشرة في المؤسسـة تتمثّـل في عمليـة اختيـار العامليـن أنفسـهم، والمصالـح الشـخصية، واسـتغلال المركـز الإداري، وفقـدان الجـدارة والكفـاءة في الاختيـار، وعدم تطبيق مبدأ المُسـاءلة، وغيرها مـن الجوانب والمظاهر. وقـد قـام الباحثـان بتحديـد مجموعـة الاسـتراتيجيات الخاصـة بمُكافحـة الفسـاد الإداري والمـالي بعـد تحديـد دور هـذا الفسـاد في المؤسسـة أو المنظمـة. فوجـود مثـل هـذه الاسـتراتيجيات مـن المُمكـن أن يعمـل عـلى وضـع أُسـس قوية لـلأداء الخاص بالعامليـن، مـع التحذيـر الـذي أطلقـه الباحثـان مـن تفـشي هـذا النـوع من الفسـاد.

وفي دراسـة ماجسـتير ليوسـف بـن زراع (٢٠١٧م) عـلى الفسـاد في المجتمـع الليبـي، أشـار الباحـث إلى أن مـن أبـرز أُطـر الفسـاد في المُجتمـع الليبـي هـي القيادة

الإدارية، وطريقة اختيار هذه الإدارة فهُناك نهج سلبي يتم القيام به في سبيل اختيار القيادات الإدارية في الدولة. وقد أشار الباحث في هذه الدراسة إلى أن الإدارة في المجتمع الليبي تتناقض مع بعض من أحكام الشريعة الإسلامية فهُناك جُهود تُبذل في سبيل تطوير النظم والقوانين الإدارية، ولكن المُشكلة الرئيسة التي يواجهها المُجتمع هي طريقة اختيار القيادة الإدارية.

وفي دراسة أخرى عن الفساد الإداري في المجتمع العراقي أيضا، قام الباحثان محمد سلمان محمود، وهيفاء مزهر الساعدي (٢٠١٧م) بالوقوف على أسباب الفساد والمُعالجات الخاصة به وفقاً لدراسة نظرية قاما بها مُعتبرَيْن أن ظاهرة الفساد هي من أخطر الظواهر التي تُواجه المُجتمع الإنساني، وأن الفساد الإداري هو آلة مُدمرة للتنمية الاجتماعية ومؤثرة على اقتصاد البلد، وكذلك تؤدي إلى اختلال التركيبة الاجتماعية، وتأثيرها أيضاً على الحياة السياسية، والتي من خلالها تظهر مجموعة من الأنظمة التي تسعى إلى تقديم الرشوة كأحد إفرازات هذا الفساد وكُل ذلك يحتاج إلى عمل مؤسسي يُواجه مثل هذه الظاهرة.

وفي رسالة دكتوراه خاصة في المجتمع الكيني، أشار أونياقو Onyango (٢٠١٨) إلى الفساد في القطاع الإداري تحديداً وخُطورة هذا الفساد، والتي تتطلب مجموعة من الإصلاحات السياسية والإدارية. وقد حاول الباحث في أطروحته التي قدمها كجزء للحصول على هذه الدرجة حاول وضع بعض الاستراتيجيات لمكافحة الفساد كجزء رئيس في سبيل تطوير المؤسسة الحكومية في كينيا، وقد كشف الباحث عن درجة تأثير الثقافة الإدارية السائدة على مؤسسات الدولة، والحديث عن تأثير الإصلاحات، وأنظمة المُساءلة. فهو يبحث في السياسات الخاصة بالعملية الإدارية.

وأيضا عن المجتمع العراقي، بحكم أنه مجتمع يعاني من ظاهرة فساد متفشيه بعد سقوط النظام البعثي، قام الباحثون سعود جايد مشكور، وعلي عباس كريم، ووعد هادي عبد الحساني (٢٠١٩م) بالكشف عن أسباب انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري في جميع أنحاء المُجتمع العراقي وفي الأجهزة الحكومية

التابعة، بهدف وضع مجموعة من الحُلول والمُعالجات المُقترحة. وقد افترض الباحثون إلى «أن تفشي مظاهر الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية بإمكان تقليلها أو القضاء عليها بأساليب سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية وفنية » (ص : ٥). وقد خلصت الدراسة إلى أن أسباب الفساد مُتعددة تبدأ أساساً بسلوك مُنحرف، وتُؤدي إلى الفساد بكافة أشكاله، وأن مُكافحة هذا الفساد هي مسؤولية مُجتمعية، ولا بُد من مبدأ المُحاسبة والمُساءلة مع استخدام أنظمة حديثة، وتطبيق نظام الحوكمة. فهُناك فساد إداري مالي كبير في المُجتمع العراقي كما أشارت إليه الدراسة.

ثانياً- الفساد والأبعاد السياسية:

هناك من يعتبر الفساد السياسي هو أكثر أنواع الفساد خطورة، وذلك لارتباطه بكافة الأنواع الأخرى والمسبب لها. وهناك من يشير إلى أن فساد المجتمع هو في النهاية محصلة لفساد السلطة السياسية؛ ولذلك جاءت عديد من الدراسات التي تناقش مثل هذا الأمر وربط موضوع الفساد بالاستقرار السياسي والعملية الديمقراطية في المجتمعات الإنسانية.

لقد ناقش على سبيل المثال دانيل Daniel (٢٠٠٠) أسباب الفساد بشكل عام ومن مُنطلق نظري مُتسائلاً لماذا يُعتبر الفساد مُنتشراً في بعض البُلدان دون غيرها؟ وقد خلص بعد أن عرض مجموعة من المسوحات الخاصة بالفساد بأن الدول أو الولايات الفيدرالية هي أكثر فساداً، وأن المُجتمع كُلما زادت المُدة التي يُمارس فيها الديمقراطية يقل من خلالها الفساد. وقد يكون مرد ذلك إلى معرفة بعض المثالب التي ترتبط بقوانين الدولة، والتي تسعى الدول الديمقراطية إلى مُعالجتها.

وتشير دراسة على المجتمع النيجيري إلى تأثير السلطة والقيادة على إحداث الفساد. فيشير أكاني (٢٠١١) Akani بأن الشباب النيجيري يعاني

من حالة مشقة بحكم وجود قيادة تفتقر للنزاهة، ولا تضمن تكافؤ الفرص للجميع، ولا تحقق عدالة اجتماعية بين الجميع؛ ولذلك يلجأ الشباب إلى الفساد والبلطجة ويكثر ذلك في المجتمع. فغياب قيادة حكيمة قادرة على إدارة البلد، وتعمل على الاستفادة من قدرات وطاقات الشباب. يتسبب في عدم تحقيق عدالة للجميع وبالتحديد الشباب.

وقد ركزت دراسة نيسنيفيتش (٢٠١٣) Nisnevich على الثورات المعاصرة نتيجة للفساد السياسي في بعض الدول مثل جمهورية مصر العربية، وتونس، وليبيا ودراسة الظواهر التي أدت إلى حدوث الثورات التي سميت بثورات الربيع العربي، وهي التي أدت إلى القيام بثورة ضد الاستبداد السياسي والسلطة الحاكمة والتي أدت إلى نجاح الثورات وتدخل الجيش وقيام وسائل التواصل الاجتماعي بدورها في هذه الثورات التي عرضت لأوجه الفساد في هذه المجتمعات. فتشير الدراسة إلى أن الثورات ما هي إلا نتيجة لوجود فساد سياسي واقتصادي في هذه الدول، مع تركيز هذه الدراسة على الشباب في عملية التغيير التي حدثت.

فعلى سبيل المثال، في دراسة قام بها نورالدين، وعبدالكريم، وعزيز NourALdeen, AbdALKarim, & Aziz (٢٠١٥) لمُجتمعات دول أفريقيا الغربية (Ecowas) ربط فيها الباحثون بين مفاهيم الفساد وعدم الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في هذه الدول. فقد حاول الباحثون الكشف عن العلاقة السببية لهذه المُتغيّرات، وقد توصل الباحثون إلى أن عدم الاستقرار السياسي يُسبب الفساد، وكذلك العلاقة السلبية بين عدم الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. وقد بينت الدراسة إلى أن عامل الاستقرار السياسي هو عامل مؤثر في حدوث الفساد داخل المُجتمعات الأفريقية الغربية.

وفي دراسة ماجستير فريدة عن المُجتمع الكويتي وعن الفساد البرلماني كجانب من جوانب العلاقة بين السياسة والفساد، قام خالد العلي (٢٠١٥م) بدراسة

الفساد الاقتصادي تحديداً، وخص هذا النوع من الفساد في البرلمان الكويتي، حيث سعى الباحث للكشف عن أنماط الفساد الاقتصادي تحديداً في البرلمان الكويتي، وانعكاس ذلك على القيم المُجتمعية. ففي دراسته التطبيقية التي جاءت على مجلس الأُمة خلال الفترة بين ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٢م. أوضح الباحث بعض مظاهر الفساد التي تُمارس، حيث أشار إلى أن الوساطة والمحسوبية من أبرز هذه المظاهر، وذلك لارتباطها بالمجتمع القبلي، ودور القرابة المهم. وكشفت نتائج الدراسة إلى أن هُناك عوامل تدفع أعضاء البرلمان إلى ارتكاب الفساد الاقتصادي مثل العوامل الاجتماعية الثقافية، والتي كان أبرزها تغليب العلاقات القرابية والشخصية، والتي تدفع الأعضاء للفساد فالعوامل الاقتصادية وأهمها انتشار النهب من المال العام، والعوامل القانونية، وأهمها غياب آلية المُحاسبة، وقد كشف عن الآثار المُختلفة على الفساد الاقتصادي الذي حدده بآثار اجتماعية ثقافية وأعلاها ضعف هيبة القانون في هذا المحور، والآثار الاقتصادية وأهمها الرغبة في الثراء السريع، والآثار القانونية، وأهمها انتشار ثقافة عدم مُحاسبة الفاسدين، وأخيراً الآثار السياسية، وأهمها ضعف مصداقية الحكومة ومؤسساتها. ومن أبرز القيم الأكثر تأثراً بالفساد الاقتصادي هي قيم العدالة. أما كقضية الحد من الفساد فجاء الاعتبار الأول هو الحُصول على مزيد من الاستقلالية بين السُلطة القضائية والتنفيذية، وعدم الخُضوع لأي تأثيرات. وقد كشفت الدراسة عن وجود فُروق دالة إحصائياً في مُتغيّرات الجنس، والانتماء للجذور (حضرية / قبلية)، ومكان السكن في بعض مُتغيّرات الفساد.

وفي دراسة عن دور البرلمان والسُلطة التشريعية في مُكافحة الفساد في المُجتمع الجزائري، قامت الباحثة ابتسام جحدوا (٢٠١٦م) بدراسة هذه العلاقة، والتي خلصت من خلالها إلى عدم فعالية السُلطة التشريعية في مواجهة الفساد على الرغم من صلاحياتها الرقابية، والمُساءلة، وقد أرجعت الباحثة سبب ذلك هو استحواذ السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، والذي يُعتبر أمراً مُخلاً في عملية الفصل بين السُلطات. وقد أشارت الباحثة إن أسباب الفساد جاءت بسبب

انتشار الجهل والفقر، وضعف الإدارة، وعدم المُحاسبة، وإشكالية القوانين، وفشل السياسات، وعدم توفر بيئة عمل مُناسبة، وتدخل السلطة التنفيذية في التشريع وغيره. لقد قامت بتطبيق تلك العلاقة على المُجتمع الجزائري.

وفي دراسة على المجتمع الشبابي والاستقرار السياسي والفساد، فقد خلص فارزانيقان وويتهوهن Farzanegan & Witthuhn (٢٠١٧) في دراستهما إلى أن زيادة الفساد في البلدان التي يكثر فيها الشباب ويمثلون نسبة أعلى يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي في هذا المجتمع. فقام الباحثان بالتحقق والكشف عن العلاقة بين حجم المجتمع الشبابي، وكيف يؤثر الفساد على الاستقرار السياسي داخل المجتمع وذلك من خلال دراسة أكثر من مائة دولة. فسعت الدراسة إلى توضيح حال الدول التي تمتاز بنسبة فئة شباب عالية لا يمكن للفساد أن يؤثر فيها على الاستقرار السياسي.

وقام جابيبون، وفان، وأوكانيكافا Habibov, Fan, and AuchnniKava (٢٠١٩م) بدراسة العلاقة بين مدى الرضا عن الأداء الحُكومي والفساد. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن زيادة الرضا عن الخدمات المُقدمة من الحُكومة يقل معها الآثار أو الشُعور بالفساد داخل المُجتمع، وأن تحسُن الوضع السياسي يرتبط أيضاً بالشُعور الإيجابي للفساد، بالإضافة إلى أن تحسُن الوضع الاقتصادي يُقلل الشُعور من وجود الفساد. فقد ناقشت الدراسة الأبعاد الخدماتية، والوضع السياسي، والوضع الاقتصادي في المُجتمع، والتي تُشير إلى مُحددات رئيسة في التقليل من الشُعور في الفساد.

ثالثاً-الفساد والأبعاد الاقتصادية:

هناك ارتبط وثيق الصلة بين الفساد السياسي والأبعاد الاقتصادية. وكذلك هناك علاقة بين المركز الاقتصادي للدولة وكذلك للفرد وبين الفساد بأشكاله. فقد أوضحت مجموعة من الدراسات مثل هذه العلاقة. ففي دراسة خاصة

عـن المملكـة الأردنيـة، جاءت دراسـة فيصل محمـود السـواورة (٢٠٠٩م) لتعرض موضـوع الحوكمـة وقواعدهـا، وتُقيّـم الـدور الـذي تقـوم بـه في مُكافحـة الفسـاد والوقايـة منـه. وقـد جـاءت الدراسـة بالتحديـد مُركـزة عـلى الـشركات المُسـاهمة العامـة الأردنيـة. وقـد توصـل الباحـث إلى أن تطبيـق قواعـد الحوكمـة للـشركات هـو مـن الـضرورات، وهـي التي تـؤدي في النهايـة إلى الحد مـن تفشي الفسـاد، ومن الممكـن عـلى أثـره ينشـط الاقتصـاد، ويحـد من نقـل الأمـوال إلى الخارج، ويسـهم في النهايـة في الحـد مـن الفقـر والبطالـة. وفيـما يتعلـق بمشـاركة الـشركات الخارجيـة/ أشـار إكـرام فتحـي إلياس (١٩٩٩) بأن هُناك مُمارسـة للقـوى الخارجية والشركات الأجنبيـة في المُسـاعدة عـلى الفسـاد داخـل جمهوريـة مـصر العربيـة كأحـد إفـرازات وأبعـاد الجانـب الاقتصـادي لموضـوع الفسـاد.

وفي دراسـة بعـد اقتصـادي آخـر، قـام الباحثـون كويونكـو واسـكوركلر ويلـماز Koyuncu, Ozturkler & Wilmaz (٢٠١٠) بتنـاول موضـوع اقتصـادي يتمثّـل في موضـوع الخصخصـة وعلاقـة هـذه الخصخصـة بالفسـاد. وقـد انطلـق الباحثـون إلى أن خصخصـة المشـاريع هـي الطريـق المُناسـب إلى تخفيـض حجـم الفسـاد داخـل المجتمعـات التـي تمـر بعمليـات تطـور وتحـول بفضـل عمليـات التحديـث. فالخصخصـة هـي الأُسـلوب المُناسـب للمُجتمعـات الانتقاليـة إذا أرادت أن تحـد مـن حجـم الفسـاد لهـذه المُجتمعـات، بحيـث تكـون هـذه المشـاريع خاضعـة لرقابـة أصحابهـا لا الحكومـات التـي مـن المُمكـن أن يدخـل فيهـا الفسـاد خاصـة في المرحلـة الانتقاليـة. فقـد اعتمـد الباحثـون في دراسـتهم هـذه عـلى قيـاس ثلاثـة مُـؤشرات للفسـاد، وسـتة مُـؤشرات للخصخصـة، وخلصـوا بهـذه النتيجـة.

وفي دراسـة عـن ربـط المتغـير السـياسي بالمتغـير الاقتصـادي والاجتماعـي والمتمثـل بوجـود البطالـة وتفشـيها، فقـد حـدد أوكفـار (٢٠١١) Okafor الأسـباب الرئيسـة التـي يراهـا لبطالـة الشـباب في المجتمـع النيجـيري. فقـد كشـفت الدراسـة عـن مجموعـة مـن الجوانـب السـلوكية السـلبية نتيجـة للبطالـة لـدى شريحـة الشـباب مثـل البلطجـة والاضطـراب. فقـد أشـارت نتائـج الدراسـة

إلى أن البطالة هي أخطر ما يواجه استقرار الديمقراطية في نيجيريا والتي يرجع حدوثها لوجود موجات من الفساد داخل هذا المجتمع. فالفساد يؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي والذي من الممكن أن ينتج عنه بطالة لدى شريحة الشباب تحديداً والتي تتميز بمجموعة من السمات والخصائص ومن ثم تؤدي - في النهاية - تأثيراً بالغاً على استقرار المجتمع.

فقد كشفت دراسة قام بها ساها وقوندر Saha & Gounder (٢٠١٣) أن هُناك علاقة بين دخل الفرد والفساد مُركزة على المستوى الاقتصادي وأثره على الفساد. وبعد أن تمّ الاعتماد على اختبار إحصائي متقدم تمثل في معامل الانحدار في الإحصاء الاستدلالي توصلت الدراسة إلى علاقة سلبية بين الدخل والفساد، بمعنى كُلما زاد الدخل قلّ معه الفساد. وهذا الأمر مُرتبط بالتنمية الاقتصادية التي لا تتحقق حسب إشارة الباحثين بوجود فساد داخل المجتمع. فهي دراسة إحصائية كمية وتعطي مؤشرات رقمية عن ارتباط مستوى الدخل للفرد مع الفساد.

وفي دراسة لربط الجوانب الاقتصادية والوضع المعيشي، قام الباحثان لي و إكيو وقونق Li, Xiao & Gong (٢٠١٧) في دراستهم على المُجتمع الصيني بالكشف عن تأثير الوضع الاقتصادي الجيد على مُكافحة الفساد وتأثيره. فقد أشارت الدراسة إلى أن هُناك تقدُماً في الجوانب الاقتصادية والتنموية في المجتمع الصيني وهو أمر ملحوظ ،ولكن على الرغم من هذا التقدم الملحوظ. إلا أن المُجتمع الصيني لا زال يُعاني من أثر هذا الفساد. فالوضع الاقتصادي في تطور وهو ما أشعر الناس بهذا التطور، ولكن هذا الشعور لا يخلو من أن أفراد المجتمع يُدركون أن هُناك فساداً حُكومياً. فقد جاء هذا الاتجاه من خلال دراسة استطلاعية ميدانية قام بها الباحثون الذين أشاروا إلى اتجاهاتهم نحو تفشي الفساد على الرغم من التنمية الاقتصادية الملحوظة، وهو ما يعود إلى قيادة سياسيين هُم مسؤولون عن ذلك.

وقد كشف بلوسكوتو Pluskota (٢٠١٨) عن العلاقة بين الفساد والإنفاق الحُكومي، وقد اعتمد على بعض الدول الأُوروبية الغنية في هذه الدراسة بالتحليل. فقد خلص الباحث إلى أن هُناك تأثيراً من الفساد على مُعدل الإنفاق الحُكومي. فهُناك حد في الإنفاق الحُكومي متى ما تمّ مُحاربة الفساد. فالبلدان التي ستحد وتُحارب الفساد ستستفيد من فوائض مالية يُمكن استخدامها في الجوانب التنموية.

رابعاً- الفساد والأبعاد الثقافية:

لقد تم تناول الفساد أيضا من منطلقات ثقافية مختلفة ومتعددة. فقد جاءت عديد من الأبحاث والدراسات تشير إلى جوانب ثقافية مختلفة للفساد لكل مجتمع على حدة. وكما سبقت الإشارة، فإن ظاهرة الفساد لا يفترض أن تخرج عن مضمونها الثقافي الذي يحدد الفساد من عدمه وذلك ارتباطا بالمجتمع المدروس، والتي تختلف درجاتها وأنواعها من ثقافة إلى أخرى. ففي دراسة عن العلاقة بين الثقافة والفساد، اعتمد سيليم وبونتس Seleim & Bontis (٢٠٠٩) على مؤشرات إدراك الفساد (CPI) وقياس الجوانب الثقافية، وقد اعتمد الباحثان على المنظور القيمي في المجتمع والمُمارسات الاجتماعية التي ترتبط بالفساد. فهي دراسة ارتباطية بين المنظومة القيمية ومُؤشرات الفساد داخل المجتمع. فهُناك مجموعة من القيّم الاجتماعية وبعض من المُمارسات التي جاءت مُرتبطة في الفساد ومُؤشراته. فهو بُعد اجتماعي قيمي لدراسة الفساد.

وقد تناول الباحثان دورا سامي وبيلي Dora Samy & Pillay (٢٠١٠) البُعد الثقافي في مُواجهة الفساد وعلاقته به في ظل وجود ثقافات فرعية داخل المجتمع مُعتمدَيْن على بُعد نظري في تفسير الجوانب الثقافية المُرتبطة بالفساد والتنوع الثقافي داخل المجتمع. فهي دراسة نظرية تُؤكّد أهمية الهوية

المُجتمعيـة في مواجهـة الهويـات الفرعيـة داخـل المُجتمـع، وبالتـالي في مُواجهـة ومُحاربـة الفسـاد.

وقـد قـام ملجـر وروسي وسـميث Melgar, Rossi & Smith (٢٠١٠) بدراسـة خاصـة عـن إدراك الفسـاد بمعنـى الشُـعور بالفسـاد، والتـي خلصـت هـذه الدراسـة إلى أن هُنـاك مجموعـة مـن المُتغـيّرات الفرديـة والاجتماعيـة التـي تُوجِـدُ فروقـاً في إدراك الفسـاد داخـل المُجتمعـات الإنسـانية. فمُتغـيّر الجنـس، والحالـة الاجتماعيـة، والحالـة الاقتصاديـة، والشـعائر الدينيـة ومُمارسـاتها، ومُتغـيّر التعليـم، والبلـد الـذي يعيـش بـه الفـرد إن كان ديمُقراطيـاً أم لا، جميعهـا تُعتـبر مُتغـيّرات ذات ارتبـاط بـإدراك الفسـاد.

وفي دراسـة مُقارنـة لعـدد (٤٣) دولـة أوروبيـة ودرجـة قُبـول أفـراد المُجتمـع في هـذه الـدول للفسـاد، والنظـام القيمـي والكشـف عـن الفـروق بـين الشرائـح الاجتماعيـة أشـار ديـورزن Deurzen (٢٠١٢) إلى وجـود مثـل هـذه الظـروف بـين الشرائـح المُختلفـة في هـذه الـدول. فعـلى سـبيل المثـال، أشـارت نتائـج الدراسـة إلى أن الشـباب في المجتمـع الأُوروبي مـن غـير المتزوجـين مـع وجـود إمكانيـات اقتصاديـة مُناسـبة لهـم. يُمكـن أن يعتـبروا قضايـا الفسـاد مقبولـة بالمُقارنـة بالآخريـن. وقـد كشـفت نتائـج الدراسـة أيضـاً إلى أن الأشـخاص الذيـن يعيشـون في السـابق تحـت نظـام الحُكـم السـوفييتي أكثـر قُبـولاً للفسـاد ممـن يعيـش في الـدول الديمقراطيـة. فهـي دراسـة تُقـارن بـين المُتغـيّرات الداخليـة، وكذلـك بـين البلـدان نفسـها بشـكل عـام.

خامساً- الفساد والأبعاد الاجتماعية:

يعتـبر البعـد الاجتماعـي مـن الأبعـاد المهمة في دراسـة الفسـاد. فهو مرتبـط أيضا بثقافـة المجتمـع وكيـف ينظـر المجتمـع إلى الفسـاد مـن جهـة، ومـا هـي الإفـرازات الاجتماعيـة التـي تتولـد من جراء الفسـاد، وكذلـك العوامل الاجتماعية التي تسـهم

في حدوثه وانتشاره. فقد قامت عديد من الدراسات التي تكشف اتجاهات أفراد المجتمع من قضية الفساد على سبيل المثال، وما آلت إليه مظاهر الفساد داخل المجتمع وخاصة فيما يتعلق ببعدين رئيسيين تمثلا في تأثير الفساد على العدالة الاجتماعية والشعور بالظلم، وكذلك ما تلعبه العلاقات الشخصية من دور في تعزيز الفساد.

في دراسة خاصة بموضوع العدالة الاجتماعية، تناول سمث Smith (٢٠١٠) في دراسة عن المجتمع التشيكي العلاقة بين العدالة الاجتماعية والفساد وإدراكه عند فئات وشرائح المجتمع، والتقسيم الطبقي. وقد تمّ إدراك الفساد عند المجتمع التشيكي بناء على البيانات التي تمّ الحصول عليها من المسح في عام ٢٠٠٦م، والذي بيَّن أن هُناك شُعوراً بوجود فساد وعدم وجود عدالة اجتماعية على الرغم من تحول المجتمع من المُجتمع الاشتراكي إلى الرأسمالي، وكان لهذا التحول أثر واضح في التغيير، ولكن لا زالت هُناك بعض المؤشرات القيمية التي لعبت دوراً مُهماً في عملية التغيّر، إلا أن مؤشرات الفساد لا زالت موجودة، وذلك لارتباطها بمفهوم العدالة الاجتماعية والتقسيم الطبقي في المجتمع.

وفي دراسة عن التدين وتأثير الدين على الفساد، أشارت الباحثة الشدابي Shadabi (٢٠١٣) في دراستها التي جمعت من خلالها بيانات ١٧٤ دولة في عام ٢٠١٠، بأن الإسلام والمسيحية ليس لهما تأثير كبير على الفساد على الرغم من الإشارة إلى أنها خلصت إلى أن الدين لا يزيد الفساد من خلال هذه النتائج. وقد أشارت نتائج دراسة أخرى أيضا عن الدين وارتباطه بالسياسة، فقد أشار سومر بننون بلوم وأريكان (٢٠١٣) Sommer, Ben-Nun Bloom & Arikan بأن الارتباط بين الدين وتقليل الفساد مشروط بمدى ديمقراطية المؤسسات السياسية بعد أن قاموا بدراسة ١٢٩ مجتمع.

وفيما يتعلق بارتباط بعدي العلاقات الاجتماعية والفساد، ففي دراسة اجتماعية عن العلاقات الاجتماعية والفساد، بحث رومان وميلر Roman & Miller (٢٠١٤) الدور الاجتماعي والمُتمثّل في العلاقات الشخصية في حدوث الفساد.

فقد ربط الباحثان دور الأُسرة والأصدقاء وحدوث الفساد، موضحَيْن أن ذلك من الممكن أن يُعرّض الاستقرار الاجتماعي للخطر داخل أي مُجتمع؛ ولذلك يقترح الباحثان بعض الأدوار ورسم مجموعة من السياسات التي من المُمكن أن يتم تطبيقها لتحقيق قواعد أخلاقية، وبالتحديد في الدول النامية التي تلعب القرابة والصداقة دوراً مُهماً في الحياة الاجتماعية. فقد عبّر الباحثان عن اقتناعهما بأن القرابة والصداقة هي من العوامل المُحتملة لحدوث الفساد في المُجتمع، مُركزَيْن على مُجتمعات أوروبا الشرقية تحديداً.

وفي دراسة قام بها سيهومبنق ووبرامونو& Pramono Sihombing (٢٠١٤) في المجتمع الإندونيسي على شريحة الشباب، أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشباب الإندونيسي لديه مجموعة من الخصائص الاجتماعية المميزة من قيم اجتماعية تتمثل في المساعدة والدعم الاجتماعي المتبادل، والتدين، وممارسة الديمقراطية، والتواصل القرابي، وقيم الضيافة. وقد عبرت الدراسة إلى أن هذه الشريحة قد تأثرت بشكل كبير بالثقافة الغربية، والتعصب الديني والأنانية والفساد على الرغم من وجود هذه القيم. وقد أشارت الدراسة إلى أن الفساد يعتبر إحدى المشكلات الرئيسة التي يواجهها الشعب الإندونيسي والمؤثر أيضا على قيم المجتمع وبالتحدي لقيم الشباب داخل هذا المجتمع.

ففي دراسة خاصة عن إدراك الفساد ومُكافحته في جمهورية الصين، قام الباحثون لي وقونق وإكساو Li, Gong, & Xiao (٢٠١٦) بدراسة ميدانية تكشف عن الجُهود الحكومية لمُكافحة الفساد، وذلك من وجهة نظر سُكان مدينة شنغهاي الصينية. وقد تمّ التركيز في هذه الدراسة على اتجاهات أفراد العينة بفاعلية مُكافحة الفساد التي تنتهجها الحكومة، ومدى الثقة من أفراد العينة في إجراءات الحكومة، والعوامل التي تُفسر الاختلافات في اتجاهات الناس لمُكافحة الفساد. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى الظلم الاجتماعي وغياب العدالة الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بتوزيع الدخل وعلاقتهما بالفساد. وأشارت نتائج الدراسة عدم وجود عدالة اجتماعية في توزيع

الدخـل، وكذلـك في اقتحـام السـلطة السياسـية الشـؤون الاقتصاديـة، والتـي تـؤدي في النهايـة إلى حـدوث الفسـاد. فهـي دراسـة تكشـف عـن اتجاهـات أفـراد العينـة عـن الفسـاد وفي المجتمـع الصينـي ودور الحكومـة فيـه.

سادسا- الفساد في المؤسسات والأجهزة الرسمية:

تناولـت عديـد مـن الدراسـات الفسـاد في المؤسسـات والأجهـزة الرسـمية في عديـد مـن دول العـالم. وهـي جـزء مرتبـط بـما تمـت الإشـارة إليـه سـابقا فيـما يتعلـق بالفسـاد الإداري. وأفـرد عديـد مـن الباحثين الفسـاد في تلك الأجهزة بشـكل عام، ومنهـم مـن وقـف عـلى مواضيـع محـددة في مؤسسـات مختلفـة.

وقـد قـام سـابك الريـس (٢٠١٢) Sbbic-El-Rayess بتحليـل ودراسـة النخبـة وتأثيرهـا عـلى أشـكال الفسـاد في التعليـم في الدراسـات العليـا والتعليـم العـالي بعـد الحـرب في البوسـنة والهرسـك، والـذي تحـول مـن عمليـات الرشـوة إلى الوقـوع في شـبكة تبـادل خدمـات أكثـر تعقيـداً. فقـد ركـزت الدراسـة عـلى الفسـاد والتأقلـم معـه في التعليـم العـالي تحديـداً مـع إدراك لوجـوده، وضرورة التوعيـة بمخاطـره وحـث شريحـة الشـباب تحديـا لمحاربتـه.

وقـد ركـزت دراسـة كولنـز وزملائِـهِ (٢٠١٢)Collins ,.al et عـن الفسـاد في القطـاع الصحـي في فيتنـام مـن خـلال اسـتطلاع اتجاهاتهـم حـول هـذا القطـاع. وقـد ركـزت دراسـته عـلى شريحـة الشـباب والتـي أشـارت إلى أن ٣٣٪ مـن هـؤلاء الشـباب الفيتنامـي قـد أبلغـوا عـن وجـود حـالات للفسـاد، وأشـارت نسـبة ٨٪ منهـم إلى أن الفسـاد واسـع الانتشـار. وتتنـاول هـذه الدراسـة مخاطـر الفسـاد في القطـاع الصحـي وأهميـة وضـع اسـتراتيجيات التصـدي للفسـاد في المسـتقبل، مـع وجـوب التدخـل للحـد منـه ومـن انتشـاره وبالتحديـد في مجـالات الرقابـة الإداريـة، وضرورة العمـل عـلى تحقيـق مبـادئ الشـفافية، والمشـاركة المجتمعيـة.

وهنـاك مـن قـام بتخصيـص قطـاع معـين مثـل التعليـم والصحـة عـلى سـبيل المثـال. ففـي دراسـة لتافنتـي Tavanti (٢٠١٣) عـلى سـبيل المثـال عـن الفسـاد

والتعليم، اقترح الباحث على أن يتم تدريس هذه الظاهرة في المؤسسات التعليمية لطُلاب الخدمة العامة تحديداً، وذلك بحُكم أن هذه القضية تُعتبر من المُشكلات الرئيسة، التي تمس أخلاقيات العمل والنزاهة العامة. فهي دراسة حاول من خلالها الباحث فرض تعليم أساسيات مُكافحة الفساد رابطاً إياها ببعض المُنطلقات النظرية، والدراسات التجريبية التي انطلقت في هذا الموضوع.

ولعل من أخطر أنواع الفساد ذلك الفساد الذي يمس كيان المُجتمع الأخلاقي، والذي يتم اكتسابه عن طريق التعليم . فالفساد في التعليم من أخطر أنواع الفساد في المؤسسات الحُكومية. وهو ما أشار إليه الباحث عاطف محمود أحمد (٢٠١٣م) والذي ناقش أثر تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في تدهور مستوى التعليم وجودته في جمهورية مصر العربية تحديداً، وأثر ذلك في الانهيار القيمي. وقد كشف الباحث أنماط وأسباب الفساد في التعليم. وقد حدد مجموعة من الأنماط مثل الرشوة، وهدر المال العام، والتزييف، والتزوير، والسرقة، والاختلاس، والغش، والواسطة.... وغيرها التي جاءت لأسباب سياسية واقتصادية مؤكّداً على غياب الشفافية في الإدارة التعليمية.

أما الفساد وعلاقته بالقطاع الصحي، وفي عملية ربط بين الفساد والوضع الصحي، كشف وتفليت، وكنست، وأره، وسترونكس Witvliet, Kunts, Arah, & Stronks (٢٠١٣) إلى أن هُناك عواقب وخيمة على الوضع الصحي في المُجتمعات الأفريقية، والتي بلغت بدراسة (٢٠) مُجتمعاً أفريقياً، فهُناك ارتفاع في مستوى الفساد الوطني الذي ارتبط بالوضع الصحي لكُل من الذكور والإناث على حد سواء، وعلى جميع شرائح المجتمع الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى الارتباط الذي جاء على كافة الشرائح العُمرية. فهُناك ازدياد في مُدركات الفساد الذي يؤدي إلى إشكاليات صحية في هذه المُجتمعات. فقد جاءت هذه النتائج بعد أن قام الباحثون بتحليل بيانات المسح الصحي العالمي على ما يُقارب من (٥٢) ألف مُستجيب من (٢٠) دولة أفريقية، وبعد أن تمّ الاعتماد على مؤشر مُدركات الفساد (CPI) الذي يقيس الفساد الإداري

والسياسي. تبين أنّ هُناك ارتباطاً وثيق الصلة بين انتشار الفساد وسوء الصحة العامة للمُجتمعات المدروسة.

وفي دراسة أكاديمية أخرى نشرتها جريدة القبس الكويتية، أشار عبدالمالك التميمي (٢٠١٤م) إلى تاريخ ظاهرة الفساد في المُجتمع الكويتي مُنذ نهضة المُجتمع إلى الوقت الراهن، مُتناولاً حقبة ما قبل النفط. وقد أشار الباحث بشكل واضح لحالات فساد مُحددة داخل المُجتمع المحلي مُتمثّلة في ما سُمي بسرقة الناقلات، وتدخل المال السياسي في الانتخابات البرلمانية، وعرّج على موضوع ما سُمي أيضاً بالإيداعات المليونية كأمثلة من أمثلة الفساد داخل المجتمع. وقد أشار في هذه الدراسة إلى أن الفساد انتشر في المؤسسات المالية والبلدية، ووزارة الأوقاف، والشؤون، وبدأ ينخُر التعليم ويصل إليه، وبدأت مُشكلات تظهر مثل التسيّب، والتزوير، والغش كظواهر مُنتشرة، وانتقالاً بالفساد الذي لامس الجسد والصحة في ما أسماه بالطبابة الخارجية، وما يُسمى بمُكافآت العلاج بالخارج. وقد قدم الباحث مجموعة من الأرقام التي تكشف هذه الجوانب.

وفي إشارة للفساد بشكل عام، وبمؤسسات الدولة المختلفة، بحث مبارك القفيدي (٢٠١٥م) ظاهرة الفساد المالي والإداري في دولة الكويت في تقرير خاص للمركز الديمقراطي العربي. فقد قام الباحث بعرض تحليلي نظري لظاهرة الفساد، والتي أشار فيها إلى مظاهر الفساد التي صنّفها بالمظاهر السياسية والمالية والإدارية والأخلاقية، وتمّ عرض أسباب الفساد وانعكاساته في المجتمع الكويتي، والتي حددها بجوانب سياسية واقتصادية واجتماعية، وأخيراً عرض لما أسماه بخطة عام لمُعالجة الفساد ووضع مجموعة من الآليات الخاصة بها، مُختتماً بحثه بأن مُكافحة الفساد لا يُمكن مُعالجتها من خلال حُلول جُزئية، بل يجب أن تنطلق من جانب شُمولي تكامُلي ينطلق من مُرتكزات الإدارة وهيكلها، والعُنصر البشري، وكذلك أساليب العمل.

وفي دراسة عن الفساد في المؤسسات المختلفة، فقد أشار مالولثفكو Maloletko (٢٠١٨) بدراسة هذه المؤسسات من خلال نظرة وتصور

الشباب ممن بلغ من العمر ٢٢,٢ سنة ،والتي تمخضت بأن هناك فساداً منتشراً في المجتمع الروسي. فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الفساد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالموظفين العموميين في المؤسسات المختلفة والسلطة. وقد قامت الدراسة بعرض بعض تصورات الشباب نحو الشخصية الفاسدة داخل أروقة المؤسسات الحكومية. وقد تم تحديد السلطة والمناصب العليا كأبرز ملامح الفساد في هذا المجتمع.

وفي دراسة أخرى عن الشباب في المُجتمع الكويتي، قام الباحثان يعقوب يوسف الكندري، ومحمد طالب الكندري، (د.ت) بدراسة اتجاهات عينة من الشباب الكويتي نحو قضايا الفساد داخل المجتمع. فقد كشفت هذه الدراسة الميدانية عن وجود علاقة بين حجم الفساد ومظاهره وأسبابه ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في مُحاربته. وكشفت النتائج إلى أن الشباب يرون حجم الفساد كبيراً داخل المجتمع، ويحمل مظاهر مُختلفة وأسباباً قانونية، واجتماعية قيمية، وإدارية مسؤولة. وقد كشفت النتائج إلى أن الفساد يؤثر بشكل كبير على منظومة القيم الاجتماعية لهذه الشريحة العُمرية.

سابعاً- الفساد والأبعاد الديموغرافية:

أشارت عديد من الدراسات الاجتماعية عن علاقة بعض المتغيرات الديموغرافية مثل العمر والنوع الاجتماعي والمستوى الاقتصادي والتعليمي ومكان السكن وغيرها بالفساد. فهناك فروقات واختلافات داخل المجتمع الواحد في النظرة إلى الفساد وإدراكه، وكذلك ممارسته. ويرجع ذلك الاختلاف لبعض الأبعاد الاجتماعية والثقافية.

ففي دراسة تتعلق بالكشف عن الفروق بين الجنسين فيما يتعلق بالفساد وممارسته أشارت دراسة إكرام فتحي إلياس (١٩٩٩) عن المجتمع المصري إلى أن نسبة الذكور أكثر من الإناث في جرائم الفساد. وفي دراسة أُخرى أيضا عن النوع

والفساد قام الباحثون سوامي، وناك، ولي، وازفر Swamy, Knack, Lee & Azfar (٢٠٠١) باستخدام مجموعة من البيانات التي أوضحت أن النساء هُن أقل مُشاركة ومُزاولة للفساد، بالمُقارنة بالذكور. فهن أقل مُشاركة في الرشوة والجوانب المالية، وأن الفساد وبالتحديد المالي يقل عندما تكون الحصة من النائبات في البرلمان ومن مُمثلي الشعب أكبر وفي المناصب العُليا. فكلما تسلّمت المرأة موقعاً إدارياً، قلّت معهُ مظاهر الفساد. كما أشارت إليه نتائج هذه الدراسة وخلصت به.

وفي دراسة أُخرى أيضاً أوضحت تلك النتيجة. ففي دراسة لديفد، وفسمان، وقاتي David, Fisman & Gatti (٢٠٠١) أشار الباحثون إلى أن المرأة أقل مُمارسة للفساد من الرجل وسُلوكها أكثر ثقة من الذكور. ووجدت هذه الدراسة أيضاً أنهُ كُلما زاد تمثيل المرأة في البرلمان، وتمثيل الشعب انخفض معه الفساد.

وفي مُتغيّر آخر يتعلق بالشريحة العُمرية، فقد قام فاليف وتورقلر Valev & Torgler (٢٠٠٦) بدراسة ميدانية في الكشف عن علاقة العُمر بالفساد. وقد كشفت نتائج الدراسة التأثير القوي للعُمر في إدراك الفساد بعد أن اعتمد الباحثان على بيانات تمّ استخدامها في ثمانٍ من دول أُوروبا الغربية. فمُتغيّر العُمر يُعتبر مُتغيّراً فاعلاً في الكشف عن علاقته وبشرائحه المُختلفة مع الفساد وإدراكه.

ففي دراسة عن النوع الاجتماعي مرة أخرى وعلاقته بالفساد أشار باومان وقيلي قان Bowman & Giligan (٢٠٠٨)إلى المُتغيّر الأوحد في الدراسة والتركيز على الإناث والفساد في المجتمع الأُسترالي . فقد قام الباحثان بإعداد دراسة تجريبية تطبيقية في المُجتمع الأُسترالي كشفا من خلالها أن المرأة الأُسترالية أقل تسامُحاً من الذكور في قضايا الفساد.

أما فيما يتعلق بالمستوى الاجتماعي الاقتصادي، ففي دراسة مايدا وزيقفيلد Maeda & ZiegFeld (٢٠١٥) جدّد الباحثان مُتغيّراً له أثر على مُؤشرات الفساد وإدراكه تمثّل في الوضع الاجتماعي الاقتصادي، وجاء ذلك من خلال اعتمادهم على مسوحات اجتماعية لبُلدان مُختلفة . وقد خلصوا إلى

أن المواطنين يختلفون في إدراكهم وتصورهم للفساد. وقد كشفت نتائج المسح الذي قاموا به لعديد من الدول، بأن الفقراء والأقل دخلاً، وغير المُتعلمين يُدركون الفساد بصورة أكبر من الأكثر دخلاً من الأثرياء والمُتعلمين، مع وجود بعض من التفاوت إذا ما تمّ تطبيق ذلك على المُجتمعات الفقيرة. فقد تكون المُعادلة مُختلفة.

ثامناً- الفساد واستراتيجيات مواجهته:

قامت مجموعة من الدراسات ليس بتحديد المشكلة فقط، بل بوضع مجموعة من الخطط والاستراتيجيات المختلفة لمعالجة هذا الخلل الوظيفي داخل المجتمع. فجاء هدفها هو الوقوف على أبرز الجوانب التي تتعلق بعلاج هذه الآفة المجتمعية.

ففي دراسة مُحددة عن دور أحد مبادئ الحُكم الرشيد والمُتمثل في الشفافية، قام عبداللطيف مصلح عائض (٢٠٠٩م) بدراسة دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري في المُجتمع اليمني. ففي دراسة ميدانية أشار الباحث إلى العلاقة الفاعلة بين مدى الالتزام من الحكومة بمبادئ الشفافية، وانتشار الفساد الإداري. وقد قام الباحث بقياس آراء أفراد العينة من العاملين في خمسة قطاعات حكومية. وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود مثل هذه العلاقة بالإضافة إلى فروق بين أفراد العينة في بعض الصفات والسمات الشخصية والوظيفية. وقد أشار أيضا عبدالله بن عبدالكريم السالم (٢٠٠٩) في مراجعته لمشكلة المجتمع السعودي إلى أهمية وجود استراتيجية وطنية، والتي لا بد من خلالها القيام بتحليل هذه الإستراتيجية، بعد أن أشار إلى أن الخطوة الأولى لتحديد هذه الاستراتيجية والانطلاق بها يتمثل بأهمية الشعور بالمُشكلة وتشخيصها.

وفي دراسة قام بها جريو سارة وبوفليج نبيل (٢٠١٨م) عن المُجتمع الجزائري، قدم الباحثان صورة تبرز أهمية ما أسمياه بالحُكم الراشد والمُتمثّل في الشفافية

والمُساءلة، وحُكم القانون، والتي تُعتبر من أبرز الأدوات التي يُمكن من خلالها مواجهة الفساد المُتمثّل في ضعف القانون وتطبيقه، وضعف التشريعات أيضاً، والذي يُقابله ضعفٌ في الوازع الديني والأخلاقي، وغياب الشفافية، واستغلال المنصب، وتحقيق منافع شخصية.

وفي دراسة على المجتمع الأفغاني، قامت مريم وارداك Wardak (٢٠١٥ ـ ٢٠١٤) بدراسة تحليلية فسرت من خلالها الفساد الذي يسيطر على المجتمع الأفغاني والدور الذي يمكن أن يلعبه الشباب في بناء مجتمع أخلاقي. وقد أشارت إلى أن الفساد متفاقم وبشكل كبير جداً. وقد أشارت الدراسة إلى أن قلة التعليم والمعرفة والمعلومات أدى إلى عدم التعامل مع معطيات الفساد بالشكل المطلوب. وأشارت الدراسة إلى أن هناك ثلاث طرق لمكافحة الفساد، الأولى ترتبط بالدين بحكم أن المجتمع الأفغاني مجتمع مسلم ،وأن نشر التعاليم الدينية قضية مهمة في التغلب على الفساد وأشكاله. أما الطريقة الأخرى فتمثلت في ضرورة إدخال مفاهيم العمل والفساد والدستور في المنهاج المدرسي والتربوي، وقد حددت ضرورة إدخاله ضمن منهاج الصف الثامن في النظام الدراسي. فأهمية دراسة الدستور في المدرسة سوف يعلم الطلاب حقوقهم المختلفة ويدربهم على القوانين. وأما الطريقة الثالثة وهي تتعلق بضرورة تطبيق مبدأ العقاب والمحاسبة للفاسدين في الحكومة وعلى أن تكون هذه المحاكمات علنية وتتسم بالغلظة، مع المحافظة على القانون والنظام داخل المجتمع.

فمن خلال استعراض الدراسات السابقة وربطها بالمتغيرات المحددة، لا بُد من الإشارة إلى أن هُناك عديداً من الدراسات التي لم يتم عرضها هُنا، وذلك من مُنطلق أولاً : تشابهها في الأهداف والموضوع، وثانيها: بعدم ارتباطها بشكل مُباشر في موضوع الدراسة الحالية. إلا أن أبرز ما توضحه هذه الدراسات هو الآتي :

١ـ أشارت عديد من الدراسات إلى أن ضعف مبدأ العدالة الاجتماعية، وغياب القانون هو من المؤشرات المُهمة لحدوث الفساد.

٢ـ حددت عديد من الدراسات أسباب وأنماط الفساد في المؤسسات الحكومية.

٣ـ أغلب الدراسات جاءت في مُجتمعات دول العالم الثالث على الرغم من وجود بعض الدراسات التي جاءت في دول العالم الأول، ولكن تناولها جاء مُختلفاً.

٤ـ أكّدت عديد من الدراسات إن من أبرز الحلول لمواجهة ومُكافحة الفساد هو الاعتماد على مبادئ ما يُسمى بالحُكم الرشيد.

٥ـ تختلف مظاهر الفساد من بلد إلى آخر، فقد تكون مُنتشرة ببعض المظاهر في إقليم، ولكن تنخفض في إقليم آخر.

٦ـ هُناك فُروقٌ بين المُتغيّرات الاجتماعية والثقافية والديموغرافية للفساد في كُل إقليم وبلد على حدة.

٧ـ إن موضوع الفساد لا يرتبط ببلد دون الآخر، إنما تتفاوت حدته وانتشاره من مكان إلى آخر.

هذا، وقد ندرت الدراسات الخاصة عن الفساد بالتحديد في منطقة الخليج العربي، وفي دولة الكويت، ولعل هذه الدراسة سوف تكشف مجموعة من الاتجاهات نحو الفساد بأشكاله ومظاهره وتحديد حجمه.

الباب الثاني

الإجراءات المنهجية للدراسة

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

الفصل الثالث
الإجراءات المنهجية للدراسة

تقديم:

في هذا الفصل، يتم تناول الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية الخاصة بالفساد في المجتمع الكويتي. فقد جاء في هذا الفصل نوع المنهج المستخدم المتمثل في المنهج الوصفي الاستدلالي، ومن ثم تحديد أبرز الإجراءات المنهجية المتمثلة في مجتمع وعينة الدراسة، فالأداة المستخدمة في هذه الدراسة والمتغيرات التي شملتها هذه الدراسة سواء المتغيرات المستقلة والتابعة، مع إجراءات التحقق من الصدق والثبات للمقاييس هي التي تم الاعتماد عليها، ومن ثم الكشف عن الوسائل الإحصائية الوصفية والاستدلالية التي تختبر أسئلة وفروض الدراسة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وقد تم الاعتماد من جانب على المسح بالعينة، والتي تُعتبر من الطُرق المُناسبة لقياس أهداف الدراسة وأسئلتها. ومن جانب آخر تم الاعتماد على التحليل الكيفي. فقد اعتمدت الدراسة على البعدين الكمي والكيفي في هذه الدراسة. فقد جاء الاعتماد على تحليل بعض من محتوى المقابلات، واللقاءات، والتصريحات المنتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي، والوسائل الإعلامية المتعددة المرتبطة بالموضوع والتي تدعم المؤشرات الكمية. وكذلك الاعتماد على رأي المبحوثين الذي سيتم

استعراضه لاحقا في هذا الفصل وكجزء ثالث من أداة الدراسة ومن خلال سؤال مفتوح تم تحليله. فقد اعتمدت الدراسة بشقيها الكمي والكيفي بعد أن جاء هذان الجانبان مكملَيْن لما خلصت له الدراسة من نتائج.

أولاً - عينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة بجميع شرائح وفئات المجتمع الكويتي من البالغين من الجنسين. فقد شملت عينة الدراسة عدد (١٢٢٠) مبحوثا من الجنسين ومن الشرائح العمرية والاجتماعية كافة في المجتمع الكويتي. يمتد عمر أفراد العينة من (١٧-٨١ سنة) وبمتوسط حسابي ٤٤,٠٤ (ع = ١٤,٦٤). فقد تم الحرص على أن تتضمن الشريحة العمرية الثلاث شرائح المختلفة والتي من الممكن أن تنضم إلى الدراسة وهي شريحة الشباب، وشريحة الراشدين، بالإضافة إلى شريحة كبار السن من المسنين.

جدول (٢)
يوضح الخصائص الوصفية لأفراد العينة

م	المتغير	التكرار	النسبة
1	**الجنس**		
	ذكر	634	52.9
	أنثى	545	45.5
	غير مبين	19	1.6
	المجموع	1198	100
2	**المحافظة**		
	العاصمة	407	34.0
	حولي	304	25.4
	الأحمدي	125	10.4
	الفروانية	111	9.3
	الجهراء	73	6.1
	مبارك الكبير	164	13.7
	غير مبين	14	1.2
	المجموع	1198	100
3	**المستوى التعليمي**		
	متوسط ومادون	37	3.1
	ثانوي	65	5.4
	دبلوم ما بعد الثانوي	174	14.5
	جامعي	602	50.3
	دبلوم ما بعد جامعي	26	2.2
	ماجستير	126	10.5
	دكتوراه	159	13.3
	غير مبين	9	8.
	المجموع	1198	100

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

وكما يوضح الجدول (٢) بلغ حجم الذكور في العينة عدد ٦٣٤ مستجيباً بنسبة (٥٢,٥٪)، وبلغ حجم الإناث عدد ٥٤٥ مستجيبةً وبواقع (٤٥,٥٪) من إجمالي العينة، بينما جاء عدد ١٩ وبنسبة (١,٦٪) غير مبينة.

وقد جاءت عينة الدراسة من مُحافظات الكويت الست وبنسب مُناسبة، وهي تعكس مؤشراً مُهماً لتوسع هذه الشريحة على كافة فئات المجتمع، وتعكس أيضا التوزيع السكاني المناسب لأفراد العينة. فجاءت نسبة المُشاركة لعينة الدراسة من مُحافظة العاصمة بنسبة (٣٤,٠٪)، وحولي بنسبة (٢٥,٤٪)، والأحمدي بنسبة (١٠,٤٪)، والفروانية بنسبة (٩,٣٪)، والجهراء بنسبة (٦,١٪)، وأخيراً مُحافظة مبارك الكبير وبنسبة (١٣,٧٪)، وجاءت نسبة (١,٢٪) غير مبين.

أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي، فقد جاء أغلب أفراد عينة الدراسة من حملة الشهادة الجامعية وبواقع (٥٠,٣٪) من أفراد العينة، وبعدها دبلوم ما بعد الثانوي بنسبة (١٤,٥٪)، فحملة الدكتوراه بنسبة (١٣,٣٪)، فالماجستير بنسبة (١٠,٥٪) فالثانوي بنسبة (٥,٤٪) وأخيرا المتوسط وما دون وبنسبة (٣,١). وقد جاءت نسبة ٨.٪ غير مبين وبواقع ٩ حالات. وهي نسب تعكس واقع المجتمع المحلي الذي يعتبر الغالبية من أصحاب التعليم العالي ومن هُم من حملة الشهادة الجامعية وما فوق.

ولقد تمّ اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة المُتاحة، وكان التطوع هو الأساس في الإجابة على أسئلة الدراسة، حيث إن التطوع في الإجابة يعكس دقتها وهو ما تمت ملاحظته من واقع إجابة المبحوثين على كافة أسئلة الدراسة تقريبا، وكذلك الملاحظات التي تطلبت الكتابة عن السؤال المفتوح والتي تفاعلَ معها شريحة كبيرة من أفراد العينة وصل إلى نسبة ٨٠,٨٪ من أفراد العينة الذين تجاوبوا مع هذا السؤال والذي سيتم مناقشة ملاحظاتهم في أحد مباحث هذه الدراسة. فمن لم يتفاعل مع هذا السؤال الاختياري شكّل نسبة ١٨,٢٪ فقط من إجمالي العينة المبحوثة. لقد تفاعل أفراد العينة بشكل مناسب مع إدارة الدراسة وذلك قد يكون لحيوية الموضوع.

فالتطوعية في الإجابة يمكن أن يعزز كسب صدق إجابات المبحوثين. هذا بالإضافة إلى أن نسبة الاستمارات التي تم إلغاؤها جاءت بعدد ٥٢ استمارة فقط، وأغلبها لم يتم استكمالها من المستجيبين والتي تم سحبها من عملية التحليل، وهي تعكس في واقع الأمر ١٦,٤٪ من إجمالي ما افترض توزيعه والذي تم تحديده ١٢٥٠ استمارة.

ثانياً - أداة الدراسة ومتغيراتها:

جاء الاستبيان كأداة رئيسة لهذه الدراسة، وقد تضمنت صحيفة الاستمارة ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول - البيانات الأولية:

تضمن الجزء الأول معلومات أولية عن أفراد تمثّلت في الجنس، والعُمر، والمُحافظة، وكذلك المستوى التعليمي، ومقياسين ذاتيين عن المستوى الاقتصادي، ودرجة التدين للمبحوث. ولقد تم السؤال عن سنة الميلاد للمبحوث، ومن ثم تم تقسيم العمر إلى ثلاث شرائح عمرية تمثلت بالآتي: الشريحة العمرية الصغيرة من الشباب والتي جاءت من عمر ٢١ عاما فما دون، والشريحة العمرية من الراشدين والتي جاءت من عمر ٢٢ إلى ٥٩ عاما، وشريحة كبار السن من المسنين ومن العمر ٦٠ عاما فما فوق. ولقد تم تحديد هذا التصنيف لضرورةٍ منهجيةٍ حيث إن الشريحة العمرية الصغيرة هي من شريحة الشباب التي انخرطت للتو في مجال العمل، أو التي لم تعمل إلى الآن بحكم عمرها ولا زالت في مقاعد التعليم، وخبرتها الوظيفية والحياتية محدودة. أما الشريحة العمرية الوسطى والثانية فهي شريحة الراشدين وهي الشريحة التي يعتبر أغلب أفرادها ممن يعملون في المؤسسات الحكومية والأهلية في الدولة، فخبرتهم واقعية ومن ملامسة الواقع الميداني. أما الشريحة الأخيرة وهي شريحة كبار السن، فهم في الغالب من شريحة المتقاعدين، وممن عاصروا العمل لفترات

طويلة ومن أصحاب الخبرة المهنية في الغالب. فعلى هذا الأساس تم تقسيم أفراد العينة على هذا الوجه لغرض المقارنة مع البقاء على متغير العمر الفتري.

أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي، فقد تم الاعتماد على ١٠ خيارات ترتيبية لأهمية هذا العنصر، تضمنت يقرأ ويكتب في البداية وتساوي (١)، تنتهي بدكتوراه وتساوي (١٠). ولوجود تركز القيم في المنتصف تم تقسيم هذا المتغير إلى ثلاث فئات، تبدأ بالثانوي وما دون من متوسط ودبلوم تحت المتوسط والابتدائي والقراءة والكتابة فقط، ثم الفئة الثانية الجامعي والتي تعتبر الشريحة الأكبر داخل المجتمع، والشريحة الثالثة ما فوق الجامعي من حملة الدبلوم ما فوق الجامعي الدكتوراه والماجستير. وهي شرائح ثلاث تعكس تنوعا علميا ثقافيا يمكن من خلاله المقارنة.

أما المقياسان الذاتيان اللذان تم الاعتماد عليهما في البيانات الأولية، فهما المستوى التعليمي ودرجة التدين. فقد تم الطلب من المبحوث فيما يسمى بالمقياس التقويمي الذاتي الواحد One Single Self-Rating Scale المستوى الاقتصادي ودرجة التدين. فقد تم سؤال المبحوث اختيار المستوى المناسب لحالته الاقتصادية، أي كيف تقيم وضعك الاقتصادي بشكل عام من واقع اختيار درجات تبدأ من (١) ضعيف جدا، وتنتهي بممتاز (١٠). وتم سؤال المبحوث أيضا عن درجة تدينه بسؤاله كيف تقيم درجة تدينك، وترك للمبحوث اختيار الرقم المناسب الذي يبدأ من (١) بضعيف جدا، وينتهي بـ (١٠) عالٍ جداً. وهما مقياسان ذاتيان أوضحت عديد من الدراسات درجة صدقهما وثباتهما، وتم الاعتماد عليهما في عديد من الدراسات المحلية.

الجزء الثاني ـ المقاييس:

أما الجزء الثاني فقد تضمن مجموعة مقاييس خاصة بالفساد، والتي يمكن الإشارة إليها بالآتي:

١ - **مقياس حجم الفساد**: وهو مقياس ذاتي من عبارة واحدة يكشف عن شعور أفراد العينة بحجم الفساد. One Single Self-Rating Scale: فقد تضمن هذا

المقياس أيضا إجابة أفراد العينة عن سؤال «يعتبر حجم الفساد في الكويت كبيراً جدا». وجاءت الإجابة على هذا السؤال من خلال الاعتماد على مقياس ليكرت الخُماسي الذي يبدأ بدرجة كبير جداً = (٥)، وينتهي بلا يوجد على الإطلاق = (١).

٢- مقياس مظاهر الفساد وانتشاره: وهو مقياس يتكون من ثلاثة عشر بُعداً تقيس هذه الأبعاد مظاهر الفساد وانتشارها في مؤسسات الدولة بشكل عام. ويتكون هذا المقياس من ثلاثة أبعاد تتمثل بالآتي:

أ. المظاهر الاجتماعية: ويتضمن هذا البعد ثلاث عبارات تتمثل في الآتي:

- تعيين القياديين يتم بالواسطة والمحسوبية.
- الاعتماد على القبيلة والطائفة في التعيين.

ب. المظاهر المالية: ويتضمن هذا البعد عبارتين متمثلتين في الآتي:

- انتشار الرشوة.
- سرقة المال العام.

ج. المظاهر الإدارية: ويتضمن هذا البعد أربع عبارات تتمثل في الآتي:

- سرعة إنجاز المعاملات يتم بالواسطة.
- عدم الالتزام بالحضور والانصراف.
- تقصير الموظف في أداء عمله.
- إهمال الموظف للمراجعين ومعاملاتهم.

د. المظاهر السلوكية: ويتضمن هذا البعد أربع عبارات تتمثل في الآتي:

- التزوير بالمستندات.
- مساعدة الفاسدين.
- التستر على الآخرين.
- استغلال المنصب بما يحقق منافع شخصية.

وللإجابة على هذا البعد وبنوده، تمّ استخدام مقياس ليكرت الخُماسي الذي يبدأ بموافق بشدة (٥) درجات، وينتهي بمُعارض بشدة (١) درجة.

٣ـ مقياس أسباب انتشار الفساد في مؤسسات الدولة: وهو مقياس يتكون من (٣) أبعاد يقيس اتجاه أفراد العينة عن أسباب الفساد. وتتمثل أبعاد هذا المقياس بالآتي:

أ. أسباب قانونية.

ب. أسباب اجتماعية وقيمية.

ج. أسباب إدارية.

ويمكن تناول هذه الأسباب كما يراها أفراد العينة من المبحوثين وكما عبروا عنها بالآتي:

أ. الأسباب القانونية:

لقد تم تحديد أربع عبارات للأسباب القانونية ارتبطت بموضوع الفساد وانتشاره، فقد تم تحديد هذه العبارات بالآتي:

ـ سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة.

ـ تدني الأجور والرواتب.

ـ غياب مبدأ الثواب والمكافأة.

ـ عدم الاستقرار السياسي وأثره على التقيد بالقوانين.

ب. الأسباب الاجتماعية القيمية:

لقد تم تحديد سبعة أبعاد للأسباب الاجتماعية القيمية ارتبطت بموضوع الفساد وانتشاره، وقد تمثل تحديد هذه العبارات بالآتي:

ـ تدهور منظومة القيم الاجتماعية.

ـ الأعراف والعادات والتقاليد.

ـ القبلية.

ـ الطائفية.

- غياب القدوة الحسنة في الجهاز الحكومي.
- تأثير ثقافات أخرى على سلوكيات المواطنين.
- تقبُّل الشخص الفاسد في المجتمع.

ج. الأسباب الإدارية:

لقد تم تحديد ست عبارات للأسباب الإدارية ارتبطت بموضوع الفساد وانتشاره، وقد تمثل تحديد هذه العبارات بالآتي:

- إسهام العمالة الوافدة في انتشار الفساد.
- مركزية السلطة في المؤسسات الحكومية.
- غياب نظام رقابة فعال.
- غياب مبدأ المساءلة والمحاسبة.
- الكفاءة ليست معياراً للتوظيف.
- الكفاءة ليست معياراً للترقية.

وللإجابة على بنود هذا المقياس بأبعاده الثلاثة، تمّ الاعتماد على مقياس ليكرت السُداسي الذي يبدأ بشكل كبير جداً (٦) وينتهي لا تأثير على الإطلاق (١).

٤ـ مقياس مسؤولية بعض المؤسسات في مواجهة الفساد: تقيس هذه الأبعاد دور بعض المؤسسات والأجهزة المحلية المعنية في مواجهة الفساد. لقد تم تحديد ست مؤسسات وأجهزة أشارت إليها مجموعة من الأدبيات بأن لها ارتباطاً بموضوع الفساد وانتشاره، فقد تم تحديد هذه الأجهزة والمؤسسات بالآتي:

١ـ المؤسسة التشريعية.
٢ـ وسائل التواصل الاجتماعي.
٣ـ المؤسسة الدينية.

٤ـ الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

٥ـ الجهاز القانوني.

٦ـ الأجهزة الحكومية بشكل عام.

فقد جاء في هذا المقياس ست عبارات تختص كل واحدة منها بإحدى المؤسسات والتي تمثلت بالآتي:

ـ يسهم مجلس الأُمة في تفشي الفساد بكافة أشكاله.

ـ عدم جدية الحكومة بأجهزتها في مُكافحة الفساد.

ـ كشفت وسائل التواصل الاجتماعي في قضايا الفساد.

ـ عدم قيام المؤسسة الدينية بدورها في مُحاربة الفساد.

ـ عدم قُدرة الهيئة العامة لمُكافحة الفساد بمُحاربته.

ـ لا جدوى من رفع قضايا خاصة بالفساد.

وللإجابة على بنود هذا المقياس تمّ الاعتماد على مقياس ليكرت الخُماسي أيضاً الذي يبدأ مُنتشرة بشكل كبير جداً (٥) درجات، وينتهي لا يوجد انتشار (١) درجة.

ولقد تمّ قياس صدق وثبات هذه المقاييس. فقد تمّ قياس صدق هذه الأداة من خلال عرضها على خمسة من المُختصين والأكاديميين العاملين في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت وطُلب منهم الموافقة من عدمها على بنود هذا المقياس، وتم الطلب منهم إن كانت العبارات تقيس ما تمّ وضعه لها وتحقق أهداف الدراسة، كما طلب منهم التعديل والتنقيح والمُراجعة، وتمّ الأخذ بجميع مُلاحظاتهم التي أبدوها ووافقوا على التعديلات التي تمّ إجراؤها.

أما قياس ثبات الأدوات المستخدمة، فقد تمّ الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ، والذي أظهر درجة مقبولة وعالية للمقاييس الثلاثة، وهي تدعو للاطمئنان للاعتماد عليها بعد أن تم إجراء دراسة استطلاعية Pilot Study. ويوضح الجدول درجات الثبات للمقاييس المستخدمة.

جدول (٣)
يوضح ثبات المقاييس المستخدمة

	المقياس	درجة الثبات
1	مقياس انتشار مظاهر الفساد (كاملا)	.97
	المظاهر الاجتماعية	.93
	المظاهر المالية	.90
	المظاهر الإدارية	.91
	المظاهر السلوكية	.93
2	مقياس أسباب الفساد (كاملا)	.86
	الأسباب القانونية	.60
	الأسباب الاجتماعية القيمية	.73
	الأسباب الإدارية	.77
	مقياس دور المؤسسات في مواجهة الفساد	.76

لقد بلغت درجة ثبات مقياس انتشار مظاهر الفساد بشكله الكلي (.٩٧)، وأبعاده المختلفة (.٩٣) للمظاهر الاجتماعية، و(.٩٠) للمظاهر المالية، و(.٩١) للمظاهر الإدارية، و(.٩٣) للمظاهر السلوكية. ودرجة مقياس دور المؤسسات في مواجهة الفساد (.٧٦)، ومقياس أسباب انتشار الفساد بشكله الكُلي (.٨٦). أما أبعاده الثلاثة المُتمثلة في الأسباب القانونية (.٦٠)، والأسباب القيمية والاجتماعية (.٧٣)، والأسباب الإدارية (.٧٧). وجميع هذه الدرجات الخاصة بالثبات مقبولة مما يعزز الثقة في الاعتماد على هذه المقاييس. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الدراسة جاءت كمشروع بحثي قام به الباحث عن الفساد بشكل عام في المجتمع الكويتي.

الجزء الثالث ـ السؤال المفتوح:

لقد تُرِكَ للمبحوث سؤالٌ مفتوحٌ في نهاية الاستمارة، وطلب من خلاله من المبحوث تحديد أبرز ملامح الفساد داخل المجتمع كما يراها، كما تُرِكَتْ له

الفرصة في التعليق على أي موقف يمكن تسجيله يرتبط بالموضوع. لقد جاءت الاستجابة على هذا السؤال الاختياري بنسبة بلغت ٨ , ٨٠٪ من أفراد العينة والذين علقوا عليه من خلال عرض لتجاربهم الشخصية، وخبراتهم، وعبروا كذلك من خلاله على اتجاهاتهم العامة نحو الفساد داخل المجتمع. وقد تم تحليل هذه الاستجابات بعد أن تم ترتيبها وتصنيفها حسب خطة الدراسة التي انطلقت من تحديد حجم الفساد أو حجم الظاهرة، ومن ثم عرض لمظاهر الفساد بأبعادها الأربعة، ثم أسبابه وأبعاده الثلاثة، وأخيرا دور المؤسسات والأجهزة المعنية في مواجهته. فقد تم التقسيم وفقا لأهداف البحث وخطته وتمت عملية العرض والتحليل للمحتوى. وقد جاءت إجابة المبحوثين الكمية متوافقة إلى حد كبير وداعمة للمؤشرات الكمية التي اعتمدت عليها الدراسة.

ثالثاً- الوسائل الإحصائية:

تمّ الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في إدخال وتحليل البيانات. وتمّ الاعتماد على الوسائل الآتية:

١- الإحصاء الوصفي: والذي تمثل في استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية والترتيب وكذلك التكرارات من أجل وصف النتائج الكمية التي خرجت بها الدراسة ووضع بعض التصورات والمؤشرات الكمية لحجم، ومظاهر، وأسباب الفساد ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في معالجته.

٢- الرسوم البيانية التي جاءت وصفية والتي تقدم صورة مكملة للبيانات الوصفية الكمية الرقمية.

٣- معامل ألفا كرونباخ: وذلك لقياس ثبات المقاييس المُستخدمة.

٤- اختبار (ت) Independent-Sample T-test: وذلك لقياس الفروق في المُعدلات بين الجنسين (الذكور والإناث)، في المقاييس الثلاثة المتمثلة في حجم، ومظاهر، وأسباب الفساد ودور المؤسسات في مواجهته.

٥ـ معامل التحليل العاملي الأحادي ANOVA وذلك للكشف عن الفروق في المستويات والشرائح العمرية الثلاث (٢١ وأقل سنة، ٢٢-٥٩ سنة، و٦٠ سنة وأكثر)، والمستوى التعليمي (ثانوي وما دون، جامعي، وما فوق الجامعي)، والمحافظات الست في حجم، ومظاهر، وأسباب الفساد ودور المؤسسات في مواجهته.

٦ـ معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation : وذلك لقياس قوة ودرجة العلاقة المتقاطعة بين حجم، ومظاهر، وأسباب الفساد ودور المؤسسات في مواجهته، وكذلك قياس قوة العلاقة بين حجم، ومظاهر، وأسباب الفساد ودور المؤسسات في مواجهته مع بعض المتغيرات الاجتماعية (العمر، المستوى التعليمي، والمستوى الاقتصادي، ودرجة التدين).

٧ـ معامل الانحدار المتعدد Multivariable Regression وذلك للتنبؤ بأبرز المتغيرات ذات العلاقة في حجم، ومظاهر، وأسباب الفساد ودور المؤسسات في مواجهته.

الباب الثالث

نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الوصفية

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الوصفية

تقديم:

يتم في هذا الجزء عرض وصفي خاص بنتائج الدراسة التي توضح اتجاهات أفراد العينة في حجم الفساد، ومظاهره، وأسبابه، ودور الأجهزة والمؤسسات المسؤولة عنه. ففي هذا الفصل، تم الكشف والإجابة على الأسئلة البحثية الرئيسة والتي تتمثل بالآتي:

١ـ ما حجم انتشار الفساد داخل المجتمع كما يراه أفراد المجتمع؟

٢ـ ما حجم انتشار المظاهر الاجتماعية، والمالية، والسلوكية، والإدارية للفساد كما يدركه أفراد العينة المبحوثة؟

٣ـ ما حجم انتشار الأسباب القانونية، والاجتماعية القيمية، والإدارية المسؤولة عن الفساد كما يدركها أفراد العينة المبحوثة؟

٤ـ ما دور المؤسسات والأجهزة المعنية (المؤسسة التشريعية، وسائل التواصل الاجتماعي، المؤسسة الدينية، الهيئة العامة لمكافحة الفساد، الجهاز القانوني، الأجهزة الحكومية بشكل عام) في مواجهة الفساد كما يدركه أفراد العينة المبحوثة؟

ووفقا لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة أجزاء، والتي تتمثل بالآتي:

أولا- حجم الفساد

ثانياً - مظاهر الفساد

ثالثا- أسباب انتشار الفساد

رابعًا - دور المؤسسات والأجهزة في مواجهة الفساد

أولاً- حجم الفساد:

لقد تم الطلب من المستجيب بتحديد حجم الفساد ومدى انتشاره في المجتمع بسؤال واحد من مقياس من خمسة أوزان، يبدأ كبير جداً = ٥ و لا يوجد انتشار = (١) كما سبقت الإشارة في الجانب المنهجي للدراسة. ويوضح الجدول (٤) والشكل (١) نسبة إجابات أفراد العينة على هذا السؤال.

جدول (٤)
يوضح درجة تكرار ونسبة انتشار حجم الفساد
مع المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع)

العبارة	منتشر بشكل كبير جدا	منتشر بشكل كبير	بشكل متوسط	بشكل قليل	لا يوجد انتشار	م (ع)
درجة انتشار حجم الفساد في المجتمع	665 55.5	322 26.9	62 5.2	58 4.8	90 7.5	3.18 (1.20)

شكل (١)
يوضح درجة انتشار حجم الفساد في المجتمع

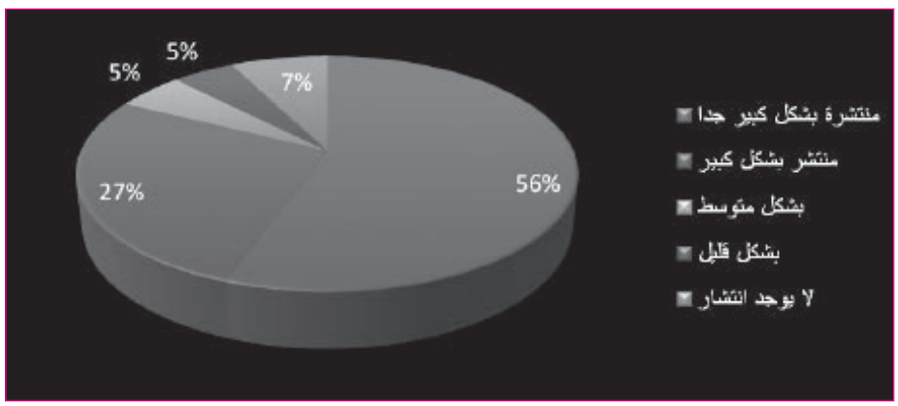

يشير الجدول (٤) والشكل (١) إلى أن نسبة من يرى بأن الفساد منتشر بشكل كبير جداً وصلت إلى نسبة ٤ , ٨٢٪، فغالبية كبيرة من أفراد العينة من يرى أن نسبة الفساد منتشرة بشكل كبير وكبير جداً داخل المجتمع، وبشكل متوسط نسبة ٢ , ٥٪ وبشكل قليل نسبة ٨ , ٤٪ بينما يرى بأنه لا يوجد انتشار للفساد نسبة ٥ , ٧٪ من أفراد العينة المبحوثة. وقد جاء المتوسط الحسابي بواقع ٠٨ , ٣ (ع= ٢٠ , ١).

ثانياً - مظاهر الفساد:

يمكن تحديد أبرز مظاهر الفساد في المجتمع المحلي بخمسة عناصر رئيسة:

١ـ المظاهر الاجتماعية.

٢ـ المظاهر المالية.

٣ـ المظاهر السلوكية.

٤ـ المظاهر الإدارية.

ويمكن تناول هذه المظاهر كما يراها أفراد العينة من المبحوثين وكما عبروا عنها .

١. المظاهر الاجتماعية:

لقد تم الطلب من المستجيب أن يحدد درجة انتشار مظاهر الفساد الاجتماعية والتي تتمثل في الآتي:

- تعيين القياديين يتم بالواسطة والمحسوبية.
- الاعتماد على القبيلة والطائفة في التعيين.
- الاعتماد على القبيلة والطائفة في التنفيع.

ويوضح الجدول (٥) والأشكال (٢) و(٣) و (٤) نسبة إجابات أفراد العينة على هذه الأسئلة.

جدول (٥)
يوضح درجة تكرار ونسبة انتشار المظاهر الاجتماعية
للفساد مع المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع) والترتيب

العبارة	منتشرة بشكل كبير جدا	منتشر بشكل كبير	بشكل متوسط	بشكل قليل	لا يوجد انتشار	م (ع)	الترتيب
تعيين القياديين يتم بالواسطة والمحسوبية	717 59.8	262 21.9	70 5.8	53 4.4	94 7.8	3.22 (1.22)	1
الاعتماد على القبيلة والطائفة في التعيين	683 57.0	322 26.9	44 3.6	52 4.3	97 8.1	3.20 (1.14)	2
الاعتماد على القبيلة والطائفة في التنفيع	665 55.5	322 26.9	62 5.2	58 4.8	90 7.5	3.18 (1.20)	2

شكل (٢)
يوضح بأن تعيين القياديين يتم بالواسطة والمحسوبية

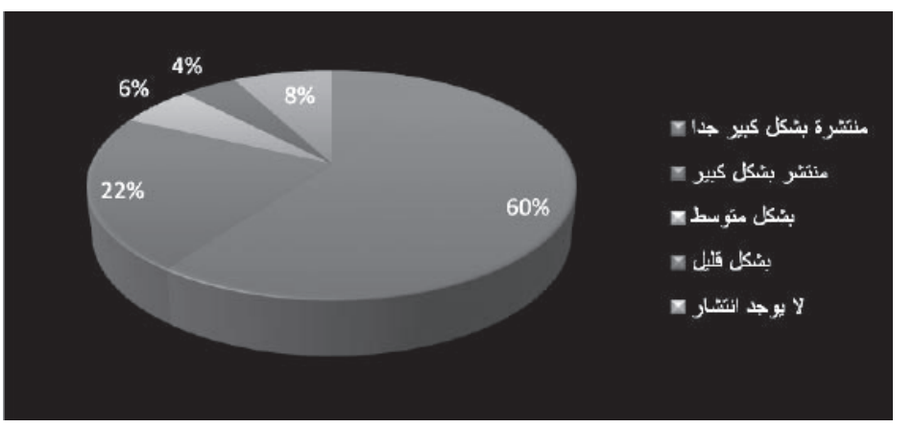

شكل (٣)
يوضح إجابة أفراد العينة على سؤال
الاعتماد على القبيلة والطائفة في التعيين

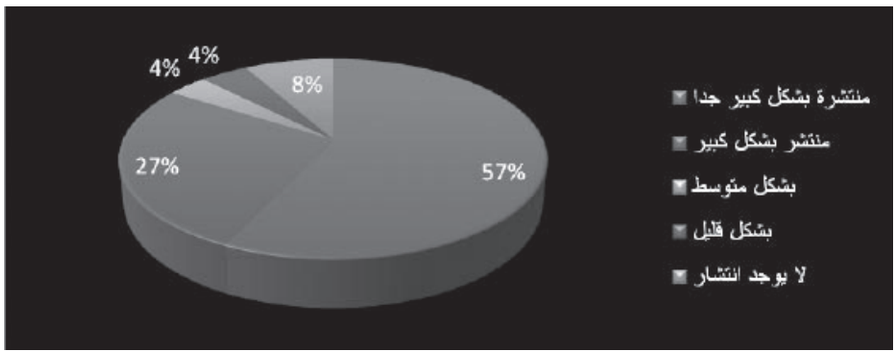

شكل (٤)
يوضح إجابة أفراد العينة على سؤال
الاعتماد على القبيلة والطائفة في التنفيع

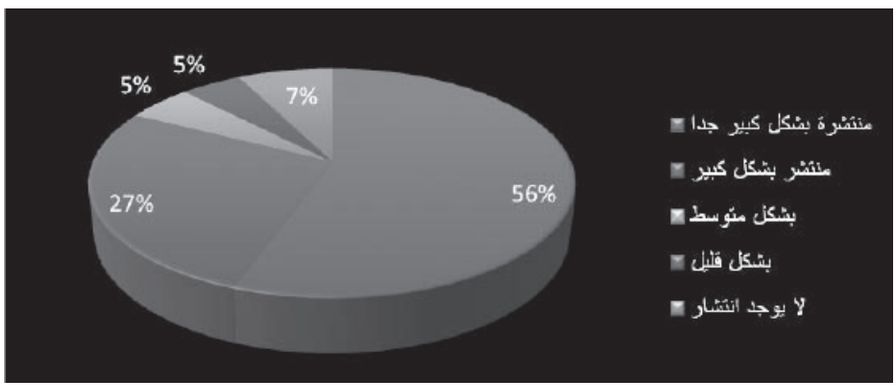

يشير الجدول (٥) والشكلان (٢-٤) إلى أن نسبة من يرى بأن «تعيين القياديين يتم بالواسطة والمحسوبية» منتشرة بشكل كبير جداً تصل إلى ٨١,٨٪، وبشكل متوسط نسبة ٥,٨٪ وبشكل قليل نسبة ٤,٤٪ بينما يرى بأنه لا يوجد انتشار للفساد نسبة ٧,٨٪ من أفراد العينة المبحوثة. وفيما يتعلق ببعد «الاعتماد

على القبيلة والطائفة في التعيين»، فتشير النتائج إلى أن نسبة ٩ , ٨٣٪ من أفراد العينة من يعتقد بأنها منتشرة بشكل كبير وكبير جداً، بينما اعتبرت نسبة ٦ , ٣٪ بأنها منتشرة بشكل متوسط، ونسبة ٣ , ٤٪ بشكل قليل، ونسبة ١ , ٨ بلا يوجد أي انتشار. أما بعد «الاعتماد على القبيلة والطائفة في التنفيع»، فتشير النتائج إلى أن نسبة ٩ , ٨٣٪ من أفراد العينة من يعتقد بأنها منتشرة بشكل كبير وكبير جداً، بينما اعتبرت نسبة ٦ , ٣٪ بأنها منتشرة بشكل متوسط، ونسبة ٣ , ٤٪ بشكل قليل، ونسبة ١ , ٨٪ بأنه لا يوجد أي انتشار.

جاء في المرتبة الأولى في المظاهر الاجتماعية بعد تعيين القياديين بالواسطة والمحسوبية، وبمتوسط حسابي ٢٢ , ٣ (ع=٢٢ , ١)، واحتل في المرتبة الثانية البند الاعتماد على القبيلة والطائفة في التعيين بمتوسط حسابي ٢٠ , ٣ (ع=١٤ , ١)، وفي المرتبة الثالثة الاعتماد على القبيلة والطائفة في التنفيع بمتوسط حسابي ١٨ , ٣ (ع=٢٠ , ١).

٢- المظاهر المالية:

وهي تلك المظاهر التي تتعلق بالمال، وقد تم الطلب من المستجيب أن يحدد درجة انتشار مظاهر الفساد المالية والتي تتمثل في الآتي:

- انتشار الرشوة.
- سرقة المال العام.

ويوضح الجدول (٦) والشكلان (٥) و (٦) نسبة إجابات أفراد العينة على هذه الأسئلة.

جدول (٦)
يوضح درجة تكرار ونسبة انتشار المظاهر المالية
للفساد مع المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع) والترتيب

العبارة	منتشرة بشكل كبير جداً	منتشرة بشكل كبير	بشكل متوسط	بشكل قليل	لا يوجد انتشار	م (ع)	الترتيب
انتشار الرشوة	331 27.6	487 40.7	197 16.4	56 4.7	112 9.3	2.73 (1.91)	2
سرقة المال العام	665 55.5	310 25.9	61 5.1	36 3.0	120 10.0	3.14 (1.27)	1

شكل (٥)
يوضح إجابة أفراد العينة على سؤال درجة انتشار الرشوة

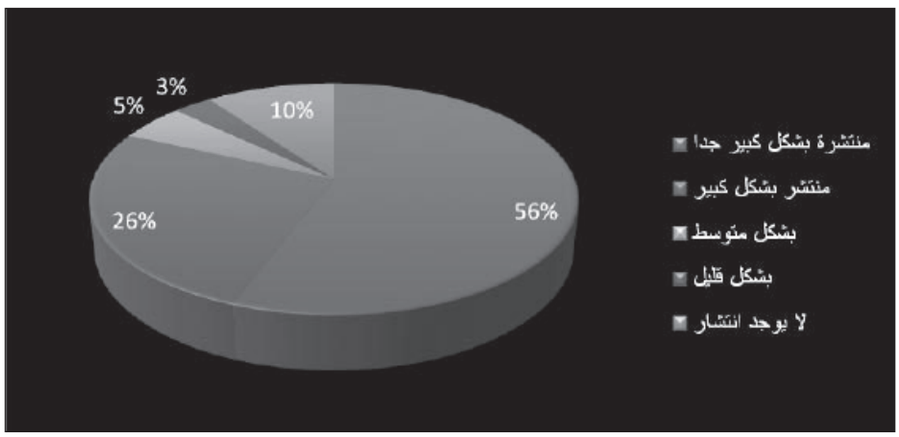

شكل (٦)
يوضح إجابة أفراد العينة على سؤال

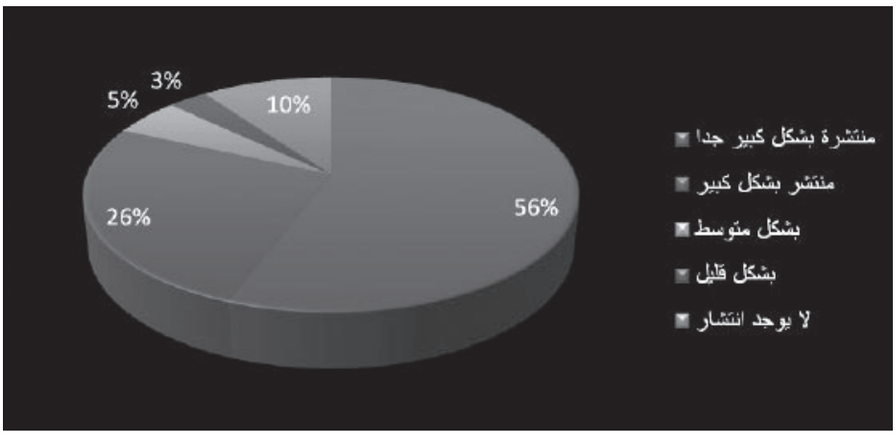

يشير الجدول (٦) والشكلان (٥) و(٦) إلى أن نسبة من يرى بأن «الرشوة منتشرة في الأجهزة الحكومية» منتشرة بشكل كبير جداً تصل إلى ٣,٦٨٪، وبشكل متوسط نسبة ٤,١٦٪ وبشكل قليل نسبة ٧,٤٪ بينما يرى بأنه لا يوجد انتشار للرشوة نسبة ٣,٩٪ من أفراد العينة المبحوثة. وفيما يتعلق ببعد «سرقة المال العام» ومدى انتشارها، فتشير النتائج إلى أن أكثر من نصف العينة ٥,٥٥٪ بأنها منتشرة بشكل كبير جداً، ونسبة ٤,٨١٪ من أفراد العينة من يعتقد بأنها منتشرة بشكل كبير وكبير جداً، بينما اعتبرت نسبة ١,٥٪ بأنها منتشرة بشكل متوسط، ونسبة ٣٪ بشكل قليل، ونسبة ١٠٪ بأنه لا يوجد أي انتشار.

جاء في المرتبة الأولى في المظاهر المالية بعد سرقة المال العام، وبمتوسط حسابي ٣,١٤ (ع=١,٢٧)، بينما جاء في المرتبة الثانية البند الخاص بانتشار الرشوة بمتوسط حسابي ٢,٧٠ (ع=١,٩١).

٣- المظاهر الإدارية:

وهي تلك المظاهر التي تتعلق بالجهاز الإداري، وقد تم الطلب من المستجيب أن يحدد درجة انتشار مظاهر الفساد الإدارية والتي تتمثل في الآتي:

- سرعة إنجاز المعاملات يتم بالواسطة.
- عدم الالتزام بالحضور والانصراف.
- تقصير الموظف في أداء عمله.
- إهمال الموظف للمراجعين ومعاملاتهم.

ويوضح الجدول (٧) والأشكال (٧) و(٨) و(٩) و(١٠) نسبة إجابات أفراد العينة على هذه الأسئلة.

جدول (٧)
يوضح درجة تكرار ونسبة انتشار المظاهر الإدارية للفساد مع المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع) والترتيب

العبارة	منتشرة بشكل كبير جداً	منتشرة بشكل كبير	بشكل متوسط	بشكل قليل	لا يوجد انتشار	م (ع)	الترتيب
سرعة إنجاز المعاملات يتم بالواسطة	636 53.1	371 31.0	57 4.8	61 5.1	73 6.1	3.20 (1.14)	1
عدم الالتزام بالحضور والانصراف	409 34.1	462 38.6	158 13.2	86 7.2	82 6.8	2.86 (1.17)	2
تقصير الموظف في أداء عمله	274 22.9	497 41.5	235 19.6	99 8.3	93 7.8	2.63 (1.15)	3
إهمال الموظف للمراجعين ومعاملاتهم	273 22.8	478 39.9	251 21.0	82 6.8	112 9.3	2.60 (1.18)	4

شكل (٧)
يوضح إجابة أفراد العينة على سؤال
درجة انتشار سرعة إنجاز المعاملات يتم بالواسطة

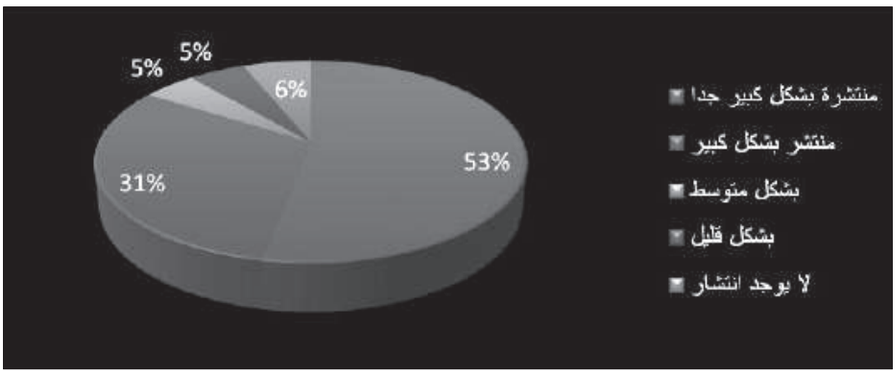

شكل (٨)
يوضح إجابة أفراد العينة على سؤال
درجة انتشار عدم الالتزام بالحضور والانصراف

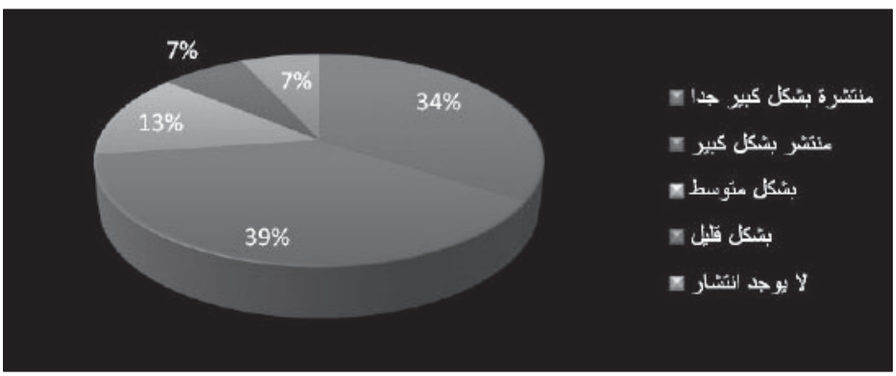

شكل (٩)
يوضح إجابة أفراد العينة على سؤال
درجة انتشار تقصير الموظف في أداء عمله

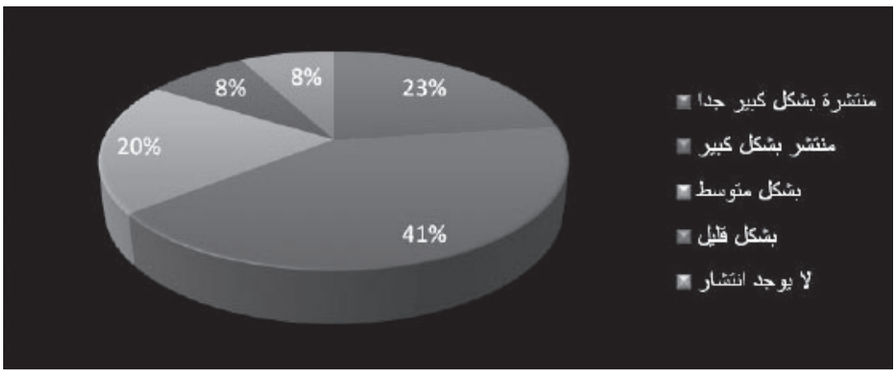

شكل (١٠)
يوضح إجابة أفراد العينة على سؤال
درجة انتشار إهمال الموظف للمراجعين ومعاملاتهم

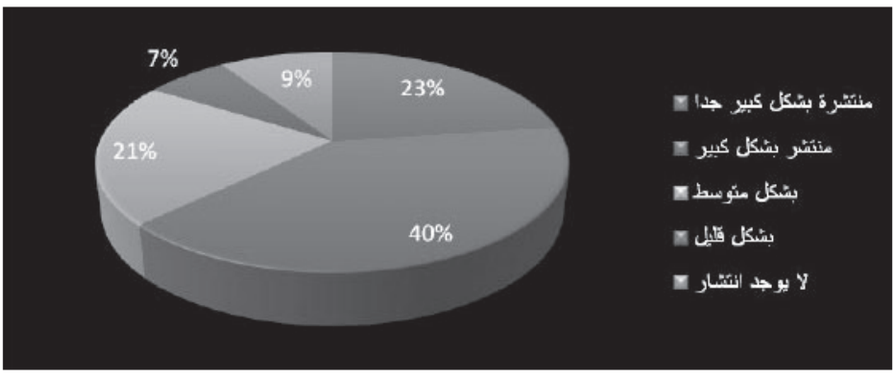

يشير الجدول (٧) والشكلان (٧-١٠) إلى أن نسبة من يرى بأن «سرعة إنجاز المعاملات يتم بالواسطة» منتشرة بشكل كبير جداً تصل إلى ١ , ٨٤٪، وبشكل متوسط نسبة ٨ , ٤٪ وبشكل قليل نسبة ١ , ٥٪ بينما يرى بأنه لا يوجد انتشار نسبة ١ , ٦٪ من أفراد العينة المبحوثة. وفيما يتعلق ببعد «عدم الالتزام بالحضور والانصراف»، فتشير النتائج إلى أن نسبة ٧ , ٧٢٪ من أفراد العينة من يعتقد بأنها منتشرة بشكل كبير وكبير جداً، بينما اعتبرت نسبة ٢ , ١٣٪ بأنها منتشرة بشكل متوسط، ونسبة ٢ , ٧٪ بشكل قليل، ونسبة ٨ , ٦٪ بلا يوجد أي انتشار. أما بعد «تقصير الموظف في أداء عمله»، فتشير النتائج إلى أن نسبة ٤ , ٦٤٪ من أفراد العينة من يعتقد بأنها منتشرة بشكل كبير وكبير جداً، بينما اعتبرت نسبة ٦ , ١٩٪ بأنها منتشرة بشكل متوسط، ونسبة ٣ , ٨٪ بشكل قليل، ونسبة ٨ , ٧٪ بأنه لا يوجد أي انتشار. وفيما يتعلق ببعد «إهمال الموظف للمراجعين ومعاملاتهم»، فتشير النتائج إلى أن نسبة ٧ , ٦٢٪ من أفراد العينة من يعتقد بأنها منتشرة بشكل كبير وكبير جداً، بينما اعتبرت نسبة ٠ , ٢١٪ بأنها منتشرة بشكل متوسط، ونسبة ٨ , ٦٪ بشكل قليل، ونسبة ٣ , ٩٪ بلا يوجد أي انتشار.

جاء في المرتبة الأولى في المظاهر الإدارية بعد سرعة إنجاز المعاملات يتم بالواسطة، وبمتوسط حسابي ٢٠ , ٣ (ع=١٤ , ١)، واحتل في المرتبة الثانية البند عدم الالتزام بالحضور والانصراف بمتوسط حسابي ٨٦ , ٢ (ع=١٧ , ١)، وفي المرتبة الثالثة والرابعة تقصير الموظف في أداء عمله وبند إهمال الموظف للمراجعين ومعاملاتهم بمتوسط حسابي ٦٣ , ٢ (ع=١٥ , ١) و متوسط حسابي ٦٠ , ٢ (ع= ١٨ , ١) على التوالي.

٤- المظاهر السلوكية:

وهي تلك المظاهر التي تتعلق بالسلوكيات داخل مؤسسة العمل، وقد تم الطلب من المستجيب أن يحدد درجة انتشار مظاهر الفساد في الجوانب السلوكية والتي تتمثل في الآتي:

- التزوير بالمستندات.
- مساعدة الفاسدين.
- التستر على الآخرين.
- استغلال المنصب بما يحقق منافع شخصية.

ويوضح الجدول (٨) والأشكال (١١) و(١٢) و(١٣) و(١٤) نسبة إجابات أفراد العينة على هذه الأسئلة.

جدول (٨)
يوضح درجة تكرار ونسبة انتشار المظاهر السلوكية للفساد مع المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع) والترتيب

العبارة	منتشرة بشكل كبير جدا	منتشرة بشكل كبير	بشكل متوسط	بشكل قليل	لا يوجد انتشار	م (ع)	الترتيب
التزوير بالمستندات	198 16.5	336 28.1	432 36.1	92 7.7	133 11.1	2.31 (1.17)	4
مساعدة الفاسدين	351 29.3	458 38.2	191 15.9	53 4.4	142 11.9	2.69 (1.27)	3
التستر على الآخرين	372 31.1	496 41.4	172 14.4	55 4.6	100 8.3	2.82 (1.17)	2
استغلال المنصب بما يحقق منافع شخصية	588 49.1	381 31.8	72 6.0	52 4.3	105 8.8	3.08 (1.23)	1

شكل (١١)
يوضح إجابة أفراد العينة على سؤال درجة انتشار التزوير بالمستندات

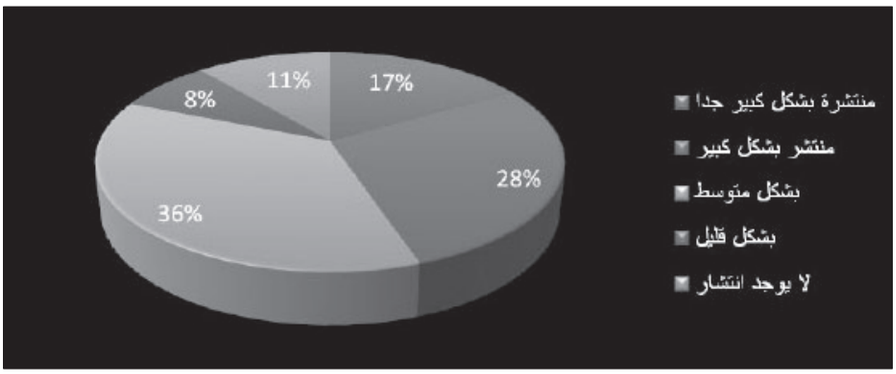

شكل (١٢)
يوضح إجابة أفراد العينة على سؤال درجة انتشار مساعدة الفاسدين

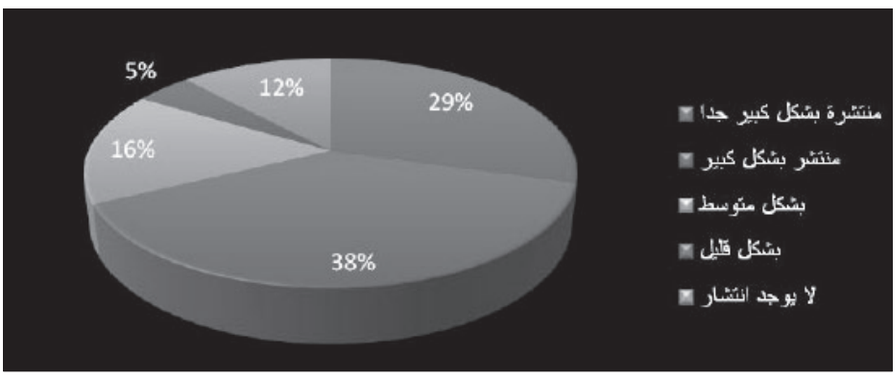

شكل (١٣)
يوضح إجابة أفراد العينة على سؤال درجة انتشار التستر على الآخرين

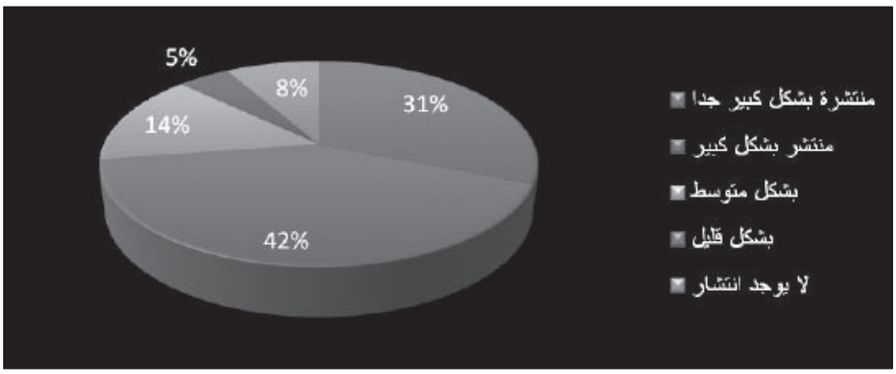

شكل (١٤)
يوضح إجابة أفراد العينة على سؤال
درجة انتشار استغلال المنصب بما يحقق منافع شخصية

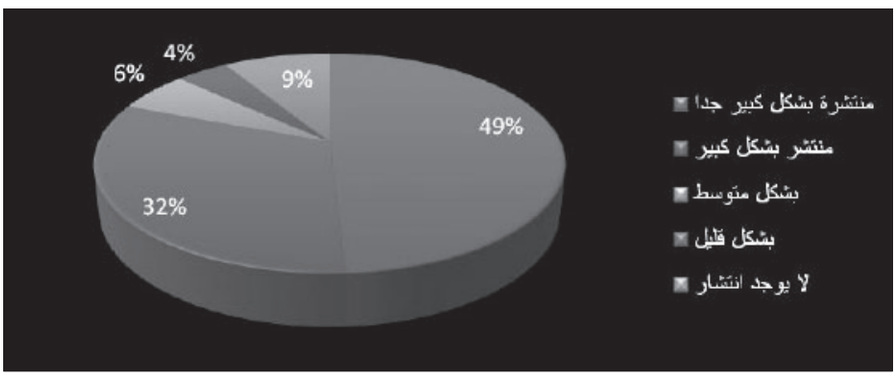

يشير الجدول (٨) والشكلان (١١-١٤) إلى أن نسبة من يرى بأن « التزوير بالمستندات» منتشر بشكل كبير جداً تصل إلى ٦ , ٤٤٪، وبشكل متوسط بلغت النسبة الأعلى في هذا البعد وبنسبة ١ , ٣٦٪ وبشكل قليل نسبة ٧ , ٧٪ بينما يرى بأنه لا يوجد انتشار نسبة ١ , ١١٪ من أفراد العينة المبحوثة. وفيما يتعلق ببعد « مساعدة الفاسدين»، فتشير النتائج إلى أن نسبة ٥ , ٦٧٪ من أفراد العينة من يعتقد بأنها منتشرة بشكل كبير وكبير جداً، بينما اعتبرت نسبة ٩ , ١٥٪ بأنها منتشرة بشكل متوسط، ونسبة ٤ , ٤٪ بشكل قليل، ونسبة ٩ , ١١٪ بلا يوجد أي انتشار. أما بعد «التستر على الآخرين»، فتشير النتائج إلى أن نسبة ٥ , ٧٢٪ من أفراد العينة من يعتقد بأنه منتشر بشكل كبير وكبير جداً، بينما اعتبرت نسبة ٤ , ١٤٪ بأنه منتشر بشكل متوسط، ونسبة ٦ , ٤٪ بشكل قليل، ونسبة ٣ , ٨٪ بأنه لا يوجد أي انتشار. وفيما يتعلق ببعد «استغلال المنصب بما يحقق منافع شخصية»، فتشير النتائج إلى أن نسبة ٩ , ٨٠٪ من أفراد العينة من يعتقد بأنه منتشر بشكل كبير وكبير جداً، بينما اعتبرت نسبة ٠ , ٦٪ بأنه منتشر بشكل متوسط، ونسبة ٣ , ٤٪ بشكل قليل، ونسبة ٨ , ٨٪ بلا يوجد أي انتشار.

جاء في المرتبة الأولى في المظاهر السلوكية بعد استغلال المنصب بما يحقق منافع شخصية، وبمتوسط حسابي ٠٨ , ٣ (ع=٢٣ , ١)، واحتل في المرتبة الثانية البند التستر على الآخرين بمتوسط حسابي ٨٢ , ٢ (ع=١٧ , ١)، وفي المرتبة الثالثة والرابعة بند مساعدة الفاسدين وبند التزوير بالمستندات بمتوسط حسابي ٦٩ , ٢ (ع=٢٧ , ١) و متوسط حسابي ٣١ , ٢ (ع= ١٧ , ١) على التوالي.

ومن الواضح من إجمالي هذه المظاهر بأن المظاهر الاجتماعية قد احتلت أعلى الترتيب في كافة البنود وبمتوسطات حسابية أعلى، والمتمثلة في تعيين القياديين يتم بالواسطة والمحسوبية، والاعتماد على القبيلة والطائفة في التعيين، والاعتماد عليهما في التنفيع، مع سرعة إنجاز المعاملات الذي يتم بالواسطة في المظاهر الإدارية. وفي المقابل فإن أقل بعد من حيث الترتيب هو بعد التزوير في المستندات، والذي جاء في المظاهر السلوكية، وإهمال الموظف للمراجعين ومعاملاتهم في المظاهر الإدارية. فالمظاهر الاجتماعية احتلت سلم الهرم.

ثالثاً- أسباب انتشار الفساد:

وقد تم تقسيم هذا الجزء إلى ثلاثة أبعاد شكلت أسبابا فرعية تمثلت في الآتي:

١ـ أسباب قانونية.

٢ـ أسباب اجتماعية وقيمية.

٣ـ أسباب إدارية.

ويمكن تناول هذه الأسباب كما يراها أفراد العينة من المبحوثين وكما عبروا عنها بالآتي:

١- أسباب قانونية:

لقد تم تحديد أربعة أبعاد للأسباب القانونية ارتبطت بموضوع الفساد وانتشاره، وقد تمثل تحديد هذه الأبعاد بالآتي:

- سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة.
- تدني الأجور والرواتب.
- غياب مبدأ الثواب والمكافأة.
- عدم الاستقرار السياسي وأثره على التقيد بالقوانين.

ويمكن تناول هذه الأبعاد القانونية كأسباب لانتشار الفساد كما يراها أفراد العينة من المبحوثين وكما عبروا عنها، كما يوضحها الجدول (٩) والرسوم البيانية من (١٥) إلى (١٨).

جدول (٩)
يوضح درجة تكرار ونسبة مسؤولية الأسباب القانونية على انتشار الفساد مع المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع) والترتيب

العبارة	بشكل كبير جداً	بشكل كبير	بشكل متوسط	بشكل قليل	بشكل قليل جداً	م (ع)	الترتيب
سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة	431 36.0	415 34.6	295 24.6	30 2.5	24 2.0	3.0 (.943)	2
تدني الأجور والرواتب	261 21.8	252 21.0	523 43.7	64 5.3	95 7.9	2.44 (1.13)	4
غياب مبدأ الثواب والمكافأة	322 26.9	334 27.9	398 33.2	59 4.9	77 6.4	3.28 (.865)	1
عدم الاستقرار السياسي وأثره على التقيد بالقوانين	574 47.9	391 32.6	177 14.8	26 2.2	24 2.0	2.64 (1.12)	3

شكل (١٥)
يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية «سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة» في انتشار الفساد

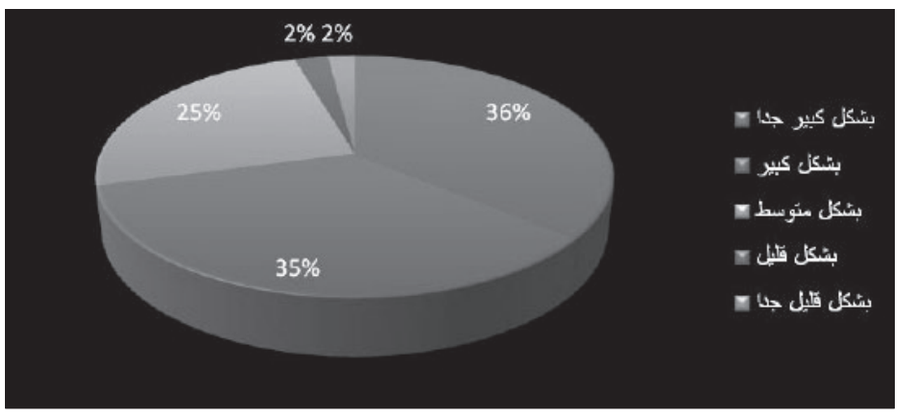

شكل (١٦)
يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية
«تدني الأجور والرواتب» في انتشار الفساد

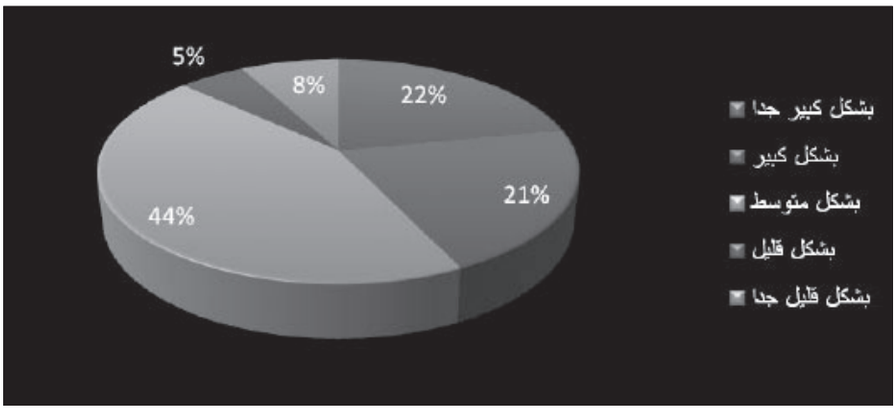

شكل (١٧)
يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية
«غياب مبدأ الثواب والمكافأة» في انتشار الفساد

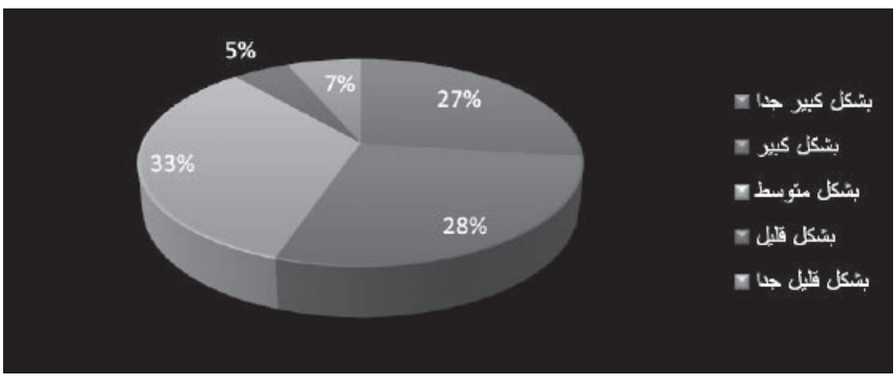

شكل (١٨)
يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية
«عدم الاستقرار السياسي وأثره على التقيد بالقوانين» في انتشار الفساد

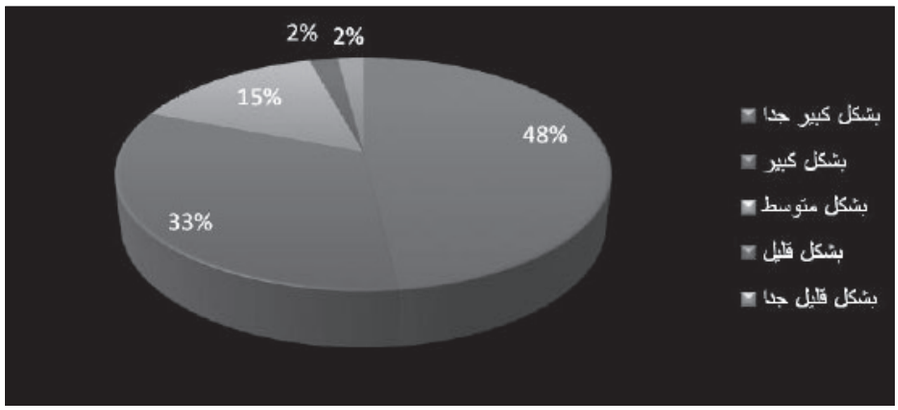

يشير الجدول (٩) والأشكال من (١٥) إلى (١٨) بأن غياب مبدأ الثواب والمكافأة احتلّ الترتيب الأول في البعد القانوني بمتوسط حسابي ٣,٢٨ (ع=.٨٦٥)، وأن أفراد العينة من المبحوثين أشاروا إلى أن نسبة ٨,٥٤٪ ترى أن هذا البعد يعتبر سبباً في حدوث الفساد بشكل كبير وكبير جداً، وجاءت نسبة ٢,٣٣٪ من اعتبرت ذلك يؤثر بشكل متوسط، بينما من رأى أنه مؤثر بشكل قليل وقليل جداً بلغ نسبة ٩,٤٪ و نسبة ٤,٦٪ على التوالي. أما البعد الثاني في الأسباب القانونية، فقد جاء متمثلا في عبارة «سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة» والتي بلغت متوسط حسابي ٣,٠ (ع=.٩٤٣). فمن رأى أن سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة يؤثر على حدوث الفساد بشكل كبير وكبير جداً بلغ نسبة ٧٠٪، وجاءت نسبة ٦,٢٤٪ من اعتبرت ذلك يؤثر بشكل متوسط، بينما من رأى أنه مؤثر بشكل قليل وقليل جداً بلغ نسبة ٥,٢٪ و نسبة ٠,٢٪ فقط على التوالي. وجاء السبب القانوني الثالث في عدم الاستقرار السياسي والذي أثر على التقيد بالقوانين إذ بلغ المتوسط الحسابي ٢,٦٤ (ع=١٢,١). فمن رأى أن عدم الاستقرار السياسي وأثره على التقيد بالقوانين بأنه عملية مؤثرة على حدوث

الفساد بشكل كبير وكبير جداً بلغ نسبة ٥ , ٨٠٪، وجاءت نسبة ٨ , ١٤٪ من اعتبرت ذلك يؤثر بشكل متوسط، بينما من رأى أنه مؤثر بشكل قليل وقليل جداً بلغ نسبة ٢ , ٢٪ ونسبة ٠ , ٢٪ فقط على التوالي. أما المرتبة الرابعة في الأسباب القانونية جاء تدني الأجور والرواتب بمتوسط حسابي ٤٤ , ٢ (ع=١٣ , ١). فمن رأى أن تدني الأجور والرواتب يحدث أثراً كبيراً وكبيراً جداً على حدوث الفساد بلغ نسبة ٨ , ٤٢٪، وجاءت نسبة ٧ , ٤٣٪ من اعتبرت ذلك يؤثر بشكل متوسط، بينما من رأى أنه مؤثر بشكل قليل وقليل جداً بلغ نسبة ٣ , ٥٪ ونسبة ٩ , ٧٪ على التوالي، ويعتبر هذا البعد أقل الأسباب القانونية تأثيراً.

٢- أسباب اجتماعية قيمية:

لقد تم تحديد سبعة أبعاد للأسباب الاجتماعية القيمية ارتبطت بموضوع الفساد وانتشاره ،وقد تمثل تحديد هذه الأبعاد بالآتي:

- تدهور منظومة القيم الاجتماعية.
- الأعراف والعادات والتقاليد.
- القبلية.
- الطائفية.
- غياب القدوة الحسنة في الجهاز الحكومي.
- تأثير ثقافات أخرى على سلوكيات المواطنين.
- أصبح المجتمع يتقبل الشخص الفاسد.

ويمكن تناول هذه الأبعاد الاجتماعية القيمية كأسباب لانتشار الفساد كما يراها أفراد العينة من المبحوثين وكما عبروا عنها، كما يوضحها الجدول (١٠) والرسوم البيانية من (١٩) إلى (٢٥).

جدول (١٠)
يوضح درجة تكرار ونسبة مسؤولية الأسباب الاجتماعية القيمية
على انتشار الفساد مع المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع) والترتيب

العبارة	بشكل كبير جداً	بشكل كبير	بشكل متوسط	بشكل قليل	بشكل قليل جداً	م (ع)	الترتيب
تدهور منظومة القيم الاجتماعية	450 37.6	519 43.3	210 17.5	12 1.0	5 .4	3.17 (.776)	4
الأعراف والعادات والتقاليد	295 24.6	480 40.1	373 31.1	28 2.3	22 1.8	2.83 (.888)	7
القبلية	658 54.9	345 28.8	170 14.2	13 1.1	6 .5	3.37 (.803)	1
الطائفية	578 48.2	347 29.0	243 20.3	15 1.3	12 1.0	3.23 (.882)	2
غياب القدوة الحسنة في الجهاز الحكومي	574 47.9	391 32.6	177 14.8	26 2.2	24 2.0	3.23 (.920)	2
تأثير ثقافات أخرى على سلوكيات المواطنين	435 36.3	402 33.6	300 25.0	24 2.0	33 2.8	2.99 (.972)	6
أصبح المجتمع يتقبل الشخص الفاسد	463 38.6	443 37.0	238 19.9	34 2.8	18 1.5	3.09 (.910)	5

شكل (١٩)
يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية
«تدهور منظومة القيم الاجتماعية» في انتشار الفساد

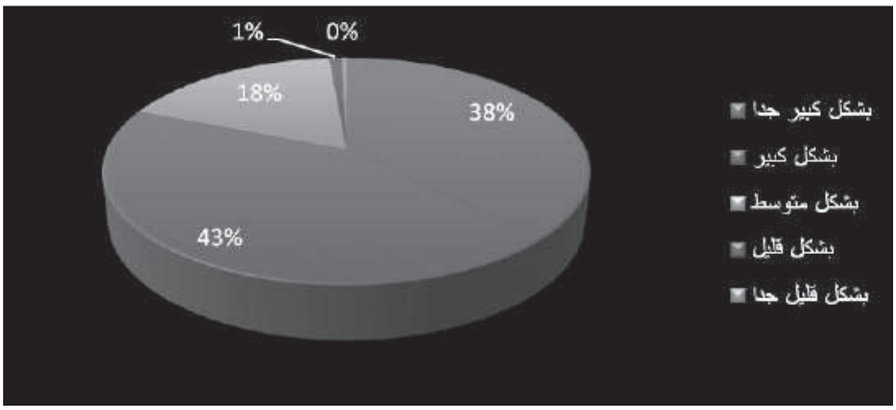

شكل (٢٠)
يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية
«الأعراف والعادات والتقاليد» في انتشار الفساد

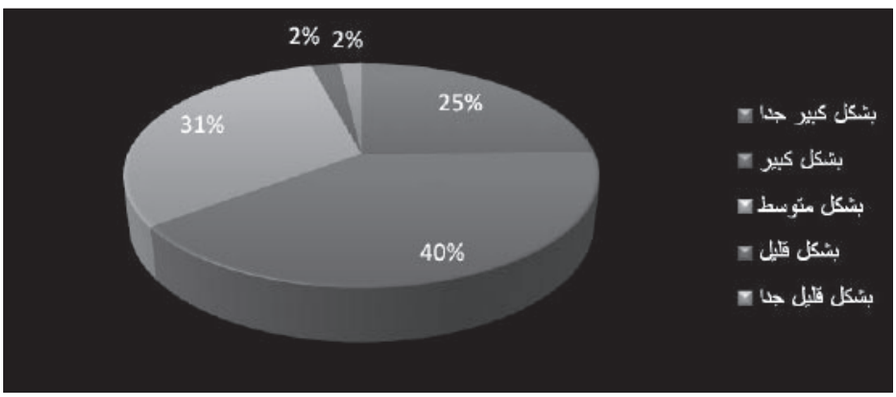

شكل (٢١)
يوضح إجابة أفراد العينة
ودرجة مسؤولية «القبلية» في انتشار الفساد

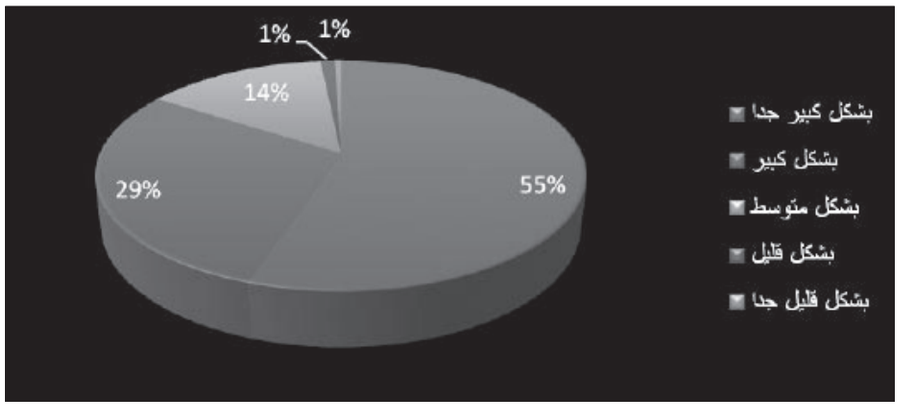

شكل (٢٢)
يوضح إجابة أفراد العينة
ودرجة مسؤولية «الطائفية» في انتشار الفساد

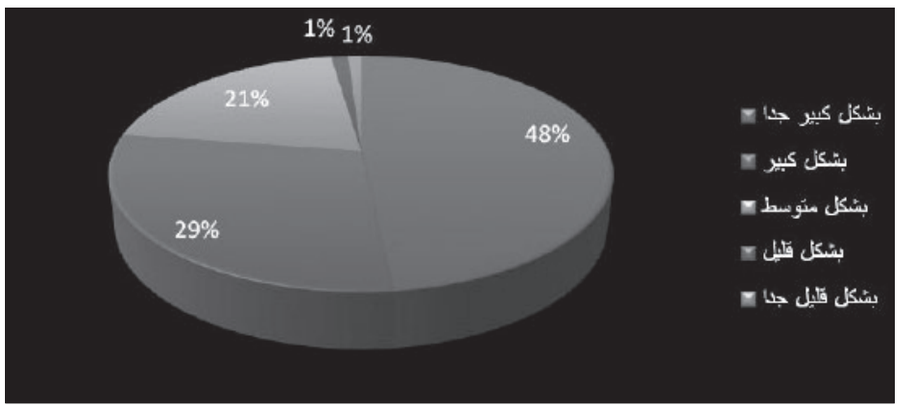

شكل (٢٣)
يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية
«غياب القدوة الحسنة في الجهاز الحكومي» في انتشار الفساد

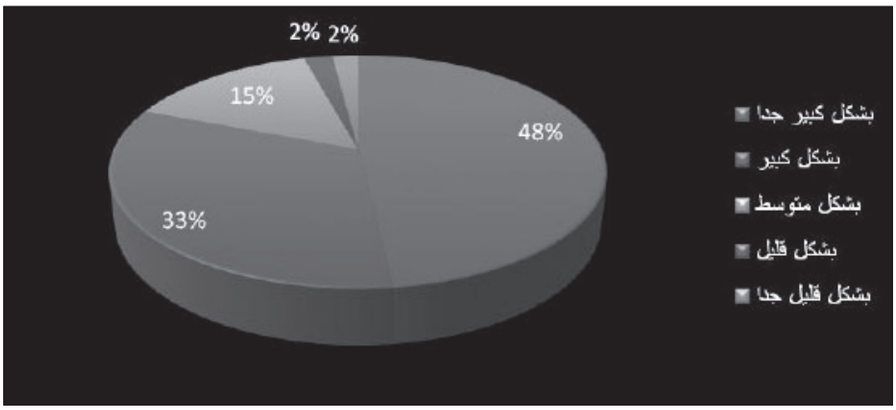

شكل (٢٤)
يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية
«تأثير ثقافات أخرى على سلوكيات المواطنين» في انتشار الفساد

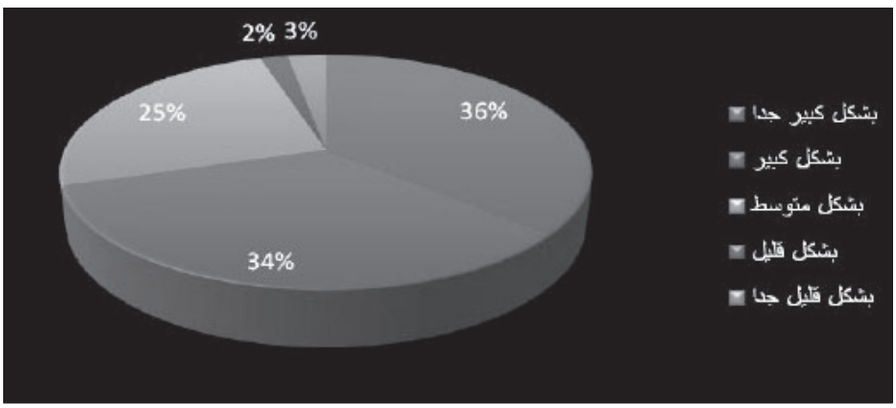

شكل (٢٥)
يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية
«أصبح المجتمع يتقبل الشخص الفاسد» في انتشار الفساد

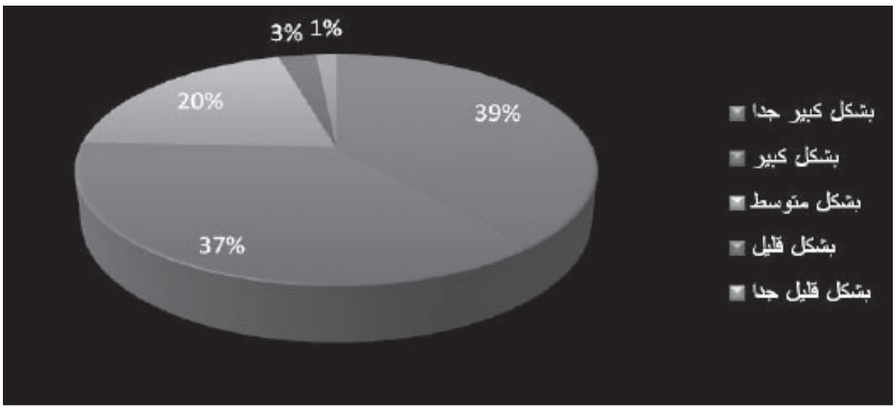

يشير الجدول (١٠) والأشكال من (١٩) إلى (٢٥) بأن القبلية احتلت الترتيب الأول في البعد الاجتماعي والقيمي بمتوسط حسابي ٣,٣٧ (ع=.٨٠٣)، ومن ثم الطائفية في المرتبة الثانية وغياب القدوة الحسنة في الجهاز الحكومي في المرتبة الثانية مكرر بمتوسط حسابي ٣,٢٢ (ع=.٨٨٢) ٣,٢٢ (ع=.٩٢٠) على التوالي. فقد أشار أفراد العينة إلى أن تأثير بعد القبلية كبير وكبير جداً على حدوث الفساد بنسبة وصلت إلى ٨٣,٧٪، وجاءت نسبة ١٤,٢٪ من اعتبرت ذلك يؤثر بشكل متوسط، بينما من رأى أنه مؤثر بشكل قليل وقليل جداً بلغ نسبة ١,١٪ و نسبة .٥٪ فقط على التوالي. أما البعد الثاني في الأسباب الاجتماعية القيمية، فقد جاء متمثلا في الطائفية. فمن رأى أن الطائفية تؤثر على حدوث الفساد بشكل كبير وكبير جداً بلغ نسبة ٧٧,٢٪، وجاءت نسبة ٢٠,٣٪ من اعتبرت ذلك يؤثر بشكل متوسط، بينما من رأى أنه مؤثر بشكل قليل وقليل جداً بلغ نسبة ١,٣٪ و نسبة ١,٠٪ فقط على التوالي. وجاء السبب الاجتماعي الذي احتل المرتبة الثانية مكرر وهو غياب القدوة الحسنة في الجهاز الحكومي. فمن رأى أن غياب القدوة الحسنة في الجهاز الحكومي بأنه عملية مؤثرة على حدوث الفساد بشكل كبير وكبير جداً بلغ نسبة ٨٠,٥٪، وجاءت نسبة ١٤,٨٪ من اعتبرت ذلك يؤثر بشكل

متوسط، بينما من رأى أنه مؤثر بشكل قليل وقليل جداً بلغ نسبة ٢ , ٢٪ ونسبة ٠ , ٢٪ فقط على التوالي. أما المرتبة الرابعة في الأسباب الاجتماعية القيمية جاء تدهور منظومة القيم الاجتماعية بمتوسط حسابي ١٧ , ٣ (ع=.٧٧٦). فمن رأى أن تدهور منظومة القيم الاجتماعية يؤثر تأثيراً كبيراً وكبيراً جداً على حدوث الفساد بلغ نسبة ٩ , ٨٠٪، وجاءت نسبة ٥ , ١٧٪ من اعتبرت ذلك يؤثر بشكل متوسط، بينما من رأى أنه مؤثر بشكل قليل وقليل جداً بلغ نسبة ٠ , ١٪ ونسبة .٤٪ على التوالي. وجاء في المرتبة الخامسة مَنْ رأى أن المجتمع أصبح يتقبل الشخص الفاسد بمتوسط حسابي ٠٩ , ٣ (ع=.٩١٠). فمن رأى أن المجتمع أصبح يتقبل الشخص الفاسد يؤثر تأثيراً كبيراً وكبيراً جداً على حدوث الفساد بلغ نسبة ٦ , ٧٥٪، وجاءت نسبة ٩ , ١٩٪ من اعتبرت ذلك يؤثر بشكل متوسط، بينما من رأى أنه مؤثر بشكل قليل وقليل جداً بلغ نسبة ٨ , ٢٪ ونسبة ٥ , ١٪ على التوالي. وجاء تأثير ثقافات أخرى على سلوكيات المواطنين كبعد مسؤول على إحداث الفساد في المرتبة السادسة في البعد الاجتماعي القيمي حيث جاء بمتوسط حسابي ٩٩ , ٢ (ع=.٩٧٢). فمن رأى أن تأثير ثقافات أخرى على سلوكيات المواطنين يؤثر تأثيراً كبيراً وكبيراً جداً على حدوث الفساد بلغ نسبة ٩ , ٦٩٪، وجاءت نسبة ٠ , ٢٥٪ من اعتبرت ذلك يؤثر بشكل متوسط، بينما من رأى أنه مؤثر بشكل قليل وقليل جداً بلغ نسبة ٠ , ٢٪ ونسبة ٨ , ٢٪ على التوالي. أما المرتبة الأخيرة أو السابعة في هذا البعد والتي بلغت متوسطاً حسابياً ٨٣ , ٢ (ع=.٨٨٨) فهي العادات والتقاليد. فمن رأى أن العادات والتقاليد تحدث أثراً كبيراً وكبيراً جداً على حدوث الفساد بلغ نسبة ٧ , ٦٤٪، وجاءت نسبة ١ , ٣١٪ من اعتبرت ذلك يؤثر بشكل متوسط، بينما من رأى أنه مؤثر بشكل قليل وقليل جداً بلغ نسبة ٣ , ٢٪ ونسبة ٨ , ١٪ على التوالي.

٣- الأسباب الإدارية:

لقد تم تحديد ستة أبعاد للأسباب الإدارية ارتبطت بموضوع الفساد وانتشاره، وقد تمثلت هذه الأبعاد بالآتي:

- إسهام العمالة الوافدة في انتشار الفساد.
- مركزية السلطة في المؤسسات الحكومية.

- غياب نظام رقابة فعال.
- غياب مبدأ المساءلة والمحاسبة.
- الكفاءة ليست معياراً للتوظيف.
- الكفاءة ليست معياراً للترقية.

ويمكن تناول هذه الأبعاد الإدارية كأسباب لانتشار الفساد كما يراها أفراد العينة من المبحوثين وكما عبروا عنها، كما يوضحها الجدول (١١) والرسوم البيانية من (٢٦) إلى (٣١).

جدول (١١)
يوضح درجة تكرار ونسبة مسؤولية الأسباب الإدارية
على انتشار الفساد مع المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع) والترتيب

العبارة	بشكل كبير جدا	بشكل كبير	بشكل متوسط	بشكل قليل	بشكل قليل جدا	م (ع)	الترتيب
أسهمت العمالة الوافدة في انتشار الفساد	543 45.3	385 32.1	179 14.9	63 5.3	24 2.0	3.14 (.989)	5
مركزية السلطة في المؤسسات الحكومية	443 37.0	479 40.0	251 21.0	10 .8	9 .8	3.12 (.818)	6
غياب نظام رقابة فعال	670 55.9	383 32.0	131 10.9	5 .4	2 .2	3.44 (.716)	2
غياب مبدأ المساءلة والمحاسبة	748 62.4	324 27.0	109 9.1	7 .6	5 .4	3.51 (.720)	1
الكفاءة ليست معياراً للتوظيف	651 54.3	342 28.5	179 14.9	15 1.3	10 .8	3.34 (.837)	3
الكفاءة ليست معياراً للترقية.	643 53.7	341 28.5	166 13.9	29 2.4	16 1.3	3.31 (.894)	4

شكل (٢٦)
يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية
إسهام العمالة الوافدة في انتشار الفساد

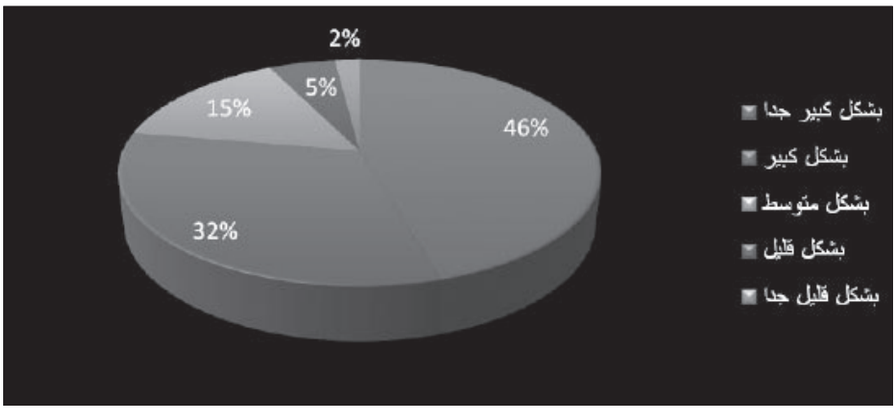

شكل (٢٧)
يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية
«مركزية السلطة في المؤسسات الحكومية» في انتشار الفساد

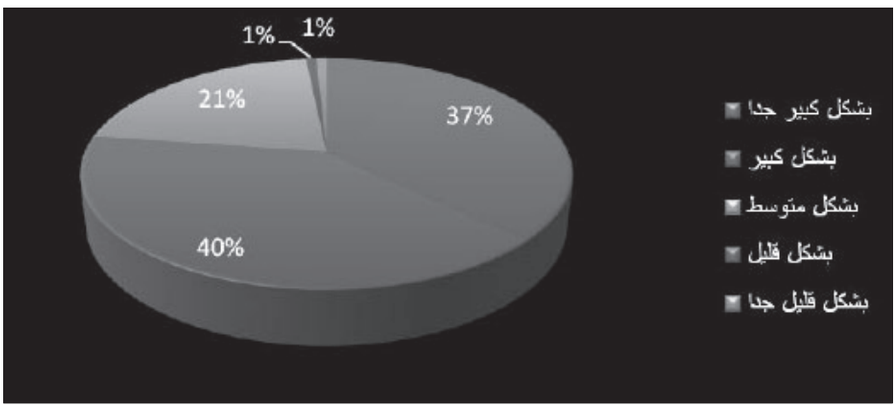

شكل (٢٨)
يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية
«غياب نظام رقابة فعال» في انتشار الفساد

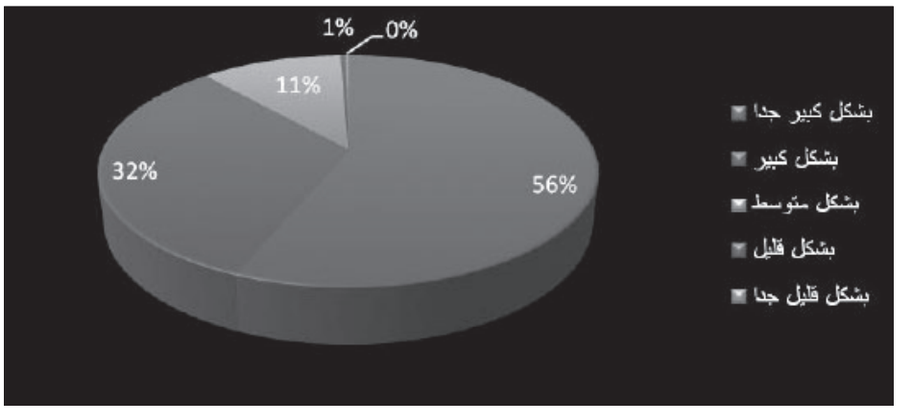

شكل (٢٩)
يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية
«غياب مبدأ المساءلة والمحاسبة» في انتشار الفساد

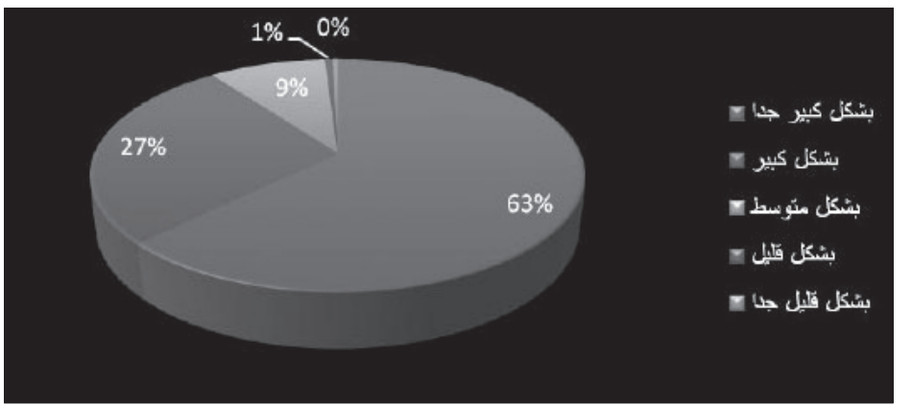

شكل (٣٠)
يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسؤولية
«الكفاءة ليست معياراً للتوظيف» في انتشار الفساد

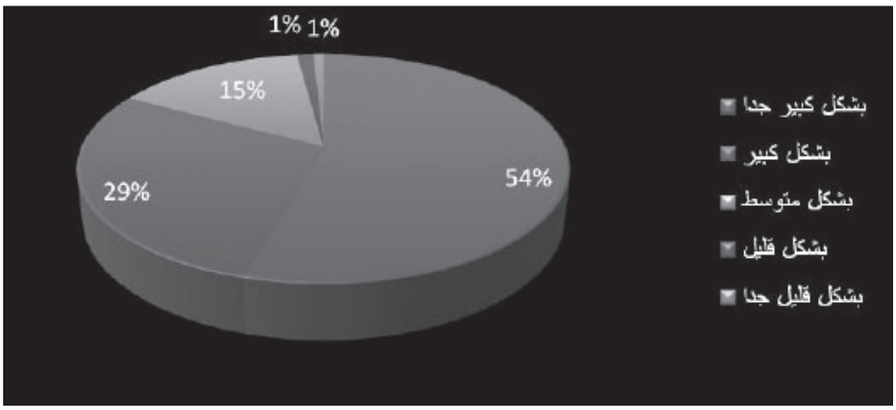

شكل (٣١)
يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة مسئولية
«الكفاءة ليست معياراً للترقية» في انتشار الفساد

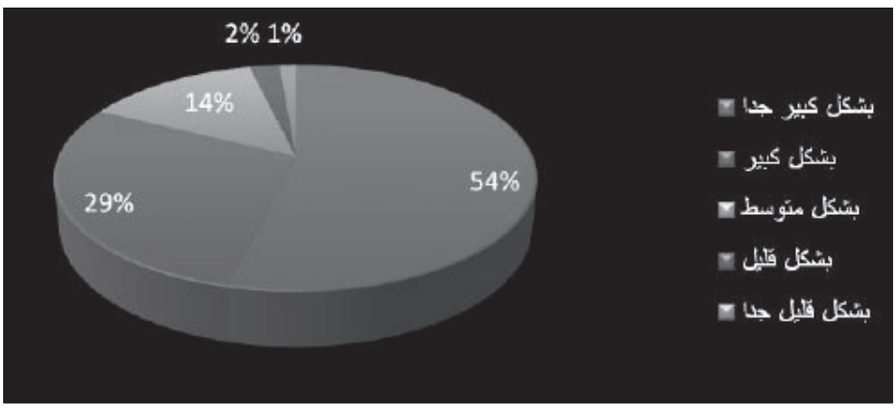

يشير الجدول (١١) والأشكال من (٢٦) إلى (٣١) بأن غياب مبدأ المساءلة والمحاسبة للموظف احتل الترتيب الأول في البعد الإداري بمتوسط حسابي ٣,٥١ (ع=.٧٢٠)، وأن أفراد العينة من المبحوثين أشاروا إلى أن نسبة ٤,٨٩٪ ترى أن هذا البعد يعتبر سبباً في حدوث الفساد بشكل كبير وكبير جداً، وجاءت نسبة ١,٩٪ من اعتبرت ذلك يؤثر بشكل متوسط، بينما من رأى أنه مؤثر بشكل قليل وقليل جداً بلغ نسبة .٦٪ و نسبة .٤٪ على التوالي. أما البعد الثاني في الأسباب الإدارية فقد جاء متمثلاً في غياب نظام الرقابة الفاعل والذي بلغ متوسطاً حسابياً ٣,٤٤ (ع=.٧١٦). فمن رأى أن غياب نظام الرقابة الفاعل يؤثر على حدوث الفساد بشكل كبير وكبير جداً بلغ نسبة ٩,٧٨٪، وجاءت نسبة ٩,١٠٪ من اعتبرت ذلك يؤثر بشكل متوسط، بينما من رأى أنه مؤثر بشكل قليل وقليل جداً بلغ نسبة .٤٪ و نسبة .٢٪ فقط على التوالي. وجاء السببان الإداريان الثالث والرابع في أن الكفاءة ليست معياراً للتوظيف، و أن الكفاءة ليست معياراً للترقية إذ بلغ المتوسط الحسابي ٣,٣٤ (ع=.٨٣٧) و ٣,٣١ (ع=.٨٩٤) على التوالي. فمن رأى أن الكفاءة ليست معياراً للتوظيف وبأنها عملية مؤثرة على حدوث الفساد بشكل كبير وكبير جداً بلغ نسبة ٨,٨٢٪، وجاءت نسبة ٩,١٤٪ من اعتبرت ذلك يؤثر بشكل متوسط، بينما من رأى أنه مؤثر بشكل قليل وقليل جداً بلغ نسبة ٨,١٪ ونسبة .٨٪ فقط على التوالي. ومن رأى أن الكفاءة ليست معياراً للترقية وبأنها عملية مؤثرة على حدوث الفساد بشكل كبير وكبير جداً بلغ نسبة ٢,٨٢٪، وجاءت نسبة ٩,١٣٪ من اعتبرت ذلك يؤثر بشكل متوسط، بينما من رأى أنه مؤثر بشكل قليل وقليل جداً بلغ نسبة ٤,٢٪ ونسبة ٣,١٪ فقط على التوالي. أما المرتبة الخامسة في الأسباب الإدارية جاء إسهام العمالة الوافدة بتفشي الفساد بمتوسط حسابي ١٤,٣ (ع=.٩٨٩). فمن رأى أن العمالة الوافدة أسهمت بانتشار الفساد بشكل كبير وكبير جداً بلغ نسبة ٤,٧٧٪، وجاءت نسبة ٩,١٤٪ من اعتبرت ذلك يؤثر بشكل متوسط، بينما من رأى أنه مؤثر بشكل قليل وقليل جداً بلغ

نسبة ٣,٥٪ ونسبة ٠,٢٪ على التوالي. أما المرتبة الأخيرة أو السادسة في هذا البعد والتي بلغت متوسطاً حسابياً قدره ١٢,٣ (ع=.٨١٨) فهي مركزية السلطة في المؤسسات الحكومية. فمن رأى أن مركزية السلطة في المؤسسات الحكومية تحدث أثراً كبيراً وكبيراً جداً على حدوث الفساد بلغ نسبة ٧٧٪، وجاءت نسبة ٢١٪ من اعتبرت ذلك يؤثر بشكل متوسط، بينما من رأى أنه مؤثر بشكل قليل وقليل جداً بلغ نسبة .٨٪ ونسبة .٨٪ فقط على التوالي.

رابعاً - دور المؤسسات والأجهزة في مواجهة الفساد:

لقد تم تحديد ست مؤسسات وأجهزة أشارت إليها مجموعة من الأدبيات بأن لها ارتباطاً بموضوع الفساد وانتشاره ومواجهته، فقد تمثل تحديد هذه الأجهزة والمؤسسات بالآتي:

٧- المؤسسة التشريعية.

٨- وسائل التواصل الاجتماعي.

٩- المؤسسة الدينية.

١٠- الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

١١- الجهاز القانوني.

١٢- الأجهزة الحكومية بشكل عام.

ويمكن تناول هذه الأجهزة كما يراها أفراد العينة من المبحوثين وكما عبروا عنها، كما يوضحها الجدول (١٢) والرسوم البيانية من (٣٢) إلى (٣٧).

جدول (١٢)
يوضح درجة تكرار ونسبة موافقة أفراد العينة على الأجهزة والمؤسسات في انتشار الفساد مع المتوسط الحسابي (م) والانحراف المعياري (ع) والترتيب

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	م (ع)	الترتيب
يسهم مجلس الأمة في تفشي الفساد بكافة أشكاله	491 41.0	411 34.3	189 15.8	73 6.1	30 2.5	3.06 (1.02)	4
كشفت وسائل التواصل الاجتماعي قضايا الفساد	543 45.3	499 41.7	103 8.6	39 3.3	13 1.1	3.27 (834.)	3
عدم قيام المؤسسة الدينية بدورها في محاربة الفساد	421 35.1	437 36.5	227 18.9	77 6.4	32 2.7	2.95 (1.02)	5
عدم قدرة الهيئة العامة لمكافحة الفساد بمحاربة الفساد	623 52.0	387 32.3	123 10.3	41 3.4	19 1.6	3.30 (903.)	2
لا جدوى من رفع قضايا خاصة بالفساد	353 29.5	324 27.0	192 16.0	224 18.7	103 8.6	2.50 (1.32)	6
عدم جدية الحكومة بأجهزتها في مكافحة الفساد	692 57.8	363 30.3	83 6.9	39 3.3	19 1.6	3.40 (875.)	1

شكل (٣٢)
يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة موافقتهم على عبارة «يسهم مجلس الأمة في تفشي الفساد بكافة أشكاله»

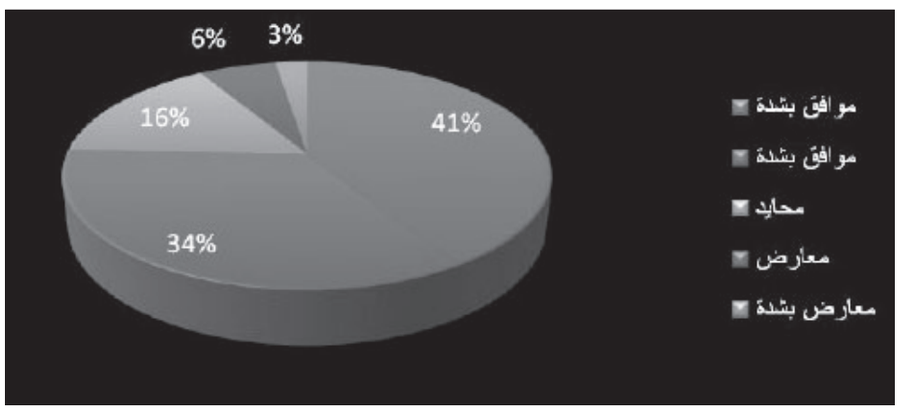

شكل (٣٣)
يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة موافقتهم على عبارة
«كشفت وسائل التواصل الاجتماعي قضايا الفساد»

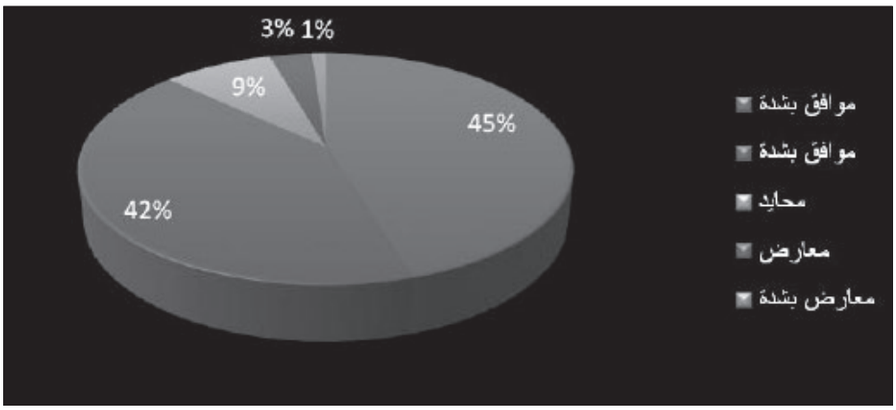

شكل (٣٤)
يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة موافقتهم على عبارة
«عدم قيام المؤسسة الدينية بدورها في محاربة الفساد»

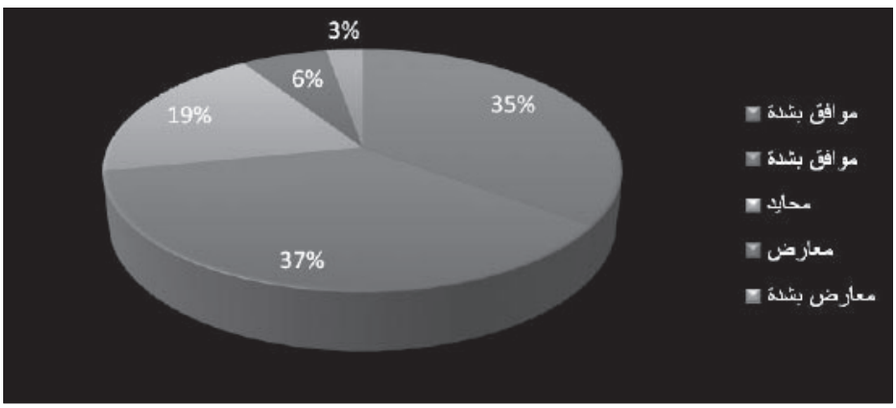

شكل (٣٥)
يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة موافقتهم على عبارة
«عدم قدرة الهيئة العامة لمكافحة الفساد بمحاربة الفساد»

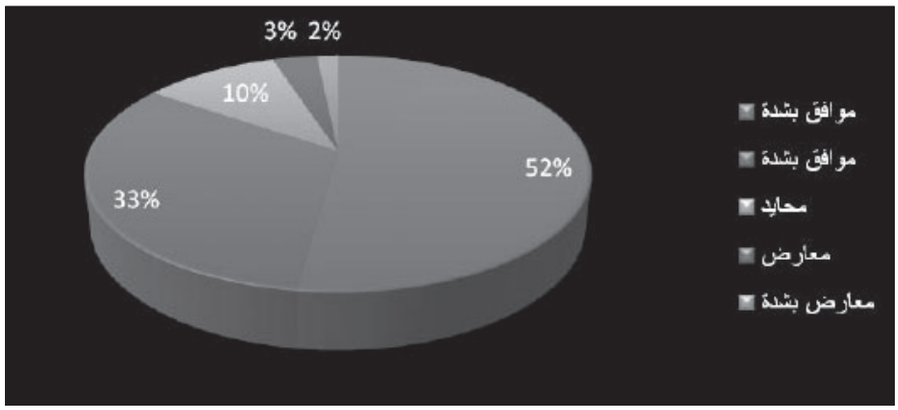

شكل (٣٦)
يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة موافقتهم على
«عبارة لا جدوى من رفع قضايا خاصة بالفساد»

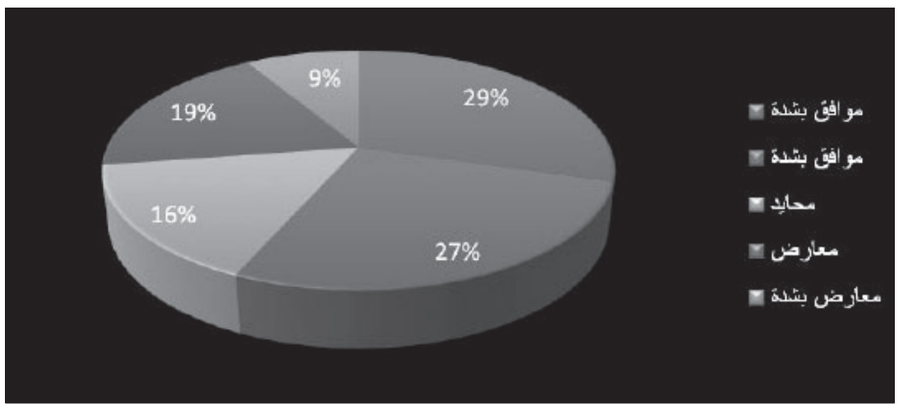

شكل (٣٧)
يوضح إجابة أفراد العينة ودرجة موافقتهم على عبارة
«عدم جدية الحكومة بأجهزتها في مكافحة الفساد»

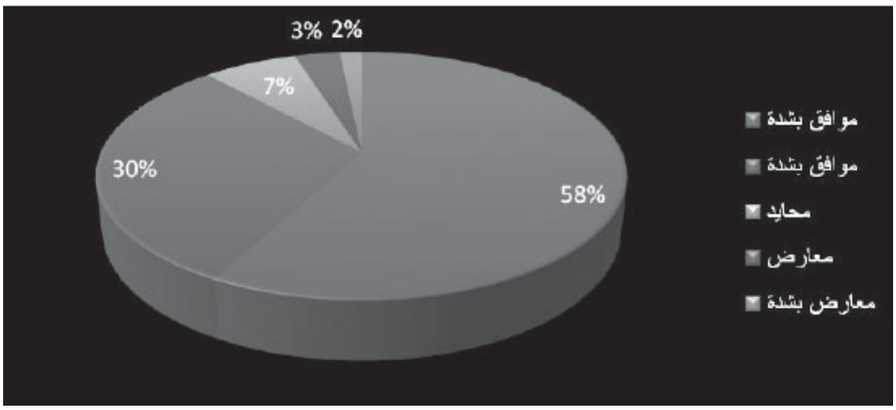

فيما يتعلق بالمؤسسة التشريعية والمتمثلة في مجلس الأمة، وما إذا كان المجلس يسهم في تفشي الفساد بأشكاله كافة، فإن الجدول (١٢) والأشكال من (٣٢-٣٧) يوضح التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة واتجاهاتهم نحو درجة موافقتهم على ذلك. فقد أشارت النتائج إلى أن نسبة ٣,٧٥٪ توافق وتوافق بشدة على ذلك، بينما جاءت نسبة ٦,٨٪ فقط معارضة ومعارضة بشدة لذلك، وبقيت نسبة ٨,١٥٪ على الحياد. وفيما يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي وإنها قد كشفت هذه الوسائل لقضايا الفساد، فإن النتائج تشير إلى أن نسبة ٨٧٪ توافق وتوافق بشدة على ذلك، بينما جاءت نسبة ٤,٤٪ فقط معارضة ومعارضة بشدة لذلك، وبقيت نسبة ٦,٨٪ على الحياد. أما المؤسسة الدينية ودورها في محاربة الفساد، فقد أشارت النتائج إلى أن نسبة ٦,٧١٪ توافق وتوافق بشدة على المؤسسة الدينية بأنها لا تقوم بهذا الدور، بينما جاءت نسبة ١,٩٪ فقط معارضة ومعارضة بشدة لذلك، وبقيت نسبة ٩,١٨٪ على الحياد. أما الجهاز المعني بمكافحة الفساد والمتمثل في الهيئة العامة لمكافحة الفساد وعدم قدرته على محاربة الفساد، فقد أشار أفراد العينة إلى أن نسبة ٣,٨٢٪ توافق

وتوافق بشدة على ذلك، بينما جاءت نسبة ٥٪ فقط تعارض وتعارض بشدة عدم قدرتها لمكافحة الفساد، وبقيت نسبة ٣, ١٠٪ على الحياد. أما فيما يتعلق بالجهاز القانوني والقضائي تحديداً، وإجابة أفراد العينة على أنه لا جدوى من رفع قضايا خاصة بالفساد، فقد أشارت النتائج إلى أن أكثر من نصف العينة بقليل تقريبا وبنسبة ٥, ٥٦٪ توافق وتوافق بشدة على ذلك، بينما جاءت نسبة ٣, ٢٧٪ (أي ربع العينة تقريبا) معارضة ومعارضة بشدة لذلك، وبقيت نسبة ١٦٪ على الحياد. وأخيراً، وفيما يتعلق بأجهزة الدولة أو الحكومة كافة بأجهزتها وعدم جديتها في مكافحة الفساد، فقد أشار أفراد العينة إلى أن نسبة ١, ٨٩٪ توافق وتوافق بشدة على أن هناك عدم جدية من الحكومة في مكافحة الفساد، بينما جاءت نسبة ٩, ٤٪ فقط معارضة ومعارضة بشدة لذلك، وبقيت نسبة ٩, ٦٪ على الحياد.

وقد احتل البند الأخير الترتيب الأعلى، بحيث يرى أفراد المجتمع المبحوث أن هناك عدم جدية للحكومة بأجهزتها في مكافحة الفساد وبمتوسط حسابي ٤٠, ٣ (ع=.٨٧٥)، فقد جاءت في الترتيب الأول، ومن ثم جاءت المؤسسة المسؤولة أساساً عن الفساد والمتمثلة في الهيئة العامة للفساد في عدم قدرتها على مكافحة هذا الفساد في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي ٣,٣٠ (ع=.٩٠٣)، وجاء في المرتبة الأخيرة عدم الجدوى من رفع قضايا خاصة بالفساد أي اللجوء للمحكمة وللقضاء وبمتوسط ٢,٥٠ (ع=١,٣٢). فهناك نسب كبيرة من أفراد العينة ممن لا يثق في مؤسسات الدولة في موضوع معالجتها للفساد. وهي مؤشرات كمية تعتبر عالية بشكل عام.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة الاستدلالية

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

الفصل الخامس

نتائج الدراسة الاستدلالية

تقديم:

يتناول هذا الفصل عرض النتائج والتحليل الاستدلالي للبيانات، ويتم في هذا الجزء الإجابة على الأسئلة الآتية:

١ـ هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في اتجاهاتهم نحو حجم الفساد، ومظاهره المختلفة، وأسبابه، ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في مواجهته؟.

٢ـ هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الشرائح العُمرية (الشباب، والراشدين، وكبار السن) في اتجاهاتهم نحو حجم ومظاهر وأسباب الفساد ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في تفشيها؟

٣ـ هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المحافظات (التوزيع المكاني) في اتجاهاتهم نحو حجم ومظاهر، وأسباب الفساد ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في تفشيها؟

٤ـ هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في المستوى التعليمي لأفراد العينة (ثانوي وما دون، جامعي، عالي) في اتجاهاتهم نحو حجم، ومظاهر وأسباب الفساد، ودور المؤسسات والأجهزة المعنية لتفشيها؟

٥ـ هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم ومظاهر وأسباب الفساد ودور المؤسسات والأجهزة في الحد منها؟

٦ـ هل هناك علاقة بين حجم الفساد ومظاهره وأسبابه ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في مواجهته مع بعض المتغيرات الاجتماعية (العمر، المستوى التعليمي، والمستوى الاقتصادي، التدين)؟

٧ـ ما أبرز المتغيرات الاجتماعية التي يمكن التنبؤ بها وما أثرها على حجم الفساد ومظاهره وأسبابه ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في مواجهته؟

وفي نهاية هذا الفصل، سيتم عرض مختصر عام للنتائج التي تم التوصل إليها بصورة مبسّطة. فهو فصل يكشف النتائج الاستدلالية بشكل عام والفروق بين العلاقات والمتغيرات مع ترك تحليلها السوسيولوجي والثقافي في الفصل الأخير والذي من خلاله سيتم مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها.

أولاً – الاختلافات بين الجنسين في اتجاهاتهم.

ثانياً – الاختلافات بين الشرائح العُمرية في اتجاهاتها نحو حجم ومظاهر وأسباب الفساد ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في تفشيها.

ثالثاً – الاختلافات في التوزيع المكاني نحو حجم ومظاهر، وأسباب الفساد ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في تفشيها.

رابعًا–الاختلافات في المستوى التعليمي لأفراد العينة في اتجاهاتهم نحو حجم، ومظاهر وأسباب الفساد، ودور المؤسسات والأجهزة المعنية لتفشيها.

خامساً– علاقة بعض المُتغيّرات الاجتماعية مع حجم ومظاهر وأسباب الفساد ودور المؤسسات والأجهزة في تفشي الفساد.

أولاً - الاختلافات بين الجنسين في اتجاهاتهم :

يسعى هذا الجُزء للكشف عن الفروق بين الجنسين (الذكور والإناث) في اتجاهه نحو حجم الفساد، ومظاهره، وأسبابه، ودور المؤسسات والأجهزة في تفشيها. فسيتناول هذا الجُزء الآتي:

١ـ الفروق بين الجنسين في اتجاهاتهم حول حجم الفساد.

٢ـ الفروق بين الجنسين في اتجاهاتهم حول مظاهر الفساد.

٣ـ الفروق بين الجنسين في اتجاهاتهم حول أسباب الفساد.

٤ـ الفروق بين الجنسين في اتجاهاتهم حول تفشي الفساد.

١- الفروق بين الجنسين في حجم الفساد :

وللكشف عن الفروق بين الذكور والإناث من أفراد العينة في حجم الفساد، فإن الجدول (١٣) يوضح هذه الفروق باستخدام اختبار (ت).

جدول (١٣)
يوضح الفروق بين الذكور والإناث في اتجاهات أفراد العينة في درجة حجم الفساد وانتشاره

المتغير	حجم الفساد الاجتماعي ودرجة انتشاره في المجتمع		
الجنس	م	ع	ت
ذكور	1.93	1.15	2.90***
إناث	1.73	1. 27	

*** $P<0.001$

يُشير الجدول (١٣) إلى أن هُناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في اتجاهاتهم نحو حجم الفساد بشكل عام في المجتمع المحلي باتجاه الذكور. فيرى الذكور أن حجم الفساد مُنتشر بشكل أكبر من الإناث. فقد سجل الذكور مُعدلات أعلى في درجة موافقتهم على ذلك بالمُقارنة بالإناث، والفروق دالة إحصائياً عند مستوى ($P<0.001$).

٢- الفروق بين الجنسين في مظاهر الفساد:

للكشف عن الفروق بين الذكور والإناث في اتجاهاتهم نحو مظاهر الفساد بشكل عام، والمظاهر الاجتماعية، والمظاهر المالية، والمظاهر الإدارية، والمظاهر السلوكية، فإن الجدول (١٤) يوضح هذه الفروق باستخدام اختبار (ت).

جدول (١٤)
يوضح الفروق بين الذكور والإناث في معدلات مظاهر الفساد

المتغير	مظاهر الفساد الاجتماعي وانتشاره في مؤسسات الدولة		
الجنس	م	ع	ت
ذكور إناث	5.80 5.08	3.59 3.27	3.62^{***}
	مظاهر الفساد المالي في مؤسسات الدولة		
ذكور إناث	4.41 3.89	2.44 2.27	3.79^{***}
	مظاهر الفساد الإداري في مؤسسات الدولة		
ذكور إناث	9.27 8.23	4.25 3.93	4.36^{***}
	مظاهر الفساد السلوكي في مؤسسات الدولة		
ذكور إناث	9.63 8.65	4.57 4.24	3.81^{***}
	مظاهر الفساد العام في مؤسسات الدولة		
ذكور إناث	29.06 25.77	13.93 12.89	4.21^{***}

* $P<0.05$; ** $P<0.01$; *** $P<0.001$

يتضح من الجدول (١٤) أن هُناك فروقاً دالة إحصائياً عند مستوى ($P<0.001$) لكافة بنود مظاهر الفساد الاجتماعي والمالي، والإداري والسلوكي والعام باتجاه الذكور. فقد سجل الذكور مُعدلات أعلى في اتجاهاتهم نحو مظاهر الفساد وانتشاره في مؤسسات الدولة بالمُقارنة بالإناث. فيرى الذكور أن انتشار مظاهر الفساد الاجتماعية، والمالية، والإدارية، والسلوكية بشكل أعلى مُقارنتها بالإناث. فهُم يُدركون أن هذه المظاهر مُنتشرة بشكل أكبر في كافة هذه البنود بالمقارنة بالإناث.

٣- الفروق بين الجنسين في أسباب انتشار الفساد :

وللكشف عن الفروق بين الذكور والإناث في اتجاهاتهم نحو أسباب انتشار الفساد بشكل عام، وإن كانت هذه الأسباب قانونية، أو اجتماعية قيمية، أو إدارية فإن الجدول (١٥) يوضح هذه الفروق باستخدام اختبار (ت).

جدول (١٥)
يوضح الفروق بين الذكور والإناث في أسباب انتشار الفساد في مؤسسات الدولة

المتغير	الأسباب القانونية		
الجنس	م	ع	ت
ذكور إناث	8.88 8.41	3.02 2.75	2.77**
	الأسباب الاجتماعية القيمية		
ذكور إناث	13.44 12.80	4.23 3.94	2.70**
	الأسباب الإدارية		
ذكور إناث	10.89 9.45	3.70 3.06	7.20***
	الأسباب كافة		
ذكور إناث	33.19 30.56	9.38 8.30	5.10***

* $P<0.05$; ** $P<0.01$; *** $P<0.001$

يوضح الجدول (١٥) أن هُناك فروقاً ذات دلالة إحصائية لكافة البنود المُتعلقة بأسباب الفساد سواء أكانت أسباباً قانونية، أو اجتماعية قيمية، أو إدارية لصالح الذكور. فقد سجل الذكور مُعدلات أعلى بالمُقارنة من الإناث في درجة اتجاهاتهم نحو الأسباب القانونية والاجتماعية القيمية والإدارية

وبشكل عام للفساد. فيُعتبر الذكور أعلى من حيث إدراكهم أن هُناك أسباباً قانونية، اجتماعية قيمية، وإدارية وبشكل عام تؤدي للفساد المُنتشر في مؤسسات الدولة. والفروق هُنا دالة عند مستوى ($P<0.01$) للأسباب القانونية والأسباب الاجتماعية القيمية، وعند مستوى ($P<0.001$) للأسباب الإدارية، وللأسباب كافة.

٤- الفروق بين الجنسين في دور المؤسسات والأجهزة المعنية في الحد من الفساد:

وقد تمّ الكشف عن الفروق بين الذكور والإناث في اتجاهاتهم نحو دور المؤسسات والأجهزة المعنية في الحد من الفساد المُنتشر داخل المجتمع، والجدول (١٦) يوضح هذه الفروق باستخدام اختبار (ت).

جدول (١٦)
يوضح الفروق بين الذكور والإناث
في دور مؤسسات الدولة في التصدي والحد من الفساد

المتغير	دور المؤسسة التشريعية في مواجهة الفساد		
الجنس	م	ع	ت
ذكور إناث	2.16 1.76	1.10 .938	6.76***
	دور أجهزة الحكومة في مواجهة الفساد		
ذكور إناث	1.79 1.45	.986 .739	6.73***
	دور وسائل التواصل الاجتماعي في الكشف عن الفساد		
ذكور إناث	1.77 1.70	.842 .833	1.39
	دور المؤسسة الدينية في مواجهة الفساد		
ذكور إناث	2.15 1.97	1.04 .996	3.12**
	دور الهيئة المسؤولة عن الفساد في مواجهة الفساد		
ذكور إناث	1.83 1.59	.878 .915	4.52***
	دور الجهاز القانوني في مواجهة الفساد		
ذكور إناث	2.57 2.44	1.30 1.33	1.86*
	دور المؤسسات كافة في مواجهة الفساد		
ذكور إناث	11.62 10.26	4.08 3.51	6.10***

* $P<0.05$; ** $P<0.01$; *** $P<0.001$

يتضح من الجدول (١٦) أن هُناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في كافة البنود الخاصة بالمؤسسات والأجهزة المعنية والمسؤولة عن تفشي الفساد لصالح الذكور عدا مُتغيّر وسائل التواصل الاجتماعي الذي لم تكشف نتائج الدراسة عن وجود فروق دالة إحصائية بين الذكور والإناث. لقد كشفت نتائج الدراسة أن الذكور قد سجلوا مُعدلاً أعلى بالمُقارنة من الإناث في اتجاهاتهم نحو دور المؤسسة التشريعية، وأجهزة الحكومة، والمؤسسة الدينية، وهيئة مُكافحة الفساد، والجهاز القانوني في مسؤوليتها عن انتشار الفساد. فيُدرك الذكور أن هذه المؤسسات مسؤولة عن عدم الحد من تفشي الفساد بدرجة أكبر من اتجاهات أفراد العينة من الإناث. وجاءت الفروق دالة عند مستوى ($P<0.001$) في البنود كافة عدا المؤسسة الدينية، فجاءت الفروق عند مستوى ($P<0.01$).

ثانياً - الاختلافات بين الشرائح العُمرية في اتجاهاتهم نحو حجم ومظاهر وأسباب الفساد ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في تفشيها:

في هذا الجُزء يتم الكشف عن الفروق والاختلافات بين الشرائح العُمرية الثلاث التي تمّ تحديدها من سن (٢١) عاماً وأقل و (٢٢ - ٥٩ سنة)، و (٦٠) عاماً وأكثر في اتجاهاتهم نحو:

١. حجم الفساد.

٢. مظاهر الفساد.

٣. أسباب الفساد.

٤. دور المؤسسات والأجهزة في تفشي الفساد.

١- الفروق بين الشرائح العُمرية في حجم الفساد :

للكشف عن الاختلافات بين الشرائح العُمرية الثلاث في اتجاهاتهم نحو حجم الفساد، فإن الجدول (١٧) يوضح هذه الفروق باستخدام معامل التحليل الأُحادي (ANOVA).

جدول (١٧)
يوضح الاختلافات في المتوسط الحسابي
والانحراف المعياري للعمر لأفراد العينة، وقيمة ف في حجم ودرجة انتشار الفساد

المتغير	درجة انتشار الفساد						
العمر	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
21 عاما وأقل 22-59 سنة 60 سنة وأكثر المجموع	1.54 1.58 2.38 1.67	1.14 .804 .712 .875	45.37***	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	63.508 659.931 723.439	2 943 945	31.754 .700

*** $P<0.001$

يُشير الجدول (١٧) إلى أن هُناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الشرائح العُمرية الثلاث في حجم الفساد وانتشاره في المجتمع لصالح الشريحة العُمرية الأكبر. فالشريحة العُمرية الأكبر البالغة من (٦٠ عاماً) وأكثر قد سجلت مُعدلات أعلى من الشريحة العُمرية المتوسطة الواقعة بين (٢٢-٥٩) سنة التي حلّت في المرتبة الثانية بالترتيب من حيث مُعدل الاتجاه، ومن الشريحة العُمرية الصغيرة من الشباب، التي تبلغ من العُمر (٢١) عاماً وأقل، والفروق هُنا دالة عند مستوى ($P<0.001$). فقد سجل كبار السن مُعدلات أعلى في اتجاهاتهم نحو حجم الفساد الذي رأوه كبيراً بالمُقارنة بالشرائح العُمرية الأُخرى.

٢- الفروق بين الشرائح العُمرية ومظاهر الفساد:

وللكشف عما إذا كانت هُناك فروقٌ دالة إحصائياً بين الشرائح العُمرية الثلاث في مظاهر الفساد كافة، والمظاهر الاجتماعية، والمظاهر المالية، والمظاهر الإدارية، والمظاهر السلوكية، فإن الجدول (١٨) يوضح هذه الفروق باستخدام معامل التحليل الأُحادي (ANOVA).

جدول (١٨)

يوضح الاختلافات في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفئات العمرية، وقيمة ف في مظاهر الفساد العامة، والمظاهر الاجتماعية، والمالية، والإدارية والسلوكية

المتغير	المظاهر الاجتماعية للفساد						
العمر	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
21 عاماً وأقل	4.99	3.32	35.10***	بين المجموعات	778.417	2	389.208
22-59 سنة	5.86	3.20		داخل المجموعات	10422.260	940	11.088
60 سنة وأكثر	7.88	4.02		المجموع	11200.677	942	
المجموع	5.40	3.45					
	المظاهر المالية للفساد						
العمر	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
21 عاماً وأقل	3.63	2.14	31.48***	بين المجموعات	326.376	2	163.188
22-59 سنة	3.99	2.22		داخل المجموعات	4830.966	932	5.182
60 سنة وأكثر	5.72	2.78		المجموع	5157.341	934	
المجموع	4.13	2.35					
	المظاهر الإدارية للفساد						
العمر	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
21 عاماً وأقل	7.98	4.02	28.62***	بين المجموعات	908.220	2	454.110
22-59 سنة	8.50	3.89		داخل المجموعات	14930.279	941	15.866
60 سنة وأكثر	11.39	4.46		المجموع	15838.499	943	
المجموع	8.75	4.50					

	المظاهر السلوكية						
العمر	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
21 عاماً وأقل	8.40	4.26	30.24***	بين المجموعات	1124.538	2	562.269
22-59 سنة	8.80	4.26		داخل المجموعات	17387.869	935	18.597
60 سنة وأكثر	12.07	4.66		المجموع	18512.406	937	
المجموع	9.12	4.44					
	مظاهر الفساد العامة						
العمر	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
21 عاماً وأقل	12.90	1.02	53.47***	بين المجموعات	11841.728	2	5920.864
22-59 سنة	12.74	489.		داخل المجموعات	160077.303	943	169.753
60 سنة وأكثر	14.81	1.40		المجموع	171919.032	945	
المجموع	13.49	449.					

*** $P<0.001$

يُشير الجدول (١٨) إلى أن هُناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الشرائح العُمرية الثلاث في مظاهر الفساد كافة، وفي المظاهر الاجتماعية، والمظاهر المالية، والمظاهر الإدارية، والمظاهر السلوكية لصالح الشريحة العُمرية الأكبر. فالشريحة العُمرية الأكبر البالغة من العُمر (٦٠) عاماً وأكثر قد سجلت مُعدلات أعلى من الشريحة العُمرية المتوسطة الواقعة بين (٢٢-٥٩ عاماً) التي حلّت بالمرتبة الثانية بالترتيب من حيث مُعدل الاتجاه، ومن الشريحة العُمرية الصغيرة من الشباب، والتي تبلغ من العُمر (٢١ سنة) وأقل. والفروق هُنا دالة في كافة هذه الأبعاد عند مستوى ($P<0.001$). فقد سجل كبار السن مُعدلات أعلى في اتجاهاتهم نحو إدراك المظاهر الخاصة بالفساد كافة بالمُقارنة بالشرائح العُمرية الأُخرى.

٣- الفروق بين الشرائح العُمرية في أسباب الفساد:

وللكشف عما إذا كانت هُناك فروقٌ ذات دلالة إحصائية بين الشرائح العُمرية الثلاث في أسباب الفساد كافة، والأسباب القانونية، والأسباب

الاجتماعيـة القيميـة، والأسـباب الإداريـة، فـإن الجـدول (١٩) يوضـح هـذه الفـروق باسـتخدام معامـل التحليـل الأُحـادي (ANOVA).

جدول (١٩)
يوضح الاختلافات في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفئات العمرية، وقيمة ف في أسباب الفساد العامة، والأسباب القانونية، والأسباب الاجتماعية القيمية، والأسباب الإدارية

المتغير	الأسباب القانونية						
العمر	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
21 عاماً وأقل	2.41	.193	14.19***	بين المجموعات	223.831	2	111.916
22-59 سنة	2.86	.110		داخل المجموعات	7361.054	933	7.890
60 سنة وأكثر	3.02	.288		المجموع	7584.885	935	
المجموع	2.84	.093					
	الأسباب الاجتماعية والقيمية						
العمر	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
21 عاماً وأقل	٣,٧١	.298	12.75***	بين المجموعات	422.409	2	211.204
22-59 سنة	٤,٠٧	.157		داخل المجموعات	15466.532	934	16.559
60 سنة وأكثر	٤,٥١	.429		المجموع	15888.941	936	
المجموع	٤,١٢	.135					
	الأسباب الإدارية						
العمر	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
21 عاماً وأقل	2.76	.224	72.90***	بين المجموعات	1469.561	2	734.780
22-59 سنة	3.13	.121		داخل المجموعات	9313.380	924	10.079
60 سنة وأكثر	3.88	.373		المجموع	10782.941	926	
المجموع	3.41	.112					

الأسباب كافة (المقياس كاملاً)							
العمر	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
21 عاماً وأقل	7.62	.608	36.68***	بين المجموعات	5316.326	2	2658.163
22-59 سنة	8.54	.328		داخل المجموعات	68336.681	943	72.467
60 سنة وأكثر	9.46	.894		المجموع	73653.007	945	
المجموع	8.83	.287					

*** $P<0.001$

يتضح من خلال الجدول (١٩) إلى أن هُناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الشرائح العُمرية الثلاث في أسباب الفساد كافة، وفي الأسباب القانونية، والاجتماعية القيمية، والإدارية ومسؤوليتها لصالح الشريحة العُمرية الأكبر. فقد سجلت الشريحة العُمرية الأكبر، والبالغة من العُمر (٦٠ عاماً وأكثر) مُعدلات أعلى من الشريحة العُمرية المتوسطة والبالغة بين (٢٢-٥٩ سنة) التي حلّت في المرتبة الثانية بالترتيب من حيث مُعدل الاتجاه، ومن الشريحة العُمرية الصغيرة من الشباب، والتي تبلغ من العُمر (٢١ سنة وأقل). والفروق هُنا دالة عند مستوى ($P<0.001$). فقد سجل كبار السن مُعدلات أعلى في مسؤولية الأسباب القانونية، والاجتماعية القيمية، والإدارية وبشكل عام للفساد بالمُقارنة من الشرائح العُمرية الأُخرى.

٤- الفروق بين الشرائح العُمرية في دور المؤسسات والأجهزة في تفشي الفساد:

وللكشف عن الفروق إن كانت دالة إحصائياً بين الشرائح العُمرية الثلاث في دور المؤسسات والأجهزة المعنية في مسؤوليتها في مواجهة الفساد سواء أكانت هذه المؤسسات تتمثل في المؤسسة التشريعية، أو أجهزة الحكومة، أو الجهاز الإعلامي المُتمثل في وسائل التواصل الاجتماعي أو المؤسسة الدينية، أو الهيئة العامة لمُكافحة الفساد، أو الجهاز القانوني، أو الأجهزة الحكومية بشكل عام، فإن الجدول (٢٠) يوضح هذه الفروق باستخدام معامل التحليل الأُحادي (ANOVA).

جدول (٢٠)
يوضح الاختلافات في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري
للفئات العمرية، وقيمة ف في دور مؤسسات الدولة في مواجهة الفساد

المتغير	دور المؤسسة التشريعية في مواجهة الفساد						
العمر	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
21 عاماً وأقل	1.56	.787	46.624***	بين المجموعات	81.858	2	40.929
22-59 سنة	1.90	.964		داخل المجموعات	826.942	942	.878
60 سنة وأكثر	2.66	.964		المجموع	908.800	944	
المجموع	1.93	.981					
دور أجهزة الحكومة في مواجهة الفساد							
العمر	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
21 عاماً وأقل	1.41	.661	52.984***	بين المجموعات	72.703	2	36.352
22-59 سنة	1.52	.815		داخل المجموعات	646.296	942	.686
60 سنة وأكثر	2.35	1.08		المجموع	718.999	944	
المجموع	١,٦٠	.873					
دور وسائل التواصل الاجتماعي في مواجهة الفساد							
العمر	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
21 عاماً وأقل	1.80	.738	2.87	بين المجموعات	3.627	2	1.814
22-59 سنة	1.67	.791		داخل المجموعات	595.001	942	.632
60 سنة وأكثر	1.80	.889		المجموع	598.629	944	
المجموع	1.70	.796					

دور المؤسسة الدينية في مواجهة الفساد							
العمر	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
21 عاماً وأقل	1.79	.981	21.99***	بين المجموعات	42.950	2	21.475
22-59 سنة	2.00	.963		داخل المجموعات	917.157	939	.977
60 سنة وأكثر	2.58	1.14		المجموع	960.107	941	
المجموع	2.03	1.01					
دور المؤسسة المسئولة عن الفساد في مواجهة الفساد							
العمر	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
21 عاماً وأقل	1.52	.767	29.99***	بين المجموعات	43.462	٢	21.731
22-59 سنة	1.63	.854		داخل المجموعات	679.798	٩٣٨	.725
60 سنة وأكثر	2.26	.941		المجموع	723.260	٩٤٠	
المجموع	1.68	.877					
دور الجهاز القانوني في مواجهة الفساد							
العمر	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
21 عاماً وأقل	2.46	1.25	3.16*	بين المجموعات	10.661	٢	5.331
22-59 سنة	2.44	1.33		داخل المجموعات	1588.915	٩٤١	1.689
60 سنة وأكثر	2.77	1.18		المجموع	1599.576	٩٤٣	
المجموع	2.48	1.30					
دور الأجهزة الحكومية في مواجهة الفساد							
العمر	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
21 عاماً وأقل	10.11	3.16	53.47***	بين المجموعات	1284.297	٢	642.148
22-59 سنة	10.46	3.47		داخل المجموعات	11144.105	٩٢٨	12.009
60 سنة وأكثر	14.03	3.83		المجموع	12428.402	٩٣٠	
المجموع	10.82	3.66					

** $P<0.001$; *** $P<0.001$

يُشير الجدول (٢٠) إلى أن هُناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الشرائح العُمرية الثلاث في دور المؤسسات والأجهزة المعنية في التصدي والحد من الفساد وتفشيه في كافة الأبعاد لصالح الأكبر عُمراً عدا الجهاز الإعلامي المُتمثل في دور وسائل التواصل الاجتماعي التي لم تكشف الدراسة عن وجود فروق دالة إحصائياً بين الشرائح العُمرية الثلاث. فقد سجلت الشريحة العُمرية الأكبر والبالغة من العُمر (٦٠ عاماً) وأكثر مُعدلات أعلى من الشريحة العُمرية المتوسطة والبالغة بين (٢٢-٥٩ سنة) التي حلّت في المرتبة الثانية من حيث الترتيب في مُعدل الاتجاه، ومن الشريحة العُمرية الصغيرة من الشباب، والتي تبلغ من العُمر (٢١ سنة وأقل)، والفروق هُنا دالة إحصائياً عند مستوى ($P<0.001$) عند كافة الأبعاد، عدا الجهاز القانوني الذي جاء عند مستوى ($P<0.05$). فقد سجل كبار السن مُعدلات أعلى في مسؤولية ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في عدم الحد من تفشي الفساد بالمُقارنة من الشرائح العُمرية الأُخرى.

ثالثاً - الاختلافات في التوزيع المكاني في اتجاهاتهم نحو حجم ومظاهر، وأسباب الفساد ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في تفشيها:

في هذا الجزء، يتم الكشف عن الفروق في المناطق السكنية من خلال المُحافظات الست في المجتمع المُتمثلة في محافظة الفروانية والجهراء، ومبارك الكبير، والعاصمة، وحولي، والأحمدي، والنظر في اتجاهاتها نحو:

١- حجم الفساد.

٢- مظاهر الفساد.

٣- أسباب الفساد.

٤- دور المؤسسات والأجهزة المعنية في الحد من تفشي الفساد.

١- الفروق بين المحافظات في حجم الفساد:

للكشف عن الاختلافات بين الشرائح الاجتماعية من خلال النظر في الاختلافات في المُحافظات الست في المجتمع في اتجاهاتهم نحو حجم الفساد. فإن الجدول (٢١) يوضح هذه الفروق باستخدام معامل التحليل الأُحادي (ANOVA).

جدول (٢١)
يوضح الاختلافات في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعمر، والمحافظة، والمستوى الاقتصادي، والمستوى التعليمي لأفراد العينة، وقيمة ف في درجة انتشار الفساد

المتغير	درجة انتشار الفساد						
المحافظة	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
الفروانية	1.55	.748	7.57***	بين المجموعات	29.312	5	5.862
الجهراء	1.54	.815		داخل المجموعات	912.225	1178	.774
مبارك الكبير	1.86	1.09		المجموع	941.537	1183	
العاصمة	1.91	.977					
حولي	1.90	.974					
الأحمدي	1.80	1.00					
المجموع	1.67	.892					

*** $P<0.001$

كشفت نتائج الدراسة التي يوضحها الجدول (٢١) إلى أن هُناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المحافظات في اتجاهاتها نحو حجم الفساد داخل المجتمع. فقد أشارت النتائج إلى أن محافظتي حولي والعاصمة قد احتلتا الترتيب الأول والثاني من حيث المُعدل، ومن حيث الإشارة إلى أن حجم الفساد مُنتشر بشكل كبير داخل المجتمع، بينما جاءت محافظة الجهراء في المرتبة الأخيرة، وقبلها محافظة الفروانية. بمعنى أن أفراد العينة من سكان محافظتي حولي والعاصمة

ينظـرون إلى حجـم الفسـاد بشـكل أكـبر بالمُقارنـة بمحافظـة الجهـراء، وكذلـك الفروانيـة، وجـاءت محافظتـا الأحمـدي ومبـارك الكبـير في الترتيـب الثالـث والرابـع أي في المنتصـف في مُعـدل درجـة حجـم الفسـاد. وجـاءت الفـروق هُنـا دالـة عنـد مسـتوى ($P<0.001$).

٢- الفروق بين المحافظات في مظاهر الفساد:

وللكشـف عـما إذا كانـت هُنـاك فـروق ذات دلالـة إحصائيـة بـين الشرائـح الاجتماعيـة مـن خـلال توزيعهـا حسـب المحافظـات السـت في المجتمـع في مظاهـر الفسـاد كافـة، والمظاهـر الاجتماعيـة، والمظاهـر الماليـة، والمظاهـر الإداريـة، والمظاهـر السـلوكية، فـإن الجـدول (٢٢) يوضـح هـذه الفـروق باسـتخدام معامـل التحليـل الأُحـادي(ANOVA).

جدول (٢٢)
يوضح الاختلافات في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحافظات، وقيمة ف في مظاهر الفساد العامة، والمظاهر الاجتماعية، والمالية، والإدارية والسلوكية

المتغير	المظاهر الاجتماعية للفساد						
المحافظة	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
الفروانية	5.07	3.36					
الجهراء	4.95	3.15					
مبارك الكبير	6.31	3.63		بين المجموعات	423.696	5	84.739
العاصمة	6. 63	3.72		داخل المجموعات	13449.950	1175	11.447
حولي	6. 35	3.72	7.40***	المجموع	13873.646	1180	
الأحمدي	5.23	3.27					
المجموع	5.41	3.43					

	المظاهر المالية للفساد						
المحافظة	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
الفروانية	3.91	2.31					
الجهراء	3.80	2.07					
مبارك الكبير	4.58	2.64		بين المجموعات	180.436	5	36.087
العاصمة	4.86	2.50		داخل المجموعات	6282.656	1158	5.425
حولي	4.92	2.60	6.65***	المجموع	6463.093	1163	
الأحمدي	4.11	2.35					
المجموع	4.13	2.36					
	المظاهر الإدارية للفساد						
المحافظة	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
الفروانية	8.40	4.03					
الجهراء	8. 28	3.94					
مبارك الكبير	9.80	4.19		بين المجموعات	383.436	5	76.687
العاصمة	9.13	4.24		داخل المجموعات	19465.188	1176	16.552
حولي	9.95	4.29	4.63***	المجموع	19848.624	1181	
الأحمدي	8.70	4.07					
المجموع	8.71	4.10					

المظاهر السلوكية							
المحافظة	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
الفروانية	8.80	4.33					
الجهراء	8.57	4.20					
مبارك الكبير	9.86	4.68		بين المجموعات	529.260	5	105.852
العاصمة	10.17	4.69		داخل المجموعات	22331.217	1168	19.119
حولي	10.75	4.32	5.54***	المجموع	22860.477	1173	
الأحمدي	8.84	4.36					
المجموع	9.11	4.41					
مظاهر الفساد العامة							
المحافظة	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
الفروانية	25.97	13.26					
الجهراء	25.64	12.46					
مبارك الكبير	30.45	14.13		بين المجموعات	5727.317	5	1145.463
العاصمة	30.25	14.15		داخل المجموعات	208187.763	1178	176.730
حولي	32.46	14.02	6.48***	المجموع	213915.080	1183	
الأحمدي	26.83	13.30					
المجموع	27.28	13.45					

*** $P<0.001$

يُشير الجدول (٢٢) إلى أن هُناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المُحافظات الست في مظاهر الفساد كافة، وفي المظاهر الاجتماعية، والمالية، والإدارية، والسلوكية. وقد جاءت الدلالة عند مستوى ($P<0.001$) لكافة هذه البنود. فقد أشارت النتائج إلى أن مُحافظتي حولي والعاصمة قد سجلتا مُعدلات أعلى من المُحافظات الأُخرى في اتجاهاتهما نحو مُعدل مظاهر الفساد وانتشاره

للبنود كافة، وقد احتلت مُحافظتا الجهراء والفروانية الترتيب الأخير وقبله على التوالي. فقد سجلت مُحافظتا حولي والعاصمة مُعدلات أعلى في اتجاهاتهما نحو مُعدل مظاهر الفساد ودرجة انتشارها بالمُقارنة بالمُحافظات الأُخرى.

٣- الفروق بين المحافظات في أسباب الفساد :

وللكشف عما إذا كانت هُناك فروقٌ ذات دلالة إحصائية بين الشرائح الاجتماعية مُمثلة في المحافظات الست في أسباب الفساد كافة، والأسباب القانونية، والأسباب الاجتماعية القيمية، والأسباب الإدارية، فإن الجدول (٢٣) يوضح هذه الفروق باستخدام معامل التحليل الأُحادي (ANOVA).

جدول (٢٣)
يوضح الاختلافات في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحافظات، وقيمة ف في أسباب الفساد العامة، والأسباب القانونية، والأسباب الاجتماعية القيمية، والأسباب الإدارية

المتغير	الأسباب القانونية						
المحافظة	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
الفروانية	8. 55	2.79					
الجهراء	8.44	2.88					
مبارك الكبير	8.93	3.20		بين المجموعات	46.054	5	9.211
العاصمة	8.86	3.01		داخل المجموعات	9655.748	1166	8.281
حولي	9.05	2.53	1.11	المجموع	9701.802	1171	
الأحمدي	8.66	2.88					
المجموع	٨,٦٣	2.88					

الأسباب الاجتماعية والقيمية							
المحافظة	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
الفروانية	12.87	2.96	5.05***	بين المجموعات	414.603	5	82.921
الجهراء	12.77	3.95		داخل المجموعات	19129.064	1165	16.420
مبارك الكبير	13.67	4.52		المجموع	19543.667	1170	
العاصمة	14.26	4.76					
حولي	14.37	3.81					
الأحمدي	12.53	3.69					
المجموع	13.09	4.09					
الأسباب الإدارية							
المحافظة	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
الفروانية	9.75	3.02	12.80***	بين المجموعات	726.204	5	145.241
الجهراء	9.44	3.30		داخل المجموعات	13130.488	1157	11.349
مبارك الكبير	10.87	4.01		المجموع	13856.691	1162	
العاصمة	11.15	3.82					
حولي	12.23	3.47					
الأحمدي	10.25	3.43					
المجموع	10.11	3.45					
الأسباب كافة (المقياس كاملا)							
المحافظة	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
الفروانية	31.16	8.33	6.93***	بين المجموعات	2676.980	5	535.396
الجهراء	30.57	8.63		داخل المجموعات	90960.148	1178	77.216
مبارك الكبير	33.33	10.33		المجموع	93637.128	1183	
العاصمة	34.09	10.20					
حولي	35.85	7.66					
الأحمدي	31.41	8.31					
المجموع	31.77	8.90					

*** $P<0.001$

يتضح من الجدول (٢٣) إلى أن هُناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المحافظات الست في أسباب الفساد كافة، والأسباب الاجتماعية القيمية، والأسباب الإدارية، ولمْ تكشف نتائج الدراسة عن وجود فروقٍ دالة إحصائياً بين المحافظات الست في الأسباب القانونية. فقد سجلت محافظتا حولي والعاصمة الترتيبين الأول والثاني في مُعدل اتجاهاتهما نحو درجة مسؤولية الأسباب الاجتماعية القيمية، والإدارية، وبشكل عام بالمُقارنة بالمُحافظات الأُخرى، بينما أشارت النتائج إلى أن مُحافظة الجهراء في الترتيب الأخير، ومحافظة الفروانية بالترتيب الخامس، وجاءت محافظتا الأحمدي والفروانية في المنتصف بالترتيبين الثالث والرابع. وقد جاءت هذه الفروق دالة عند مستوى ($P<0.001$).

٤- الفروق بين المحافظات في دور المؤسسات والأجهزة في تفشي الفساد:

للكشف عن الفروق إذا كانت دالة إحصائياً بين الشرائح الاجتماعية المتمثلة في المحافظات الست في دور المؤسسات والأجهزة المعنية في مسؤوليتها مواجهة الفساد سواء أكانت هذه المؤسسات، المؤسسة التشريعية، أو أجهزة الحكومة كافة، أو الجهاز الإعلامي المتمثل بوسائل التواصل الاجتماعي، أو المؤسسة الدينية، أو الهيئة العامة لمكافحة الفساد، أو الجهاز القانوني، أو الأجهزة الحكومية الإدارية، فإن الجدول (٢٤) يوضح هذه الفروق باستخدام معامل التحليل الأُحادي (ANOVA).

جدول (٢٤)
يوضح الاختلافات في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري
للمحافظات، وقيمة ف في دور مؤسسات الدولة في التصدي والحد من الفساد

المتغير	دور المؤسسة التشريعية في الحد من الفساد						
المحافظة	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
الفروانية	1.89	.954					
الجهراء	1.78	.948					
مبارك الكبير	1.96	1.03		بين المجموعات	43.697	5	8.739
العاصمة	2.30	1.18		داخل المجموعات	1184.611	1174	1.009
حولي	2.44	1.02	8.66***	المجموع	1228.308	1179	
الأحمدي	1.98	1.07					
المجموع	1.94	1.02					
	دور أجهزة الحكومة في الحد من الفساد						
المحافظة	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
الفروانية	1.50	.800					
الجهراء	1.48	.758					
مبارك الكبير	1.77	1.01		بين المجموعات	25.566	5	5.113
العاصمة	1.83	1.02		داخل المجموعات	882.926	1176	.751
حولي	1.88	.897	٦,٨١***	المجموع	908.492	1181	
الأحمدي	1.71	.966					
المجموع	1.60	.877					

	دور وسائل التواصل الاجتماعي في الحد من تفشي الفساد						
المحافظة	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
الفروانية	1.72	.847					
الجهراء	1.71	.816					
مبارك الكبير	1.75	.858		بين المجموعات	1.505	5	.301
العاصمة	1.68	.811		داخل المجموعات	823.475	1177	.700
حولي	1.75	.813	.٤٣٠	المجموع	824.981	1182	
الأحمدي	1.80	.857					
المجموع	1.73	.835					
	دور المؤسسة الدينية في الحد من الفساد						
المحافظة	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
الفروانية	1.91	1.03					
الجهراء	2.06	.963					
مبارك الكبير	2.18	1.13		بين المجموعات	10.331	5	2.066
العاصمة	2.15	.993		داخل المجموعات	1221.012	1174	1.040
حولي	2.16	.850	1.99*	المجموع	1231.342	1179	
الأحمدي	2.06	1.09					
المجموع	2.05	1.02					

	دور المؤسسة المسؤولة عن الفساد في الحد من الفساد						
المحافظة	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
الفروانية	1.62	.886					
الجهراء	1.64	.871					
مبارك الكبير	1.74	.917		بين المجموعات	11.080	5	2.216
العاصمة	1.84	.930		داخل المجموعات	951.029	1173	.811
حولي	1.96	.853	2.73*	المجموع	962.109	1178	
الأحمدي	1.76	.974					
المجموع	1.70	.904					
	دور الجهاز القانوني في الحد من الفساد						
المحافظة	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
الفروانية	2.60	1.35					
الجهراء	2.35	1.28					
مبارك الكبير	2.41	1.28		بين المجموعات	18.851	5	3.770
العاصمة	2.38	1.36		داخل المجموعات	2034.645	1176	1.730
حولي	2.73	1.09	2.18*	المجموع	2053.497	1181	
الأحمدي	2.51	1.39					
المجموع	2.50	1.32					

	دور المؤسسات والأجهزة في الحد من الفساد						
المحافظة	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
الفروانية	10.55	3.60					
الجهراء	10.45	3.68					
مبارك الكبير	11.34	4.28		بين المجموعات	345.852	5	69.170
العاصمة	11.74	3.88		داخل المجموعات	16818.852	1158	14.524
حولي	12.19	3.71	4.76***	المجموع	17164.704	1163	
الأحمدي	11.13	4.17					
المجموع	10.89	3.84					

* $P<0.05$; *** $P<0.001$

يوضح الجدول (٢٤) بأن هُناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الشرائح الاجتماعية المتمثلة في المحافظات الست في دور المؤسسات والأجهزة المعنية في التصدي والحد من الفساد وتفشيه في كافة الأبعاد عدا الجهاز الإعلامي المتمثل في دور وسائل التواصل الاجتماعي التي لم تكشف الدراسة عن وجود فروق دالة إحصائياً بين المحافظات. فقد سجلت محافظتا حولي والعاصمة أيضاً المعدل الأعلى من المحافظات الأُخرى في مسؤولية ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في عدم الحد من تفشي الفساد والفروق هُنا تفاوتت بين دلالة إحصائية عند مستوى ($P<0.05$) في دور المؤسسة الدينية، ودور الهيئة العامة لمُكافحة للفساد، ودور الجهاز القانوني، وعند مستوى ($P<0.001$) في دور المؤسسة التشريعية، ودور الأجهزة الحكومية المُتعددة.

رابعاً- الاختلافات في المستوى التعليمي لأفراد العينة في اتجاهاتهم نحو حجم، ومظاهر وأسباب الفساد، ودور المؤسسات والأجهزة المعنية لتفشيها:

يتم في هذا الجزء الكشف عن الفروق بين المستوى التعليمي لأفراد العينة،

والتي تنقسم إلى ثلاثة مستويات ثانوي وما دون، وجامعي، وما فوق الجامعي، والنظر في اتجاهات العينة وفق هذا التقسيم في اتجاهاتها نحو:

١- الفروق بين المستوى التعليمي لأفراد العينة في حجم الفساد:

للكشف عن الفروق بين الشرائح التعليمية الثلاث المختلفة لأفراد العينة والمتمثلة في أفراد العينة الثانوي وما دون، والجامعي، وما فوق الجامعي، فإن الجدول (٢٥) يوضح هذه الفروق باستخدام معامل التحليل الأُحادي (ANOVA).

جدول (٢٥)
يوضح الاختلافات في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعمر، والمحافظة، والمستوى الاقتصادي، والمستوى التعليمي لأفراد العينة، وقيمة ف في حجم ودرجة انتشار الفساد

المتغير	درجة انتشار الفساد						
المستوى التعليمي	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
ثانوي وما دون	1.55	.862	9.23***	بين المجموعات	14.457	2	7.229
جامعي	1.57	.715		داخل المجموعات	928.305	1186	.783
ما فوق الجامعي	1.78	.970		المجموع	942.762	1188	
المجموع	1.67	.891					

*** $P<0.001$

يوضح الجدول (٢٥) إلى أن هُناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لأفراد العينة الثانوي وما دون، والجامعي وما فوق الجامعي في اتجاهاتهم نحو درجة وحجم الفساد وانتشاره باتجاه أصحاب التعليم ما فوق الجامعي. فأفراد العينة من حملة الشهادات العليا فما فوق الجامعية قد سجلوا مُعدلاً أعلى في اتجاهاتهم نحو حجم الفساد وانتشاره داخل المجتمع بالمُقارنة بالمستوى التعليمي الجامعي، والثانوي وما دون، والفروق هُنا دالة عند مستوى ($P<0.001$).

٢- الفروق بين المستوى التعليمي لأفراد العينة في مظاهر الفساد:

للكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المستويات العلمية الثلاثة الثانوي وما دون، والجامعي، وما فوق في مظاهر الفساد كافة، والمظاهر الاجتماعية، والمظاهر المالية، والمظاهر الإدارية، والمظاهر السلوكية، فإن الجدول (٢٦) يوضح هذه الفروق باستخدام معامل التحليل الأُحادي (ANOVA).

جدول (٢٦)
يوضح الاختلافات في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمستوى التعليمي لأفراد العينة (مادون الثانوي، الجامعي، ما فوق الجامعي)، وقيمة ف في مظاهر الفساد العامة، والمظاهر الاجتماعية، والمالية، والإدارية والسلوكية

المتغير	المظاهر الاجتماعية للفساد						
المستوى التعليمي	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
ثانوي وما دون	4.52	2.49	15.90***	بين المجموعات	364.964	2	182.482
جامعي	5.58	3.36		داخل المجموعات	13526.385	1183	11.434
ما فوق الجامعي	6.01	4.20		المجموع	13891.349	1185	
المجموع	5.40	3.42					
	المظاهر المالية للفساد						
المستوى التعليمي	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
ثانوي وما دون	3.59	1.71	11.80***	بين المجموعات	128.545	2	64.273
جامعي	4.25	2.35		داخل المجموعات	6348.208	1166	5.444
ما فوق الجامعي	4.47	2.85		المجموع	6476.753	1168	
المجموع	4.13	2.35					

	المظاهر الإدارية للفساد						
المستوى التعليمي	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
ثانوي وما دون	7.71	3.35	13.45***	بين المجموعات	441.599	2	220.800
جامعي	8.95	4.0		داخل المجموعات	19437.200	1184	16.417
ما فوق الجامعي	9.29	4.82		المجموع	19878.799	1186	
المجموع	8.71	4.09					
	المظاهر السلوكية						
المستوى التعليمي	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
ثانوي وما دون	8.12	3.47	11.23***	بين المجموعات	429.401	2	214.700
جامعي	9.34	4.34		داخل المجموعات	22491.186	1176	19.125
ما فوق الجامعي	9.69	5.28		المجموع	22920.587	1178	
المجموع	9.10	4.41					
	مظاهر الفساد العامة						
المستوى التعليمي	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
ثانوي وما دون	23.88	10.09	14.48***	بين المجموعات	5109.641	2	2554.820
جامعي	28.04	13.14		داخل المجموعات	209239.607	1186	176.425
ما فوق الجامعي	29.34	16.39		المجموع	214349.248	1188	
المجموع	27.26	13.43					

*** $P<0.001$

يوضح الجدول (٢٦) إلى أن هُناك فروقاً دالة إحصائياً بين المستويات العلمية الثلاثة الثانوي وما دون، والجامعي، وما فوق الجامعي في كافة مظاهر الفساد، والمظاهر الاجتماعية، والمالية، والإدارية، والسلوكية لصالح المستوى التعليمي

الأعلى، والمُتمثل في المستوى التعليمي ما فوق الجامعي، وجاءت الفروق هُنا عند مستوى ($P<0.001$) في البنود كافة. فأفراد العينة من المستوى التعليمي العالي قد سجلوا مُعدلات أعلى في إدراكهم لمظاهر الفساد كافة، وبأبعادها الأربعة المُختلفة بالمُقارنة بالمستويين التعليميين الآخرين، والذي حل الجامعي في المرتبة الثانية من حيث المُعدل، والثانوي وما دون في المرتبة الثالثة في كافة الأبعاد.

٣- الفروق في المستوى التعليمي لأفراد العينة في أسباب الفساد :

للكشف عن الفروق بين الشرائح الثلاث في مستواها التعليمي لأفراد العينة سواء أكانت الثانوية وما دون، والجامعي، وما فوق الجامعي في اتجاهاتهم نحو أسباب الفساد بشكل عام، والأسباب القانونية، والأسباب الاجتماعية القيمية، والأسباب الإدارية، فإن الجدول (٢٧) يوضح هذه الفروق باستخدام معامل التحليل الأُحادي (ANOVA).

جدول (٢٧)

يوضح الاختلافات في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمستوى التعليمي لأفراد العينة (ما دون الثانوي، الجامعي، ما فوق الجامعي)، وقيمة ف في أسباب الفساد العامة، والأسباب القانونية، والأسباب الاجتماعية القيمية، والأسباب الإدارية

المتغير	الأسباب القانونية						
المستوى التعليمي	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
ثانوي وما دون	9.12	2.90	17.35***	بين المجموعات	279.687	2	139.843
جامعي	8.76	2.88		داخل المجموعات	9462.329	1174	8.060
ما فوق الجامعي	7.78	2.67		المجموع	9742.015	1176	
المجموع	8.62	2.88					

	الأسباب الاجتماعية والقيمية						
المستوى التعليمي	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
ثانوي وما دون	13.20	4.04	3.75*	بين المجموعات	124.830	2	62.415
جامعي	13.31	4.14		داخل المجموعات	19505.312	1173	16.629
ما فوق الجامعي	12.51	3.98		المجموع	19630.142	1175	
المجموع	13.10	4.09					
	الأسباب الإدارية						
المستوى التعليمي	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
ثانوي وما دون	9.74	3.05	11.45***	بين المجموعات	267.718	2	133.859
جامعي	10.57	3.66		داخل المجموعات	13621.473	1165	11.692
ما فوق الجامعي	9.51	3.26		المجموع	13889.191	1167	
المجموع	10.11	3.45					
	الأسباب كافة (المقياس كاملا)						
المستوى التعليمي	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
ثانوي وما دون	31.90	8.65	9.43***	بين المجموعات	1472.478	2	736.239
جامعي	32.59	9.23		داخل المجموعات	92583.585	1186	78.064
ما فوق الجامعي	29.81	8.13		المجموع	94056.062	1188	
المجموع	31.76	8.90					

* $P<0.05$; *** $P<0.001$

يُشير الجدول (٢٧) إلى أن هُناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي لأفراد العينة الثلاثة الثانوي وما دون الجامعي، وما فوق الجامعي في أسباب الفساد كافة، وفي الأسباب القانونية، والاجتماعية، والقيمية،

والإداريـة لصالـح أفـراد العينـة مـن المسـتوى التعليمـي الأعـلى والمُتمثـل في مـا فـوق الجامعـي. والفـروق دالـة هُنـا عنـد مسـتوى ($P<0.05$) للأسـباب الاجتماعيـة والقيميـة، وعنـد مسـتوى ($P<0.001$) للأبعـاد الأُخـرى، القانونيـة، والإداريـة، وللأسـباب كافـة. فقـد سـجل أفـراد العينـة مـن أصحـاب المؤهـلات التعليميـة مـا فـوق الجامعيـة مُعـدلاً أعـلى في اتجاهاتهـم نحـو مسـؤولية الأسـباب القانونيـة، والاجتماعيـة القيميـة، والإداريـة، وبشـكل عـام للفسـاد بالمُقارنـة بالمسـتويات التعليميـة الأُخـرى التـي حـل المسـتوى الجامعـي ثانيـاً، والثانـوي ومـا دون ثالثـاً في كافـة الأبعـاد.

٤- الفروق بين المستوى التعليمي لأفراد العينة في دور المؤسسات والأجهزة في مواجهة الفساد:

للكشـف عـن الفـروق إن كانـت دالـة إحصائيـاً بـين المسـتوى التعليمـي لأفـراد العينـة إن كانـت ثانـوي ومـا دون، أو جامعـي، أو مـا فـوق الجامعـي في دور المؤسسـات والأجهـزة المعنيـة في مسـؤولياتها عـن انتشـار الفسـاد سـواء أكانـت المؤسسـة التشريعيـة، أو الأجهـزة الحكوميـة كافـة، أو الجهـاز الإعلامـي المُتمثـل في وسـائل التواصـل الاجتماعـي، أو المؤسسـة الدينيـة، أو الجهـاز القانـوني، أو الأجهـزة الحكوميـة الإداريـة، فـإن الجـدول (٢٨) يوضـح هـذه الفـروق باسـتخدام معامـل التحليـل الأُحـادي (ANOVA).

جدول (٢٨)
يوضح الاختلافات في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمستوى التعليمي لأفراد العينة (مادون الثانوي، الجامعي، ما فوق الجامعي)، وقيمة ف في دور مؤسسات الدولة في مواجهة الفساد

المتغير	دور المؤسسة التشريعية في مواجه الفساد						
المستوى التعليمي	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
ثانوي وما دون	1.76	.905	7.44**	بين المجموعات	15.317	2	7.659
جامعي	1.95	1.09		داخل المجموعات	1216.781	1182	1.029
ما فوق الجامعي	2.03	1.03		المجموع	1232.098	1184	
المجموع	1.94	1.02					
	دور أجهزة الحكومة في مواجهة الفساد						
المستوى التعليمي	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
ثانوي وما دون	1.34	.612	9.19***	بين المجموعات	13.891	2	6.945
جامعي	1.61	.971		داخل المجموعات	894.627	1184	.756
ما فوق الجامعي	1.69	.931		المجموع	908.517	1186	
المجموع	1.60	.875					
	دور وسائل التواصل الاجتماعي في مواجهة تفشي الفساد						
المستوى التعليمي	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
ثانوي وما دون	1.68	.827	.719	بين المجموعات	1.004	2	.502
جامعي	1.74	.844		داخل المجموعات	827.261	1185	.698
ما فوق الجامعي	1.75	.827		المجموع	828.265	1187	
المجموع	1.73	.835					

	دور المؤسسة الدينية في مواجهة الفساد						
المستوى التعليمي	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
ثانوي وما دون	1.94	.972	4.22*	بين المجموعات	8.754	2	4.377
جامعي	1.98	1.06		داخل المجموعات	1225.694	1182	1.037
ما فوق الجامعي	2.13	1.02		المجموع	1234.447	1184	
المجموع	2.05	1.02					
	دور المؤسسة المسؤولة عن الفساد في مواجهة الفساد						
المستوى التعليمي	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
ثانوي وما دون	1.61	.810	3.51*	بين المجموعات	5.694	2	2.847
جامعي	1.65	7.01		داخل المجموعات	957.237	1181	.811
ما فوق الجامعي	1.76	.894		المجموع	962.932	1183	
المجموع	1.70	.902					
	دور الجهاز القانوني في مواجهة الفساد						
المستوى التعليمي	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
ثانوي وما دون	2.34	1.36	3.20*	بين المجموعات	11.070	2	5.535
جامعي	2.52	1.30		داخل المجموعات	2049.680	1184	1.731
ما فوق الجامعي	2.61	1.31		المجموع	2060.750	1186	
المجموع	2.50	1.32					
	دور المؤسسات الأجهزة الحكومية كافة في مواجهة الفساد						
المستوى التعليمي	م	ع	قيمة ف		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
ثانوي وما دون	10.46	3.13	5.86**	بين المجموعات	170.991	2	85.495
جامعي	11.25	3.92		داخل المجموعات	17021.760	1166	14.598
ما فوق الجامعي	10.53	4.28		المجموع	17192.751	1168	
المجموع	10.88	3.84					

* $P<0.05$; ** $P<0.01$; *** $P<0.001$

يوضح الجدول (٢٨) إلى أن هُناك فروقاً دالة إحصائياً بين المستوى التعليمي لأفراد العينة الثانوي وما دون، والجامعي، وما فوق الجامعي في دور المؤسسة التشريعية، والأجهزة الحكومية كافة، والمؤسسة الدينية، والهيئة العامة لمكافحة الفساد، والجهاز القانوني، والمؤسسات والأجهزة المعنية كافة، لصالح المستوى التعليمي ما فوق الجامعي. فقد سجل أفراد العينة من المستوى التعليمي ما فوق الجامعي مُعدلاً أعلى في اتجاهاتهم عن دور هذه المؤسسات في عدم الحد من تفشي ومواجهة الفساد بالمُقارنة بالمستوى التعليمي الجامعي الذي حل بالترتيب الثاني، والثانوي وما دون الذي حل في المرتبة الثالثة في الاتجاه، والفروق هُنا دالة إحصائياً عند مستوى ($P<0.05$) في دور المؤسسة الدينية، والهيئة العامة لمُكافحة الفساد، والجهاز القانوني، وعند مستوى ($P<0.001$) عند المؤسسة التشريعية، ومقياس المؤسسات والأجهزة كاملاً، وعند مستوى ($P<0.01$) لأجهزة الحكومة.

خامساً- علاقة بعض المُتغيّرات الاجتماعية مع حجم ومظاهر وأسباب الفساد ودور المؤسسات والأجهزة في تفشي الفساد :

في هذا الجُزء، سيتم عرض العلاقات بين بعض المُتغيّرات الاجتماعية مع أقسام الدراسة الأربعة المُتمثلة في حجم الفساد، ومظاهره، وأسبابه، ودور المؤسسات والأجهزة المعنية والحد منه ومن انتشاره. وسوف يتم قياس الاتجاهات الخاصة بأفراد العينة المبحوثة والكشف عن العلاقات الآتية:

١- العلاقة المُتقاطعة بين حجم ومظاهر وأسباب الفساد ودور المؤسسات والأجهزة في الحد منها:

وللكشف عن قوة ودرجة العلاقات المُتقاطعة بين الأبعاد المختلفة للفساد المتمثلة في حجمه، ومظاهره، وأسبابه، ودور المؤسسات والأجهزة في الحد من تفشيه، فإن الجدول (٢٩) يوضح العلاقة المُتقاطعة بين هذه الأبعاد بمجملها باستخدام معامل الارتباط بيرسون.

جدول (٢٩)
يوضح قوة ودرجة العلاقة المتقاطعة بين متغيرات حجم، ومظاهر وأسباب الفساد ودور المؤسسات والأجهزة في مواجهته باستخدام معامل الارتباط بيرسون

المتغير	1	2	3	4
١. حجم الفساد	–	.373**	.533**	.553**
٢. مظاهر الفساد	–	–	.409**	.409**
٣. أسباب الفساد	–	–	–	.825**
٤. دور المؤسسات في مواجهته	–	–	–	–

**$P<0.01$

يوضح الجدول (٢٩) إلى أن هُناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كافة الأبعاد المدروسة حجم الفساد، ومظاهره، وأسبابه، ودور المؤسسات والأجهزة في الحد من تفشيه، وقد جاءت جميع هذه العلاقات عند مستوى دلالة ($P<0.01$). فقد أشارت النتائج إلى أنه كُلما زاد الاتجاه نحو الشعور بحجم الفساد زادت معه الاتجاهات في رأي أفراد العينة في المظاهر الخاصة به، وأسبابه المسؤولة، ودور المؤسسات والأجهزة في مواجهته، وكذلك كلما زادت المظاهر زادت معه الاتجاهات في الأسباب المسؤولة، ودور المؤسسات في مواجهته. بالإضافة إلى أن زيادة الشعور والاتجاه نحو مسؤولية هذه الأسباب ارتبطت مع حجمه، ومظاهر ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في مواجهته. فالاتجاهات نحو حجم الفساد، ومظاهره، وأسبابه، ودور المؤسسات المعنية في مواجهته كانت باتجاه إيجابي، أي كُلما زاد في أحد الأبعاد زاد بالأُخرى.

٢- العلاقة بين حجم الفساد ومظاهره وأسبابه ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في مواجهته مع بعض المتغيرات الاجتماعية:

للكشف عن قوة ودرجة العلاقة بين حجم الفساد، ومظاهره بأبعاده الأربعة (الاجتماعية، المالية، الإدارية، السلوكية)، وأسبابه بأبعاده الثلاثة (القانونية،

والاجتماعية القيمية، والإدارية)، ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في مواجهته بأبعادها الستة (المؤسسة التشريعية، وسائل التواصل الاجتماعي، المؤسسة الدينية، الهيئة العامة لمكافحة الفساد، الجهاز القانوني، أجهزة الدولة ومؤسساتها كافة) من جهة، وبين بعض المُتغيّرات الاجتماعية المُرتبطة بالعُمر، والمستوى التعليمي، والمستوى الاقتصادي، ودرجة التدين، فإن الجدول (٣٠) يوضح قوة ودرجة العلاقة بين هذه المُتغيّرات باستخدام معامل العلاقة بيرسون.

جدول (٣٠)
يوضح قوة ودرجة العلاقة بين مظاهر وأسباب الفساد ودور المؤسسات والأجهزة في تفشي الفساد مع متغيرات العمر، المستوى التعليمي، والمستوى الاقتصادي، ودرجة التدين لأفراد العينة باستخدام معامل الارتباط بيرسون

	العمر	المستوى التعليمي	المستوى الاقتصادي	درجة التدين
حجم الفساد	.233**	.114**	.١٠٤*	.012
مظاهر الفساد (كافة المظاهر)	.247**	.171**	.161**	.036
المظاهر الاجتماعية	.232**	.188**	.189**	.035
المظاهر المالية	.255**	.156**	.166**	.031
المظاهر الإدارية	.237**	.163**	.159**	.035
المظاهر السلوكية	.221**	.147**	.160**	.034
أسباب الفساد (الأسباب كاملة)	.186**	.150*	.180**	.028
الأسباب القانونية	.089**	.133**	.215**	.023
الأسباب الاجتماعية القيمية	.098**	.111*	.143**	.002
الأسباب الإدارية	.291**	.110*	.103**	.048

دور المؤسسات والأجهزة في مواجهة الفساد (المقياس كاملا)	.271**	.105*	.068*	.060*
المؤسسة التشريعية	.331**	.099**	.021	.040
وسائل التواصل الاجتماعي	.267**	.106**	.049	.057*
المؤسسة الدينية	.012	.006	.77*	.020
الهيئة العامة لمكافحة الفساد	.194**	.058*	.024	.009
الجهاز القانوني	.191**	.061*	.017	.053
أجهزة الدولة كافة	.053	.049	.112*	.012

* $P<0.05$; ** $P<0.01$

فيما يتعلق بحجم الفساد وعلاقته بالمُتغيّرات الاجتماعية العُمر، والمستوى التعليمي، والمستوى الاقتصادي، ودرجة التدين لأفراد العينة، والجدول (٣٠) يُشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الفساد، ومتغيّر العُمر والمستوى التعليمي والاقتصادي، والعلاقة هُنا إيجابية وعند مستوى ($P<0.01$)، بمعنى كُلما زاد عُمر المُستجيب، وزاد مستواه التعليمي والاقتصادي زاد معه اتجاهه في زيادة حجم الفساد وتفشيه داخل المجتمع، ولم تكشف نتائج الدراسة عن علاقة بين حجم الفساد ودرجة التدين.

أما فيما يتعلق بمظاهر الفساد بشكل عام وأبعاده الأربعة (الاجتماعية، والمالية، والإدارية، والسلوكية)، فإن النتائج تُشير إلى أن هُناك علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين العُمر والمستوى التعليمي والاقتصادي مع مظاهر الفساد وأبعاده كافة (الاجتماعية، والمالية، والإدارية، والسلوكية). فكُلما زاد عُمر المُستجيب ومستواه التعليمي والاقتصادي زاد معه اتجاهه نحو مظاهر الفساد بشكل عام، والمظاهر الاجتماعية، والمالية، والإدارية، والسلوكية، وقد جاءت الدلالة الإحصائية عند مستوى ($P<0.01$). ولم تكشف نتائج الدراسة عن علاقة بين مظاهر الفساد وأبعاده كافة مع درجة التدين.

وجاءت النتائج بشكل مُقارب أيضاً فيما يتعلق بأسباب الفساد وأبعاده الثلاثة (القانونية، والاجتماعية القيمية، والإدارية) . فقد أشارت النتائج كما

يوضحها الجدول (٣٠) إلى وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية إيجابية بين الفساد وأبعاده كافة من جهة وبين العُمر، والمستوى التعليمي والاقتصادي من جهة أخرى. فكلما زاد عُمر المستفيد، والمستوى التعليمي والاقتصادي زاد معه الاتجاهات بمسؤولية الجوانب القانونية والاجتماعية القيمية والإدارية عن الفساد، وجاء مستوى الدلالة هُنا أيضاً عند المستوى ($P<0.01$).

أما فيما يتعلق بدور المؤسسات والأجهزة في مواجهة الفساد بمؤسساتها التشريعية، والإعلامية المُتمثلة في وسائل التواصل الاجتماعي، والمؤسسة الدينية، والهيئة العامة لمُكافحة الفساد، والجهاز القانوني، وأجهزة ومؤسسات الدولة كافة، فإن النتائج تُشير إلى أن هُناك علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين العُمر ودور المؤسسات كافة، والمؤسسة التشريعية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والهيئة العامة لمُكافحة الفساد، والجهاز القانوني. فكُلما زاد العُمر، زادت معه الاتجاهات نحو دور هذه المؤسسات في قُدرتها على مواجهة الفساد بشكل عام، وفي المؤسسات المذكورة. والفروق هُنا دالة عند مستوى ($P<0.01$). ولم تكشف نتائج الدراسة عن وجود علاقة عُمر المُستجيب والمؤسسات الدينية وأجهزة ومؤسسات الدولة كافة...

وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي، فقد جاءت النتائج مُتقاربة مع مُتغير العُمر. فقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين المستوى التعليمي ودور المؤسسات كافة، والمؤسسة التشريعية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والهيئة العامة لمكافحة الفساد، والجهاز القانوني. فكُلما زاد المستوى التعليمي زاد معه الاتجاه نحو دور هذه المؤسسات في قُدرتها على مواجهة الفساد بشكل عام، وفي المؤسسات المذكورة. والفروق هُنا دالة إحصائياً عند مستوى ($P<0.05$) لدور المؤسسات كافة، والهيئة العامة لمكافحة الفساد، والجهاز القانوني، وعند مستوى ($P<0.01$) للمؤسسة التشريعية، ووسائل التواصل الاجتماعي، ولم تكشف نتائج الدراسة عن وجود علاقة بين مُتغيّر المستوى التعليمي والمؤسسة الدينية، وأجهزة ومؤسسات الدولة كافة.

أما فيما يتعلق بالمستوى الاقتصادي وعلاقته مع الأبعاد المذكورة، فقد كشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين دور المؤسسات والأجهزة بشكل عام، والمؤسسة الدينية وأجهزة الدولة العامة فقط وبمستوى دلالة عند ($P<0.05$) للمقياس كاملاً، وعند مستوى ($P<0.01$) للمؤسسة الدينية، ولأجهزة ومؤسسات الدولة كافة. فكُلما زاد المستوى الاقتصادي لأفراد العينة، زاد معه اتجاههم نحو دور هذه المؤسسات في قُدرتها على مواجهة الفساد بشكل عام في المؤسسات المذكورة. ولم تُشر نتائج الدراسة عن وجود علاقة بين المستوى الاقتصادي والأبعاد الأُخرى المُتمثلة في المؤسسة الدينية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والهيئة المسؤولة عن مكافحة الفساد، والجهاز القانوني.

وأما فيما يتعلق بدرجة التدين، وعلاقتها بدور المؤسسات والأجهزة المعنية المُختلفة وقُدرتها على مُواجهة الفساد، فلم تكشف النتائج عن وجود أي علاقة بين درجة التدين وهذه الأبعاد كافة.

وللتنبؤ في أبرز المُتغيّرات ذات العلاقة بين مُتغيّرات حجم الفساد، ومظاهره، وأسبابه، ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في مواجهته، فإنه تمّ استخدام معامل الانحدار الخطي، والجدول (٣١) يوضح لنا المُتغيّرات الأكثر تنبؤاً في زيادة مُعدلات اتجاهات أفراد العينة.

جدول (٣١)
يوضح معامل الانحدار المتعدد لمتغيرات حجم، ومظاهر، وأسباب الفساد ودور المؤسسات في تفشيه مع بعض المتغيرات الاجتماعية

حجم الفساد			
المتغير	B	Beta	t-value
العمر	. 013	. 230	.658***
الجنس	. 154	. 091	2.72**
المستوى الاقتصادي	.029	. 068	2.06*
R sq=.086			
Adj R sq= .081		F=17.376***	

مظاهر الفساد			
المتغير	B	Beta	t-value
العمر	. 203	. 220	6.27***
المستوى التعليمي	1.19	. 131	3.98***
المستوى الاقتصادي	. 520	. 075	2.30*
R sq=.082			
Adj R sq= .077		F=16.542***	

أسباب الفساد			
المتغير	B	Beta	t-value
العمر	. 105	. ١٧٤	4.95***
الجنس	1.45	. ٠٨٢	2.45*
المستوى الاقتصادي	. 824	. 184	5.61***
R sq=.082			
Adj R sq= .077		F=16.567***	

دور المؤسسات في تفشي الفساد			
المتغير	B	Beta	t-value
العمر	.059	. 236	6.74***
الجنس	. 752	. 102	3.06**
المستوى الاقتصادي	.202	. 109	3.33*
R sq=.097			
Adj R sq= .092	F=19.643***		

* $P<0.05$; ** $P<0.01$; *** $P<0.001$

يوضح الجدول (٣١) أن أبرز المُتغيّرات تنبؤاً في حجم الفساد ومظاهره، وأسبابه، ودور المؤسسات والأجهزة المعنية في مواجهته هو مُتغيّر العُمر، والجنس، والمستوى الاقتصادي لحجم، ومظاهر، ودور المؤسسات والأجهزة في مواجهته. وبالمقابل مُتغيّر العُمر، والمستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي لمُتغيّر مظاهر الفساد.

خُلاصة نتائج هذا الفصل :

يُمكن إبراز أهم النتائج التي خلص إليها هذا الفصل وما جاءت به البيانات الاستدلالية بالآتي:

١ـ إن الشريحة العمرية الأكبر عمراً (أي كبار السن ومن هم في عمر ٦٠ سنة وأكثر) هم أكثر اتجاها نحو إدراكهم بأن حجم الفساد يعتبر كبيراً، وكذلك بالنسبة للنظر إلى مظاهر الفساد فقد سجلوا معدلات أعلى في اتجاهاتهم نحو إدراكهم للمظاهر الاجتماعية، والمالية، والإدارية، والسلوكية للفساد، فهم يرون أن انتشار مظاهر الفساد بشكل أعلى من الشرائح العمرية الأخرى. وكذلك فقد سجلوا معدلات أعلى في اتجاهاتهم نحو مسؤولية الأسباب

القانونية، والاجتماعية والقيمية، والإدارية للفساد بالمقارنة بالشرائح العمرية الأخرى. وهم كذلك سجلوا معدلات أعلى في اتجاهاتهم نحو دور ومسؤولية مؤسسات وأجهزة الدولة المعنية في مواجهة هذا الفساد وتفشيه. فهي الشريحة العمرية الأكثر إدراكاً لحجم ومظاهر وأسباب الفساد ودور المؤسسات في مواجهته.

٢- إن الذكور هم أكثر اتجاها نحو إدراكهم بأن حجم الفساد يعتبر كبيراً بالمقارنة بالإناث، وكذلك بالنسبة إلى النظر إلى مظاهر الفساد فقد سجلوا معدلات أعلى في اتجاهاتهم نحو إدراكهم للمظاهر الاجتماعية، والمالية، والإدارية، والسلوكية للفساد، فهم يرون أن انتشار مظاهر الفساد بشكل أعلى من الإناث. وكذلك فقد سجلوا معدلات أعلى في اتجاهاتهم نحو مسؤولية الأسباب القانونية، والاجتماعية والقيمية، والإدارية للفساد بالمقارنة بالشرائح العمرية الأخرى. وهم كذلك سجلوا معدلات أعلى في اتجاهاتهم نحو دور ومسؤولية مؤسسات وأجهزة الدولة المعنية في مواجهة هذا الفساد وتفشيه. فالذكور هم الأكثر إدراكاً لحجم ومظاهر وأسباب الفساد ودور المؤسسات في مواجهته.

٣- إن الشريحة التعليمية الأعلى (أي ما فوق الجامعي) هي أكثر اتجاهاً نحو إدراكهم بأن حجم الفساد يعتبر كبيراً بالمقارنة بالشريحة الجامعية التي حلت ثانيا، والشريحة التعليمية الثانوية وما دون، وكذلك بالنسبة إلى النظر إلى مظاهر الفساد فقد سجلوا معدلات أعلى في اتجاهاتهم نحو إدراكهم للمظاهر الاجتماعية، والمالية، والإدارية، والسلوكية للفساد، فهم يرون أن انتشار مظاهر الفساد بشكل أعلى من الشرائح التعليمية الأخرى. وكذلك فقد سجلوا معدلات أعلى في اتجاهاتهم نحو مسؤولية الأسباب القانونية، والاجتماعية والقيمية، والإدارية للفساد بالمقارنة بالشرائح التعليمية الأخرى. وهم كذلك سجلوا معدلات أعلى في اتجاهاتهم نحو دور ومسؤولية مؤسسات وأجهزة الدولة المعنية في مواجهة هذا الفساد وتفشيه. فهي الشريحة التعليمية

الأكثر إدراكاً لحجم ومظاهر وأسباب الفساد ودور المؤسسات في مواجهته، بينما حلت الشريحة التعليمية الجامعية بالمرتبة الثانية، والشريحة التعليمة الأدنى بالمرتبة الثالثة.

٤ـ تعتبر محافظتا حولي والعاصمة على التوالي هما أكثر اتجاهاً نحو إدراكهم بأن حجم الفساد يعتبر كبيرا بالمقارنة بالمحافظات الأخرى، وكذلك بالنسبة إلى النظر إلى مظاهر الفساد فقد سجلوا معدلات أعلى في اتجاهاتهم نحو إدراكهم للمظاهر الاجتماعية، والمالية، والإدارية، والسلوكية للفساد، فهم يرون أن انتشار مظاهر الفساد بشكل أعلى من المحافظات الأخرى. وكذلك فقد سجلوا معدلات أعلى في اتجاهاتهم نحو مسؤولية الأسباب القانونية، والاجتماعية والقيمية، والإدارية للفساد بالمقارنة بالشرائح العمرية الأخرى. وهم كذلك سجلوا معدلات أعلى في اتجاهاتهم نحو دور ومسؤولية مؤسسات وأجهزة الدولة المعنية في مواجهة هذا الفساد وتفشيه. فهما المحافظتان الأكثر إدراكاً لحجم ومظاهر وأسباب الفساد ودور المؤسسات في مواجهته من المحافظات الأخرى، وقد حلت محافظة الجهراء بالمرتبة الأخيرة والفروانية قبل الأخيرة، بينما جاءت محافظتا الأحمدي ومبارك الكبير في المنتصف.

٥ـ كشفت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين اتجاهات أفراد العينة حول حجم الفساد ومظاهره، وأسبابه، ودور المؤسسات في مواجهته. وبينت النتائج عن وجود علاقة بين هذه الأبعاد وبعض المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بالعمر، والمستوى التعليمي، والمستوى الاقتصادي، وإن أبرز العناصر التي يمكن التنبؤ بها بالتأثير على هذه الاتجاهات هي العمر، والجنس، والمستوى الاقتصادي، والمستوى التعليمي بشكل متفاوت في هذه الأبعاد.

الفصل السادس

مناقشة النتائج الكيفية في ضوء رأي أفراد العينة

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

الفصل السادس

مناقشة النتائج الكيفية في ضوء رأي أفراد العينة

تقديم:

في هذا الجزء يتم تناول حجم ومظاهر وأسباب الفساد ودور المؤسسات في مواجهته كما يراها أعضاء العينة من خلال تعليقهم المباشر، والذي عبروا عنه بعد أن أعطيت لهم فرصة الحديث عن ذلك من خلال سؤالين مفتوحين، وعرض آرائهم حول أبرز ملامح الفساد في المجتمع، وإذا كان لديهم أي تعليق يودون إضافته زيادة على ما سبق من أسئلة مغلقة. وقد تم ترك الإجابة على هذا السؤال اختياريا. ونسبة من لم يجب على السؤال المفتوح بلغت ١٩,٢٠٪ فقط من أفراد العينة وبواقع ٢٣٠ مستجيبا من إجمالي ١١٩٨، وهو ما يدل على تفاعل أفراد العينة مع موضوع الدراسة. وقد تم تسجيل حالات خاصة وأمثلة شخصية لم يتم التعرض لها؛ وذلك لعدم القدرة على التحقق من صدقها وصحتها. فلم يتم تسجيل قضايا شخصية خوفاً من مصداقيتها واعتبارات تتعلق بصعوبة الحكم عليها. فكان الهدف من هذا الجزء هو عرض للشعور العام حول قضية الفساد لأفراد العينة بأبعاده الأربعة الخاصة بالدراسة: حجمه، ومظاهره، وأسبابه، ودور المؤسسات والأجهزة في مواجهته. ففي الغالب تم التعرض لشعور أفراد العينة. فقد قدم بعضهم مجموعة من الأمثلة الخاصة به، بغض النظر عن صحة أو عدم صحة ما ذكره بعضهم من أحداث خاصة بهم، إلا أن ما تم الاستفادة منه هنا هو تعبير عن الشعور والاتجاه المنتشر نحو الفساد.

فقد انقسم هذا الجزء إلى أربعة أجزاء خاصة بأبعاد الفساد تم استخلاصها

من السؤالين المفتوحين اللذين تفاعل معهما أفراد العينة بشكل كبير، وتم استخلاص تصوراتهم استكمالاً لتحقيق أهداف الدراسة. فقد تم تقسيم هذا الفصل وفقا للآتي:

أولا- حجم الفساد.

ثانيا- مظاهر الفساد.

ثالثا أسباب الفساد.

رابعا دور المؤسسات والواجهة المعنية في الحد من الفساد.

ومن ثم تم عرض ملخص عام لما تم تناوله في هذا الفصل، والكشف عما عبر عنه المشاركون ومواطن الخلل الذي تُرِكَ لهم التعبير عنه بشكل عام.

أولا- حجم الفساد:

لقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن حجم الفساد منتشر ومتفشٍ بشكل كبير حسب ما جاء في اتجاهات أفراد العينة الكمية. فقد أشار المقياس الخاص بحجم الفساد وتحديده إلى أن نسبة عالية من أفراد العينة من أشارت إلى استشرائه وتضخمه داخل المجتمع المحلي نتيجة للممارسات المتعددة وللمظاهر المختلفة التي أظهرت أيضاً أشكالاً ومظاهرَ توضح انتشار هذا الفساد داخل المجتمع وشعور أفراد العينة بذلك كما أوضحتها البيانات الكمية وإجابات المبحوثين على الاستمارة في الأسئلة المغلقة. أما في وصف حجم الفساد، فقد أشار عديد من المبحوثين إلى ما يعزز من الجوانب الكمية. فقد أشار بعض أفراد العينة إلى أن الفساد «متفشٍ ومنتشر في كل قطاعات الدولة وبشكل كبير». فلا يقتصر الفساد على جهاز أو مؤسسة واحدة داخل المجتمع. فهو غير مختص في مؤسسة دون أخرى، معززاً ذلك بقولهِ معدداً المؤسسات: «انتشار الفساد في الصحة والتغذية والأدوية والتعليم والإسكان وغيرها». فالفساد كما يصفه آخر بأنه: «سرطان متفشٍ»، وتم اعتباره على أنه مشكلة أو أزمة كبيرة كما أشار إلى ذلك عديد من

أفراد العينة. ولا يقف الفساد كما عبر عنه أفراد العينة عند قضية معينة، بل هو منتشر -كما يشعرون- في جميع المعاملات. فعلى حد تعبير أحد المبحوثين بأن «الفساد في الكويت مثل الأوكسجين» نتنفسه دائما وأنه «منتشر حتى بالمعاملات البسيطة فما بالك بالأمور التي تمس مجتمعاً ودولة». ويقول أحد أفراد العينة مشيراً إلى الوضع الفاسد بدأ يظهر حتى في الأمور التي تتعلق بسلامة المواطن، وبأن الواسطة أصبحت منتشرة حتى في الأماكن الحساسة. فعلى حد قوله: « كل شيء بالواسطة حتى مواعيد المستشفيات».

ولقد جاءت استجابات المبحوثين لتعزز من حقيقة أن الفساد أصبح ثقافة مجتمعية وهنا مكمن الخطورة. وعندما تنتشر مثل هذه الثقافة، فإن الثقة ستكون معدومة بين أفراد المجتمع والسلطة وهذا من الممكن أن يؤدي إلى انهيار المجتمع. وهذا ما صرح به عديد من أفراد العينة الذين أشاروا إلى انتشار ما يسمى بثقافة الفساد، وإن انتشار مثل هذه الثقافة، يُعْتَبَرُ الطريق الأسهل لانهيار المجتمع. فيشير أحد أفراد العينة إلى أن «الفساد وباء انتشر بشكل واسع وأصبح التفاخر به على العلن دون حياء أو خجل رغبة في الوصول للعيش الرغد الدائم مهما كانت الطرق والعواقب». فهناك من يظهر بأنه مفسد وأصبح ذلك مقبولا. ويقول آخر: إن «وضع البلد إلى الانهيار»، ويقول آخر: «الكل قاعد يفكر بأن البلد غير باقٍ ولهذا تجد البلد لقمه سائغة للحرامية الكبار يبيعونها بثمن بخس لمصالحهم» متهما جهات محددة مسؤولة عن ذلك، بينما يدعو آخر ربه بالقول: «أقول يا رب ما يصير فينا مثل فنزويلا» مستشهداً بإحدى الدول التي تعاني من فساد مستشرٍ على الرغم من غنى هذا المجتمع بثرواته الطبيعية. ويؤكد آخر على أنه «في كل جهة حكومية أو جهة خاصة يعلمون من هو الفاسد ويبجلون به في كل مكان لأنه يخلص شغل الفساد الأكبر أو الأعلى». هي ثقافة سائدة كما يشعر بها أفراد العينة، وما عززته نتائج الدراسة. وعلى حد قول أحدهم: «أصبح الرجل الفاسد طبيعياً في المجتمع، والرجل الصالح غريباً». وقد استشهد أحد أفراد العينة بمقولة رئيس الوزراء المصري الراحل سعد زغلول لزوجته عندما

لم يحالفه النجاح وفشل في إدارته للدولة نتيجة لمعطيات وصل من خلالها لليأس السياسي كما هو شائع «مفيش فايدة غطيني يا صفية»!!

ولقد أشار عدد من أفراد العينة، بأن هناك جهات مسؤولة عن هذا الفساد، وأنه أصبح عملاً منهجياً وبطريقة مخططٍ لها يتعمده بعض الأفراد والجهات. فيقول أحدهم: «مع الأسف عملية إفساد المجتمع الكويتي هي هدف بحد ذاتها وعمل مقصود ومنظومة مخطط لها وليس عملاً أو حدثاً محدوداً ولحظياً وارتجالياً وعشوائياً بدون أهداف»، ويزيد على ذلك آخر ويشير إلى أن: «الفساد أصبح إفساداً وبمنهجيه». لا شك عندما يصل الشعور إلى هذا الوضع، فإن المستقبل ينبئ بظاهرة عدم استقرار للمجتمع قد تؤدي إلى انهياره وفقد ثرواته كما هو الحال في عديد من الدول الغنية بثرواتها والتي تُعد معدلات الفقر والبطالة فيها عالية، وعالية جداً. فقد عانت عديد من دول العالم الغنية من فقر وبطالة وجوع وتشرد على الرغم من توفر الخيرات الطبيعية داخل المجتمع؛ وذلك نتيجة لتفشي الفساد وسوء توزيع الثورة.

ولعل حجم الفساد يلقي بظلاله على الشريحة العمرية الصغيرة التي يعول عليها بناء المجتمع. فمتى شعرت هذه الشريحة بتفشي الفساد وسيادته ومتى توالد شعورٌ بهذا الاتجاه، فإنه من المؤكد سيؤثر ذلك على قيامها بأدوارها المطلوبة. فوصلت القناعة عند بعضهم بأن المؤهل العلمي الذي يحصل عليه الفرد غير مناسب ما لم يرتبط بواسطة ومحسوبية قادرة على إيجاد وظيفة مناسبة للفرد للعمل في قطاعات الدولة. فهناك اتجاه نحو ضرورة حيازة مكملات إجراءات التعيين بالواسطة بالإضافة إلى المؤهل العلمي. وعلى حد قول أحد المبحوثين: «أعتقد إنه في هذه الديرة (البلد) ما تنفعك شهادتك، تنفعك واسطتك»، ويقول آخر: إنه «من المخزي في مجتمعنا بأنك لا تحتاج مؤهلاً جامعياً لتحسين وضعك المعيشي بقدر ما تحتاج مسمى مزوراً وفاسداً وقابلاً للرشاوى لتتبوأ أفضل الوظائف القيادية .. دون التعميم طبعا..»، ويؤكد آخر على أن الفساد منبع ومنبت لهدر الطاقات الشبابية فيقول: إن الفساد يعتبر «هدراً للطاقات الشبابية وعدم توظيفهم بالشكل الصحيح ليكون دور العقود والشركات الخاصة المتعاقدة مع الحكومة بارزاً

وحاجةً ملحةً». ويصل الموضوع إلى درجة عالية من الإحباط عندما لا يتساوى الناس في المعاملة ولا تتحقق مفاهيم العدالة الاجتماعية في عملية التعيين في الدوائر الحكومية حسب الكفاءة ومدى تأثير ذلك على شريحة الشباب. فيقول أحدهم: «يتخرج الشباب بمعدلات عالية ومن جامعات مرموقة ثم لا تستغل قدراته بل يجلس خلف المكتب ينتظر نهاية الشهر للحصول على الراتب». ويضيف على ذلك آخر ويبدو أنها من تجربة شخصية فيقول: «خريجون من الجامعات المرموقة ثلاث سنوات لازالوا يبحثون عن عمل في وطنهم». فهناك ضياع لهذه الطاقات الفكرية العلمية التي تضيع في وحل الواسطة والمحسوبية.

وقد أدرك عديد من أفراد العينة حجم الفساد في مؤسسات متعددة، وتناولتها الصحف المحلية بمزيد من التفصيل، وانتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي. فقضايا متعددة أشار لها أفراد العينة تحمل حجم الفساد وضخامته تناوله كثير من أفراد العينة مثل ضيافة الداخلية، والاستثمارات الخارجية، واختلاسات التأمينات الاجتماعية والإبداعات المليونية، وتزوير الجناسي، وتجار الإقامات، وسوء التعليم، وتزوير الشهادات الجامعية والعليا، ومشكلة الشوارع والأمطار، وسوء تنظيم العلاج بالخارج والاختلاسات الخاصة به، وصندوق الدفاع وغيرها عديد من أوجه الفساد التي تمت الإشارة إليها من قبل المبحوثين، والتي تعزز بدون شك من حجم هذا الفساد الكبير داخل المجتمع، والذي لا بد من الإقرار به والاعتراف به كمشكلة اجتماعية بحاجة فعلياً إلى إيجاد حلول. وبغض النظر عن أن بعض القضايا تحتاج للتحقق من دقتها وصحة ما جاء فيها، وبعض منها ينتظر الأحكام القضائية، إلا أن أفراد العينة يشعرون بحجم هذا الفساد المتزايد داخل المجتمع.

ثانيا- مظاهر الفساد:

انحصرت مظاهر الفساد التي أشارت إليها الدراسة وحددتها بأربعة مظاهر: الاجتماعية، والمالية، والإدارية السلوكية. ويمكن عرض أبرز ما جاءت به العينة المستجيبة من بعض العبارات التي تعزز من الناحية الكمية في هذا الجانب. ويمكن عرض اتجاهات أفراد العينة من خلال الآتي:

١. المظاهر الاجتماعية:

لقد جاءت الاستمارة المغلقة لتحدد ثلاثة أبعاد فرعية خاصة في هذه المظاهر الاجتماعية والتي تمثلت في عملية التعيين بالواسطة والمحسوبية، والاعتماد على القبيلة والطائفة في عملية التعيين، وكذلك الاعتماد عليهما في عملية التنفيع. وهي بدون شك أبعاد مرتبطة بعضها مع بعض والتي يمكن التطرق إليها وفقاً لهذا الارتباط المتداخل. وكما أشارت النتائج الكمية، فإن المعدلات التي تم تسجيلها في مسؤولية هذه المظاهر عن انتشار الفساد جاءت عالية. فقد ركز عديد من أفراد العينة إلى موضوع التعيينات والمحسوبية والواسطة التي تأتي عند عملية التعيين، وخاصة بالنسبة للمناصب العليا والمناصب القيادية. فتَوَلَّدَ شعورٌ واضح المعالم من خلال إجابات أفراد العينة على هذا البعد المهم. فانطلق عديد من المبحوثين إلى الإشارة إلى المفهوم الشعبي المتداول عند الكثير بخصوص تعيين غير الكفاءات بالمناصب المهمة بما يسمى «التعيين بالباراشوت»، أي ذلك التعيين الذي يهبط من السماء، ويحتل مكان شخص قد يكون هو الأفضل في هذا المكان، فتسحبه الرياح وينزل من الأعلى إلى هذا المكان متخطيا كل الحواجز والمعايير. ويبدأ بعضهم برفع سقف المعارضة على التعينات التي يسميها بالبراشوتية من الحكومة واختيارها، فيقول: «تعيينات بالبراشوت، حكومة لم يخترها الشعب وفرضت عليه تحقق مصالحها لا مصالح المجتمع»، ويشير آخر بأن «أغلب تعيينات القياديين إلا ما رحم ربي بالبراشوت، وانظر إلى الأسماء». وهناك من يجعل من بداية الفساد هو ذلك التعيين للقياديين الذي جاؤوا بالواسطة، فيقول أحدهم: «يبدأ الفساد بتعيينات القياديين الفاسدين، كل وزير ومسؤول يوظف جماعة أو من طائفته وقبيلته حتى ولو كان دون المستوى من الفهم والإدارة». ويشير آخر إلى أن «المناصب بالمحسوبية لا تقدير للكفاءات ..المخلص يحارب.. الصادق ينبذ في مجتمع الواسطات ولا عقوبة للفاسد إلا من رحم ربي».

وكثير من أفراد العينة من أشار إلى عملية الظلم وعدم تحقيق العدالة في هذه التعيينات للقيادات سواء العليا أو الوسطى. فهناك من أكد على الظلم البين في

عملية التعيين، وأن «المناصب لمن لا يستحقها»، وأن «تعيين القياديين بالواسطة»، وكذلك إن «تعيين موظف أو ترقيته بطريقة نزول المظليين». ويشير بعضهم إلى أن بعض الوظائف لا يمكن الدخول فيها بمنافسة مع الآخرين، فهي وظائف خاصة ولا يمكن لأحد الحصول عليها إلا بالواسطة. وفي استعراض العديد من الأمثلة التي سطرها عدد كبير من أفراد العينة دلالة على شعور بالظلم وعدم تحقيق العدالة كما يشعرون، فإن من سجل مثل هذا الشعور عديد من أفراد العينة، فيقول أحد أفراد العينة: إن «المتميز والمخلص بعمله يترقى ولا يحصل على المراكز، والمتملق وأقارب المتنفذين والمصلحة المشتركة يصلون لأعلى المراكز بالسلطة بسهولة». ويقول آخر بأن هناك «إبعاداً للمصلحين عن المشهد السياسي»، ويشير ثالث ممتعضا «في جهات ..يموت الشخص ولا يُعين رئيس قسم، بينما الواسطة تعينه مو (ليس) رئيس ولا وكيل مساعد بس، بل وكيل أصيل».

لقد جاءت حالة من حالات عدم الثقة في الجهاز الإداري الذي ولّد تعيينات خارجة عن حدود المعايير كما يشعر بها أفراد العينة. فيشير أحد أفراد العينة على سبيل المثال: « مؤسسة (-----) تنافس على منصب قيادي اثنان: الأول بدرجة أستاذ (دكتور)، نجح في إدارة منصبه السابق، إنتاج علمي وفير، وهو أحد أفراد المجتمع. بمقابل الآخر بدرجة مدرس، لم يتم له التجديد في منصبه القيادي السابق لسوء إدارته، وهو «ولد بطنها». فتم اختيار «ولد بطنها» لشغل المنصب»!!. فيشير هنا إلى أن «ولد بطنها» في إشارة إلى الشخص الذي يعتبر من رجالات الكويت القدماء من التجار ومن ذوي النفوذ الاجتماعي هو من حظي بهذا المنصب بغض النظر عن درجة استحقاقه لهذا المنصب. وقد ذهب أحد المبحوثين ليطرق باباً حساساً في تناوله أيضا للعملية التي يتم فيها تعيين القياديين مشيراً إلى طريقة تعيين من هم مسؤولين عن الوضع الرقابي للفساد في المجتمع. فيقول: «هناك سؤال مهم في عدم وجود ثقة بتعيين القياديين. الواضح إن تعيين القياديين يتم بالواسطة والمحسوبية ولاعتبارات سياسية ومحاصصة يتم

من خلالها استبعاد الكفاءات. السؤال المهم والذي أبحث له عن إجابة: هل تم تعيين أعضاء هيئة مكافحة الفساد بنفس الطريقة التي يتم بها تعيين القياديين؟ ما الأسس التي تم تعيينهم من خلالها؟ أنا لا أشكك أبداً بهم ولكن من حق المواطن أن يعرف كيف تم تعيينهم في ظل قناعة تامة بوجود تعيين للقياديين بطريقة غير عادلة وغير شفافة وفيها عدم وجود عدالة اجتماعية». فيذهب هذا المستجيب إلى أن الهيئة الخاصة بمكافحة الفساد وأسس اختيار أعضائها وجهازها الإداري، هل تم بالطريقة نفسها التي يتم فيها اختيار القيادات الأخرى في البلد. فالشفافية غائبة في عملية الاختيار والتي لا تظهر واضحة. ولا يمكن الشك دائما بنزاهة أي من العاملين من قطاعات الدولة، إلا أن الشعور والثقافة السائدة التي أورثت نقصاً في مقدار الثقة في عملية التعيين للقياديين وغيرهم، وهو ما أوضحه وحدده أفراد العينة من المبحوثين.

وقد أشار عديد من أفراد العينة إلى أن كثيراً ممن تم تعيينهم في المناصب القيادية بناء على محسوبيات ووساطات هم أشخاص يفتقدون للكفاءة الإدارية أو العلمية. فكما يشير أحدهم إلى أن في «التعيينات يعينون الجهلاء والتُبع والبصامين (الذين لا يرفضون الأوامر)»، ويقول آخر: إن «تولية المناصب العامة والمهمة لغير الأكفاء»، ويشير آخر: «من لا يفقه يستلم منصب أكبر من قدراته». فهناك عديد من أفراد العينة من أشار إلى غياب الكفاءات وتعيين بعضهم عن طريق المحسوبيات والواسطات في إدارة شؤون الدولة. فمن يقوم بالتعيين نتيجة لمحاصصات سياسية واجتماعية ومصلحية هو المسؤول عن الفساد وانتشاره.

ولقد أكد عديد من أفراد العينة أن القبيلة والطائفة والانتماء لها دور في هذه التعيينات، وفي دورها في التنفيع للأقارب وأبناء الطائفة. فيشير أحد أفراد العينة إلى أن عملية التعيينات يتم فيها «تفضيل مصلحة القبيلة والطائفة والعائلة على مصلحه الوطن». فعملية التعيين كما يقول آخر تتم وفقا لعملية متوافقة مع العملية الديمقراطية من اختيار الناخب للنائب. فيقول واصفاً الفساد: إن «اختيار الناخبين للمرشح بمعيار غير معيار النزاهة ولكن بمعيار القبيلة

والطائفة والرشوة». ويكمل بأن «الانتماء إلى الحزب أو الطائفة وبوساطة النواب يتم تعيين المزور والنطيحة والمتردية». ويرى آخر إن «الكويتيين سواسية، ولكن القبلية طغت على كلمه سواسية... قبلي ثم طائفي وأخيرا الوطن». ويشير آخر إلى «أن المحسوبية إما من القبلية أو الطائفة والعنصرية هي سبب الفساد بشكل كامل». إن انتشار الفساد كما أوضحه عديد من أفراد العينة مبني على ترسخ العادات والتقاليد، والطائفية والقبلية، والتي جعلت من وصول قيادات غير مؤهلة للسلطة ومركز القيادة مع انعدام الكفاءة.

٢. المظاهر المالية:

انحصرت المظاهر المالية في استمارة البحث على بعدين: انتشار الرشوة وسرقة المال العام. فهما البعدان الرئيسان اللذان ركزت من خلالهما استمارة البحث. وقد جاءت إجابات أفراد العينة منصبة بشكل أكبر حول سرقة المال العام، وهو أمر يتوافق مع نتائج الدراسة التي أوضحت الحجم المرتفع في هذا الجانب تحديدا. أما الجانب الخاص بالرشوة، فقد سجلت النتائج الكمية درجات أقل بشكل ملحوظ، وهو أيضا ما عبرت عنه العينة هنا في الجانب الكيفي.

لقد أشار عدد غير قليل من عينة الدراسة بأن هناك انتشاراً للرشوة، وتفشيها وخاصة في الوقت الراهن، وفي السنوات القليلة الماضية، حيث أشارت مجموعة من المستجيبين بأن الرشوة بدأت بالظهور مؤخراً وهي غريبة على المجتمع الكويتي. وقد أشار بعضهم إلى أن الرشوة أصبحت بواسطة عملات نقدية بسيطة مثل رشوة بمبلغ خمسة دنانير فقط، أو هدية عينية قد تكون بسيطة لإنجاز معاملة. فيقول أحدهم متفاجئا: «تفاجأت عندما سمعت من قريب مني رأى أمام عينيه عن موظفين يستلمون من مندوبين كرت شحن موبايل مع المعاملة بقيمة ٥ دنانير لتخليص المعاملة...» ويتساءل: «كيف يحلل على نفسه وعلى بيته أي دينار حرام؟، هذا طبعاً مثال بسيط ومبلغ بسيط فما بالك بملايين الدنانير»، ويضرب آخر مثلاً إلى أن من أجهزة الفساد موجودة في الجمعيات

التعاونية، وهي الجمعيات ذات الطابع الأهلي. فيقول: «الفساد في الجمعيات التعاونية شي مسيء للبلد خصوصاً عملية الرشاوي التي تتم للعمالة المسؤولة عن البضائع، الرشاوي من أكبر مسؤول إلى أصغرهم كويتيين وغير كويتيين»، ويقول آخر عن زهد قيمة الرشى «في المطار عند باب الجوازات خدامتي كان عندها وزن زائد في شنطة اليد فطلب المسؤول ....(من جنسية محددة) مبلغ ٥ دنانير علشان يطوفها (حتى يتجاوزها)». ويقول شخص مسؤول في إحدى جهات الدولة بحكم منصبة الخدمي «تعرضت لأكثر من محاوله للرشوة....». فهناك حالات عديدة من حالات الرشى التي بدأت تنتشر وخاصة في الوقت الراهن كما يراها أفراد العينة.

أما فيما يتعلق بالمال العام والحوادث التي أشار إليها أفراد العينة، فقد أفصح عديد من أفراد العينة عن شعورهم واتجاهاتهم التي عبروا عنها في هذا الجانب موضحين مجموعة من الأمثلة. فهناك من أشار إلى أن سرقة المال العام جاءت بسبب الأمن من العقوبة. فقد أشار أحدهم على سبيل المثال إن من أبرز معالم ومظاهر الفساد المالي هو «استباحة المال العام دون خوف من العقاب»، ويزيد عليه آخر مستشهداً بقول الرسول صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: «إنما أهلك الذين قبلكم، أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد» (رواه البخاري)، فيقول بهذا المعنى: «إذا سرق الغني تركوه وإذا سرق الفقير أخذوا عليه الحد»، ويوضح ثالث على أن من علامات الأمن من العقوبة هو أنه «لا يوجد في السجن سارق مال عام واحد». ويضيف آخر على أن من أسباب هذه المظاهر التي انتشرت هو «البحث عن المال والشهرة بأي طريقة وسرقة المال العام وعدم محاسبة المسؤولين المستنفعين من أموال الشعب». فهي إشارات إلى شعور على عدم تطبيق القانون، مع إشارة عديد من أفراد العينة إلى هذا الموضوع وكثرة سرقه المال العام وعدم وجود عقوبة رادعة.

ولقد حدد عديد من أفراد العينة مجموعة من الأنواع الخاصة بسرقة المال العام، وشعورهم بوجود مثل هذه الأنواع المنتشرة، والمتداولة بين الناس أدت

إلى غنى فاحشٍ عند بعضهم. فيقول أحدهم من أنواع السرقات والفساد المالي في «توزيع المناقصات على شركات معينه»، فهناك من يشير إلى أن بعض المناقصات المالية التي تمنح لبعضهم غير قانونية، فيقول أحدهم في هذا الجانب: «ترسية المناقصات لشركات لا تتمتع بمعايير جودة مناسبة»، وكذلك «الإخلال في بنود المناقصات والعقود لتذهب لشركات محددة وبعينها». وتفصّل إحداهن وهي صاحبة إحدى الشركات عن تجربة شخصية لموضوع المناقصات، فتقول: «ننزل (أي نشارك) في مناقصات كوني صاحبة شركة وأكون أقل الأسعار وتنطبق علينا جميع الشروط والمواصفات، ورغم هذا تروح (تذهب المناقصة) لشركة أخرى لها مصالح مع هذه الجهة». ولعل موضوع المناقصات الحكومية هو مصدر من مصادر الفساد المالي كما يراها أفراد العينة وبحكم سهولة القيام ببعض الإجراءات التي يمكن التلاعب فيها بسهولة.

ومن مظاهر الفساد المالية التي ذكرها مجموعة من المبحوثين على سبيل المثال ما أثر حول «توزيع الأراضي والمزارع» التي انتشرت في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والتي كان لها صدى واضحٌ في عملية تنفيع مجموعة من الشخصيات تحديداً. ويشير آخر عن نوع آخر من أوجه الفساد المتعلقة بالمنشآت الجديدة وعملية الهدر المالي فيها. فيقول: «إن وجد فساد فهو فساد مالي يبرز في المنشآت الجديدة التي يطرأ عليها التدمير بأسرع وقت».. ويستدرك قائلا ومتفائلا «ولكن المجتمع مازال بخير». ويذكر آخر إلى أن «توزيع المصالح والفوائد المالية والمناصب بين المجموعات التي تتفق وتتعاون على سرقه المال العام و لا يتم محاسبتهم ... انتشار واستغلال الفرص لغسيل الأموال بكل الوسائل .. عدم جودة العمل بالأعمال الإنشائية في الدولة والاستمرار في المحافظة عليها». فيذكر توزيع المناصب وعلاقتها بالاستفادة المالية، وموضوع غسيل الأموال، والأعمال الإنشائية. ويذكر آخر من جوانب الفساد المالي ومظاهره فيقول: «استلام رواتب من غير حق ومن غير حضور نهائيا وهذا بسبب الواسطات ووضع الشخص غير المناسب وغير الكفء في مناصب عاليه

كي يمشي مصالح شخصيه ومعارف له». فالاستغلال الوظيفي من الممكن أن يؤدي إلى استفادة مالية جراء ذلك. فقد عدد أفراد العينة أنواعا مختلفة ومتنوعة من مظاهر الفساد المالي سواء المتعلقة بالرشى وانتشارها، وسرقة الأموال العامة التي حظيت بنصيب الأسد من إجابات أفراد العينة.

٣. المظاهر الإدارية والسلوكية:

لقد كان لمظاهر الفساد الإداري جزءٌ كبيرٌ من آراء أفراد العينة، والتي عبروا عنها بشكل صريح وبأمثلة دالة. وقد أشارت نتائج الدراسة الكمية إلى تضخم مظاهر متعددة من الفساد الإداري المنتشر في وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة. وذكر أفراد العينة هنا أمثلة متعددة من هذه المظاهر في الجهاز الإداري والتي أشاروا إلى «عدم الإخلاص في العمل» على سبيل المثال، و«ضعف الانضباط الوظيفي»، و«تأخير المواعيد»، و«عدم تشجيع الكفء من العاملين وإحباط المجتهدين واتباع المحسوبية والوجاهة في الترقيات»، و«عدم مراقبة الموظفين من المسؤولين بالوظيفة، حيث يبصم الموظف بداية ونهاية الدوام ويهمل وظيفته»، و«سوء وتأخر المعاملات الحكومية اليومية، وسوء معاملة موظف الحكومة المراجع»، و«عدم الالتزام بالحضور والانصراف»، و«التأخير بالمعاملات». هذا بالإضافة إلى «عدم الالتزام بالدوام وكثرة الغيابات وخاصة في أعقاب الإجازات ونجد ذلك واضحا في غياب الطلبة والطالبات وعدم تقيد الأهالي بحضور أبنائهم. كما تشير بيانات التوظيف إلى عدم وضع الموظف المناسب في المكان المناسب والتخصص المناسب». ومن جانب آخر هناك من ذكر من مظاهر الفساد الإداري هو «عدم إنجاز مشاريع الدولة» ، ويضيف آخر «إعلانات التوظيف دائما مفصلة على مقاس اللي يبونه (يريدونه)». فهذه صفات وأنواع عامة من الجوانب أو المظاهر الإدارية التي ذكرها أفراد العينة. وهي في الواقع تعبر وبشكل واضح عن حال الإدارة في المؤسسات والوزارات والهيئات الحكومية. وقد لا يختلف اثنان على تفشي مثل هذه الظواهر الذي تمت الإشارة إليها من قبل أفراد العينة.

ولعل الجهاز الإداري أيضا متهالك بموضوع الوساطة والمحسوبية والعمل على قواعد غير عادلة في معاملة المراجعين لمؤسسات الدولة بمختلف قطاعاتها. فيقول أحدهم في هذا الشأن: «أضطر أحيانا أن أقوم بمعاملاتي الحكومية بالواسطة مع إنها ماشية والسبب الفساد الحكومي»، فهنا على الرغم من أن موضوع المعاملة التي أشار إليها هذا المبحوث لا تتطلب الواسطة، إلا أنه مضطر للجوء إليها لتسهيل عمله والخدمة التي يريد تحقيقها، وهذا شعور متزايد أشار إليه أفراد العينة. وتقول أخرى على الرغم من أني من عدم مؤيدي الواسطة، إلا أنها بدأت تقتنع بذلك، ولا بد من إنجاز معاملاتها بهذه الوسيلة، فتقول بعد أن تعرضت لموقف: «هني بديت (هنا بدأت) أقتنع أن الواسطة ضرورية وفعلا بديت أتقبلها وأتعامل معها مع إني بالبداية كنت رافضتها». ويشير آخر صراحة إلى أن «في المعاملات الحكومية إذا لم يكن لديك واسطة تصبح معاملتك لمدة أشهر بينما إذا عندك واسطة بنفس الوقت». وعن موضوع الواسطة ومعاناة أحد أفراد العينة من الوافدين تحديداً في الواسطة ودورهم فيها، فيشير إلى أننا أصبحنا «...نقتنع نتعامل بالواسطة وأبدأ بالوافدين اللي لعبو بالديرة لعب نحس إنا غرب بديرتنا وعلى فكره واسطتي كانت وافداً لأن الأمور كلها بإيدهم .. أحس الديرة مو لأهلها .. سرقوها منا صرنا غرب بديرتنا وهم اللي يديرون البلد». فجهاز الدولة الإداري تتغلغل فيه الواسطة وتهدد كيانه وتؤثر بدون شك على عملية تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع.

ومن أوجه ومظاهر الفساد الإداري الذي عبر عنه بعض من أفراد العينة هو ذلك الإقصاء في الترقي، ومحاباة الآخرين والمقربين وتقريبهم وترقيتهم. فيقول على سبيل المثال أحدهم: «لقد عانيت من الإقصاء وعدم التقدير وترفيع غيري للترقية من أول يوم عملت به في الوظيفة الحكومية بعد التخرج. كنت أعمل بكل جد واجتهاد بشهادة المسؤولين ولكن لا أنال أي مقابل ،، ويترفع من هم أقل مني كثيراً»، ويطلب هذا المستجيب «أن تنشر نتائج هذا البحث بكل شفافية عسى أن يكون هناك إصلاح وتعديل للأوضاع المائلة». وفي المقابل

فإن استبعاد بعض الكفاءات بطرق مختلفة مثل الإحالة للتقاعد من أجل تنفيع آخرين مقربين هو من أحد المظاهر التي سجلتها الدراسة عن طريق بعض من أفراد العينة. فيقول أحدهم: إن من مظاهر الفساد الإداري هو «إحالة القيادات الشريفة إلى التقاعد ووضع من هم فاسدين مكانهم والأمثلة على ذلك كثيرة أمامنا بجميع الوزارات». ويقول آخر: «أنا شخص خدمت في الحكومة وتقاعدت لأن الإنسان النظيف محارب في الوزارات». فالإحالة أو الإجبار على التقاعد لتعيين آخرين قد يكون من أحد مظاهر الفساد.

ولعل الجانب السلوكي مرتبط بالجانب الإداري وكذلك الاجتماعي والمالي، إلا أن الجانب السلوكي الإداري هو المقصود هنا والذي سجل معدلات عالية من إجابات أفراد العينة لوجود عديد من السلوكيات ذات الأثر البالغ والواضح في مظاهر الفساد المنتشرة. فهناك من أفراد العينة من تحدث وأشار إلى عمليات التزوير على سبيل المثال كبعد سلوكي إداري سلبي منتشر. فيقول أحدهم على سبيل المثال بأن هناك «تزوير الشهادات العلمية بمستوياتها المختلفة»، ويزيد آخر عليه بأن «التزوير بجميع أشكاله في المؤسسات والجنسية والتعليم». فهو منتشر بمجالات متعددة كما يصفها أحدهم والتي تبين تأثير الجانب السلوكي على الإدارة. ويشير آخر إلى أن ذلك يعتبر «انهيار القيم السلوكية والثقافية والمجتمعية» وأن المساءلة أصبحت معكوسة كما يوضحها مستجيب آخر، حيث يشير إلى أنّ هناك «محاسبة لمن يتبع اللوائح، وغياب محاسبة المخالفين لها بل ومكافأتهم بالمناصب». فالآلية مقلوبة رأسا على عقب كما يصفها، ويؤكد عليه آخر فيقول من خلال شعوره العام «يحاكمون المبلغ عن الفساد ويتركون المفسد ليفسد أكثر» حتى «أصبح الفاسد يرى فعلته شطارة» كما وصف ذلك مبحوث آخر. فأصبح هناك نوعٌ من القبول الاجتماعي للجوانب السلوكية المدعمة للفساد، وإلى أن أعطى أحد المبحوثين مثالاً داخل أسوار المؤسسة التعليمية ليعبر عن إشكالية سلوكية فيقول عن موضوع الغش الجامعي وتبعاته السلوكية: «أنا في الجامعة ويؤلمني كثيراً حجم الطلبة الذين يَرَوْن أن الغش أمر عادي .. لنقل إنه نسبة

الطلبة في الجامعة تشكل ١٠٠٪ ولنرمز لها «أ» .. أنا لا أنكر وجود نسبة معينة لنقل «ب» من إجمالي الطلبة «أ» يشكلون أناساً واعية لا تغش في الاختبارات .. ولكن الصدمة أنه نسبة قليلة جدا لنقل «ج» تشكل من «ب» عدداً قليلاً من الطلبة الذين لا ينقلون حل الواجب .. نقل الواجب لا يكاد يقل سوءاً عن الغش في الاختبار وهذا الذي لا يعرفه الطلبة». ويشير هنا إلى أن عملية الغش وهذا السلوك السلبي قد أصبح أمراً عادياً. ويشير أحد المستجيبين إلى أن «الفساد متفشٍ ليس بالسرقة من المال العام فقط حتى أخذ المرضية والتقاعد الطبي ورمي القمامة في الشارع ورمي الكلينكس من السيارة كله هذا فساد». فهي قضايا ومظاهر سلوكية عامة تكرست في سلوك المواطنين داخل المجتمع المحلي. وهي سلوكيات مجتزأة من عديد من الشواهد الأخرى التي تمت الإشارة إليها عند أفراد العينة المدروسة، والتي لم يتم التعرض لها بشكل كامل، إنما اجتُزِئَتْ الأطر العامة التي توضح الفكرة الخاصة والمرتبطة بالسلوك.

ثالثاً ـ أسباب الفساد:

لقد سجل أفراد العينة معدلات كمية عالية في الكشف عن أسباب الفساد المختلفة المسؤولة عن انتشاره، فقد سجل أفراد العينة معدلات عالية في الأسباب القانونية، والأسباب الاجتماعية القيمية، والأسباب الإدارية المسؤولة عن تفشي الفساد وانتشاره في المجتمع المحلي. وفي هذا الجزء، سيتم تناول الجوانب والأبعاد الثلاثة للفساد كما عبّر عنها بشكل مباشر أفراد العينة المبحوثة والتي توافقت مع هذه المعدلات. ويمكن عرض هذه الأسباب وأبعادها بالآتي:

١. الأسباب القانونية:

ويرتبط البعد القانوني لأسباب الفساد في تلك المخالفات القانونية التي يتم ارتكابها في مؤسسات الدولة المختلفة، وكيف أن القانون وعدم تطبيقه وعدم تحقيق العدالة يجعل من هذا القانون عرضةً بأن يكون سبباً من أسباب انتشار

الفساد والمساعدة عليه. فيذكر عديد من أفراد العينة إلى أن هناك إشكالية في تطبيق القانون، وإن هذه الإشكالية هي التي تؤدي إلى إحداث فساد عام وفساد إداري داخل المجتمع. وهو ما عبرت عنه الدراسة الكمية. فهناك من أشار إلى «قلة احترام القانون وعدم تطبيق القانون»، و أن المثل المشهور «من أمن العقوبة أساء الأدب» هو أمر يتناسب مع الأوضاع داخل المجتمع ويتوافق معه، وكما يقول آخر «بوق ولا تخاف» في الإشارة إلى أن القانون لا يطبق، بالإضافة إلى أن «تطبيق القوانين غالبا على من لا واسطة لديه» أي عدم وجود مسطرة واحدة للجميع. ويشير آخر إلى أن عدم تطبيق القانون يجعل من الفرد مضطراً إلى أن يلجأ إلى طرق ملتوية مثل الرشوة، فيقول أحدهم على سبيل المثال: «يجرون المواطن لتخليص معاملته عن طريق الرشوة لأنه يئس من أن يأخذ حقه القانون».

ويشير آخرون إلى أنه لا طائل من رفع دعاوي وقضايا ضد من ينتهك القانون، فقد أشار أحد أفراد العينة المبحوثة بأنه تم «رفع الكثير من القضايا، فيتم الالتفاف على تطبيق الأحكام» بطريقة ما أو بأخرى من الجهاز الإداري. ويستطرد هذا المبحوث ويقول «..حتى لو تأخذ حقك في المحكمة، فالجهاز الإداري كفيل بأنه يخرج لك بقرارات ملتوية أخرى». وعن القوانين نفسها، فهناك من انتقدها أساساً، فيشير أحدهم إلى أن «القوانين مصاغة بشكل يشجع على الفساد»، وقد يكون في إشارة إلى أن بعض القوانين قد تخدم مصلحة جهة أو جهاز معين. ويضيف آخر في هذا الاتجاه بأن «الذي يشرع القوانين هو التاجر القائد المسؤول». ولذلك فإن القوانين لا بد من أن تتوافق مع ما يقره صاحب المصلحة. فهي مجموعة من الاتجاهات التي تعكس شعور أفراد العينة حول الأسباب القانونية المسؤولة عن الفساد وتفشيه.

وفي الجانب الذي يتعلق بالتهاون في تطبيق القانون أشار عديد من أفراد العينة إلى أن هناك تهاوناً بيّنا في تطبيق القانون والذي يعتبر من أبرز مؤشرات انتشار الفساد داخل المجتمع المحلي. فهناك ضعف للرادع، وأمن للعقوبة، والقانون يتم تطبيقه على شريحة دون أخرى وعدم محاسبة بعضهم وغيرها من المؤشرات

التي أشار إليها أفراد العينة. فيقول على سبيل المثال أحد أفراد العينة عن أسباب الفساد القانوني: «ضعف الرادع ومعاقبه الفاسدين غير واضحة في المجتمع الكويتي وغياب معيار الكفاءة مقابل المحسوبية والواسطة وغيره مؤشرات خطرة في جهاز الدولة بكافة فئاته»، ويذكر آخر رأيا من واقع تجربة: «بحكم عملي كإداري فعلا لا يُكافَأ المجد ولا يعاقب المتخاذل .. وبسبب عدم وجود قانون يسمح بإقالة أي موظف متقاعس لا يمكن الارتقاء بالعمل». فالقانون فيه من الهفوات أو عدم التطبيق. ويعزز آخر بأن «عدم محاسبة المفسدين الكبار أدى لتفشي ظاهرة الفساد عند الكثير من الناس خاصة الجيل الجديد». ويضيف آخر متهما الشيوخ تحديداً: «إن الحكومة تدع الشيوخ تسرق من دون عقوبة شديدة». ويطالب آخر بتطبيق العقوبة على الكبير وذي الانتماء الاجتماعي قبل الصغير، فيقول: «إن تطبيق العقوبة تجاه جميع الانحرافات ومحاسبة ومعاقبة المسؤول الفاسد قبل الموظف العادي، وتعيين الكفاءات بحسب المعايير الصحيحة دون النظر إلى خلفياتها العائلية والقبلية والطائفية كفيل بوضع الأمور على طريق الإصلاح». وهناك من يتجه مباشرة إلى من أسموهم «بالفاسدين الكبار» بمعنى أصحاب النفوذ، وإذ يشعر أفراد العينة بضلوعهم في أسباب الفساد بسبب عدم تطبيق القانون عليهم. فيقول أحدهم معمماً «جميع القياديين لا يتحاسبون إذا اختلسوا». ويستشهد آخر بقضايا فساد كبرى حصلت بالكويت ويتساءل ساخراً: «الناقلات و (التأمينات) شنو صار عليهم؟». ويقول آخر موضحاً مثالاً عن أحد الحالات مشيراً بأن «أغلب أسرتي قاموا بشراء شاليهات من شركه اسمها (--) وطلعت شركة وهمية ولما قاموا بالشكوى ورفع قضايا ومناشدة العدالة (فنجد أن) الحرامية يتمتعون بالأموال ولم يُؤخذ أي إجراء قانوني ضدهم مع وجود الأدلة لإدانتهم ولكن وراهم رؤوس كبار حاميتهم للأسف. الحرامي يتمتع والمسلوبة حقوقهم يدفعون أقساطاً شهرية للبنوك ولم يُؤخذ بحقهم لحد الآن أين العدالة أين القانون !!!» فلا جدوى حسب زعمه من اللجوء للقانون وللجهاز القانوني لاسترجاع الحق في وجود متنفذين. فالأسباب القانونية هي

وراء تفشي الفساد من حيث عدم تطبيقه، واختزاله على بعضهم دون الآخر، وعدم تحقيق عدالة في هذا التطبيق كما أشار إليه أفراد العينة المبحوثة.

٢. الأسباب الاجتماعية القيمية:

لقد أشار عديد من أفراد العينة إلى مجموعة من الأسباب الاجتماعية القيمية التي تؤدي إلى حدوث الفساد وانتشاره في المجتمع. فقد أعطى عديد من أفراد العينة مجموعة من الأمثلة على هذه الأسباب وحددوها بجوانب تتعلق بالأسرة، والمدرسة والمناهج، وكذلك التربية المجتمعية العامة. فقد أشار عديد من أفراد العينة إلى أن الفساد سببه «فقدان القيم الأخلاقية أي تدني الأخلاق»، و«غياب الضمير والوازع الأخلاقي والديني» وكذلك «غياب فهم مصطلح الحلال والحرام»، و«غياب الوازع الديني والأخلاقي والوطني». إن الابتعاد عن الدين والأخلاق هو ما يؤدي إلى السرقات والفساد العام في المجتمع. فيقول أحدهم مضيفاً: إن «الابتعاد عن الدين والأخلاق مما أدى إلى السرقة بكل أشكالها وانعدام الثقة بالقدوات». فيؤكد إن غياب الوازع الديني والأخلاقي هنا قد أعدم الثقة بالقدوة والرموز الاجتماعية. وعلى حد تعبير أحدهم «بأننا نعاني من أزمة أخلاق». وهناك من يرمي السبب «على اختلال في منظومة القيم الاجتماعية» ويزيد على ذلك أصبح «التركيز على قضايا هامشية وإهمال قضايا الفساد الكبرى».

ولعل الدور الأول المسؤول عن الأسباب الاجتماعية مُلْقَي على المؤسسة الأولى في المجتمع وهي مؤسسة الأسرة. فيشير أحد أفراد العينة إلى أن «جميع أنواع الفساد سببه غياب دور الأسرة المؤسسة الأولى والأساس في المجتمع». ويفصّل آخر في ذلك بالقول: «قديماً الأم تربي، والأب له هيبة... تمرد المرأة وخروجها وترك المسؤولية كاملة على الخادمة.. نادراً ما نرى أسرة مثل أول، طبعا أهم شيء الأسرة والفرد، إذا صلحت صلح المجتمع. بعدين البيوت أول أحسن (من حيث) التنشئة، غير أن مواقع التواصل الآن بيد الأطفال. وبعد عشرين سنة ما أدري شنو يصير...». ويوضح آخر مثالاً أكثر وضوحاً عن دور

البيت وتقاعسه وتشجيعه على عمليات الفساد التي ستصبح سلوكاً مقبولاً عند الفرد فيقول: «الفساد يظهر في أبناء المفسدين، إذا كان الصغير يتبع منهاج الفساد وهو في المدرسة كأن يزوّر طبية للغياب ووالداه هما اللذان يصطحبانه للطبيب للتمارض أو أنْ يروي لوالديه حكايته في الغش في الامتحان والجميع يأخذ القصة على محمل الاستهزاء ويتخذانها نكتة .. أو أن لا يخلص في عمله في أبسط وأسهل الأعمال المفروضة عليه كأن ينقل الواجب من زميله .. هنا في الصورة الصغيرة تتبين نسبة الفساد في الصورة الكبيرة للمجتمع». فالبيت والأسرة هما مطبخ العمليات التربوية وهما أساس سلوك الفرد الذي يواجه من خلاله المجتمع.

وهناك من يحمل المدرسة والمناهج دوراً أساسياً في حدوث الفساد. فهناك من يشير إلى «تدني مستوى المناهج التربوية وتغييرها بشكل مستمر». وهناك من يلقي بالمسؤولية على المجتمع وعدم قدرته على خلق مواطن صالح. فيقول أحدهم: «الفساد هو نتيجة عدم المراقبة الذاتية للشخص نفسه فربما تجد في البيت الواحد فاسداً وآخر تقياً ويخاف الله في جميع معاملاته، فالبيئة والتربية ليست هي العامل في خلق الفاسد بل الطمع ودناءة الشخص نفسه وعدم المحاسبة الفورية للفاسد من الجهات المسؤولة ومحاولة التغطية عليه من باب عدم التشهير والخجل من الفضيحة». فالجهات الحكومية هي مسؤولة عن حدوث مثل هذه الانتهاكات. ويشير آخر إلى تعارض في الشخصية المحلية نتيجة خلل مجتمعي، فيحمل المجتمع والبيت هذا الخلل، فيقول: «الخلل يكمن في المجتمع لأنه هو أساس أي دولة. انهيار الأخلاق و القيم و العمل دون معرفه الحقوق من الالتزامات. شعب ينتقد الحكومة بعدم استعدادها لموسم الأمطار. وهو نفس الشعب من يستعد لشهر رمضان في نفس يوم إعلان عن موعد صيام الشهر الفضيل، وهو نفس الشعب من ينتخب إدارة الجمعية في منطقته السكنية والكل يعرف فساد الجمعيات التعاونية !!». ويؤكد في النهاية إلى أن الأسرة هي الأساس في التعريف بالقضايا القيمية فيكمل في النهاية ويشير إلى

أن «البيت هو الأساس...». ويعزز من هذا الجانب آخر فيقول: «الفساد ظاهرة اجتماعية ناتجة عن سوء التربية في البيت وسوء النظام في المجتمع وغياب المثل العليا أخلاقياً». ومن الأسباب الاجتماعية التي أوردها بعض من أفراد العينة بأن الكويت ما هي إلا بلدٌ مؤقتٌ وستندثر بسبب كثرة الفساد الموجود فيها. ويقول -في هذا الصدد- أحدهم على سبيل المثال: «عدم الخوف من الله واعتبار أن بقاء الكويت مؤقت بعد ما حصل من العراق إبان الغزو الغاشم بالإضافة إلى ما يدور حولنا في دول المنطقة». فهناك شعور اجتماعي إلى أن عملية النهب والسرقات التي تحدث ما هي في النهاية-وبنظرة اجتماعية تشاؤمية- إلا مؤشرٌ على أن الكويت تعتبر بلداً مؤقتاً.

٣. الأسباب الإدارية:

لقد أشار عديد من أفراد العينة إلى مجموعة من الأسباب الإدارية التي تؤدي إلى انتشار الفساد. وجاءت أكثر التعليقات حول غياب مبدأ الثواب والعقاب في العمل، وفساد القيادة الإدارية التي تؤدي إلى فساد الجهاز الإداري، وأخيراً والأكثر إشارة والمتمثل في موضوع العمالة الوافدة وتغلغلها داخل الجهاز الإداري وكسب ثقافة الفساد منها. ففي غياب مبدأ الثواب والعقاب، فقد أشار عديد من أفراد العينة إلى أن هذا المبدأ غائب في الجهاز الإداري وهو الأمر الذي يؤدي إلى إحداث فساد كبير داخل مؤسسات الدولة كما أشار إليه أفراد العينة. فهناك من أشار من أفراد العينة وبكثرة «عدم محاسبة المخطئ»، ويضيف آخر إلى أن أوجه الفساد «يمكن القضاء عليها بشكل أفضل عند اعتماد واضح لمبدأ الثواب والعقاب» ذلك المبدأ الغائب في المجتمع المحلي. فهو من أبرز أركان العمل الإداري.

أما البعد الآخر الذي تم الإشارة إليه هو ما يتعلق بفساد القيادة الإدارية. فقد أشار عديد من أفراد العينة إلى هذا البعد، وهو الأمر المرتبط بالجانب الخاص بالتعيينات ومظاهرها التي تمت الإشارة إليها سابقا. فيشير عديد من أفراد

العينة إلى «فساد قيادات ومؤسسات الدولة»، وإن فساد الإدارة هو سبب فساد المؤسسات، وكذلك فساد الموظفين الآخرين أيضا. فعلى حد تعبير أحد أفراد العينة بأنه «إذا صلح الراعي صلحت الرعية». ولا شك إن وصول هذا الفساد بسبب الواسطة والمحسوبية كما تمت الإشارة إليه سابقا في تعيين المسؤولين، ويشير أحدهم إلى أن «الواسطة وراء بقاء المسؤول الفاشل». فهو يحتمي بمن ساعده على التعيين. ويقول أحد أفراد العينة ومن واقع عمله وتجربته «بالنسبة لي كموظف هناك فساد منتشر وكيف تحاسب الموظف العادي مادام الفساد موجود لدى القيادة العليا من الوزارة ولا يمكن محاسبته». فلا يمكن محاسبة أي فرد داخل المؤسسة بما أن القيادي فاسد. هذا هو الشعور العام لدى أفراد العينة والذي أوضحوه في الجانب الكمي، وعززوا منه هنا.

ولعل أبرز الأبعاد التي فصّل فيها كثير من أفراد العينة هو البعد المتعلق بالعمالة الوافدة، وكيف قامت هذه العمالة بنقل ثقافتها داخل المجتمع وعززتها من خلال ممارساتها السلوكية والإدارية بين أركان المجتمع. فيقول أحدهم على سبيل المثال إن «صياغة القوانين من قبل الوافدين»، فَهُمْ من يضع هذه القوانين بالتناسب مع احتياجاتهم، ويشير آخر إلى أن الفساد بكل مكوناته «جاءنا من دول أخرى». وأن هذه العمالة تعمل في مواقع مهمة وهم كُثر. ويشير أحد أفراد العينة إلى أن العمالة تعمل في مجموعة من الأماكن الحساسة والمهمة وهي المسؤولة التي نشرت الفساد، فيقول أحدهم على سبيل المثال إن «العمالة (---) تعمل بالقطاعات الحيوية والحكومية ويجب أن تزال .. (فقد) نشرت الفساد كما ينتشر السرطان بالجسد .. «. وأشار أحدهم إلى أنه وعلى سبيل المثال «حسابات الهيئة العامة للاستثمار بأيدي أشخاص أجانب»، وهو جهاز حساس ومهم. ويشير آخر بأن «كثرة العمالة الوافدة في أماكن حساسة ووجود فاسدين كثر منهم وعدم إيجاد حل أو عقوبة رادعة يتبين من خلال تقاضي العديد منهم للرشاوي والمواطنين يدفعون مقابل إنجاز مصالحهم»، وذلك كمثال على سلوك بعض

من الوافدين. ويحمل أحدهم الفساد ويلصقه بهم فيقول: «العمالة الوافدة هي السبب الرئيسي للفساد وخاصة ومع الأسف العمالة (--) التي أفسدت دولتها بسبب الرشوة والمحسوبية». ويضيف آخر «ازداد الفساد بدخول جنسيات معينه معروفة في انتشار الفساد في بلدها حتى أصبح سلوكاً متقبلاً خصوصاً التعليم والقضاء ونشر هذا السلوك في المجتمع». وفي التعبير أيضا عن بعضٍ من سلوكيات الوافدين وكيف يتم استغلالهم من الموظف المواطن المستفيد منه يشير أحدهم: «الفساد في كل شيء حتى في العمالة الوافدة الرخيصة لما المسؤول ياي بالبراشوت ويحابي أصحابة على الموظفين المخلصين، ولما المسؤول يستغل سلطته على من تحته وعارف محد يقدر يرده، لما المسؤول يحط واحد (من جنسية---) جاسوس على موظفينه كويتيين وهم يشتغلون ويشكك في عملهم ما في من يردع هالأشكال». ويشير آخر إلى أن الوافدين أصبحوا أدوات الحكومة وتعمل على إرضاء المسؤولين والجهاز الحكومي. فيقول أحدهم بأن «الجاليات الأجنبية بكل الدوائر الحكومية يستلمون رواتب الكويتي ما يحلم فيها. وفي الوقت نفسه يمشون كل شغل الحكومة عيني عينك. وأي واحد محسوب على الحكومة وغيره ما يتعطل. أما المواطن الشريف اللي مو حول هالمهزله يتعطل بكل شي.. صارت الديرة تمشي إذا عندك واسطة بس وإذا ما عندك يأكلونك بقشورك. و(صاحب الجنسية ---) عايش بالكويت أحسن من الكويتي» وذلك لأنه يتمتع بميزات نتيجة لتنازلات يقدمها للجهاز الحكومي بقياداته. ويعزو آخر أسباب وجود هذا الكم الكبير من العمالة التي تؤدي إلى الفساد هو «تجار الإقامات وآثار هذه التركيبة وأضرارها». فقد حظيت العمالة الوافدة بتفصيل متعدد من قبل أفراد العينة على عكس الأبعاد الأخرى، على الرغم من أن النتائج الكمية لم تعكس هذا الجانب، وعرض الجوانب الأخرى بشكل أكبر. ولكن بشكل عام، فإن هناك شعوراً عند أفراد العينة بأن العمالة الوافدة هي من الأسباب الإدارية للفساد نظراً لتعدد السلوكيات المتوافقة مع ذلك الرأي أو الاتجاه.

رابعاً ـ دور المؤسسات والواجهة المعنية في الحد من الفساد:

لقد أشارت البيانات الكمية إلى مسؤولية عديد من الجهات والأجهزة والمؤسسات عن مواجهة الفساد، وعن عدم قيامها بالدور المطلوب منها، وقد سجلت المؤشرات الكمية معدلات عالية للدور السلبي الذي تقوم به هذه المؤسسات باستثناء وسائل التواصل الاجتماعي التي جاءت متوافقة مع الاتجاه العام من حيث قدرتها وميزتها على مواجهة قضايا الفساد من خلال ما تعرضه هذه الوسائل وما تباشر في عرضه ونشره. فقد كشفت وسائل التواصل الاجتماعي عديداً من جرائم الفساد، وهي لغة العصر الحالية. فقد لعبت وسائل التواصل الاجتماعي على حد تعبير أحد الباحثين (حسين محمد مصلح محمد، ٢٠١٧) في فضح الفساد وأن «هذه الثورة التقنية لم تأذن فقط بولوج العالم إلى عصر المشاركة وقرب نهاية عصر الرقابة والتحكم بالمعلومات، ولكنها أذنت أيضا بثورة من نوع آخر، ثورة ضد كافة أشكال التحكم والتسلط والاستبداد والفساد...» (ص: ٢٩). ولا شك أيضا بالمقابل لعب الإعلام دوراً في نشر الفساد من جانب آخر وارتبط أيضا دوره مع دور المؤسسات الأخرى مثل المؤسسة التنفيذية، والتشريعية، والقانونية، والدينية، والأجهزة الحكومية العامة والتي جاءت متدنية من حيث المعدل في قدرتها على مواجهة الفساد داخل المجتمع. وقد عبّر أفراد العينة عن عديد من الأمثلة على عدم قدرة هذه الأجهزة بمواجهة الفساد سواء الجهاز القانوني، أو الإعلامي العام، أو السلطة التنفيذية بكافة أجهزتها، أو أعضاء السلطة التشريعية التي جاء التركيز الأكبر عليها وعلى السلطة التنفيذية بأجهزتها المختلفة برأي أفراد العينة.

هناك من أشار بشكل عابر عن عدم قيام المؤسسة الدينية بدورها المطلوب، مثل المسجد، وخطبة الجمعة التي تعتبر بعيدة عن مواضيع الفساد. وهناك من عرج على الجهاز القانوني وفساده. فيقول أحدهم هناك «فساد في الجهاز (القانوني) وغياب المحاسبة والمساءلة»، ويشير آخر إلى أنه «عند محاربتك للفساد يتم إقصاؤك وسلبك حقوقك من قبل المسؤولين الفاسدين لأن السلطة

بيدهم ويقولون خل ينفعك القضاء والمحاكم وتضيع حقوقك والامتيازات وتصير منبوذاً ولا أحد يستطيع إعطاءك حقوقك. ويشير آخرون إلى أن القضاء واللجوء إليه يأخذ وقتاً طويلاً، وقد يصل إلى سنوات، وعند صدور الحكم، من الممكن أن يتم التلاعب أيضا في التنفيذ وهناك روايات كثيرة عن ذلك. فاللجوء للقضاء العادل أيضا يتمثل بمشكلة عند بعضهم نتيجة للوقت المستغرق، وكذلك طريقة تنفيذ الحكم.

ومن الأمور التي لم تتناولها الدراسة الكمية هو الموقف من التجار ومن جهاز غرفة التجارة والصناعة تحديداً ودور هذا الجهاز في مواجهة الفساد والمفسدين، والذي كان له نصيبٌ من الاتجاهات عند أفراد العينة عندما طلب منهم الحديث عن اتجاهاتهم العامة. فقد أشار عديد من أفراد العينة إلى الدور السلبي للغرفة وللتجار تحديداً. فهناك من يتهم الغرفة ويقول: «غرفة التجارة منبع الفساد». وقد يكون هنا الإشارة أو المقصد هم شريحة التجار في المجتمع تحديداً وتحقيق مصالحهم الشخصية والتجارية على حساب الدولة. فهم كما يشير بعض من أفراد العينة إلى أنهم متغلغلون في الجهاز الإداري والقرارات تصدر في الغالب لصالحهم. ويذهب أحد المبحوثين برأي متطرف فيشير إلى أن وجود بعض الجهات أساساً هي لخدمة هذه الشريحة، فيقول: «وجود نزاهة وديوان المحاسبة والفتوى والمجلس ما هو إلا أماكن تصفية الحسابات بين التجار ولا علاقة لهم بمكافحة الفساد أو الرقابة، بل أحيانا أفسد من الفساد نفسه. محاربة الفساد تحتاج قراراً فردياً فقط وليس عن طريق أجهزة جميع من تعين بها بالبراشوت». وهي إشارة إلى أن التعيينات أيضا تأتي من هذه الشريحة ومن هذه الطبقة. ويشير آخر إلى أن من يملك السلطة هو التاجر، ومن المؤكد أن القوانين تكون لصالحه. فيقول أحد أفراد العينة إن «التجار جشعون وهم من يملك السلطة، وهم من يملك القرار بالبلد ويفصلون القوانين على حسب مصلحتهم»، ويشير آخر عن سيطرتهم على كل شيء بقوله: «وخير ديرتنا وخير أجيالنا وين راح ،وما نبي التجار ماكلين البلد أكل تكفون كفاية معاشاتهم ومراكزهم وقاعدين يأخذون

اللقمة من حلجنا (فمنا)». وقد ربط أحدهم إشكالية التنمية والتطور بوجودهم واستفادتهم من موارد الدولة، فيقول: «انعدام التطور بالكويت بجميع مجالاته سببه الانتشار الواضح للفساد والعبث والإهدار بأموال الدولة كما أصبح التنفيع الخاص والاحتكار واستخدام نفوذ لبعض التجار على حساب المواطن والدولة من شأنه أنْ يخلق أعلى درجات الفساد». فهناك اتجاه سلبي عند بعض أفراد العينة من التجار، وهو أيضا ما يسمع وما يتم تداوله عند عديد من أفراد المجتمع.

ولقد انتقد عديد من أفراد العينة وسائل الإعلام ودورها السلبي ومسؤوليتها المحدودة في مواجهة الفساد. فهناك من أشار إلى انتشار التكنولوجيا الحديثة المسؤولة عن انتشار الفساد بكافة أنواعه، وبالتحديد الفساد الأخلاقي، فيقول أحدهم على سبيل المثال إن «انتشار أجهزة الآيفون ساهمت بشكل كبير في انتشار الفساد في المجتمع». وقد يكون الفساد الأخلاقي ليس من صلب اهتمام الدراسة الحالية، إلا أن له ارتباطاً وثيقاً بها بحكم كونها تتناول سلوكيات اجتماعية لأفراد المجتمع يؤثر منها على الآخر. فكما أشارت نتائج الدراسة الكمية بأن وسائل التواصل الاجتماعي كشفت بشكل واضح عن تفشي الفساد وأسهمت في الكشف عن جوانبه المختلفة. إلا أن ما أشار إليه أغلب أفراد العينة عن الدور الأخلاقي لهذه الوسائل. فمنهم من أشار وبشكل كبير جداً إلى ما يسمى «بالفاشينيستا» وانتشارها وهي مسؤولة عن إحداث خلل قيمي داخل المجتمع. وهناك من جمع بين «البلوجر والفاشينيستات». ويشير أحدهم إلى «انتشار ظاهرة الفاشينيستات وتمجيد المجتمع لها» والتي تعتبر من أبرز مظاهر الفساد. وهناك من حمل المسؤولية أيضا إلى «مشاهير الانستقرام»، وآخرون ركزوا على «تأثر أبنائنا بظاهرة مستخدمي سناب شات وعدم رقابة الأهل» باعتبار هذه الأدوات أدوات تواصل اجتماعي أثارت ظواهر الفساد داخل المجتمع وبالتحديد الأخلاقي. وفي عملية ربط بين أشكال الفساد لوسائل التواصل الاجتماعي يشير أحد أفراد العينة إلى أن «من أهم عوامل الفساد من وجهة نظري السوشيال ميديا

وانتشارها، وكل من هب ودب صار يفتي ويمثل دور المواطن الصالح وأغلبهم فاسدون، والحمد لله على كل حال». وهناك أيضا من ربط بين مشاهير وسائل التواصل الاجتماعي بقضايا المال العام وبالتحديد موضوع غسيل الأموال الذي انتشرت الأخبار حوله. فيشير أحد أفراد العينة موضحا ذلك بأن «سرقات المال العام ،غسيل الأموال ،تضخم حسابات الناس التافهة مثل الفاشينيستات». فقد ربط ثلاث قضايا مالية بموضوع مشاهير وسائل التواصل الاجتماعي. وهناك من اتهم الوسائل الإعلامية الرسمية الأخرى وليست وسائل التواصل الاجتماعي، وما تبثه هذه الوسائل الإعلامية. فيقول أحدهم بأنه «من خلال البرامج والمسلسلات الفاسدة أوحت لكثير من قطاعات الشعب والمقيمين وكذلك الخارج بقبول كثير من الثقافات والقيم الفاسدة والشخصيات النحلة لتكون هي المثل المحتذى وخصوصاً للنشء الجديد». فهذه الوسائل كرست من أوضاع فاسدة داخل المجتمع وجعلتها طبيعية، وهو ما يدعو إليه بعضهم بأن المسلسلات وما يعرض في التلفزيون لا يمثل الثقافة المحلية ولا يعكسها. ويشير آخر إلى أن «وزارة الإعلام حلقة الوصل الأهم بين الحكومة والمواطنين وهي من أفسد الوزارات». فهي الجهاز الناقل لاتجاهات الحكومة، والذي لا يؤدي دوره المطلوب حسب رأي أفراد العينة.

ولعل أكثر الانتقادات التي تم توجيهها من أفراد العينة المبحوثة جاءت للأجهزة الحكومية كافة، والأجهزة التي تديرها الدولة بالإضافة إلى الجهاز التشريعي المتمثل في مجلس الأمة والذي اعتبره بعضهم مشاركاً رئيساً في الفساد وحدوثه، وأنهما – أي تلك المؤسستين أو الجهازين– مسؤولين مسؤولية مباشرة عن مواجهة الفساد، واللتان أسهمتا فيه وأسهمتا كذلك في عدم القدرة على الحد منه ومواجهته بطريقة مناسبة.

ففي ما يتعلق بالمؤسسة التنفيذية، ينتقد بعضهم وبتطرف في استخدام العبارات بأن هناك «تواطؤ الحكومة مع الفاسدين». فهناك من يتهم الحكومة صراحة في هذا الجانب. وهناك من يشير إلى «عدم جدية الحكومة في محاربة

الفساد !». فهناك قدرة لمواجهة الفساد ولكن الحكومة غير راغبة بذلك. وأن الفساد منتشر في «جميع أجهزة الدولة والأجهزة المرتبطة فيها»، ويكمل آخر بأن الفساد في كافة مؤسسات ووزارات الدولة. وهناك أيضا من يلقي اللوم على رأس السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الوزراء وآلية اختيار الوزراء والقياديين. ومن يتهمه بشكل مباشر في عدم وجود الرغبة في مكافحة الفساد والقضاء عليه قائلا: «رئيس وزراء ليس لديه طموح ورغبة في القضاء على الفساد ويسهل عملية الفساد من خلال اختيار وزراء ذوي منفعة خاصة ومحسوبية للتيارات والقبائل للمحافظة على الكرسي». ويكمل عليه آخر ويقول : الفساد من رأس الهرم .... شوف الوزراء و إليك تعيينهم ... تعرف حجم الفساد»، ويعزز آخر إن الموضوع والاتجاه نفسه بقوله: «إذا صلح الرأس صلح الجسد لأن رأس الهرم فاسد فكل من ينزل برشوتاته على المؤسسات وأكبر فساد ديوان الخدمة المدنية ... ياليت نشوف مؤهلات من يتم وضعه كمتخذ قرار يخص الموظفين بالدولة»، بينما يؤكد آخر بأنه «لا يمكن حل المشكلة لأن الحكومة تتعين بالمحسوبية والواسطة وهذه النتيجة». وهناك من يحدد أوجه الفساد الخاصة بالسلطة التنفيذية، من حيث كثرة السرقات التي حصلت في البلد سواء الداخلية أو الخارجية، والصفقات المالية المشبوهة التي عقدت، وفي بعض الأوقات الصد عن أوجه الفساد وعدم التدخل فيه مثل الانتخابات الفرعية التي تحدث كما يشير أكثر من شخص على مرأى ومسمع الحكومة والتي نعتها أحدهم بالصامتة والراضية لغرض في نفس يعقوب. وبغض النظر عن الأقوال المرسلة في ذلك، إلا أنها في الواقع تعبر عن رأي الناس في الشارع العام المحلي وتكشف ما في مكنون الأفراد. وهناك من وصف الوضع بأن «الشق عود، والمجلس مخترق والحكومة لا تهتم بالمواطن وترى أن من مصلحتها استمرار حاجة و معاناة المواطن في مقومات الحياة .حتى لا ينشغل الشعب بالسياسة والسلطة و تلمع مظهرها فقط للعالم الخارجي من خلال سياستها الخارجية في هدر الأموال علنا». فالسلطة التنفيذية واضح من إجابات أفراد العينة الكيفية

والكمية تشير بأصابع الاتهام إلى الجهاز التنفيذي في الدولة ورأسه تحديداً أثناء إجراء الدراسة. فالاتجاهات قد عكست الجانب السلبي لدور السلطة التنفيذية بكافة أجهزتها في مواجهة الفساد ومحاربته، بل هي مسؤولة عن انتشاره وتفشيه من خلال ممارساتها وبالتحديد اختيار للقيادات التي تدير مؤسسات الدولة.

أما الجهاز الآخر، فهو الجهاز أو المؤسسة التشريعية التي ألقى عليها اللوم كثير من أفراد العينة، وواضحة كذلك النتائج الكمية التي أشارت إلى هذا الاتجاه أيضا. وهناك من ربطها مع الحكومة. فيقول أحدهم إن من أسباب الفساد هو «مجلس الوزراء ومجلس الأمة والقيادات»، ويشير آخر بربط ثلاثي آخر بأن المسؤول هم «التجار والشيوخ ونواب مجلس الأمة» ويربط آخر وفق ترتيب محدد للفساد والمسؤول عنه مشيراً إلى أن «السبب الرئيسي للفساد هو الحكومة وبعدها مجلس الأمة وبعدها المجلس البلدي». ويوضح آخر التناغم بين «الإدارة والرقابة (مجلس الوزراء ومجلس الأمة)»، كما يشير وأنهما المسؤولان عن الفساد، بينما يرى آخر بقول مرسل متهما الحكومة إلى أن هناك «رشاوى الحكومة لأعضاء مجلس الأمة بأنواعها». وفي ربط آخر بين المجلس والحكومة، يشير أحدهم إلى أن «صراع الحكومة مع المجلس والعكس هو أحد الأسباب الرئيسية (للفساد)».

وهناك من أفراد العينة من حمّل المجلس وحده دون الحكومة مسؤولية الفساد، فمنهم من أشار إلى أن «مجلس الأمة هو أكبر مركز للفساد»، وأن أوجه الفساد في مواقع مختلفة ومتعددة كما ذكرها بعض من أفراد العينة، فيشير بعضهم إلى التأثير القبلي والتنفيع التي أصبحت من سمات أعضاء المجلس وبقائهم داخل المجلس والحصول على العضوية وبدونها لا يملكون ذلك، وهناك من يشير بقوله: «أصبح الولاء لمن يخدم المواطن وليس للوطن بسبب تدخل أعضاء المجلس في التعيينات والترقيات وإيقافهم لمعاملات الناس البسيطة دون واسطة». ويلقي آخر اللوم على النظام الانتخابي وإفرازه منتقداً الدستور أيضا الذي يخدم فئات محددة فيقول: إن هناك «فشلاً للنظام الانتخابي ورعاية الجهاز الأمني للانتخابات، وعدم وجود هيئه مستقلة للانتخابات تتبع

للبرلمان، وفشل الدستور الذي وضع ليخدم فئة معينه وأيضا هو دستور جامد غير قابل للتعديل، وتحالف التجار والسلطة ضد الشعب وطموحه»، ومنهم من يتهم أيضا بعض أعضاء المجلس مشيراً إلى أن «أعضاء مجلس الأمة ..حساباتهم المتضخمة» مردداً ما يدور في وسائل التواصل الاجتماعي والشارع العام من إلقاء الاتهامات على بعض من الأعضاء أيضا. فالجهاز التشريعي يعاني من عدم ثقة من أفراد المجتمع في مواجهته للفساد كما أشار إليها الجانب الكمي وكما عرضها مجموعة من أفراد المجتمع معبرين عن هذا الاتجاه.

ولا بد من الإشارة في ختام هذا الجزء إلى الآتي:

١ـ إن ما تم عرضه هنا هو اتجاه أفراد العينة الكيفي، وتم نقله كما جاءت في مقتضيات البحث العلمي وأمانته، دون الدخول في النوايا وصحة الادعاء أساسا. فهناك عديد من الأمور التي تحتاج إلى دليل ولا تتطلب القول المرسل. ولكنه في النهاية يعبر عن شعور عام أوضحته ودعمته بكل دقة البيانات الكمية في هذه الدراسة. فهي في النهاية اتجاهات أفراد العينة ورأيهم وينقل هنا بكل أمانة ومهنية علمية.

٢ـ من الواضح أن البيانات الكيفية المذكورة في هذا الفصل قد توافقت مع معطيات ونتائج الدراسة الكمية ومؤشراتها. فهناك توافق للنتائج الكمية مع الكيفية وهو ما يعزز من صدق اتجاه المبحوثين نحو قضية الفساد كقضية رأي عام.

٣ـ إن هناك تجاوباً كبيراً ومميزاً في عدد المجيبين على هذين السؤالين الاختياريين كما تمت الإشارة إليه سابقا. فهذا التجاوب يعكس الاهتمام في هذه القضية أولا، ويعكس صدق المبحوثين ثانيا من حيث عرضهم لاتجاهاتهم بكل شفافية.

٤ـ لم يتم عرض بعض الحالات الشخصية التي أفاد بها عديد من أفراد العينة، فقد تم الاعتماد على الشمولية في عرض قضايا الفساد دون الإشارة إلى أمثلة ذاتية، وهي كثيرة وتوضح كذلك إشكالية حقيقية. إن استبعاد التجارب

الشخصية ينبع من صعوبة الحكم على قضية ينقلها طرف واحد دون معرفة لتفاصيلها الدقيقة.

٥- من الملاحظ في إجابات المبحوثين عن هذين السؤالين بأنه لا يوجد أي شخص من كافة أفراد العينة أشار إلى جوانب إيجابية يمكن ذكرها، وهو ما يوضح بأن هذه القضية تعتبر من القضايا التي تشغل الرأي العام وأن الاتجاه العام لهذا الموضوع يقع في الخانة السوداء، وفي الزاوية المظلمة للمجتمع.

٦- لا بد من الإشارة إلى أن هناك قضايا مرفوعة في القضاء ولا يمكن البت فيها والتحقق من صحتها دون أن تقول المحكمة رأيها بدرجاتها المختلفة، وخاصة تلك القضايا الكبرى التي أشار إليها بعض أفراد العينة بأنها من مظاهر الفساد المالي والإداري في المجتمع. فالعبرة هنا قياس الاتجاه، وليس تقديم صكوك البراءة أو الإدانة أو إصدار أحكام لأي قضية قد تكون مطروحة على قضائنا العادل.

الباب الرابع

خاتمة
تأثير الفساد على هوية واستقرار المجتمع

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

الفصل السابع

خاتمة

تأثير الفساد على هوية واستقرار المجتمع

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

الفصل السابع

خاتمة

تأثير الفساد على هوية واستقرار المجتمع

تقديم:

هذا الفصل الختامي هو ملخص ومناقشة للنتائج الخاصة بالدراسة ومتغيراتها المتعددة والكشف عن العلاقات والاختلافات بين المتغيرات التي تم عرضها في فصول الدراسة السابقة. فقد جاء في هذا الفصل الإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة وهدفها العام والذي يتمثل مدى تأثير الفساد على الهوية المجتمعية وعلى استقرار المجتمع المحلي. فقد تناول هذا الفصل ثمانية بنود تتمثل في الثقافة المجتمعية للفساد، والهوية المجتمعية والعدالة الاجتماعية، والقانون والعدالة الاجتماعية، والمال العام والفساد المؤسسي، والأبعاد الديمغرافية وعلاقتها بالفساد، والبعد المكاني وأبعاد الفساد المرتبطة به، وإخفاق الدور المؤسسي في مواجهة الفساد، والقبول الاجتماعي للفساد وآثاره، وأخيرا استقرار المجتمع ومبادئ الحكم الرشيد والأدوار المطلوبة. فجميع هذه البنود قد أجابت بشكلها العام عن تأثير الفساد على الهوية المجتمعية واستقراره مع تفصيل لهذا التأثير على الأبعاد المختلفة والتي جاء الاستفهام عنها من خلال أسئلة الدراسة.

الثقافة المجتمعية للفساد:

لقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك مؤشرات واضحة لارتفاع ثقافة الفساد والشعور به بين أفراد العينة كما عبروا عنه في اتجاهاتهم الكمية والكيفية.

وتعتبر هذه المؤشرات بشكل عام مؤشرات خطيرة لا بد من الالتفات إليها وذلك بحكم أنها أصبحت في نسيج الثقافة العامة، ومتغلغلة في أجزائها. وقد تنتقل إلى مرحلة أخطر مما هي عليه الآن والتي من الممكن أن تذوب مثل هذه السلوكيات السلبية وتحظى بما يسمى بالقبول الاجتماعي لهذا العرض الخطير كما سيتم توضيحه لاحقا. فهي مؤشرات لا بد من تداركها والوقوف على أبعادها ودراستها دراسة واضحة لأنها في النهاية تؤثر على استقرار المجتمع وهويته المجتمعية كما سيتم توضيحه خلال السطور القادمة في هذا الجزء. ولعل ما أشارت إليه نتائج الدراسة الحالية يعزز ما جاء في التقرير السنوي للمنظمة الدولية للشفافية وتصنيفها للكويت في المرتبة الخامسة والثمانين عام ٢٠١٩ (بعدما كانت ثمانية وسبعين في عام ٢٠١٨) ويعتبر مكملا له في الوقت نفسه. فلا تقيس مؤشرات المنظمة الدولية للشفافية تصورات مدركات الفساد للمواطنين، والتي سعت الدراسة الحالية لتحقيقه.

وقد أكد تقرير لكارنجي إلى أن الفساد قد أصبح «سمة أساسية من سمات الحياة اليومية في الكويت». فقد حدد بدر السيف (٢٠٢٠) الذي أعد هذا التقرير إلى أن هناك قضايا فساد كبرى هزت المجتمع لدرجة تشبيه هذا الفساد بالغزو العراقي على الكويت. وقد أشار التقرير إلى أن الفساد في الكويت يعتبر «منظومة من خمس طبقات تتقاطع مكوّناتها ويغذّي بعضها بعضاً، ما يصعّب عملية مكافحتها». ويشير التقرير إلى أن الطبقة الأولى تتمثل في «الواسطة» والمحسوبيات التي تخالف القوانين والمنتشرة بشكل كبير «إلى درجة أنه ورد في تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي أن الكويتيين هم أكثر مَن ذكر الواسطة بين شعوب الخليج كشرط مسبق للحصول على وظيفة، فيما احتلوا المرتبة الثالثة في هذا المجال بين شعوب الشرق الأوسط». وهي -أي الواسطة- توغلت في قطاعات متعددة في القطاع النفطي، وتوزيع غير قانوني للأراضي الزراعية، وهي ممارسات منحرفة تتحول إلى كرة ثلج. أما الطبقة الثانية وهي التي تتمثل في استغلال السلطة الجزء المكمل للواسطة، والتي ترتبط بممارسات احتيالية مثل فضيحة الشهادات

العليا المزورة لبعض المسئولين، والتلاعب بالميزانيات العمومية لبعض الشركات الخاصة للوصول إلى أموال الدولة. ومن جوانب الفساد أيضا في هذه الطبقة كما يشير التقرير قضايا الاحتيال على الحكومة وبموافقتها مثل تلك التي ترتبط بالمرض والعلاج بالخارج وادعاء المرض للسفر للسياحة بدلا من العلاج، وما تم صرفه على هذا البند والذي بلغ على سبيل المثال قيمة ٣,٥ مليار دولارا أمريكيا خلال تسعة شهور فقط عام ٢٠١٨، بالإضافة إلى استغلال قوانين ذوي الاحتياجات الخاصة والإدعاء بالإعاقة والاستفادة من المخصصات المالية الخاصة بهم. أما الطبقة الثالثة فهي المرتبطة بتزوير الجنسية والاتجار بالبشر. وقد أسهمت هذه الطبقة من خلال قيام البعض مثلا ممن يسمون «بالبدون» باللجوء إلى دفع الأموال بشكل غير مشروع للحصول على جنسية أخرى لتحسين أوضاعهم، أو دفع الأموال لتحسين أوضاعهم من خلال الحصول على أوراق ثبوتية. وكذلك موضوع ما يسمى بتجار الإقامات. أما الطبقة الرابعة فهي الفساد المرتبط بما يسمى بتبيض الأموال الذي سلط الضوء عليه الإعلام الدولي وتورط أجانب بهذا الموضوع في الكويت. أما الطبقة الخامسة فهي رأس الجليد كما أسماها التقرير والذي أثرت على نزاهة الكويت المالية في عديد من المناسبات والتي أشار إليها التقرير من تأمينات اجتماعية، وصندوق الجيش، ومشتريات الدفاع، وضيافة الداخلية، والخطوط الكويتية، والرياضة، والموانئ، والبلديات، والصناعات البتروكيمائية، والنفط، والمؤسسة التشريعية، وبيت الزكاة وغيرها وعدم الكشف عن المتورطين الفعليين في كثير من الأحيان مما أثر على الثقافة المحلية. فهذه الطبقات التي حصرها التقرير هنا تشكل بكل تأكيد ثقافة مجتمعية للفساد داخل المجتمع.

فقد كشفت نتائج الدراسة في الجانب الوصفي أن حجم الفساد يعتبر كبيراً حسب اتجاهات أفراد العينة، وأن مظاهر الفساد المتمثلة في المظاهر الاجتماعية، والمالية، والإدارية والسلوكية هي مظاهر شائعة من مناصرة القبيلة والطائفة، والتعيينات المصلحية، وسرقة المال العام، والرشوة، والجهاز الإداري الذي يعاني

من تهالك وعدم جدية في العمل، والجوانب الإدارية التي تحصل فيه، ووجود عديد من السلوكيات غير الإنتاجية في المقابل تدعم تهالك الجهاز الإداري في الدولة من واسطة في إنجاز المعاملات، وعدم الالتزام بالحضور والانصراف، وتقصير الموظف في أداء عمله، وإهمالهم للمراجعين ومعاملاتهم، وانحراف سلوكيات عديد من موظفيه حسب ما أشار إليه أفراد العينة من تزوير، ومساعدة الفاسدين، واستغلال المنصب بما يحقق منافع شخصية. وقد أشارت نتائج الدراسة فيما يتعلق بأسباب الفساد بأن أحد أبرز هذه العوامل هو غياب القانون وعدم وجود رادع قانوني، وتطبيقه على شريحة دون أخرى في ظل غياب للعدالة الاجتماعية، وكذلك من أسبابه هو الجانب الاجتماعي والقيمي من انتشار للقبلية والطائفية، والأعراف والتقاليد المعوقة، وتدهور منظومة القيم الاجتماعية، وغياب القدوة الحسنة في الجهاز الحكومي وغيرها من المؤثرات. وأشارت النتائج أيضا إلى أنّ من أسباب الفساد هو الوضع الإداري المتهالك وعدم تطبيق الإدارة الرشيدة في مؤسسات الدولة، ومحاباة الأقارب وأصحاب المصالح في الجهاز الحكومي ومؤسساته، والتأثير الخارجي لثقافات الوافدين، ومركزية السلطة، وغياب نظام رقابة فعال، وغياب مبدأ المساءلة والمحاسبة، وغياب مبدأ الكفاءة في التعيين والترقية. هذا بالإشارة إلى الدراسة فقد خلصت أيضا إلى أنّ دور الأجهزة والمؤسسات في قدرتها على مواجهة الفساد أو الإسهام في السعي لمواجهته دور محدود ، والتي قد تكون هي متورطة في حدوثه وانتشاره وتفشيه كما أشار أفراد العينة، فلا المؤسسة التنفيذية بكافة أجهزتها، ولا المؤسسة التشريعية، ولا الجهاز القانوني، ولا المؤسسة الدينية ولا الإعلامية قادرة على مواجهة هذا الفساد كما عبّر عنه أفراد العينة من المبحوثين.

الهوية المجتمعية والعدالة الاجتماعية:

إن وجود ذلك مؤثر بشكل واضح ومباشر في تحقيق الهوية الوطنية المجتمعية المنشودة، ويؤثر في النهاية على استقرار المجتمع. فلا يمكن أن تتحقق هوية مجتمعية

يشعر أفرادها بالانتماء العام للكل في غياب عدالة اجتماعية، وفي ظل وجود عدم مساواة، وتمييز قائم على أسس اجتماعية إما قبلية، أو طائفية أو فئوية، أو حتى مصلحية. فهنا يضطر الفرد إلى اللجوء للفئة على حساب الدولة. فيلجأ في وضع قائم على اللامعيارية في التعيين، والتوظيف، وغياب الرادع، وعدم المساواة إلى من يحقق له اهتماماته ويشبع احتياجاته. فعندما لا تحقق مؤسسات الدولة عدالة ويكون فيها الخلل، يلجأ الفرد إلى العائلة، والقبيلة، والطائفة والفئة بديلا عن الدولة. فتتعزز هنا على أثره الهوية الفردية في مقابل الهوية الوطنية المجتمعية. ويصبح الفرد متشكلا في قالب الفئة وينحصر في دائرتها، ويتصرف ويسلك في محيطها، وينشأ الشعور بأن الآخر هو غريب ومنافس وغير منتمٍ وبشكل نسبي حسب درجة الاندماج في مجتمع واحد والذي يفترض فيه أنّ يعمل الجميع بتناغم لنموه وبنائه. فلا يمكن البناء إلا بتناغم الأجزاء في سبيل خدمة الكل كاتجاه وظيفي أكدت عليه عديد من الدراسات الميدانية الإمبيريقية.

فالبناء هنا ينحصر للفئة لما تحققه له هذه الفئة من امتيازات لا تمنحها له مؤسسات الدولة بشكل عام. ونأخذ مثالين هنا متداولين وواضحين يتم تداولهما بشكل كبير في الأوساط الشعبية العامة، وعبّر عنهما أيضا أفراد العينة بطرق مختلفة. فعندما يتقدم اثنان إلى وظيفة إدارية عليا على سبيل المثال، ويكون الأول مستوفيا للشروط كافة، ويدخل الآخر بتفاضل أقل من الأول، ويتم تعيين الثاني نتيجة لاعتبارات خارجة عن المعايير الوظيفية، مستمدة من العلاقات التقليدية- كما تحدث بها عديد من أفراد العينة وعبروا عنها بالجانبين كميا وكيفيا- فإن الانتماء والولاء وتعزيز الهوية هنا سيكون بكل تأكيد في دائرته الفئوية وليس الكلية، فالانتماء والولاء والشعور بالهوية تتجه للدائرة التي حققت له المنفعة والمصلحة الذاتية وليس لمن لم يمنحه هذه الفرصة في التكسب والترقي. فتتعزز بذلك الهوية الفئوية عنده وتتأثر الهوية المجتمعية عند كلا الطرفين لأن المؤسسة المجتمعية والتي تمثلها الدولة لم تحقق لهذا الفرد الترقي أو التعيين الوظيفي كما جاء في المثال السابق. فمن حقق له هذا الترفيع أو الترقية أو المكافأة الوظيفية

هي القبيلة، أو الطائفة، أو العائلة، أو الفئة، فمن المؤكد أن الفرد يشعر بأهمية هذه الهوية الفئوية الجماعية في مقابل الهوية المجتمعية والوطنية. وبكل تأكيد سينسحب ذلك على تعزيز هويات فرعية أخرى تظهر وتنشط، وتخرج حتى بعد أن كانت مختفية في شتات المجتمع وسائحة به.

ومثال آخر يمكن القياس عليه في مواضيع قد تكون مصيرية أخرى، كالمواضيع المتعلقة بالصحة وما يسمى بالعلاج في الخارج، وكيف أصبح هذا الملف مثقلاً بالقضايا التي شعر منها كثير من الناس بعدم وجود عدالة اجتماعية وخاصة في مسألة ترتبط بالأرواح وبالجسد، وبالبقاء. فيذهب اثنان- على سبيل المثال- يعانيان من مرضين مختلفين الأول تصل خطورته إلى أضعاف خطورة الآخر، فيلجأ الشخص الثاني إلى أحد المتنفذين، وفي الغالب عضو مجلس الأمة (تلك الورقة الرابحة في هذا الموضوع وبمعاونة جهاز تنفيذي اتخذ من هذه الوسيلة أو الأداة نوعا من التكسب وضمان الولاء والبقاء) مستجديا العلاج بالخارج وتتم الموافقة عليه نتيجة لتدخل قد يكون غير قانوني بالتعاون مع الجهاز التنفيذي، بينما يعجز الأول والذي يعاني من مرض قد يكون أكبر وأكثر خطورة من الوصول إلى متنفذ أو عضو وقد يكون نتيجة لامتناع ذاتي منه أو غياب الهوية الفئوية المؤثرة، فيمنع ويحرم من العلاج وهو يدرك ويتولد لديه الشعور بأن هناك حالات مرضية أقل منه خطورة، أو قد لا تستحق في بعض الأحيان تتمتع بخدمات طبية وبمخالفة لمبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية. وهي بكل أسف من القصص اليومية التي يتم تداولها داخل المجتمع، ومعروضة بكل وضوح وخاصة على وسائل التواصل الاجتماعي. ويبقى السؤال الذي يبرز هنا: إلى من يتم الانتماء؟ للدولة ولمؤسساتها التي لم تقدم للفرد الخدمة بعدالة، أم إلى الفئة والعائلة والقبيلة والطائفة التي حلت محل الدولة في تقديم خدماتها وسهلتها لهذا الفرد؟ ويحتاج من؟ الدولة، أم القبيلة أم الطائفة أم الفئة؟ ومن هي المؤسسة التي تخدمه على المستوى الذاتي الفردي والأسري؟ المؤسسات الحديثة والتنفيذية، أم المؤسسة التقليدية؟ إن الإجابة على ذلك بكل تأكيد يوضح كيف تعززت الهوية الفئوية في مقابل الهوية المجتمعية

داخل المجتمع المحلي والتي كان الفساد هو أحد أبرز قنواتها وأدواتها بل معولها الذي استخدمته في هدم أركان الوحدة الوطنية والهوية المجتمعية داخل المجتمع.

إن عدم تحقيق عدالة اجتماعية يخلق الهويات الفرعية وعدم الاستقرار المجتمعي وهو ما يتوافق مع عدة دراسات ارتبطت بالفساد والتي أشارت إلى تأثيره من خلال غياب العدالة الاجتماعية. فغياب العدالة الاجتماعية وفقدان النزاهة وغياب قيادة لإدارة البلد يؤدي إلى إحداث الفساد عند كافة الشرائح المجتمعية. فهي مرتبطة بموضوع القيم كما أوضحته عديد من الدراسات (Akani, 2011; Li, Gong & Xiao, 2016; Smith, 2010؛ خالد العلي، 2015).

فيمكن أن تظهر الهويات الفئوية الأخرى، أو تتعزز فئات لم يكن لها حيز من الوجود الاجتماعي أو وجود يذكر لتظهر وتبرز كمركز قوة اجتماعي يطالب بتحقيق مصالح ذاتية عجزت مؤسسات الدولة عن توفيرها لهم في ظل مساواة عامة بين كافة الشرائح. وهو ما يؤكد أن الدولة بمؤسساتها المختلفة أسهمت بشكل واضح وبيّن في إحداث شرخ وخلل في الهوية الوطنية. فالدولة هي المسؤولة عن إحداث مثل هذا الخلل في الهوية الوطنية وتحقيق مبادئ المواطنة من خلال عدم تحقيق المساواة، والعدالة الاجتماعية بين شرائح المجتمع، أو بالأحرى القوى الاجتماعية المؤثرة لشرائح المجتمع وبين الأفراد بشكل عام. فقد أشارت مجموعة من الدراسات الميدانية الحديثة لقياس مفهومي المواطنة والهوية المجتمعية (يعقوب يوسف الكندري وآخرون، ٢٠١٧؛ يعقوب يوسف الكندري وحمود فهد القشعان، ومحمد عبدالعزيز الضويحي، ٢٠١١، ويعقوب يوسف الكندري، ٢٠١٣) إلى انخفاض في مؤشرات المواطنة الصالحة وتزعزع في جوانب الهوية المجتمعية داخل المجتمع الكويتي. وهو ما يعزز من ثقافة الانتماءات الفئوية مقابل الشعور للانتماء للكل في ظل وجود قضايا تسهم في إيجاد مثل هذه الفوارق.

وكما سبقت الإشارة، لقد سعى عديد من الأفراد إلى استحداث أو إظهار هوياتهم الفرعية التي كانت مخفية في وقت من الزمن، أو تلك التي لم يكن هناك حاجة لإظهارها في مجتمع كان وضعه حسب ما يشير عديد من المختصين أكثر

تعريفاً بهويته المجتمعية. فسعى عديد من أفراد المجتمع ومن خلال ما تسمى بلجنة دعاوي النسب في وزارة العدل في إلحاق اسم العائلة أو القبيلة أو الفئة إلى الاسم الرسمي وتعديل الهوية الذاتية لتحقيق شعورٍ بهوية جماعية فئوية، وليست بالتأكيد مجتمعية. فأصبحت لجنة دعاوي النسب تتلقى بلاغات متعددة في هذا التغير، وبدأ كثير من أفراد المجتمع يلحق باسمه اسم قبيلته أو عائلته ويضيفها، والتي لا تهدف للتعريف الاجتماعي فقط، إنما للشعور في هوية فئوية جماعية (ليست مجتمعية) محددة تحقق الفائدة والمصلحة والتي لم يكن بحاجة لها لولا قيام الدولة بدورها المسؤول والواضح في التعامل مع الجميع بميزان العدالة الاجتماعية والمساواة وتحقيق ما يسمى الاندماج الاجتماعي الذي فشلت الدولة في تحقيقه بمؤسساتها. ولقد أشار إلى ذلك بكل وضوح نائب رئيس إدارة الفتوى والتشريع في بداية العقد الماضي من هذا القرن والذي أشار بكل وضوح إلى انتشار ما أسماه «بظاهرة» تغيير الأسماء والألقاب وتصحيح الأسماء في الآونة الأخيرة، وقد أشار إلى أنه قد ازدحمت جلسات المحاكم «حتى أصبحت ظاهرة لا تخطاها العين» والتي كان بعض منها أيضا لأسباب تتعلق بالجنسية والإقامة (جريدة الوطن، ٨ يونيو ٢٠٠٣). ولا زالت دعاوى النسب موجودة ولأسباب متعددة منها الانتماء إلى فئة أو شريحة اجتماعية يجعل من الفرد يشعر الآخرين بأنه ينتمي إلى مجموعة تحقق له المصالح، مع تعزيز انتمائه لأبناء قبيلته. وفي معلومات حديثة نسبياً، فقد أشارت إحصائية في عام ٢٠١٦ إلى أن ٩٩٦ دعوى قد تم تقديمها من كويتيين لتصحيح الأسماء من أصل ٢٦٦٧ طلبا (جريدة الجريدة، ٣ يونيو ٢٠١٧). ومن المؤكد أن بعضاً منها مرتبط بالتعريف الاجتماعي، أي الانتماء للفئة.

إن هذا التحديد في الهوية والتعريف الاجتماعي- بدون شك- قد حقق منفعة ذاتية، وقد خلق إطاراً اجتماعياً شبه مغلق انحصرت دائرته المصلحية في شريحة دون سواها من الشرائح الأخرى، وفي المقابل قد خلق فجوات مجتمعية مع هويات أخرى أبعدت عملية الاندماج الاجتماعي أن تتكون بشكل مناسب؛

ولذلك بدأت تطفو على السطح وبشكل واضح تصنيفات على أسس فئوية داخل المجتمع سواء مذهبية (سني وشيعي)، أو على أساس الجذور (قبلي وحضري)، وعلى أسس طبقية (تجار وعامة)، أو اجتماعي (أصيل وبيسري)، بينما انخفضت مؤشرات التصنيفات المبنية على الجانب المعياري مثل الجانب التعليمي في ظل وجود تصنيفات جاءت أكثر قوة، وأكثر فعالية في إيجاد مواقع اجتماعية مميزة، ومصالح إدارية ومالية أسهمت في تسهيل عملية الحراك الاجتماعي. فما حققته العلاقات التقليدية من منافع إدارية ومالية- وهي في واقع الأمر تسمى بعمليات فساد إن لم يتوافر فيها عنصر المساواة العامة بين كافة أفراد المجتمع- طغى على قدرة الجوانب المعيارية في تحقيق مثل هذه المنافع ، والتي يفترض ألا تتم إلا وفقا لهذه الجوانب المعتمدة على التعليم، والاجتهاد، والخبرة، والممارسة وغيرها من هذه الجوانب المعيارية.

إن ذلك بكل تأكيد ينعكس بشكل واضح على العملية التنموية، وعلى تحقيق قدر مناسب من التقدم والنمو المجتمعي. فمهما اختلفت تعاريف التنمية، إلا إنها قد اتفقت في جانب أساس ارتبط بهدفها وهو تحقيق الرفاهية للمجتمع الإنساني. فلا يمكن أن يتم تحقيق رفاهية دون تنمية، ولا يمكن أن تتحقق التنمية في ظل وجود اختلالٍ سلوكيٍ يتعارض مع مقومات هذه التنمية يتمثل في وجود وانتشار الفساد وعدم تحقيق عدالة اجتماعية للجميع. فلا يمكن أن يتم تحقيق هذا الهدف الرئيس للتنمية في ظل سيادة هويات متفرقة تعمل كل منها بطريقة منعزلة عن الأخرى، وليس بتناغم يحقق مصلحة الجميع. فالتنمية المنشودة كما يشير إليها أحد الباحثين (علي الطراح، ١٩٩٨) هي عملية ترتبط بالسلوك ونوع العلاقات السائدة التي تعتبر مسؤولة عن الابتكار والتقدم والنمو. وهناك تعارض بين مفاهيم التنمية الحديثة ووجود «وهيمنة الطائفة، والعائلة، والقبيلة على شبكة العلاقات الاجتماعية». (ص:٢٠). فهذه الهيمنة تعكس واقعاً اجتماعياً واضحاً وأضعفت من قيم المواطنة الصالحة بأبعادها المختلفة.

القانون والعدالة الاجتماعية:

لا شك أن ذلك يأخذنا إلى منحى أو بعد آخر متعلق بأسباب الفساد والتي أوضح أفراد العينة بصورة مباشرة إلى أن من أبرز أسبابها هو البعد القانوني، وعدم تطبيق القانون، أو تطبيقه بشكل متفاوت وبطريقة غير عادلة وغيرها من الأبعاد التي أشار إليها أفراد العينة والمذكورة سابقا. ولعل ما تمت الإشارة إليه هو ما عكسته نتائج الدراسة من خطورة المظهر الاجتماعي للفساد، فهو المظهر الأساس والرئيس، والذي من خلاله نشبت المظاهر الأخرى كافة. فالبعد الاجتماعي هو البعد الذي ظهر واضحاً وجلياً في تأثيره على المشهد العام. فتصارع القوى الاجتماعية من أجل تحقيق المكتسبات السياسية جعل هناك شعوراً عاماً بطغيان هذا العامل وهذا الاتجاه عند أفراد العينة التي رأت وبنسبة عالية جداً وصلت إلى ٨ , ٨١٪ والتي أشارت إلى أن تعيين القياديين في قطاعات الدولة يتم عن طريق الواسطة والمحسوبية ولبعد اجتماعي كما عبر عنه أفراد العينة من خلال ما كشفت عنه النتائج الكيفية. فهو لا يتم بناء على معطيات علمية كما يرى أفراد العينة المبحوثة. فيشعر أفراد العينة أن الواسطة والمحسوبية هما الأساس بيد صاحب القرار في تعيين الطبقة التي تقوم بالسيطرة على أجهزة الدولة التنفيذية وإداراتها سواء على مستوى القيادات العليا أو حتى الوسطى.

لقد جاء شعور غالبية أفراد العينة وبدرجة كبيرة بأن العملية لا تتسم بالإنصاف على الرغم من أن الوظائف القيادية في المؤسسات الحكومية والخاصة تحديداً بمنصبي وكيل وزارة أو وكيل مساعد وما في حكمهما، أصبحت مشروطة كما أقرها مجلس الأمة بحيث يكون على الوزير تقديم ثلاثة أسماء للمنصب مع تسمية هذا القطاع كما نشرتها جريدة «الكويت اليوم». كما تضمنت الشروط تقديم المترشح لخطة متكاملة وآلية تطويره للجهاز مع تحديد الزمن، بالإضافة إلى إجادة اللغة الإنجليزية والإلمام بالحاسب الآلي، والحصول على مؤهل جامعي، وخبرة ٢٢ ، و٢٠، و١٦ عاماً للتعيين في الدرجة الممتازة، ولدرجة وكيل وزارة،

ولدرجة وكيل مساعد على التوالي، مع وجود خبرة واجتياز دورة تدريبية مع بعض الشروط الأخرى (جريدة الجريدة، أبريل ٢٠١٥). فهذا القانون لم يغير من الوضع شيئا، وهو ما جعل أيضا المطالبة تزداد إلى أن وافقت مع نهاية العام الماضي لجنة الشؤون المالية على قانون جديد يعطي الحق للجنة القيام بعملية الاختيار وأن تكون عن طريق الإعلان عن الوظيفة القيادية وأن يكون هناك نظامٌ للتقييم (جريدة الدستور، مارس ٢٠١٨)، وإلى الآن لم يتم تطبيق وإصدار مثل هذا القانون.

فوجود قانون سابق، ومحاولة إقرار قانون آخر لتعيين القياديين ينبئ -بدون شك- بمشكلة رئيسة وتفاقمها، ويوضح بأن التعيينات التي تتم تكون وفقا لمصالح سياسية أكثر من كونها مبنية على الكفاءة، وهذا هو شعور أفراد العينة الذي تجلى التعبير عنه بوضوح، ولم تختلف إجابات أفراد العينة بتعبيراتهم التي فاضت من كثير منهم الإشارة إلى هذه القضية تحديداً، وكم هي مؤلمة في ظل عدم وجود مفاضلة مناسبة بين الأطراف، والاختيار يتم بناء على معايير ترتبط بأبعاد غير موضوعية.

وقد عبر كثير من أفراد العينة بأنه لا طائل للذهاب للمحكمة والتقدم بقضية، ولا جدوى كذلك من رفع قضايا خاصة بالفساد. وقد يرجع السبب في ذلك إلى أحد أمرين وهو شعورهم بأن الفساد مُتفشٍ بشكل كبير، والذهاب إلى الكشف عن إحدى القضايا غير مُجدٍ في ظل وجود وانتشار لثقافة الفساد داخل المجتمع. أما الأمر الآخر، فهو الوقت الطويل الذي -في العادة- تأخذه المحاكم في النظر لأي قضية، وقد يأخذ الموضوع السنوات، وخاصة في القضاء الإداري الذي يزيد عن خمس سنوات في أغلب الأحوال للمرور في درجات التقاضي الثلاث وفي المحكمة الكلية، والاستئناف، ومحكمة التمييز. ففي تقرير أعدتهُ جريدة الجريدة الكويتية بتاريخ (٨/ ١٠/ ٢٠١٩م) أشارت فيه إلى أن عدد الطعون المُتراكمة لمحكمة التمييز تصل إلى (٣٢) ألف طعنٍ يعود بعضها إلى عام

٢٠١٤م أي قبل خمس سنوات، وهي لا زالت تُنظر أمام المحاكم. ويُشير التقرير إلى أن أغلب القضايا المعروضة هي القضايا الإدارية وبواقع (٧٨٣٩) طعناً في محكمة التمييز وحدها. وهي تلك الطعون التي تُقام من قبل موظفين في الدولة شعروا بالظُلم ولجؤوا إلى المحكمة لإنصافهم وهذا العدد طبعاً يزيد بشكل أكبر في محكمة الدرجة الأولى، والاستئناف وفي نيابة التمييز قبل وصول القضية إلى محكمة التمييز. فالعدد كبير جداً في مُجتمع صغير بحجم السُكان. ويُشير التقرير إلى أن الطعون في هذه المحكمة في تزايد بالغ، بحيث جاءت عدد طُعون التمييز في القضايا الإدارية عام ٢٠١٤م بـ (٥٣٢) طعناً، بينما وصلت في عام ٢٠١٨م إلى (١٩٨٩) أي بمُعدل زيادة (٣) أضعاف تقريباً. إن تراكُم هذه القضايا وكثرتها لا يعكس إلا حالة من حالات الشعور بوجود فساد داخل المجتمع فيلجأ الموظف إلى المحكمة لأخذ حقه بالقانون. وهذا يعني أن مؤسسات الدولة قد لا تنظر بالتظلمات المُقدمة من الموظفين، فيضطر الموظف إلى اللجوء للمحكمة (يعقوب يوسف الكندري، ومحمد طالب الكندري، تحت الطبع).

وفيما يخص نسبة الإنجاز للقضايا والذي يؤكد على المدة الطويلة والوقت المستغرق الذي تأخذه المحاكم، أشار تقرير لجريدة القبس الكويتية إلى تدني نسبة الإنجاز للقضايا عامة، وبالتحديد القضايا الإدارية. فقد أشار هذا التقرير إلى أن نسبة الإنجاز للقضايا كافة جاء بنسبة ٤٩,٧ ٪ أي النصف تقريبا وقد «جاءت أقل نسبة إنجاز في القضايا الإدارية بنسبة ٢٣,٢٪.» (جريدة القبس، ١١ يوليو ٢٠١٦). ومن المؤكد أن سبب ذلك يعود إلى أمرين: أولهما كثرة القضايا الإدارية المرفوعة والتي شعر من خلالها المتقدم للقضاء بالظلم، ولم تنصفه جهة الإدارة، والأمر الآخر مرتبط بعدد القضاة والمستشارين الذين يفصلون في هذه القضايا حيث لا يتوافق عددهم مع عدد القضايا المتزايدة بشكل كبير وواضح. إن عدد القضايا ونسبة الإنجاز فيها -بدون شك- يعكس وضع الجهاز الإداري المتهالك والذي يعزز مما جاء في نتائج هذه الدراسة وما جاء به رأي أفراد العينة. ولا بد من الإشارة إلى أن مرور وقت طويل لرد الحقوق إلى أهلها هي جوانب

تنعكس سلبا على الموظف وإنجازه في العمل، وقد يصدر الحكم في وقت لا يكون للموظف أيضا رغبة في العودة، أو تستجد مجموعة من الظروف التي تجعل من كسب القضية أو خسارتها سيان. فهناك تأثير سلبي على الوقت المستغرق في البت في القضايا وإن كفل القانون للجميع حق التقاضي وترك درجات المحكمة الثلاث لتفادي الأخطاء وتحقيق العدالة قدر الإمكان.

ومن جانب آخر وفي قضية أخرى، صرح عدد من أفراد العينة إلى أن الأحكام القضائية حتى وإن خرجت لصالح الموظف والعامل، فإن إمكانية الالتفات على هذه الأحكام وارد وحاصل عند عملية التنفيذ من جهة الإدارة. فقد تملك جهة الإدارة بعضاً من الأساليب والأمور التي تعيق تحقيق الحكم القضائي وبأطول مدة ممكنة. وفي مثال يمكن أن يتم ذكره هنا تمثل في عملية ترقية أكاديمية لأحد الأفراد في إحدى المؤسسات الأكاديمية. فقد رفضت إحدى لجان الترقية وهي اللجنة العليا الترقية التي تقدم لها، وهي تعتبر الجهة غير المخولة بعملية الرفض، والتي يفترض أن تكون تحت مسؤولية إدارة هذه المؤسسة العليا بمجلسها حسب القانون. وبعد سنوات من الأحكام في المحكمة الكلية، ومحكمة الاستئناف، ومحكمة التمييز والتي وصلت إلى ما يقارب من سبع سنوات، يصدر الحكم لصالحه وذلك بحكم أن القرار قد صدر من غير المختص وهي اللجنة المعنية وليس المجلس الأعلى. وتقوم بعد ذلك جهة الإدارة تنفيذاً للحكم وتعرض الموضوع على المجلس الأعلى ويتم أيضا رفض الترقية والترفع الأكاديمي، والتي دفعت صاحب الدعوة إلى اللجوء مرة أخرى لجهات التقاضي وبعد مرور ـأيضاـ حقبة من الزمن. إن ذلك بدون شك يجعل من اللجوء إلى المحكمة في كثير من الأحيان غير مُجْدٍ. فهذا الشخص كان بإمكانه التقدم مرة أخرى للترقية وخلال عام أو اثنين يحصل عليها بعدما ضاعت منه كل هذه السنوات الطوال منتظراً حكماً قامت جهة الإدارة بطريقة قانونية بالالتفاف عليه. ولذلك جاء ذلك المثال وغيره من الأمثلة الكثيرة ما يعزز مما جاء وما أوضحته نتائج الدراسة وما عبّر به بعض من أفراد العينة والذين أشاروا فيها إلى أن الناس على الرغم من كثرة القضايا سئمت من اللجوء للمحكمة لإنصافها.

لقد جاء في مرتبة متقدمة من الاتجاهات موضوع في غاية الخطورة على المُجتمع المحلي، إذ كشفت نتائج الدراسة عن مستويات مُرتفعة من الإجابة في الاعتماد على القبيلة، والطائفة في التعيين، وكذلك بمستوى مُقارب في التنفيع وهو الأمر المرتبط بكسر القواعد القانونية والنظم المؤسسية المتعارف عليها في المجتمع المعاصر. فالقبيلة والطائفة أصبحتا ركناً رئيساً من أركان تفشي الفساد وكسر القانون، فأصبحت القبلية والطائفية من معاول الفساد والهدم داخل المجتمع المحلي، حيث أشار أفراد العينة إلى أنها من أبرز المظاهر المُعبرة عن الفساد. وهو أمر مُرتبط أيضاً بمصالح ذاتية وفردية تتعلق أيضاً ببُعد آخر، وهو تعيين القياديين الذي يتم بالواسطة والمحسوبية، وحسب الانتماءات والمصلحة على حساب المصلحة الجماعية. وقد أورد يعقوب الكندري (٢٠٠٦) مجموعة من الأمثلة التي أشارت إلى موضوع الطائفية والقبيلة ودورها في ما سُميّ بالتعيينات البراشوتية للمناصب القيادية الوسطى استناداً إلى تقرير الخدمة المدنية. فأشار التقرير إلى أن (١٦٥) حالة من تعيينات القياديين من أصل (٢٤٠) تعيين تمّ خلال شهر ونصف فقط قبل استقالة أحد النواب الوزراء والتي تُعد مُخالفة واضحة وجليّة وصريحة للقانون، وظلت (٧٥) حالة صحيحة إذا لم يتم رفع تظلم بحقها أي أنها تخضع للمُفاضلة بين المرشحين للوظيفة القيادية. وقام أحد الوزراء النواب بتعيين خمسة رؤساء أقسام لقسم واحد، وكذلك خمسة مُراقبين لمُراقبة إدارية واحدة، وغيرها مما عرضهُ هذا التقرير الذي جاء على أساس قبلي وفئوي في عملية التعيين. وينتشر كذلك في عديد من وسائل التواصل الاجتماعي ذلك التفاخر في عملية كسر القانون والواسطة والمحسوبية في التعيينات والمُساعدات لأبناء القبيلة والفئة، وقد حذّر عدد من الباحثين (Al-Kandari & Al-Hadban, 2011). إلى أنها أصبحت جُزءاً من ثقافة المجتمع (انظر : يعقوب الكندري، ٢٠٠٧؛ Al-Kandari & Al-Hadban, 2011). فهي جُزء من ثقافة المجتمع التي أصبحت مُتجذرة في طور زيادة الشعور بالانتماء الفئوي على حساب الانتماء العام والمُجتمعي (يعقوب يوسف الكندري، ومحمد طالب الكندري، دراسة غير منشورة).

وفي قضية فساد أيضا مشابهة شابت موضوع التعيينات صدرت من أحد الوزراء النواب أيضاً مؤخراً، ووزير آخر قاما بتعيين عدد ٥٦٠ موظفاً بوظيفة خبير. فقد قامت محكمة التمييز بإلغاء تعيين هؤلاء الموظفين بعد ثلاث سنوات من تعيينهم، وذلك لأن التعيين جاء نتيجة لوجود أوجه فساد. فقد أشارت جريدة القبس (نوفمبر، ٢٠١٩) بعد اطلاعها على حيثيات الحكم بأنه «في حكم قضائي غير مسبوق يكشف عن خطورة الفساد الإداري، وضعت محكمة التمييز يدها على مكامن الفساد والواسطات في تعيين الموظفين، محذرة من إقصاء الكفاءات لمصلحة المتنفعين وأصحاب الواسطات في جهات الدولة. وشددت المحكمة في حيثيات حكمها ...على أن جميع ما تم من توظيف في عهد وزيري عدل سابقين جاء مخالفاً للقانون» وقد جاء في حيثيات الحكم التأكيد على فداحة وخطورة الأمر. وأشارت القبس أيضا إلى أن المحكمة لم تكتف «بإلغاء تعيينات ٥٦٠ خبيراً، وهو إجمالي جميع تعيينات الوزيرين على مدار ثلاث سنوات، بل ألزمت وزارة العدل بالإعلان مجدداً عن هذه الوظائف وحرمان الذين أُلغيت تعييناتهم من التقديم مرة أخرى. وقالت في حيثيات حكمها التاريخي «إن المحكمة وهي تقضي بإلغاء القرارات إلغاءً مجرداً تدرك الصعوبات التي تواجه الإدارة عند تنفيذ حكمها، إلا أن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل».. «واستدركت المحكمة بالقول: «إذا كانت العدالة البطيئة أقرب إلى الظلم، فإن الظلم عينه أن تحيد عن الحق بعد أن تقصي الحقيقة وأن يطوي القضاء بجناحيه على كل قرار غير مشروع حفاظاً على كل ما استقر بطلانا وظلما، من أجل ذلك حق على المحكمة أن تقضي بما تكشف لها من الحق وعلى السلطة المختصة أن تسارع إلى تنفيذ مقتضاه مهما كلفها ذلك من عناء، فبلوغ الحق أعلى من كل عناء».

ولم تقف المحكمة عند هذا الحد إنما أشارت بوضوح إلى «أن تعيينات الوزيرين السابقين انطوت على مخالفات صارخة للقانون وإخلال بالمساواة والفرص المتكافئة للمواطنين، حيث قامت جهة الإدارة في البداية بالتعديل

والتلاعب في نتائج الاختبارات التحريرية والمقابلة الشخصية، ثم تعيين من لم يجتز المسابقة أصلاً وحصل على نتائج متدنية، وبعد ذلك تعيين خبراء ومعاوني خبراء هندسيين وحسابيين بالإدارة العامة للخبراء من دون مسابقة». (القبس، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩). لعل ما أشارت إليه المحكمة يعد كلاماً خطيراً جداً، فهو قرار للمحكمة أكدت من خلاله الإخلال بمبدأ المساواة والعدالة، وترسيخ لمبدأ المحاباة والواسطة والمحسوبية من أجل تنفيع أفراد مقربين. وقد صدر في وقت لاحق تحويل الوزيرين إلى النيابة والتي على أثرها قام النائب العام بتحويلهما إلى لجنة التحقيق في محكمة الوزراء (جريدة السياسة، ٨ ديسمبر ٢٠١٩).

فهناك مظاهر إدارية سلبية منتشرة. وواضح أن ما كشفت عنه نتائج الدراسة جاءت لتعزز من ذلك وتحدده بكل وضوح. فواضح من النتائج ما يشير إلى أن الواسطة في المجتمع الكويتي تُعتبر مُتفشية. فقد احتلت القيمة والمرتبة الأولى في اتجاهات أفراد العينة من الشباب نحو مظاهر الفساد. فهي المظهر الأول بالنسبة لهم، وهذا ما يجعل هذه الشريحة تتوقع أن أي مُعاملة أو تمكين إداري في منصب أو غيره من المُعاملات الحكومية يتم بالواسطة والمحسوبية، والتي عبرت عنها أيضاً دراسات أُخرى وأكدت عليها. ففي دراسة خاصة عن الأمن الوطني أجراها محمد الحداد (٢٠٠١م) كشفت إلى أن نسبة ما يُقارب من (٩٠٪) من أفراد العينة التي بلغت ما يُقارب من ثلاثة آلاف مُستجيب ومُستجيبة يرون أن الواسطة والمحسوبية مُتفشية في المجتمع المحلي، وأن الإجراءات الإدارية لا تمر إلا من خلال واسطة ومحسوبية، وهو أمر يكون مُدعاة للإحباط بين أفراد العينة من شريحة الشباب التي يعول عليها الانخراط في مجال العمل، أومن هُم من بدأ حياته الأولى بالعمل أساساً. فهذا يكون اتجاهه نحو مؤسسات الدولة التي سوف يعمل بها أو عمل بها مؤخراً. فتحمل النتيجة أبعاداً اجتماعية خطيرة عند هذه الشريحة (يعقوب يوسف الكندري، ومحمد طالب الكندري، دراسة غير منشورة).

المال العام والفساد المؤسسي:

ولعل الفساد الإداري لا يخلو أيضا من التجاوزات على المال العام، وشعور أفراد العينة بوجود عديد من الحالات التي تم بها العبث بالمال العام. فهناك شعورٌ واتجاهٌ متزايدٌ بنسبةٍ عاليةٍ في موضوع سرقة المال العام. ولقد بدأت تظهر جوانب هذا الموضوع وتنتشر بشكل واضح خلال العقد الأخير، وبعد أن تمت إحالة عديد من الحالات إلى النيابة العامة بشُبهات فساد وسرقة المال العام، فقد أوردت جريدة القبس عديداً من قضايا المال العام مثل إحالة أحد الوزراء إلى محكمة الوزراء بتُهمة الاعتداء على المال العام، وإحالة عديد من قياديي وزارة الداخلية إلى النيابة العامة بتُهمة الاستيلاء على المال العام تحت بند الضيافة، ومُحاكمة عدد من مسؤولي مؤسسة الموانئ نتيجة اختلاسات في صندوق الموانئ، والكشف عن صفقة سيارات إسعاف في المُناقصات لعضو سابق في هذه اللجنة، وشُبهات هدر في مُناقصات وعُقود وحيازات زراعية في الهيئة العامة لشؤون الزراعة، واتهامات باختلاس أُصول تُقدّر بـ (٣٠٠) مليون دينار من التأمينات الاجتماعية، وغيرها من القضايا التي كشفت عنها جريدة القبس الكويتية، والذي قدرّته القبس بأنه فساد (بمليار دينار) (القبس، ١٦ يناير ٢٠١٩م).

وقد جاء أيضا في حوار أجرته جريدة القبس الكويتية مع رئيس نيابة الأموال العامة مؤخراً الدكتور فيصل المطيري أشار من خلال هذا الحوار إلى أن نيابة الأموال العامة قد استعادت ٤٨ مليون دينار من المال العام بعد أن تم اتهام بعضهم بالاستيلاء عليها مع عدم إعفائهم من المحاكمة الجزائية. وأشار إلى قضية مهمة توضح حجم الجرائم المالية معلناً بأن هناك «زيادة كبيرة في نسبة ارتكاب جرائم المال العام بلغت ٧٥٠٪ خلال ١٠ سنوات، موضحاً أنها ارتفعت من ٢٤ قضية عام ٢٠٠٩، إلى ٢١٠ قضايا في ٢٠١٨». وقد أشار إلى أن من أسباب هذه الزيادة هو ما «يتعلق بقصور أنظمة التدقيق والمتابعة الداخلية العادلة والشفافة لمختلف الجهات الحكومية سواء على أصول الدولة أو

موجوداتها، ما يجعل المال العام عرضة لعمليات الاحتيال..» (فيصل المطيري، ٨ ديسمبر ٢٠١٩). إن ذلك يوضح بدون شك سهولة التلاعب والاستيلاء على مقدرات الدولة في ظل وجود خلل إداري في مؤسسات الدولة. فقد تعددت الاعتداءات على المال العام بأكثر من جهة إلى درجة أنه قل ما نجد يوما يخلو من الإشارة إلى مجموعة من التجاوزات المالية. ففي العدد نفسه لجريدة القبس والصادر بتاريخ ٨ ديسمبر ٢٠١٩ على سبيل المثال، وعلى صفحتها الأولى تشير إلى عدد من قضايا المال العام. فجاء في أحد الأخبار على سبيل المثال إن ديوان المحاسبة يطلب إجراء تحقيق في ١٥ مخالفة مالية من أصل ١٧٠ مخالفة قام بتسجيلها، وعنوان آخر في الصفحة نفسها وباليوم نفسه يشير إلى تحويل قيادي في القطاع النفطي إلى النيابة حيث حصل على ٥ ملايين دينار دون وجه حق (جريدة القبس، ٨ ديسمبر، ٢٠١٩).

أما الجانب الآخر من مظاهر الفساد المالي في المجتمع فيتمثل في الرشوة. ولعل أفراد العينة قد عبروا عن رأيهم بتفشي مثل هذا المظهر، ولكنه لم يظهر بمعدلات عالية على غير الرغم من أن ذلك يعتبر أيضا مشكلة من مشكلات الفساد التي بدأت تنخر الجهاز الإداري في المجتمع. وقد تكون الاستجابة أقل من بقية المظاهر والأبعاد الخاصة في الفساد؛ وذلك لأن الرشوة هنا لم يتم تناولها في بعدها المادي في الغالب، فهي ذات بعد مالي غير مباشر. فالرشوة ليست بالضرورة مقصورة على المال، إنما قد تكون بطرق منفعية أخرى مثل المساعدة في تخطي التعيين لمراكز محددة للأقارب ولمن له مصلحة مباشرة تدر بالأموال على المنتفع، أو إرساء مناقصة أو ترسية محددة، أو تقديم خدمات معينة مثل تسهيل عمليات العلاج بالخارج والتي تعتبر مثالاً مهماً وواضحاً وجلياً لأفراد المجتمع ، والذي تضخمت مصروفات هذا الحساب وبشكل كبير جداً في الآونة الأخيرة وتظهر وتزداد بشكل واضح أثناء فترة الانتخابات والتي اعتبرها الكثير من المراقبين والمهتمين بأنها رشوة وبصورة أخرى للناخب. وما يعزز من هذا الجانب هو ما تأتي به الحكومة بين فترة وأخرى وبين شد وجذب وتساهُل

وتشدّد عليه وعلى السماح بهذا العلاج. فنجدها تتشدد تارة وترخي تارة أخرى وخصوصا في السنوات الأخيرة إلى أن تضخم مبلغ العلاج بالخارج وأصبحت الميزانية المخصصة له باهظة وباهظة جداً.

ولقد كشف تقرير لديوان المحاسبة بأن المبالغ التي تم اعتمادها في الميزانيات «بين ٢٠١٣ - ٢٠١٤ و ٢٠١٦ - ٢٠١٧ للعلاج في الخارج كانت ٩ ,٧١٧ مليون دينار، وإن الدفعات المحولة إلى المكاتب الصحية في الخارج على حساب العُهد (دفعات واعتمادات نقدية) بلغت ٣٧ ,١ مليار دينار (نحو ٤ مليارات و٥١١ مليونا و٧٨٠ ألف دولار)، وبذلك يكون مبلغ التجاوز نحو ٦٥٥ مليون دينار. وقد تفاقم التجاوز على نحو كبير في ٢٠١٥ - ٢٠١٦ و٢٠١٦ - ٢٠١٧. وإذا اعتمدنا المبلغ المليارى المذكور يكون نصيب المواطن الكويتي منه ٣٢٥٧ دولارا (جريدة القبس، ٢٦ أكتوبر، ٢٠١٨). فقد أشار التقرير إلى نسب تجاوز للعلاج بالخارج وسجلت من خلالها مخالفات مالية، وهو الأمر الذي يجعل من يشعر من أفراد المجتمع المحلي بأن العلاج بالخارج هو علاج سياحي. وهي تمر بحالات شد وجذب. ففي الوقت الذي تصدر فيه الحكومة الكويتية تخفيض نسبة العلاج بالخارج إلى ما يقارب من ٨٠٪ في عام ٢٠١٧ لوقف الهدر المالي الذي اعترفت فيه (موقع إرم الإخباري، ١١ يناير ٢٠١٨)، «كشف تقرير حكومي عن أن فاتورة علاج الكويتيين في الخارج وصلت خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري ٢٠١٨، إلى نحو ٥ ,٣ مليارات دولار، لتتجاوز ضعف الميزانية المخصصة لهذا البند خلال العام بأكمله» (جريدة النهار ٤ نوفمبر ٢٠١٨). فعملية الشد والجذب هنا تدل على أن هناك قواعد غير ثابتة. وحسب تقرير صادر عن المجلس العالمي للسياحة والسفر، فقد أشارت جريدة القبس الكويتية (٢٥ نوفمبر ٢٠١٩) إلى «أن الكويت تعتبر ثاني أكبر سوق مصدرة للسياحة الطبية الخارجية، حيث تجاوز معدل الإنفاق نحو ٥ ,١ مليار دولار في عام ٢٠١٥. وعلى حد تعبير تقرير صادر من جريدة الراي بأن «العلاج بالخارج الإدارة الأهم والأشهر والأكثر إثارة للجدل في وزارة الصحة، وهي «الباب السحري» لأي وزير يحمل حقيبة الصحة لنيل ثقة وتقدير نواب الأمة

والشعب، أو «باب جهنم» الذي يمكن أن يحرقه سياسيا وشعبياً» (جريدة الراي، ٩ يوليو ٢٠٠٩). فهو باب من أبواب الفساد بكل أسف في المجتمع المحلي إن لم يتم استغلاله بالطريقة الصحية والذي توضح المؤشرات بأنه لا يسير في الاتجاه المطلوب. فهو جانب من جوانب الفساد المالي غير المباشر إن أسيء استخدامه.

الأبعاد الديموغرافية وعلاقتها بالفساد:

ومن جانب آخر ومن جانب الكشف عن الفروق بين الشرائح الاجتماعية والعلاقات بين المتغيرات المتعددة التي اختبرتها الدراسة، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الذكور والشريحة العمرية الأكبر عمراً، ومن يسكن في محافظتي حولي والعاصمة تحديداً، ومن هم في مستوى تعليميي أعلى هم أكثر اتجاها نحو إدراكهم بأن حجم الفساد يعتبر كبيراً، وكذلك بالنسبة لنظرتهم إلى مظاهر الفساد فقد سجلوا معدلات أعلى في اتجاهاتهم نحو إدراكهم للمظاهر الاجتماعية، والمالية، والإدارية، والسلوكية للفساد، فهم يرون أن انتشار مظاهر الفساد بشكل أعلى. وكذلك فقد سجلوا معدلات أعلى في اتجاهاتهم نحو مسؤولية الأسباب القانونية، والاجتماعية والقيمية، والإدارية للفساد بالمقارنة بالشرائح الأخرى. وهم كذلك سجلوا معدلات أعلى في اتجاهاتهم نحو دور ومسؤولية مؤسسات وأجهزة الدولة المعنية في مواجهة هذا الفساد وتفشيه. وقد بينت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين اتجاهات أفراد العينة حول حجم الفساد ومظاهره، وأسبابه، ودور المؤسسات في مواجهته. وبينت النتائج عن وجود علاقة بين هذه الأبعاد وبعض المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بالعمر، والمستوى التعليمي، والمستوى الاقتصادي، وإن أبرز العناصر التي يمكن التنبؤ بها بالتأثير على هذه الاتجاهات هي العمر، والجنس، والمستوى الاقتصادي، والمستوى التعليمي بشكل متفاوت في هذه الأبعاد. ولم تكشف الدراسة علاقة بين اتجاهات أفراد العينة نحو حجم الفساد ومظاهره، وأسبابه ودور المؤسسات في مواجهته ما عدا متغير التدين. فلا علاقة كشفت عنها

الدراسة الحالية، وهو ما يتوافق مع نتائج دراسات أخرى وارتباط بين الدين وتقليل الفساد جاء مشروطا بمدى وجود الديمقراطية والمؤسسات السياسية في هذه المجتمعات (Shadabi, 2013; Sommer, Ben-Nun Bloom and Arikan) . فقد يكون المجتمع الكويتي أساساً مجتمعاً محافظاً، وقد يكون تأثير التدين محدوداً. فسرقة الأموال العامة على سبيل المثال هي في وجهة نظر المجتمع الكويتي هي محرمة دينياً واجتماعياً وإن كان هناك حاجة لمزيد من الدراسات الاجتماعية الخاصة تحاول الكشف عن الفساد وعلاقته بالتدين بصورة أكثر دقة في أبعاده المختلفة.

ولعل الفروق والعلاقات الإحصائية التي كشفت عنها الدراسة في المتغيرات الأخرى لها مدلولاتها الاجتماعية والثقافية. فالفروق بين الذكور والإناث لصالح الذكور في اتجاهاتهم نحو حجم، ومظاهر، وأسباب، ودور المؤسسات والأجهزة في مواجهتها لها مدلولها الاجتماعي والثقافي. ففي ظل المجتمع الذكوري، فإن هذا المجتمع بكل تأكيد يمنح هذه الفئة أو الشريحة التفاعل بصورة أكبر مع المعطيات الخارجية بالمقارنة مع الشريحة الأخرى والمتمثلة بالإناث. فكما أوضحت إحدى دراسات التنشئة الاجتماعية في الكويت (علي الطراح، ٢٠٠٠)، فإن المجتمع المحلي يعتبر مجتمعاً ذكورياً. فهناك مجموعة من التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع المحلي، إلا أن الثقافة تلعب دوراً مهماً في إعطاء الذكور تلك الخصوصية في تحقيق أدوارٍ محددة داخل المجتمع فرضتها أساليب التنشئة الاجتماعية. فإسهام الرجل خارج المنزل وتواصله مع المحيط الاجتماعي به أكبر من المرأة. فهو من المؤكد يكون مدركاً لقضايا ومسائل قد تغيب عن الإناث نتيجة عدم مساواة التواصل الاجتماعي الخارجي مع الرجل سواء مع المؤسسات الرسمية والحكومية، أو مع المؤسسات التقليدية والأهلية، وكذلك التواصل الخارجي مع المستويات الاجتماعية والثقافية. وإن كان هناك تغيرٌ قد حدث في الأدوار إلا أن ما هو ملاحظ بأن الرجل لا زال هو المتواصل بفعاليات المجتمع الخارجية بشكل أكبر بالمقارنة بالمرأة. فهو على سبيل المثال أكثر انخراطاً في مؤسسات المجتمع المدني، وهو أكثر تفاعلاً مع

الأحداث السياسية واليومية والاجتماعية، وهو أكثر تواصلاً مع المؤثرين والرموز الاجتماعية داخل المجتمع، وهو أكثر تواصلاً أيضا مع الأجهزة الإدارية ذات الطبيعة العملية والتي من خلالها يكون قادراً على الكشف عن قضاياها، وإدراكه للتفاعلات فيها بصورة أكثر من المرأة التي يعتبر تفاعلها أقل في هذه المؤسسات على الرغم من التغير الذي طرأ على دورها ومكانتها داخل المجتمع المحلي، وعلى الرغم من التطور الهائل الذي كشفته المؤشرات الكمية في مجالي العمل والتعليم.

إلا أن هذا كله لا يجعل الكفة متساوية في عملية التفاعل مع قضايا المجتمع بكافة أشكالها ومن ضمنها قضايا الفساد، والتي يعتبر الرجل فيها أكثر تفاعلاً وإدراكاً لها، وأيضا مسهماً فيها بصورة ما أو بأخرى. فتتم العمليات الاجتماعية وتفاعلاتها في محيط الذكور بشكل أكبر منها عند الإناث، ويمكن ملاحظة ذلك بجلاء من خلال ما تعرضه وسائل التواصل الاجتماعي من قضايا تختلف بين الذكور والإناث داخل المجتمع المحلي. فعلى سبيل المثال كشفت دراسة خاصة (يعقوب يوسف الكندري، ومها مشاري السجاري، وحمد العسلاوي، ودلال البالول، ٢٠١٦) إلى أن الاستخدامات لهذه الوسائل تتفاوت من الجانب الاجتماعي العام بين الذكور والإناث في طرح المواضيع الاجتماعية العامة، فعلى سبيل المثال، فإن أبرز المواضيع السياسية التفاعلية تدور في فلك وسيلة التواصل الاجتماعي تويتر والتي يتصدر الذكور فيها المشهد. فيتصدر الموقف التفاعلي السياسي عند الذكور أكثر، بحكم تواصلهم المجتمعي بصورة أكثر من النساء في الجوانب السياسية. ولذلك فإن الذكور هم أكثر إدراكا في قضايا الفساد داخل المجتمع إذا ما قورنوا بالإناث نتيجة لتنشئة اجتماعية ذكورية جعلت من الرجل محور العلاقات التفاعلية. هذا بالإضافة إلى أن هناك دراسة قامت بعملية جمع بيانات عامة ومختلفة أوضحت هذه الدراسة أن النساء هن أقل بالمقارنة بالذكور في المشاركة في الفساد بأشكاله المختلفة سواء من الجوانب المالية أو التشريعية في الإدارة العليا (Swamy, Knack, Lee, & Azfar, 2001). وهذا بكل تأكيد يعكس

مستوى التفاعل المختلف بين الجنسين. لقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع عديد من الدراسات التي أشارت أن المرأة أقل فساداً في جرائم الفساد من الرجل (إكرام فتحي إلياس، ١٩٩٩؛ David, Fisman & Gatti , 2001; Bowman & Giligan; 2008)

هذا وقد بينت الدراسة أن العمر أيضا بالإضافة إلى متغير الجنس يعتبر متغيراً مهماً في عملية إدراك حجم ومظاهر وأسباب الفساد ودور المؤسسات والأجهزة في مواجهته. فقد كشفت نتائج الدراسة أن الأكبر عمراً هم الأكثر إدراكا في اتجاهاتهم نحو حجم، ومظاهر، وأسباب، ودور المؤسسات والأجهزة في مواجهته، فقد جاءت العينة ممن يفترض أنهم يكونون من المتقاعدين وأكبر من الستين عاماً هم الأكثر إدراكاً. ولعل الأكبر عمراً -بلا شك- هم أكثر خبرة في مجال الحياة العملية. فهم من عاصر وكان شاهداً ولفترة زمنية طويلة جوانب الإدارة المختلفة. وهم في المقابل الأكثر إدراكاً ووعياً بجوانب الأمور بحكم خبرتهم العملية. فقد تم تقسيم أفراد العينة إلى ثلاث شرائح عمرية ترتبط بالإدارة والعمل: الأقل من ٢١ سنة وهم الصغار الذين بدأوا العمل بوقت قصير أو لم يلتحق بعض منهم به، ومن عمر ٢٢ إلى ٥٩ سنة وهي فترة العمل بشكل عام لأفراد المجتمع وانخراطهم في المنظومة الإدارية في الدولة ومؤسساتها العامة والخاصة، والفئة الكبيرة في العمر والتي في الغالب من المتقاعدين، ومن ترك العمل. فالشريحة الأخيرة استطاعت أن تقدم اتجاهات تقويمية قد تكون أكثر دقة وأكثر إدراكاً، وهذا ما يتوافق مع دراسة تورقلر وفاليف Torgler & Valev (٢٠٠٦) واللذين أكدا على أهمية متغير العمر في إدراك الفساد ومظاهره. فهي شريحة عمرية تمثل إدراكاً أكبر بالمقارنة بالشرائح العمرية الأخرى.

هذا بالإضافة إلى أن الدراسة قد كشفت أن الأكثر تعلماً هم الأكثر إدراكاً في اتجاهاتهم نحو حجم، ومظاهر، وأسباب الفساد، ودور المؤسسات والأجهزة في مواجهتها والتي أيضا لها مدلولها الخاص. فهناك من عبّر على أن من أخطر

أنواع الفساد هو ذلك الفساد في التعليم والذي يمس البعد والجانب الأخلاقي في المجتمع، فهو فساد يعتبر من أخطر أنواع الفساد في المؤسسات الحُكومية (عاطف محمود أحمد، ٢٠١٣). وهناك من طالب أن يتم تدريس هذه الظاهرة في المؤسسات التعليمية بحُكم أن هذه القضية تُعتبر من المُشكلات الرئيسة، التي تمس أخلاقيات العمل والنزاهة العامة (Tavanti, 2013). فالفساد في التعليم هو فساد في الأخلاق وبالتالي فساد في كافة قطاعات المجتمع.

ويشير تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum (٢٠١٥) إلى أن التعليم يعتبر هو السلاح القيمي المهم لمحاربة الفساد في البلدان المتخلفة والأفريقية تحديداً؛ ولذلك قامت بعض البلدان في وضع هذا الموضوع من ضمن الهيكل الدراسي وبالتحديد في التعليم العالي. فيعني التعليم الوعي والقدرة على استكشاف واستنباط الجوانب ذات الصلة بما ينبغي أن يكون عليه المجتمع وما لا ينبغي أن يكون عليه. فيعطي التعليم المقياس الحقيقي للقضايا والأمور الحياتية اليومية داخل المجتمع ويزود الفرد بمقومات تقويمية قادرة على تحديد الجوانب الايجابية والسلبية والتمييز بينها. فالمجتمع المتعلم بدون شك يدرك خطورة الفساد، والأكثر تعليماً من المؤكد أن يكونوا أكثر إدراكا من الأقل تعليماً. والمجتمع المتعلم والمثقف هو الذي يثور ضد أوجه الفساد ولا يسمح بها. ولقد أشار كافينبيرجر Kaffenberger (٢٠١٢) بعد مراجعته لعديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة بين المجتمع المتعلم وانخفاض درجات الفساد فيه. بلا شك ،لأن المتعلمين يعتبرون مقومين للمجتمع في حال انحرافه متى ما سنحت لهم الفرصة بأن يقوموا بدورهم المطلوب في ظل وجود نظام يسمح لهم بممارسة حرياتهم العلمية وفي التحليل والتقويم.

وقد بينت الدراسة فيما يتعلق بالمستوى الاقتصادي بأن المستويات الاقتصادية الأعلى هي أكثر إدراكاً في جوانب الفساد المختلفة. ولعل ذلك قد جاء بنتائجه

مع ذلك المسح الذي أجرياه مايدا و ززيقفيلد (٢٠١٥)Maeda & Ziegfeld واللذان أشارا إلى أن الأقل تعليما والأقل في المستوى الاقتصادي هم الأضعف إدراكا للفساد بالمقارنة بالأعلى تعليما وأعلى في المستوى الاقتصادي. فقد أشارا إلى أن هذه المعادلة بعد عملية حصر مجموعة من المجتمعات مرتبطة بدول العالم المتقدم تحديداً. أما الدول الفقيرة، فالمعادلة قد تكون نفسها ولكنها أضعف، وقد تكون معكوسة كما أشارا. والوضع بالنسبة للمجتمع الكويتي مختلف . فالكويت لا تعتبر من الدول الفقيرة، ولا تعتبر في الوقت نفسه من الدول المتقدمة. ولكن الوضع الاقتصادي هنا يكشف عن معادلة مهمة داخل المجتمع المحلي. فأصحاب المستويات الاقتصادية العليا هم الأكثر وعياً بالقضايا المالية وهم الأكثر ممن يراقبها ويدرك أبعادها بعكس أصحاب المستويات الاقتصادية المتدنية والذين قد يكونون بعيدين عن القضايا والمسائل التي ترتبط بالمال تحديداً. فهم أكثر مشاركة بأي فعاليات اقتصادية وتنكشف لديهم صورة ومظاهر وحجم الفساد وإدراك أسبابه بشكل أكبر من الشرائح الأخرى. فهم أقرب من مواطن الحدث وقد يتفاعلون معه. بالإضافة إلى ذلك، فإن من هم أقل في المستوى الاقتصادي هم أبعد من أن يتعرضوا كما يتعرض له دول العالم الثالث من فقر وبطالة والذين من المؤكد أن تكون معدلاتهم أعلى عند تسجيلها لقضايا الفساد في بلدانهم. فالوضع داخل المجتمع المحلي قد يكون مختلفا وهو بحاجة كذلك إلى دراسات أخرى عميقة تحدد وتكشف عن هذه الجوانب الاقتصادية تحديداً وتطبيقها على الشرائح الأكثر نمواً اقتصادياً أو الطبقة الاقتصادية العليا المتمثلة بالتجار كعينة من الطبقة الاقتصادية العليا الاستثنائية. فقد تكون النتائج تعكس الواقع بشكل أكثر تفصيلاً. فبحكم تفاعل الشريحة الاقتصادية العليا الأكبر في المجتمع ومشاريعه وبرامجه وهو الأمر الذي أوضحته نتائج هذه الدراسة، فهم أكثر إدراكاً لحجم ومظاهر وأسباب الفساد ودور الأجهزة والمؤسسات في مواجهتها بالمقارنة مع المستويات التعليمة والاقتصادية الأقل كما جاءت في نتائج الدراسة الاستدلالية.

البعد المكاني وأبعاد الفساد المرتبطة به:

وهناك بعد آخر مهم قد كشفت عنه الدراسة والتي تتمثل في أن مكان السكن والذي يعكس جزئيا (وليس بشكل متكامل) الشرائح الثقافية داخل المجتمع أفرز فروقا بين المحافظات السكنية في حجم ومظاهر وأسباب الفساد ودور المؤسسات والأجهزة في مواجهته. والتفاوت الثقافي يعتبر قضية مهمة. فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن التفاوت الثقافي له تأثير في حدوث الفساد ودرجته. فقد أشار إكرام فتحي إلياس (١٩٩٩) على سبيل المثال إلى أن هُناك فروقاً في حجم الفساد بين المُحافظات في الوجه القبلي عن مُحافظات الوجه البحري، فالاتجاه القبلي يعتبر أكثر في مؤشرات الفساد. وهو بعد ثقافي له ارتباطاته وأبعاده التي تتطلب دراسة اقتصادية اجتماعية ثقافية تاريخية. وهي بدون شك ترجع لكل مجتمع على حده وتأثير هذه الأبعاد على الفساد. وقد كشفت نتائج الدراسة الحالية إلى أن سكان محافظتي حولي والعاصمة أكثر إدراكاً على التوالي في اتجاهاتهم نحو حجم، ومظاهر، وأسباب، ودور المؤسسات والأجهزة في مواجهته من المحافظات الأخرى، والتي جاءت محافظة الجهراء بالترتيب الأخير والفروانية بالترتيب الذي يسبقها، بينما جاءت محافظتا الأحمدي ومبارك الكبير في المنتصف. فمن المعروف أن محافظة الجهراء يقطنها أكثر الأفراد الذين ينتمون وينحدرون من جذور قبلية، ومثلها ولكن بشكل أقل محافظة الفروانية بينما محافظتا حولي والعاصمة هما من المحافظات التي يقطن غالبية سكانها ممن ينحدر من أصول حضرية، بينما تظل محافظة الأحمدي يمثل سكانها الأغلب ممن ينحدر من جذور قبلية، مع امتزاج في المحافظة الأحدث بين الشرائح المختلفة والتي تتمثل في محافظة مبارك الكبير. وهي دراسة توافقت مع نتائج دراسة خالد العلي (٢٠١٥) في المجتمع الكويتي من حيث إشارتها إلى أن محافظة الجهراء جاءت الأعلى في معدل عوامل الفساد الاقتصادي تحديداً وعوامل ارتكاب الفساد، والتي عزاها الباحث إلى ارتباط ذلك بالانتخابات

البرلمانية وتأثيرها. وقد ترجع هذه الفروق في الاتجاه والإدراك نحو قضايا الفساد ترجع إلى مستوى التفاعل مع القضايا المرتبطة به. فهناك من ينظر إلى بعض من القضايا بعين مختلفة ترتبط بثقافة قد تكون السلطة مسؤولة عنها وتسعى لتعزيزها. فإذا تم الاتفاق على مبدأ أن مخالفة القانون والسعي في كسره وانتهاكه وعدم احترامه وتنفيذه هو قضية من قضايا الفساد أو المؤدية إليه، فإن الانتخابات الفرعية على سبيل المثال هي من القضايا المجرمة قانوناً، وهي تنظر بعين مختلفة بين شرائح المجتمع من المنحدرين من الجذور الحضرية والقبلية. فقد صدر قانون (٩/ ١٩٩٨) يضيف بنداً جديداً إلى المادة ٤٥ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ والخاص بانتخابات أعضاء مجلس الأمة الكويتي، والذي نص على تطبيق عقوبة قانونية لكل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعا إليها، وهي التي تتم بصورة غير رسمية قبل الميعاد المحدد للانتخابات لاختيار واحد أو أكثر من بين المنتمين لفئة أو طائفة معينة.

إن مخالفة أي قانون يعتبر وجهاً من أوجه الفساد، إلا أن ممارسة هذه الانتخابات مستمرة إلى يومنا هذا بين كثير من أبناء القبائل وبالتفاف على القانون وتسميتها بالتشاورية، وتكون معلنة، وفيها تصويت، ودعوة للانتخاب، ومنشورة في وسائل التواصل الاجتماعي، وتحت نظر السلطة بالمكان والزمان والآليات أيضا. فهي- أي السلطة- مسؤولة عن انتهاك القانون. وأي قانون؟ ذلك القانون الذي يرفع أشخاص إلى سلطة التشريع في البلد، وأن يكون مسؤولا عن مستقبل أبنائه، ومن يملك أدوات الرقابة، والذي يفترض أن يفرض رقابته على تجاوزات القانون. فقد لا ترغب السلطة في الدخول للحد من الانتخابات الفرعية بمختلف مسمياتها رغبة منها في تعزيز من تريد أن يكون ممثلا للقبائل في المجلس، وإمكانية التعامل معه بطريقة أكثر مرونة من الآخرين في ظل علاقة ثلاثية مصلحية تربط الأطراف الثلاثة السلطة التنفيذية بالعضو، بالناخب. هذا بالإضافة إلى ما أشار إليه خلدون النقيب (١٩٩٦) في شأن محاولات الحكومة الدائمة وبطرق مختلفة منها تقسيم الدوائر لتحافظ من خلاله على من يتوافق

معها من ممثلي الأمة كما حدث كمثال حي في استهداف قرار تعديل الدوائر لخلق التوازن بين التجمعات السياسية التقليدية وأن يكون التعديل لهذه الدوائر لمصلحة نواب القبائل الأكثر توافقا مع السلطة في فترة زمنية محددة، والتي- بلا شك- أصبحت بعدها بعض من التغيرات التي لم تخل أيضا من المصلحة القائمة بين السلطة ونواب القبائل في كثير من الأحيان.

ولذلك فإن من الجانب المصلحي وما قد عززت منه السلطة هنا، فإن النظرة إلى هذه القضية وغيرها من القضايا التي ترتبط بها هي مسألة تختلف وتتفاوت في النظر إليها وإدراكها وتحديد اتجاهاتها بين أفراد المجتمع وشرائحه بأنها تعتبر من قضايا الفساد من عدمه، بعكس من لا يشارك فيها، والذي قد تكون عدم مشاركته فيها لعدم وجود أي من الآليات التي تساعد هذه الفئات الأخرى لممارستها لا لانطلاقها من مقومات قيمية أو قانونية. فالاتجاهات هنا بين الشريحتين من المؤكد أن تكون مختلفة. فالسلطة استفادت من هذه الممارسات ضانة من أنها تعزز موقفها بمساندة من يدعمها. فالسلطة من يمنح الامتيازات للنائب، والنائب يتوافق مع رأي السلطة متى ما ضمن أنّ من يقوم بانتخابه- أي الناخب- قد استفاد من هذه الامتيازات. فبقاء النائب مرتبط بالقدرة على الحصول على هذه الامتيازات التي تمنحها السلطة سواء أكانت تعييناً، أو ترفيعاً وظيفياً، أو علاجاً خارجياً، أو أي منفعة مادية. فهي عملية مصلحية ثلاثية الأبعاد تتمثل في مثلث السلطة، والنائب، والناخب. فالسلطة وما تمنحه من امتيازات إلى النائب الذي يحافظ على بقاء السلطة ويسعى للمحافظة على بقائه من خلال ما يقدمه للناخب من امتيازات. فهو الوسيط في هذا الجانب، وهو الأمر الذي يدعو لعدم التفاجؤ بما أفرزته نتائج الدراسة بخصوص الفروق بين المحافظات بحكم أن الجوانب السياسية والمجلس النيابي هما الطريق لكثير من التجاوزات التي من الممكن أن تحصل، وترتكب من خلالها «مآسي» الفساد- إن صحت التسمية- كما تم توضيحها سابقا. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا البعد قد استمر منذ بداية الحياة النيابية في المجتمع المحلي، إلا أن تأثيره بدأ يتغير

وبشكل نسبي عندما رفض كثير من المثقفين ومن أبناء القبائل الانخراط في الدخول في مثل هذه الانتخابات بعدما جرمها القانون، وبعدما أدركوا اللعبة السياسية من وراء هذه الانتخابات ونتائجها.

ولعلنا هنا نضرب مثلا على الانتخابات الفرعية وهي التي من خلالها تتضح صور متعددة من صور الفساد المرتبطة بها وليست كممارسة الانتخابات بحد ذاتها فقط. فالانتخابات الفرعية جاءت كمثال، وما وراء هذه الانتخابات من قضايا. ولا بد من الإشارة إلى أنه لا يمكن إلقاء اللوم على أبناء القبائل في هذه الممارسة بعيداً عن دور السلطة التي شجعت التجاوز على القانون لضمان بقائها والتي لا تدرك بأنها قد أسهمت بشكل كبير في تشكيل الهويات الفرعية وتعزيزها بين فئات المجتمع، وطمست من خلالها مبادئ المواطنة التي دائما تنادي بها. ولا بد من الإشارة إلى أن أبناء القبائل ليسوا هم من بدأ بهذه الانتخابات، فقد مارسها أبناء الحضر وعلى أساس - أيضا - فئوي طائفي في الثمانينيات. فاستغلت السلطة هنا القيم القبلية التي تدعو على التناصر والتعاضد والتعاون والتي تعتبر من مقومات القيم والعناصر اللامادية للثقافة القبلية والتي لا تتغير متوازية مع التغيرات المادية من أجل صالحها وبقائها في هذه السلطة، والتي معها أخفقت في أن تحقق المواطنة ومبادئها وتنشرها بين أفراد المجتمع، ولم تستطع أو تنجح في أن تجعل القبيلة أو الشرائح الاجتماعية بشكل عام تذوب في كيان الوطن. ومع الأسف الشديد بهذا الأسلوب وبهذه الطريقة فقدت الحكومة استقرارها في عملية التشكيل والتي ظهرت بشكل واضح في ارتباكها في السنوات الأخيرة والتغيير في الحكومات المتعاقبة والتي شهدت ١٣ حكومة خلال عشر سنوات أدت إلى عدم استقرار واضح ومردها في النهاية إلى عدم نجاح أو فشل مثل هذه العلاقة المصلحية التي لا يمكن من خلالها أن تستمر بشكل متكامل دون أن يكون برنامج الحكومة إصلاحياً يحارب الفساد ويحارب مسائل وقضايا التنفيع والوساطات والمحسوبيات، والتي تتم بمساعدة بعض من أعضاء مجلس الأمة كما أوضحتها نتائج الدراسة.

إخفاق الدور المؤسسي في مواجهة الفساد:

إن هذا الموضوع يجرنا إلى الموضوع الآخر والذي يتمثل في دور المؤسسات والأجهزة المختلفة في مواجهة الفساد، والتي أشارت النتائج إلى أن هناك إخفاقاً في دور المؤسسات والأجهزة في مواجهة الفساد. وإذا استثنينا وسائل التواصل الاجتماعي التي كشف كثير منها مواطن الفساد ونشر المعلومات الخاصة به، فإن الأجهزة الأخرى أسهمت حتى في انتشاره، وبالتحديد المؤسسة التشريعية بالتعاون مع المؤسسات التنفيذية في الدولة كما أوضحها عديد من أفراد العينة، وأفردوا لها أمثلة حيةً وخاصةً، وعبروا فيها عن اتجاهاتهم حولها. فهما أبرز مؤسستين بالإضافة إلى الجهاز القانوني والمرتبط هنا بالجهاز والسلطة التنفيذية. فهذا الجانب مرتبط بشكل واضح بما سبق الإشارة إليه والعلاقة الثلاثية الممتدة بين المثلث المولد للفساد والمتمثل في العلاقة غير الطبيعية بين السلطة والنائب والناخب.

ينص الدستور الكويتي في مادته السابعة بصراحة بأن «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين». وتنص المادة ٢٩ منه أيضا بأن «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين». فمبادئ مثل العدالة والمساواة هي مبادئ أكد عليها الدستور، وما عبرت عنه نتائج الدراسة من اتجاهات لأفراد العينة جاء مخالفا لذلك، ولهذه المبادئ. وما هو واضح من الممارسات للسلطتين التنفيذية والتشريعية يؤكد وبوضوح بأنه لا اعتبار لهاتين المادتين والمبدأين. وأصبح الأمر واضحاً وجلياً في الممارسات الحياتية اليومية. وهناك عديد من هذه الممارسات مخالفاً لهذه المبادئ بكل وضوح. ولعل ذلك أصبح في الآونة الأخيرة طافياً على السطح ولا يمكن إخفاؤه، أو أصبح التصريح به أمراً طبيعياً وعاماً وعلى الملأ. ويمكن أخذ بعض الأمثلة المشهورة التي ظهرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتناقلتها أيضا الصحف المحلية وناقشها بعض الكتاب

والمهتمين. وهي تعبّر عن نوع من قبول اجتماعي لمثل هذه الممارسات التي تتنافى فعلياً مع مبادئ العدالة والمساواة وما يؤكد على وجود هذا الفساد.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه وعلى الرغم من تعدد الهيئات والمؤسسات التي تكافح الفساد وتركز على المراقبة المالية مثل الهيئة العامة لمكافحة الفساد، والمراقبين الماليين، وديوان المحاسبة، وجمعية الشفافية، ومجلس الأمة وغيرها من هذه المؤسسات، نجد أن الشعور بوجود الفساد يزداد في المجتمع.

ومما يوضح حجم الفساد في مؤسسات الدولة، قام عهدي فهد المرزوق أحد أصدقاء نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع السابق الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح بتغريدة نقلها عنه، بعد أن كشف ملفاً خاصاً في وزارة الدفاع عن شبهات فساد تمت إحالتها إلى النائب العام بعد إجراء تحقيق إداري خاص داخل الوزارة وثبت من خلال هذا التحقيق بوجود تجاوزات مالية، والذي على أثره تم إعفاؤه من منصبه من قبل سمو الأمير بعد أن استقالت الحكومة. فأشار في تغريدة وصفها الكثير بأنها خطيرة بأنني قد «تشرفت اليوم بزيارة أخي وصديقي بوعبدالله (الشيخ ناصر صباح الأحمد) وأقول لكم إن صحته زينة ولله الحمد وروحه المعنوية عاليه وعلاقته بسمو الأمير حفظه الله ممتازة (و) هالني ما سمعته منه عن حجم مؤسسة الفساد وتغلغلها في كل أجهزة الدولة «وكلن يعني كلن» وسيستمر بملاحقة ملفات الفساد التي فتحها» (عهدي فهد المرزوق، ٢٦ نوفمبر ٢٠١٩). وفي السياق نفسه قام الشيخ ناصر صباح الأحمد بنفسه بالإشارة إلى ذلك بكل وضوح في تغريده له قال فيها: «محاربة الفساد معركة تبدأ بتطهير مؤسسات الدولة من فاسديها ومن ارتبط بهم دون تمييز. خصوصاً في ظل ظروف اقتصادية صعبة، فلا تنمية ولا عدالة في الدولة بوجود الفاسدين في مؤسساتها. وغير ذلك لا يكون إلا إفساد فوق إفساد. وما نراه أقل مما نتمناه». وهي مؤشر من نائب لرئيس الحكومة ووزير دفاعها السابق وابن سمو الأمير رحمه الله يتحدث فيه عن شبهات فساد مالية وتغلغلها في كل أجهزة الدولة. فهنا توجيه الشبهات إلى كافة أجهزة الدولة، وهو ما أكد عليه أفراد

العينة وحددوا اتجاههم نحوه وعكسته النتائج بكل وضوح. فهي رسالة خطيرة جعلت الكثير من أفراد المجتمع يستذكر أيضا استقالة الشيخ محمد صباح السالم الصباح نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السابق أيضا (ابن أمير الكويت السابق) بعد قضية سميت بالتحويلات والإيداعات المليونية في ١٨ أكتوبر ٢٠١١. وقد أشارت بعض المصادر بأن استقالته كانت احتجاجا على الممارسات التي اعتبرها مجموعة بأنها فساد مالي. وقد ذكرت بعض المصادر: «لقد فضل الوزير الاستقالة من حكومة لا تطبق إصلاحات حقيقية فيما يتعلق بالودائع المصرفية المليونية... ويستخدم مصطلح «الودائع المصرفية المليونية» للإشارة إلى قضية فساد يشتبه أن ١٤ نائبا برلمانيا تورطوا بها» (بي بي سي العربية، ١٨ أكتوبر ٢٠١١). بالإضافة إلى عمليات تحويلات مالية خارجية تمت للسفارات بالخارج كما تم تداوله في تلك الفترة.

ولعل وسائل التواصل الاجتماعي قد عجت بالكثير من الأمثلة التي تشير وتدل على شبهات فساد أشار إليها وخرجت من أفواه بعض من أعضاء المؤسسة التشريعية تحديداً قد تكون بقصد أو دون قصد، أو تكون بنية حسنة من عدمها. فمن خلال توضيح عمليات قاموا بها قد اعتبرها بعضهم بأنها عمليات مشبوهة تحتاج إلى تحقق وتحقيق، كما انتشرت بشكل كبير في وسائل التواصل الاجتماعي تحديداً والتي كشفت كثيراً من حالات الفساد وتفشيه كما أشارت النتائج. فإحدى هذه الحالات عضو في المجلس التشريعي واللقاء الذي عقده مع أبناء دائرته يشير ـ بعد قضية ما سميت بالإيداعات المليونية ـ بأنه قد تم استدعاؤه إلى النيابة وبعد سؤال مدير النيابة بأنه متهم بشبهة غسيل أموال ونفيه ذلك. فسأله وكيل النيابة ما مصادر الأموال، وبدون الرد الذي جاء به هذا النائب وتفصيلاته إلى أن ما يعنينا هنا هو ما ذكره ..مصادر دخلي القيادة السياسية تساعدني ماديا ونعطي المحتاجين من المواطنين، من مرضى، من طلبة يدرسون، من متعثرين، من ناس ناقص عليهم بنيانهم، «وعلى مدار السنة وشغلتي هذه مو من اليوم وأمس»، (إنما) «من بديت بالمجلس والقيادة

السياسية ما يقصرون». «لمن ما نحل مشكلة مواطن بطريقة ما، نحلها يمكن عن طريق المساهمة المالية لعل وعسى»، وقام بعدها بتعديد أسماء وشخصيات القيادة السياسية.

ويشير عضو آخر في تصريح خاص في إحدى القنوات التلفزيونية الفضائية المحلية الخاصة بتلقي نائب من مجلس الوزراء مبالغ مالية في المجلس الذي يمثله الآن والمجلس السابق أيضا. فقد أشار النائب في هذه المقابلة والتي تناقلتها الوسائل الإعلامية المختلفة مباشرة بعد سؤال وقُدِّمَ له بهذا الشأن بأن «هذه المرة الثانية التي أستلم مساعدات من (رئيس الوزراء) ومن مجلس الوزراء، وأعطى (الرئيس) نواباً آخرين شيعة لتوزيعها على الحسينيات، وتم سؤالي من مكتب رئيس مجلس الوزراء: هل من الممكن أن نضع كارت سمو رئيس مجلس الوزراء؟ وأجبت: نعم هذا أفضل؛ لأني عندما أقدم للحسينيات أقول لهم: هذا من مجلس الوزراء»، ورداً على سؤال من مقدم (ال)برنامج -. لماذا اختار مجلس الوزراء نائباً للقيام بالمهمة؟ رد (النائب): هذا أولاً من باب الخدمات الاجتماعية ويتعلق بالمساعدات، وأنا طالبت مساعدات للطلبة بالخارج الذين يدرسون على نفقتهم الخاصة. وقاطعه مقدم البرنامج، نحن في دولة مؤسسات لماذا يتم مساعدة الطلبة عن طريق نائب يعطيهم المساعدات؟ فقال (النائب): ليست بهذا الشكل فهناك آخرون عندهم مشكلات مادية متعثرون» (المجتمع، ١٣ أبريل، ٢٠١٤).

وفور الانتهاء من هذه المقابلة، تقدم نائبان بعد هذا اللقاء بتقديم استجواب إلى رئيس مجلس الوزراء مباشرة، وهو الذي جعل من هذا اللقاء متداولاً بشكل كبير في قطاعات المجتمع المختلفة، ومتداولاً بشكل كبير في الوسائل الإعلامية كاتهام مبطن لرئيس الحكومة والنائب مفاده كيف لرئيس الوزراء أن يمنح هبات محددة إلى نائب ليقوم بتوزيعها هو بنفسه على من يشاء؟. وهو الأمر الذي من خلاله اضطر النائب للخروج ببيان بعد اللقاء مباشرة بيوم يوضح فيه معنى ما

قد قاله من حديث، فقد أكد «أن باب المساعدات الاجتماعية والمظالم والعرائض الفردية أمر جبل عليه أهل الكويت منذ قدم التاريخ....»، وإن «هذه المساعدات تقدم من جهات رسمية ومن شيوخ أفاضل ومن تجار وأهل خير، الأمر الذي يلزمني كنائب ومن دافع إنساني لا سياسي بالقيام بالمساعدة لإيصال بعض هذه الطلبات والمظالم المستحقة من وجهة نظري إلى المسؤولين كواسطة خير وحلقة وصل».. وإن «المساعدات التي تحدثت عنها ليست مقصورة على فئة دون أخرى أو منطقة دون منطقة أو دائرة انتخابية دون أخرى، إنما تتم دون تمييز فيها بين نائب أو مواطن»، وهي «موثقة بإيصالات استلام».، وإن دوره «يكون دوري عادة في متابعة سير تلك الطلبات لدى الجهات المعنية وفقا للإجراءات القانونية واللائحية المتبعة»، وينفي «نفيا قاطعا تسلمي لأي مبالغ نقدية»، و «أن تلك المساعدات تصل إلى أصحاب الطلبات مباشرة في حال تم قبولها كما أن هذا الأمر شأن خاص بي ولا علاقة له بالنواب والمواطنين الآخرين» وعلى الرغم من أنه تعجب هنا لمحاولة التصيد على النواب، إلا أنهم - أي النواب- هم «بشر قد يخونهم التعبير أو يساء فهمهم عكس ما يقصده النائب» مؤكدا الالتباس في فهم كلامه وسوء فهم إلى آخر البيان (جريدة الراي، ١٣ أبريل ٢٠١٤). ومع كثرة الانتقادات التي تم توجيهها إلى هذه المقابلة وما جاء من تبرير لها، جعلت من صف آخر يبرر ذلك، ويشير إلى حادثة سابقة وقيام رئيس الوزراء السابق بمنح شيك بقيمة خمسين ألف ديناراً كويتياً إلى إحدى الجمعيات الخيرية عن طريق نائب إسلامي من المعارضة. فهي قضية متشابهة كما أشار الرأي الآخر.

ولا شك أنه هنا ومن منطلق الأمانة العلمية لا يمكن الدخول بالنوايا وتقديم الاتهامات أو القيام بتقديم الأحكام، فلا يمكن إطلاق أحكام عامة عن النوايا والأهداف من وراء هذه الأموال. ولكن بكل تأكيد هنا نصل إلى نتيجة مفادها إلى أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أنْ يكون نائب الأمة قادر على المحاسبة والمراقبة وتحديد دوره الواضح في مجاله التشريعي في ظل وجود مثل هذه الهبات والعطايا التي تؤخذ من «القيادة السياسية» وتصرف على الناخبين

عـن طريـق النائـب والذيـن هـم يعتبرون-أي الناخبين- مفتـاح نجاحـه للعضوية. فهـي هبـات تقـدم ليـس للجميـع، إنـما من يلجـأ لهـذا النائـب وبالتأكيد مـن يلجأ له مَـنْ هـو بحاجـة إليه، وهـو بحاجة لهم في تصويتهـم له بالانتخابـات المقبلة، وتكون سر فـوزه. فـلا يمكـن قبـول مثـل هـذا التـصرف في مؤسسـات الدولـة الحديثة، فهنـاك لجـان خيريـة متعـددة ومنتشرة بإمكان الجميـع أن يذهـب إليهـا بـدون أي وسـيط، فوسـاطة النائب هنـا هي تدخل وسـيادة العلاقات الاجتماعيـة في الجوانب السياسـية والتـي تجعل من باب المسـاءلة السياسـية للسـلطة التشريعيـة أضعف. فلا تقـوم دولـة على أسـاس مثل هذه التصرفـات وإن كان تقديرها بحسـن النوايا. فهي طريـق مفـروش بالذهـب كـما يقـال للنائـب مـن العـودة إلى قبـة البرلمـان مـرة أخرى مـن خـلال هـذه العلاقـة الثلاثيـة التي تـم الحديـث عنها سـابقاً.

فمـن تقـع عليـه مسـؤولية المراقبـة للجهـاز التنفيـذي لا يفـترض أن يتأثـر بـأي جانـب مـن الجوانـب التي مـن الممكـن أن تؤثـر عـلى قـراره في المراقبـة والمحاسـبة. ولعـل مـن أبـرز وأعلى مسـتويات الفسـاد هو فسـاد الجهـاز الرقابي والـذي تقع على مسـؤوليته المسـاءلة والمتابعـة والمراقبـة. فمـن يسـتفيد مـن الجهـاز الرقابي مـن المؤكد تضعـف مراقبتـه أو قـد تنعـدم نتيجـة لبعـض العوامل التـي احتاج فيهـا من يفترض عليـه أن يراقـب أداءه. ولعـل الموضـوع كلـه لا يتعلـق بأمـوال، فالأمثلـة هنـا كثـيرة لحـوادث تجـاوزت المـال وتوزيعـه، ودخلـت في جانـب توزيـع الهبـات الوظيفيـة والتـي أعتقـد بأنهـا قـد تكون أخطـر وأشـد ضراوة عـلى العمليـة الديمقراطية وعلى تفتيـت المجتمـع وتشـكيل وتعزيـز الهويـات الفرعيـة نتيجـة لمخالفـة قواعد وأسـس المؤسسـات الجديـة في التعامـل مـع المواطنين. فـما هـو متـداول أيضـاً أحـد المقاطـع الـذي يخـرج فيـه نائـب فرحـا مبتهجـا بالفـوز بالانتخابـات واعـداً أبنـاء القبيلـة بأنه سـيقوم باختيـار اثنين منهم لتعيينهم في إحدى المؤسسـات الحكومية ذات السـيادة، وعـلى شرط أن يقومـوا فيـما بينهـم بإجـراء قرعـة لاختيـار الاثنين!!. فالاختيـار لاثنين لأنـه كنائـب سُـمح لـه مـن قبـل الجهـة المختصـة أن يقـوم بتعيين اثنين ويختارهـم، والاختيـار بـين أبنـاء قبيلتـه قائـم عـلى أسـاس ومبـدأ «تكافـؤ الفـرص»

وليس مبدأ الكفاءة. فالقرعة هي ستحسم بقطعية من سيتم تعينه؛ لأن ذلك هو أحد الامتيازات التي منحتها إياه السلطة التنفيذية.

ولعل ذلك لم يعد مستغربا بعد التصريح الواضح الذي أبداه النائب رياض العدساني في مقابلة تلفزيونية لقناة atv الفضائية الخاصة، عندما أشار إلى هذه هبات حكومية خاصة للنواب. فيقول نصاً النائب رياض العدساني: «اتصل علي نائب، وما كنت أدري بهذا الشيء ودريت من النائب، وقال إن لكل نائب عنده خمسة (أشخاص) ينقلون من إدارة إلى إدارة أو من قسم إلى قسم..(مقاطعة من المذيع الذي أشار إلى أن هذا أمر متعارف عليه من السابق، فرد: «إذا كان فيه شيء خطأ نوقفه، وإذا في شيء إيجابي نطوره، فما استند على خطأ واستمر فيه»). ويكمل «فكلمت الوزير وقلت له أنا ما عندي خمسة ترشيحات ولا غيرها، وقلت له ما يجوز هذه مؤسسة عسكرية الداخلية، وما ينطبق عليها ينطبق على الدفاع، وكذلك كل الوزارات، والحين إذا أنا آخذ واحد من أمن الدولة وأوديه المباحث، ومن المباحث أودية المرور أو المنشآت، هل أنا أعرف السي في (سيرته الذاتية) .. مائة بالمائة، وليش النواب، لو افترضنا أن الخمسين نائباً وكل نائب عنده خمسة (-طبعا مو الكل يستخدم بس أنما أعطيك مثال- ٢٥٠ واحد قاعد تاخذ أحقية الشخص المجتهد)، (وقاعد تاخذ الشخص اللي أهو عنده الحق والأولوية). فقلت له ما يجوز... تكرر الحدث نفسه واتصل فيني مكتب وزير المالية إن الجمارك عندهم خمسة ترشيحات (للتوظيف)، فهني صرحت بأن أي وزير يبادر ويعطي أولوية للنواب...قلت المواطن ياخذ حقه من راس مرفوع، والنائب والمحسوبين عليه ما هم أحسن من المواطنين، فبعضهم ما يبي يقدم عن طريق نائب لأن عنده عزة نفس، بعضهم ما عنده واسطة، فقلت أي وزير يمشي في هذا المسلك راح أقدم له الاستجواب. فجزاه الله خير اتصل علي وقال لي راح أفتح تحقيق بالأمر بخصوص الجمارك...» (رياض العدساني، ١٠ يناير ٢٠١٩). هنا إشارة واضحة للمزايا التي يتمتع بها النائب في تخطي القواعد والنظم المعمول بها،

وتعزيز للتفرقة بين المواطنين في مخالفة صريحة للقانون ولمواد الدستور التي تجعل العدالة والمساواة مبادئ عامة وأن الناس سواسية. وهذا ما يجعل من الأهمية بالاستشهاد بما قاله عديد من أفراد العينة المبحوثة والتي أوضح أحدهم وبعبارات واضحة ومحددة قائلا: «أصبح الولاء لمن يخدم المواطن وليس للوطن بسبب تدخل أعضاء المجلس في التعيينات والترقيات وإيقافهم لمعاملات الناس البسيطة دون واسطة». فالمؤسسة التشريعية والتنفيذية تعانيان من خلل بيّن في مواجهة الفساد وتفشيه.

ومن المواقف التي أصبحت منتشرة وبشكل كبير وملفت للنظر أيضا هو إعلان عديد من المواطنين عن شكرهم للنائب (س) أو (ص) والذي سعى لقبول تعيينه في وظيفة، أو سعى له بترقية، أو ساعده في تقديم علاجٍ بالخارج، أو قدم له أي مصلحة في إغفال للدور المؤسسي وإحلال العلاقاتً التقليدية محل المؤسسة. فهي من القضايا التي أصبحت منتشرة بشكل كبير في الساحات الترابية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي والذي يبين دور النائب المصلحي مع الناخب وفي العلاقة غير المتوازنة والتي تؤكد ما جاء به رأي واتجاهات أفراد العينة. فمن الإعلانات التي أصبح من المعتاد مشاهدتها الآن مثلا إعلان جاء تحت عنوان (شكر وعرفان)، ويشير أحد الإعلانات مثلا: «من لا يشكر الناس لا يشكر الله. أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى النائب (--) على ما قام به من جهود طيبة تجاهنا وإرسال ابني إلى العلاج بالخارج، أخوك (--)». وإعلان آخر يشكر على موضوع التوظيف. وبدأت مقولات متشابه من حيث الكلمات ودون تحديد نوع الخدمة المقدمة واستخدام عبارة «على ما قام به من جهود مبذولة تجاهي» حتى لا يبين الفعل الذي قام به، بعدما زادت ردود الأفعال اتجاه عرضهم لقضايا محددة. يقول فيه احدهم على سبيل المثال: أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للنائب الفاضل (--) والشكر موصول لمدير مكتبه الأخ (--) على ما قاموا به من جهود مبذولة تجاهي» وذيله باسمه.

وعلى مواقع التواصل الاجتماعي الكثير من هذه العبارات، وما على القارئ إلا أن يبحث عن ذلك تحت عنوان شكر وعرفان للنائب»، أو «شكر وتقدير للنائب» أو غيرها من العبارات، وتظهر المئات من هذه التغريدات مثلا: «كفو كحيلان، شكر وعرفان للنائب الفاضل (--) لموقفه المشرف والطيب لمساعدة ابننا المصاب (---) لإرساله للعلاج بالخارج بألمانيا والشكر موصول إلى الأخ (--) والشيخ (--) (شيخ قبيلة)، أخوكم (--). ومثال آخر: «شكر وعرفان للنائب (--) على دعمه المادي والمعنوي لطلبة قبيلة (--) فرع جمهورية مصر العربية». وتقوم رابطة أخرى أيضا بالشكر لابن قبيلتهم النائب السابق فتقول الرابطة «من لا يشكر الناس لا يشكر الله..شكر وعرفان للنائب السابق (--) على دعمه المادي والمعنوي للجنة (القبيلة--) التطبيقي». ومثال آخر: «شكر وعرفان للنائب السابق (--) على جهوده المبذولة اتجاهنا. الحمد لله تم تخرج ولدي (--) من أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية برتبة ملازم». ووصل الأمر كذلك حتى إلى كلية الشريعة في جامعة الكويت التي تشكر النائب (--) لدعمه لأحد مرشحيها ولأخوانه الطلبة. فيقول الإعلان المنشور على صفحات تويتير: « شكر وعرفان: من منطلق قوله عليه الصلاة والسلام «لا يشكر الله من لا يشكر الناس» تتقدم لجنة قبيلة (--) في كلية الشريعة - جامعة الكويت بالشكر والعرفان والتقدير لمراقب مجلس الأمة النائب (--) (أحد مراقبي المجلس في أحد الفصول التشريعية السابقة) على وقفته ودعمه الكامل لإخوانه الطلبة في قائمة (--) لمرشحها (--)». إن الشكر الذي خصصه الناخب للنائب لا يفترض أن يظهر لو قامت الدولة بمؤسساتها بدورها الواضح. والأمر تغلغل إلى الوسط الطلابي ودعم عديد من الطلبة للمكاسب الطلابية التي من الممكن أن يحققها أبناء القبلية في الفوز بالانتخابات الطلابية والجمعيات، إضافة إلى إبراز و «تلميع» اسم النائب أو النائب المستقبلي في اهتمامه بقضايا شبابية طلابية. هذا كله لا يمكن من خلاله إلقاء اللوم على الناس أو الطلبة. فهذه السلوكيات ما هي إلا نتيجة وليست سبباً والمسؤول عنها الدولة بشكل رئيس. إن ذلك

كله جاء مخالفا لأحكام الدستور الكويتي وبالفقرة الأخيرة تحديداً من المادة ١١٥ التي تشير بكل وضوح: «ولا يجوز لعضو مجلس الأمة أن يتدخل في عمل أي من السلطتين القضائية والتنفيذية» (الدستور الكويتي، المادة ١١٥). فعضو المجلس لا يحق له التدخل في أعمال السلطة التنفيذية مهما كانت هذه الأعمال وعلى وجه العموم، وموافقة الحكومة على ذلك هو رعاية للمخالفة، ورعاية لوجه من أوجه الفساد.

القبول الاجتماعي للفساد وآثاره:

إن ما يثير الاستغراب أو في الواقع ما يزيد من خطورة الموضوع هنا ليس هذه الطريقة في عمليات التعيين والنقل، وليس في مجال المساعدات المالية التي يتم دفعها للنائب لصرفها على «بعض» المواطنين، فهو أمر قد يكون أمراً تتم ممارسته في حقب زمنية سابقة وبشكل نسبي عام. إن ما يزيد من خطورة الموضوع والغريب هنا إن ذلك أصبح بشكل كبير والأهم أصبح متداولاً ومألوفاً في ثقافة المجتمع المحلي، أو أصبح في اتجاه أن يكون مألوفاً ومعتاداً. وهنا مكمن الخطورة وهي المشكلة الأكبر في قبول مجتمعي لهذه السلوكيات. فعندما يتم تقنين السلوكيات غير المؤسسية في خدمة شرائح اجتماعية محددة دون سواها وباختلال ميزان العدالة والمساواة في هذه العمليات، وعندما لا يمكن التمييز بين ما يصنف بأنه سلوك غير سوي أو سلبي من سلوك إيجابي، وعندما يذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك في تقنين الفساد وتبرير عملياته، فإننا قد نكون دخلنا في مرحلة حرجة في تاريخ الدولة، وهو من المؤكد منبئ ومنبه مهم في الاتجاه لانهيارها، وانهيار النظام المؤسسي فيها كما حدث ويحدث في دول متعددة ومختلفة. وهناك نماذج كثيرة يمكن عرضها هنا في غياب مؤسسات الدولة وانهيارها بسبب الفساد وانتشاره وتفشيه، وأيضا تقبله كسلوك اجتماعي أصبح واقعاً محتوماً.

فينتقل السلوك الذي كان في البداية سلوكاً شاذاً، إلى سلوكٍ يُمارس بكثرة، إلى ظهور من يدافع عن هذا السلوك ويدعمه، ثم ينتشر في أوساط المجتمع، وتصل إلى المرحلة الأخيرة والمتمثلة في قبوله الاجتماعي، أي قبول السلوك السلبي والذي كان شاذاً في البداية إلى أن يحقق درجة القبول الاجتماعي. وهو أمر لا يرتبط بالفساد فقط، إنما كل سلوك سلبي تسمح له الظروف المجتمعية بالظهور نتيجة لآليات معينة تساعد على ظهوره كما هو الحال في موضوع الفساد. ومن المؤكد أن تكون هناك دائما فئة وجماعة تسهم في محاربة هذه السلوكيات ويتحدد مستوى نجاحها بما تملكه من قوة وتأثير داخل المجتمع. ولا بد من الإشارة إلى أن الفساد لا يعتبر مسألة خاصة ومحدودة في المجتمع المحلي، أو حتى في مجتمعات الدول النامية، ودول العالم الثالث، إنما الفساد يعتبر ظاهرة عالمية موجودة حتى في مجتمعات دول العالم الأول، فهو ظاهرة عامة وتاريخية أيضا، وظهرت مع ظهور الإنسان على سطح الأرض، إلا أن ما يخص بعض المجتمعات المتخلفة تحديداً بأن الفساد أصبح ظاهرة مقبولة اجتماعياً بين شرائح المجتمع وأصبح في الجسد الثقافي لهذا المجتمع، وهنا ممكن المشكلة كما سبقت الإشارة.

ويعتبر مفهوم القبول الاجتماعي قريباً جداً من المفهوم الشائع في مجال الأنثروبولوجيا والمتمثل فيما يسمى بالتكيف الثقافي Cultural Adjustment للعناصر الثقافية، والذي يناقشه الأنثروبولوجيون عندما يصطدم الإنسان بثقافة مختلفة عنه، وتتعارض قيمه واتجاهاته وما عاش عليه من سلوكيات بقيم المجتمع الجديد، ومن ثم يحدث ما يسمى بالصدمة الثقافية Cultural Chuck والنهاية يحدث هذا التكيف بعد صراع مع هذا المجتمع المختلف عنه تماما. فقد أصبح مقبولا مثلا أن نرى الانتخابات الفرعية المجرمة قانونا يتم مزاولته أمام مرأى ومسمع السلطة، وأصبح مقبولا أن يكون لعضو الأمة خمس معاملات للتوظيف، وأصبح مقبولا أن يكون لأبناء العائلة قرعة للتعين في وظائف دون الدخول في تفضيلات ومنافسة معيارية، وأصبح مقبولا أن نرى مثل هذه السلوكيات حتى بدأنا ندخل مرحلة «المقبول اجتماعيا» بعدما كانت

هـذه الأفعـال تعتـبر «صدمـة» لمـن يمارسـها أو يسـمع بهـا في إطـار الثقافـة. وقـد نكـون في وضعنـا الراهـن في مرحلـة الـصراع لما قبـل القبـول الاجتماعـي، فإمـا أن ينجـح الفسـاد ويسـيطر عـلى مكونـات الدولـة، وإمـا أن تتـم محاربتـه بنوايـا صادقـة مـن السـلطة التنفيذيـة. ونحـن في مرحلـة الـصراع الآن بـين القبـول والرفـض، ومـن أوجـه هـذا الـصراع هـي تلـك المقاومـة الشـعبية للفسـاد والتـي عـلى أثرهـا تـم تحويـل بعـض مـن القيـادات السياسـية إلى التحقيـق والنيابـة للكشـف عـن أوجـه الفسـاد والتحقـق فيـه. وهـو مـا جعـل مـن إحـدى الصحـف المحليـة تصـدر عنوانـا لقـي بعضـاً مـن ردود الفعـل التـي تعكـس مثـل هـذا الـصراع. وقـد نـشرت جريـدة القبـس تعليقـا عـن الفسـاد أثـار كثـيراً مـن المهتمـين والمتابعـين وتناقلتهـا وسـائل التواصـل الاجتماعـي بالاهتـمام. فقـد أشـار التعليـق تحـت عنـوان مختـصر مفيـد: «هـل سـمعتم عـن دولـة في عالمنـا العـربي يحـال بهـا الـوزراء، والشـيوخ، والمسـؤولون إلى المحاكـم في شـبهات الفسـاد؟ تحيـة إلى دولـة القانـون» (جريـدة القبـس، ٨ ديسـمبر ٢٠١٩). فهنـاك مـن أثنـى عـلى مثـل هـذا التوجـه العـام في الإحالـة للنيابـة، ولكـن ظـل بعضهـم يطـرح تسـاؤلا في أن العـبرة ليسـت بالإحالـة، إنـما في النتيجـة.

إن مـن أبـرز مـؤشرات قبـول الفسـاد مجتمعيـاً هـو اتجـاه المجتمـع إلى التقسـيم الفئـوي وظهـور وبـروز الهويـات الفرعيـة التـي تدافـع كل منهـا عـن مصالحهـا الذاتيـة بعيـداً عـن الدولـة كـما هـو الحـال في المجتمـع المحـلي والـذي نمـر بـه الآن. فالوضـع الراهـن ينبـئ بمزيـد مـن العزلـة أو الانغلاق الـذاتي للهويـات الفرعيـة والتـي ستنشـأ بعيـداً عـن الدولـة ومؤسسـاتها. إن المؤشرات الخاصـة للنتائج توضـح وجـود عديـد مـن العوامـل الاجتماعيـة التـي تسـهم بشـكل واضـح في انتشـار وزيـادة مـؤشرات الفسـاد داخـل المجتمـع والتـي بدورهـا عـزّزت مـن الهويـات الفرعيـة والفئويـة بداخلـه وأصبحـت عائقـا رئيسـاً في تكوينـه الاجتماعـي، وتنبـئ بزيـادة في الهـوة بين هـذه الهويـات ومزيـدٍ مـن التقوقـع الداخـلي لهـا. فهنـاك تأثـير بالـغ الأثـر في تحقيـق مواطنـة صالحـة والتـي يعتـبر أحـد مقوماتهـا تحقيـق وحـدة وهويـة وطنيـة مجتمعيـة في

ظل الوضع القائم، مستخلصة إلى أن من أبرز المقومات الرئيسة لمحاربة الفساد هو تحقيق العدالة الاجتماعية، وتطبيق القانون، وتطبيق مبدأ الشفافية، ومبدأ الثواب والعقاب، والذي كشفت عنه نتائج الدراسة بأنها غائبة وغير مؤثرة.

استقرار المجتمع ومبادىء الحكم الرشيد والأدوار المطلوبة:

من الواضح أن هناك وضوحاً في تعثر دولة المؤسسات واستبدالها بتنظيمات فئوية تحل محلها في تحقيق مصالح ذاتية، والتي تنبئ بانهيار مكونات الدولة من خلال تفشي الفساد بمظاهره المختلفة. وهو الأمر الذي يفرض دوراً مهماً لانتشال هذا المجتمع من دمار في كيانه يهدد استقراره قد يتعرض له. فإذا لم تنطلق فئات المجتمع وتحديداً الطبقة المثقفة من انتشال البلد من وباء الواسطة والفساد فالدولة بمؤسساتها إلى انهيار. وهو أمر يفتح لنا مجموعة من التساؤلات عن القادم من الأيام ولا بد من طرحها هنا في ضوء حديثنا عما يسمى بخطة ٢٠٣٥. فهل بوجود هذه الثقافة نكون قادرين على أن ننفذ هذه الخطة؟ وهل هناك فعلا ثقة بمن يقوم بتحقيق خطة ٢٠٣٥ في ظل هذه الظروف؟. وهل تفشي الشعور بوجود الفساد بهذا الشكل يجعل من الإنسان قادراً على الإنتاج والإنجاز والعمل؟ وهل تجربتنا الديمقراطية بالفعل أصبحت وباء علينا في ظل نجاح دول إقليمية محيطة في تقدم بلدانها ونموها والحد من قضايا الفساد لديها؟ وهل نجح من يريد أن يقنعنا بأن سبب ما نعيشه الآن من تدهور في النظام الإداري والمؤسسي سببه الديمقراطية؟ ولكن بكل الأحوال من الواضح أن هناك مؤشرات كمية تشير إلى وجود إشكالية تحتاج التدخل والتدخل الجراحي العاجل.

ولكن كيف يمكن أن يتحقق ذلك؟ وهل ذلك ممكنٌ؟ إن الإجابة على السؤال الثاني بالإيجاب، والإجابة على السؤال الأول لا شك أنه سهل وبسيط وميسر. فمن الممكن أن يتم وضع الآليات البسيطة والسهلة والميسرة والقابلة للتنفيذ

إذا وجدت فعلياً جهود حثيثة ومخلصة، ونوايا جادة في مواجهة تلك الآفة التي تسمى بالفساد. فلتحقيق هوية وطنية لا بد من تحقيق مبادئ ما يسمى بالحكم الرشيد. ولقد أشارت معظم الدراسات والأدبيات التي تناولت موضوع الحكم الرشيد (منتدى الحقوق والعلوم القانونية، 2010؛ Morita, 2007) بأنها قد ..اجتمعت على المقاييس التالية: المساءلة، والمحاسبة، الشفافية، التوقعية، حكم القانون، المشاركة والكفاءة والفاعلية (نقلا عن: حميدة ميلاد أبوروينة و أنس بوبكر بعيرة، ٢٠١٣: ٧).

فهناك مبادئ عامة هي مفتاح رئيس للقضاء على الفساد ولتحقيق هوية مجتمعية كمحصلة ونتيجة لذلك. فمع اختلاف وتنوع الثقافات الفرعية داخل المجتمع وهو أمر طبيعي في أي مجتمع من المجتمعات فإن المبادئ العامة للحكم الرشيد كفيلة بخلق تجانس مجتمعي يحكمه القانون والمعايير الأخلاقية. فهناك أهمية لتعزيز مبدأ سيادة القانون وتطبيق مبدأ العدالة والمساواة الاجتماعية. «ففي ظل عدم تطبيق القانون وتعثره بالواسطة التي تحابي القريب وذا المصلحة وذا الطائفة، وفي ظل سوء وضع إداري مسؤول عن تردي الأوضاع الاقتصادية والذي تعتبر المحسوبية والواسطة من عوامله إن لم تكن من أهم أسبابه، وفي ظل التعامل الاقتصادي مع فئات دون أخرى بطريقة غير عادلة وغير متساوية، ففي ظل شعور المواطن في ذلك كله، فإن مفهوم الأمن الاجتماعي بشكل عام ومفهوم الوحدة الوطنية بشكل خاص سيتأثران بشكل كبير» (يعقوب يوسف الكندري، ومحمد عبدالعزيز الضويحي، ٢٠١٦). فالقانون هو كفيل أن يحكم الجميع، وأن يحقق المساواة، ولا يشعر الفرد غريبا في مجتمعه ووطنه، وهو الذي يبعده عن القبيلة والطائفة والفئة، ويلجأ إلى المؤسسات في ظل الدولة الحديثة، وتكون القبيلة والطائفة والفئة أساساً في بناء الدولة وقوتها لا معولاً يساعد في هدمها.

والمبدأ الآخر المهم والذي نحتاجه فعليا في الكويت هو مبدأ الشفافية، ذلك المبدأ المفقود أو المنخفض بمستوياته المختلفة. فكما تعرفها الأمم المتحدة بأنها

«حرية تدفق المعلومات بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة، واكتشاف الأخطاء» وتعرفها جمعية الشفافية الكويتية «من له مصلحة مشروعة في أن يعرف معلومة فله الحق في ذلك» (نقلا عن صلاح محمد الغزالي، ٢٠١٨: ٧). «فهي كشف وتوضيح شامل لكافة الصور الإدارية والمادية المالية في كافة مؤسسات الدولة ولتسمح للفرد وفقا لآليات محددة وميسرة داخل المجتمع الاطلاع عليها. هذا بالإضافة إلى أن الشفافية لا بد من أن تتحقق من خلال الإعلان أو العلنية في الوقت المناسب، وعدم التأخر في عرض البيانات والتقارير والإعلانات لكافة الجهات بكل وضوح. فهي عملية للمشاركة في المعلومات التي يتم إدارتها....وهي مبدأ من الممكن أن يسهم في تحقيق مساءلة جادة من الجميع ومن السلطة التنفيذية. فمبدأ الشفافية يخضع لرقابة شعبية قبل أن تكون حكومية» (يعقوب يوسف الكندري، ومحمد عبدالعزيز الضويحي، ٢٠١٦).

والمبدأ الآخر هو مبدأ المساءلة والذي أكد كثير من أفراد العينة على غيابه وأشار بعضهم إلى الانتقائية. بالإضافة إلى ذلك فإن موضوع التعيين وبالتحديد في المناصب القيادية، والذي لا بد أن يكون وفقاً لأسس علمية وفنية، وليست مبنية على أسس اجتماعية وتقليدية، وأن يكون هناك قانونا واضحا يسهم في اختيار الكفاءات لبناء المجتمع. فلا يمكن أن تتحقق وحدة وطنية والشعور بالهوية بين شرائح المجتمع بكافة أطيافه دون تحقيق مثل هذه المبادئ والتي أشارت إليها عديد من الدراسات الاجتماعية المحلية. فهناك خلل يحتاج إلى علاج، وهذا العلاج كما تم توضيحه هنا بسيط وسهل وميسر إن وجدت نوايا صادقة في قضايا الإصلاح.

ولعل من المناسب هنا أن تتم الإشارة في نهاية هذا الفصل إلى أن المجتمع بحاجة-بالإضافة إلى تطبيق مبادئ الحكم الرشيد- بحاجة إلى بعض من الآليات التي ترتبط مع مبادئ الحكم الرشيد وتتوافق معها. فمن المهم على سبيل المثال أن يكون هناك جهاز قانوني داعم في كل مؤسسات ووزارات الدولة المختلفة ينظر إلى محل المنازعات قبل اللجوء إلى جهات التقاضي. فكثير من القضايا التي من الممكن

أن يتم حلها إذا تم تفعيل المبدأ القانوني الأول والمتمثل في اللجوء إلى التظلم من القرار الإداري. فهذا الجهاز من الممكن أن يفصل بشكل كبير في عديد من القضايا ويتم اللجوء إليه ويعتبر المرجع القانوني للمؤسسة أو الجهة. وهذا لا يمنع من أن يكون من ضمن وتحت مظلة جهاز إداري لضبط الجودة في كل مؤسسة، والذي يعتبر جهازا تحتاجه كافة مؤسسات الدولة لتقويم العمل وتحسين أدائه وضبط منتجه على المستوى العمل نفسه وعلى مستوى العلاقات الإنسانية بداخله. فمتى ما قام هذا الجهاز بدوره المطلوب، فإنه من الممكن أن يمنح اتجاها نحو تحسين الأداء وزيادة في الإنتاج، ويعمل على مكافحة الفساد بأشكاله.

لا بد أن يتم العمل على استخدام بعض من التقنيات الإدارية المناسبة والتي أصبحت ضرورة في الاعتماد عليها لتحسين الأداء الوظيفي، والعمل على مبدأ الثواب لمن ينجز وينتج، والعقاب والمساءلة لكل من يخفق في تحقيق أداء العمل المناسب والمطلوب، كاعتماد فعلي وحقيقي وجاد. فبالإمكان على سبيل المثال وبأبسط الأمثلة يمكن استقبال الشكاوى والمقترحات بجدية، والنظر إليها بفاعلية، واستخدام التقويم الشخصي الذاتي للمراجعين لكل موظف يقوم بأداء عمله، كما هو موجود في دول العالم الأول من وجود تقويم بعد انتهاء المكالمة مثلا، أو التقويم بوجود وجوه تقويمية ثلاثة أو أربعة للتعبير عن مستوى الرضا عن الخدمة، أو غيرها من الوسائل التي تكشف أداء الموظف وعمله وتسهم في تحقيق الإنجاز شريطة أن يكون مبنياً على معايير المساءلة والثواب والعقاب، وأن تكون بصورة جدية.

من المهم جداً إيجاد آليات مناسبة لسرعة مقاضاة الفاسدين، وأن يتم ذلك على الجميع وألا تكون محصورة في صغار الفاسدين كما يشعر أفراد المجتمع كما عبرت عنه بشكل واضح عينة الدراسة. ومتى ما استطاعت السلطة التنفيذية اتخاذ مثل هذه الإجراءات، فإنها من المؤكد ستزرع الثقة عند المواطن. فعندما يشعر المواطن أن هناك عدم محاسبة لفئات محددة- ونقول هنا عندما يشعر فقط وليس بالضرورة أن يكون ذلك واقعا- فإن ذلك من المؤكد سينعكس على

سلوك أفراد المجتمع الذين من المؤكد أن تهتز عندهم القيم، ومن غير المستغرب أن يسلك أي فرد- عندما لا يردعه وازع ديني أو أخلاقي يحصنه- أي مسلك من المسالك التي سمع عنها. فمن غير المستغرب أن تعم السرقات أو الرشى أو انتهاك للمال العام. فلا يمكن أن يبقى بعيداً عن «تقاسم الكعكة» عندما «يشعر» فقط بأن هناك من سبقه وتحصن بسبب نفوذه. إن الشعور هنا يتولد عندما تبرز حالة أو أكثر في عدم المحاسبة ويقابلها عدم شفافية في معرفة تفاصيل الحادثة. فينشأ الشعور، وتتولد الرغبة في السير مع ريح الفساد بأشكاله ومظاهره.

من المؤكد أن هناك حاجة لوجود جهاز حكومي يرد على أي قضية فساد تثار وأي إشاعة وبسرعة. فمن المهم أنه إذا جاءت أي قضية رأي عام يتصدر لها الإعلام الرسمي وليس وسائل التواصل الاجتماعي فقط التي قامت بهذا الدور ولا تزال، ولكنها بكل تأكيد يشترك فيها الجميع بتداول وتناول المعلومات صادقة كانت أم كاذبة. فمن المهم أن يعرف أفراد المجتمع حقيقة ما حدث، ومن المهم أن يعرف إن كانت إشاعة أم حقيقة بالإضافة إلى أهمية معرفة تفاصيل الإجراءات المتخذة، وما سوف يتم اتخاذه، وأن تكون على الجميع وبشفافية بالغة مع التأكيد على عدم الإخلال بمبدأ المتهم بريء حتى تثبت إدانته مع تعزيز مبدأ احترام للقضاء وأحكامه مهما اختلفنا واتفقنا مع ما جاء فيها من رأي. فهناك أهمية لوجود جهاز إعلامي مناسب يتعامل مع الحدث بمهنية وليست باجتهادات شخصية.

لا شك أن للمؤسسة الدينية، والتوعية الشرعية دوراً مهماً في ضبط المعايير والقيم الأخلاقية التي تحث على التحلي بالأخلاق، والعمل، وأن تشير إلى أهمية العمل كعبادة وليس كممارسة يومية بين الإنسان وربه فقط. فالدين الإسلامي هو دين تعامل مع الآخر، وهو يضمن الحقوق ويحدد الواجبات تجاه النفس والآخرين في المحيط الذي يعيش فيه الإنسان. فالجانب الوعظي قد يكون مهما جداً في علاج كثير من الاعوجاج الفكري، والسلوك السلبي. فهناك دور كبير للمسجد، ولخطب الجمعة ولمجالس الذكر والحسينيات في تدعيم

الجانب التوعوي وتحديد المشكلة والإشارة إلى مخاطر الفساد وتفشيه. فكثير من الوسائل التي يمكن أن يبثها الوعظ الديني وبطرق مختلفة معتمداً كذلك على الإعلام الرسمي والخاص واستخدام التكنولوجيا الحديثة في نشر التوعية الدينية المطلوبة. فكم يحتاج المجتمع إلى التركيز على هذه القضايا والابتعاد عن المسائل الخلافية التي لم تورث إلا الشقاق والصراع بين أفراد المجتمع.

لاشك أن للأسرة والمدرسة دوراً مهماً أيضاً في مواجهة الفساد. فللأسرة الدور الأول بحكم أنها نواة المجتمع، وللمدرسة المؤسسة الثانية التي يخرج إليها الفرد. فعمليات التنشئة الاجتماعية الرئيسة تمر في هاتين المؤسسين، فيتعلم الفرد القيم والمعايير وما هو صحيح وخاطئ من هاتين المؤسستين ويتحصن بهذه القواعد. ولذلك من الأهمية أن يتم توجيه مؤسسات المجتمع إلى تحقيق التوعوية الأسرية وتزويدها بما يضمن تحقيق تنشئة اجتماعية قويمة تقدمها للفرد. بالإضافة إلى توافق المنهاج والأنشطة المدرسية لتعمل بتوافق لنقل قيم الإنتاج والعمل والإخلاص والمواطنة والانتماء وغيرها. فهي من يقع على عاتقها هذه المسؤولية، والتي من المؤكد تعتبر مقصرة في ظل ما قدمته نتائج هذه الدراسة من اتجاهات عامة بتفشي الفساد. فالمجتمع ومشكلاته ما هو إلا انعكاس لمشكلات الأسرة، هذا من جانب، ومن جانب آخر فالمدرسة هي من يتقلى فيها الفرد أول الدروس الحياتية المؤسسية.

وقد تكون مؤسسات المجتمع المدني هي من المؤسسات التي يقع عليها الدور الرئيس في مجالات متعددة. وعلى الرغم من فاعلية عديد من مؤسسات المجتمع المدني في الكويت إلا أن هناك مجموعة من المعوقات تواجه هذه المؤسسات (انظر: يعقوب يوسف الكندري، ٢٠١٩). فلم تحقق مؤسسات المجتمع المدني الدور المطلوب منها بعد في هذا الجانب على الرغم من أنها هي من المؤسسات المعنية والمسؤولة. فصحيح أننا وجدنا كثيراً منها مَنْ أثار هذه المشكلة وطرح الحلول وقدم المقترحات، إلا أن هذه الحلول وهذا الصوت المتخصص الذي يصدر في المجتمع المحلي لا يخرج عن دائرة اللقاء الاجتماعي أو العلمي العام،

ولا يخرج إلى دائرة النور. فلا زالت هذه المؤسسات لا تقوم بالدور المطلوب منها نتيجة لمعوقات وتحديات مهمة تواجهها.

وعلى الرغم من ذلك، فقد عبرت مجموعة من جمعيات النفع العام عن امتعاضها من تفشي الفساد. فقد أصدرت ٢٨ جمعية بيانا موجها إلى سمو رئيس مجلس الوزراء قدمت فيه مجموعة من القضايا التي تحارب من خلالها الفساد المتفشي أهمها إيجاد استراتيجية عاجلة «من خلال تسكين الكفاءات الوطنية في المناصب القيادية وخصوصا في الجهاز المالي للدولة وفق متطلبات الكفاءة والنزاهة والأمانة الوظيفية»، وكذلك طالب البيان إقرار قانون وطني للتعيين في الوظائف القيادية بما يتوافق مع «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)» وحسن اختيار القيادات بعد أن كشفت جائحة كورونا الخلل في هذا الاختيار وبعد أن ظهور جرائم غسيل الأموال، والتعدي على المال العام والرشوة. وقد نبه البيان إلى ما يمكن أن يحدثه الفساد الإداري والمالي من الإخلال بعملية التنمية وإحداث الفوضى الاضطراب الذي يؤثر على الموارد المالية والبشرية سرعة القضاء على مكامن هذا الفساد الذي استشرى بسبب «منظومة الترضيات السياسية والفئوية على حساب مصلحة الوطن والمواطن، وإلغاء مبدأ الكفاءة والخبرة والنزاهة والأمانة في العمل حتى أصبح الكثير من مراكز العمل مرتعا لتحالف الفاسدين وملاذا آمنا لهم يحميهم من أن تصل إليهم طائلة العقاب». ولقد أكد البيان في النهاية إلى أن الدولة مقصرة في دورها الرقابي بسبب غياب الكفاءات، وبسبب وجود فئة تجردت من الأمانة (جريدة الرأي، ١٦ أغسطس ٢٠٢٠).

ومن منطلق ثقافي عام، ومن مؤسسة غير رسمية لمؤسسات المجتمع المدني والمتمثلة في الديوانية الكويتية، فقد صدر أيضا مما يسمى بتجمع دواوين الكويت بيانًا بخصوص ما وصلت إليه البلاد من فساد في إشارة واضحة، ومؤشر جلي على رضا عام عن الأوضاع. فقد أكد البيان أيضا إلى أن الفساد قد وصل إلى «مرتبة الغزو الداخلي» مهددا لكيان الدولة، مؤثرا على سمعتها

ورفاهيتها ومستقبلها. وقد أكد البيان أيضا على إن هناك فئة قليلة من المواطنين والوافدين أساءت للكويت مؤكدين على لحمة أبناء هذا المجتمع والعمل على كل ما يهدد هويته. وقد طالب البيان بضرورة معالجة عدد من القضايا أهمها الخلل في التركيبة السكانية، وتطبيق القانون ومحاسبة المخطئ، و»الانحراف الحاد في معالجة هذه الملفات وعدم حسمها من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية بالتشريع ..والرقابة». وحث البيان على ضرورة تطوير مسيرة الإصلاح ومحاربة الفساد والمفسدين، والحزم في كشف الفساد، «ووضع الشخص المناسب بالمكان المناسب ومحاربة التعيين بطريقة المحاصصة وإتاحة المجال للكفاءات بالظهور، وإشراك المجتمع المدني في هذه القرارات وخصوصا جيل الشباب...وإشراكهم في إصلاح الملفات المهمة مثل التعليم والاقتصاد وغيرها..». وقد أكد البيان على دور المواطن في الإبلاغ عن الفساد والمفسدين، ومختتمين هذا البيان بالاستغراب من أنه على الرغم من «وجود عديد من الهيئات الرقابية التي تحارب الفساد، يستمر ترتيب الكويت في مؤشرات الفساد في التراجع عاما بعد عام مما يتطلب الدولة في إعادة التفكير بمفهوم وآلية محاربة الفساد». (جريدة الجريدة، ٦ سبتمبر ٢٠٢٠). فقد جاءت مؤسسات المجتمع المدني ملمة وبشكل واضح بالوضع الداخلي سواء تلك المؤسسات التخصصية، التي أصدرت البيان المعبر عن جمعيات النفع العام، أو تلك غير الرسمية والمتمثلة في الديوانية الكويتية والمعبرة عن رأي الشارع الكويتي.

بالإضافة إلى ذلك كله، فقد قامت جمعية الشفافية الكويتية (٢٠١٨) بتقديم مجموعة ما أسمته بمتطلبات تحسين الشفافية والنزاهة والتي أكدت على عديد من النقاط التي تم ذكرها بالإضافة إلى اقتراحها بإقرار قانون خاص للشفافية والحق في الاطلاع على المعلومات، وقانون التعيين في الوظائف القيادية، و»تعديل قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد في شقه المتعلق بالبناء الداخلي الإداري والمالي، وقيامها بواجباتها كما رسمها قانون إنشائها»، و «تطوير تطبيقات الحكومة الالكترونية وزيادة خدماتها»، و

«تبسيط الإجراءات والقضاء على البيروقراطية في المعاملات الحكومية»، و«تطبيق مبادئ الكفاءة والجدارة في التعيينات والترقيات»، و«تبني الجهات الحكومية لقواعد ومبادئ الحوكمة»، و« تنفيذ القانون بعدالة على الجميع دون محاباة لإرساء دعائم العدل والإنصاف»، و«تبني الحكومة لمشروع وطني لقياس الشفافية والإصلاح في الجهات العامة، على أن يُعهد للمجتمع المدني إدارة هذا المشروع» بالإضافة إلى «الاستفادة من تجربة جمعية الشفافية الكويتية والتي سبق أن أطلقت مشروع مؤشر مدركات الإصلاح للجهات العامة بشكل سنوي منذ عام ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٤، و«دعم مؤسسات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد، وإشراكها في برامج ومشاريع مكافحة الفساد»، مع التأكيد على «تطوير الديمقراطية الكويتية مثل إقرار اقتراح قانون الهيئة العامة للديمقراطية وقانون شفافية مجلس الأمة ونزاهته». وقد أكدت الجمعية أيضا على أهمية «انضمام الكويت إلى عدد من المبادرات المعنية بالشفافية» مثل «مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) لتعزز انفتاح العمل الحكومي على الناس»، و«مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) للقطاع النفطي»، والانضمام «إلى مبادرة الشفافية في قطاع البناء (CoST)» (ص: ١٠). فهي مجموعة من المقترحات والتوصيات التي أطلقتها إحدى جمعيات المجتمع المدني في الكويت والتي تعتبر مقترحات مهمة إذا صدقت النوايا في معالجة هذا الملف إن تم اعتباره كمشكلة تستوجب الحل. وقد يكون أحد أبرز الحلول لمكافحة الفساد يتمثل في استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٤. فهي تتضمن رؤية ورسالة ومبادئ وأهداف ومحاور مميزة يمكن العمل على تطبيقها.

إن الفساد بكافة أشكاله يخلق في النهاية غياباً للعدالة الاجتماعية، وهو بالتالي يهدد استقرار المجتمع. فعند شعور بعض فئات المجتمع بأنها فئات محرومة، ولا تتحقق مفاهيم ومبادئ العدالة لديها- وهو الواقع الذي أوضحته نتائج الدراسة وبينته بكل وضوح- فإن حالة السخط، والاستياء،

والتذمر، والعصيان هي النتيجة. وقد تصل الأمور إلى أعلى من ذلك في نهاية مراحلها والتي تتمثل في الوصول إلى درجة العدوان، والسلوك العنيف، وهو سلوك متوقع داخل المجتمع عند سيادة الفساد أو بالأحرى الشعور به وبزيادة حجمه. فمع الزيادة في عدم تحقيق العدالة، يزيد الانعزال، وتزيد معه الهويات الفرعية وتتعزز في مواجهة الهويات الأخرى، وتنغلق هذه الهويات على نفسها، وينشأ الصراع. وهو واقع ملموس يمكن ملاحظته في المحيط الإقليمي والدولي وما وصلت إليه بعض الدول من شتات متفرق وفسيفساء عامة هددت أمن المجتمع واستقراره. وهو بلا شك يؤكد ما أشار إليه أحد رواد المدرسة الوظيفية في الاجتماع والأنثروبولوجيا روبرت ميرتون عندما أشار إلى ما اسماه الأنومي (Anomie، Adler & Laufer, 1999) والذي يشير من خلاله إلى أن هناك مجموعة من الناس في السلطة هي من يتمتع بالقضايا والمسائل المادية في المجتمع، فتنشأ بعد ذلك عملية انعدام للمعايير للمجموعات الأخرى بسبب فقدان العدالة الاجتماعية، فتفتقد القيم المجتمعية وينشأ العداء للسلطة، وللآخرين في المجتمع، وكذلك للأموال العامة في هذا المجتمع. فهنا يتم فقدان المعاني وتنعدم المعايير، وهي إحدى أبرز محددات ما يسمى بالاغتراب الاجتماعي (علي الطراح وجاسم الكندري، ١٩٩٢) الذي ينعكس بشكل كبير على سلوك أفراد المجتمع وهو عامل من عوامل السلوك العدواني داخل المجتمع (يعقوب يوسف الكندري، ٢٠٠٩). وهو أيضا ما أكد عليه كوفي عنان أمين عام الأمم المتحدة السابق عندما أشار بأن الفساد يقوض الديمقراطية، وتتدهور من خلاله الحياة و«يتيح ازدهار الجريمة المنظمة والإرهاب، وغير ذلك من التهديدات لازدهار الأمن البشري» (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2004: iv). فغياب العدالة الاجتماعية وفقدان القانون دوره المجتمعي هما الطريق المؤدي للفساد، وبالتالي يؤثر على المجتمع وكيانه واستقراره، ومن الممكن أن يتجه المجتمع إلى حالات أشد قسوة وينشأ الصراع بين الشرائح المختلفة، ومع السلطة كذلك. فالفساد مؤدٍ

في نهاية المطاف إلى عدم استقرار المجتمع، وقد يؤدي إلى انهياره كما حدث في عديد من المجتمعات.

ولا بد من أن نشير إلى نقطة مهمة هنا تتعلق بالجانب القانوني والجهاز القضائي والعمل والسعي بجدية نحو إقرار النقص التشريعي في قانون المرافعات الكويتي كما يشير إليه المختصون والمتمثل في مخاصمة القضاء. وهو نقص تشريعي بحاجة إلى أن يكون من الأولويات الخاصة في عملية التشريع. فمع تزايد القضايا المتعددة فإنه أصبح من الضرورة العمل على سد هذا النقص التشريعي كما أكد عليه القانونيون أنفسهم. فهو من المؤكد يحقق استقراراً أكثر للمجتمع وأفراده، ويسعى في طريقه لتحقيق عدالة اجتماعية.

ولعل أفضل ما يمكن ختام هذه الدراسة به تلك المقولة الجامعة والمقتبسة من أستاذ القانون العام الدكتور إبراهيم الحمود ملخصاً كل ما سبق بقوله: «دولة الفساد هي آخر مراحل انحطاط الدولة وزوالها، ففيها يقوم الظلم، وينتعش القهر، وتسمو الرذيلة، وتنكمش الفضيلة، ويسود الجهلاء، ويقاد الحكماء، وتختفي مكارم الأخلاق» (٢٠١٩، ١٣ نوفمبر).

قائمة المراجع

أولاً ـ المراجـع العربية.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

أولا- المراجع العربية:

١- ابتسام جحدوا (٢٠١٦). **دور البرلمان في مكافحة الفساد**. رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي-تبسة.

٢- إبراهيم الحمود (٢٠١٩، ١٣ سبتمبر). «**دولة الفساد..**»، استرجعت من https://twitter.com/99737924/status/1194491441613025281.

٣- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (د.ت) **لسان العرب**. حرف الفاء، http://wiki.dorar-aliraq.net/

٤- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (٢٠٠٤). مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فينا. نيويورك.

٥- أحمد السعودي و أحمد ظاهر (٢٠١١). **الديمقراطية الكويتية التاريخ - الواقع - المستقبل**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

٦- أحمد زكي بدوي (١٩٨٦). **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: إنجليزي، فرنسي، عربي**. بيروت: مكتبة لبنان.

٧- أحمد بن عبد الرحمن الشميمري (٢٠١٠). مظاهر الانحراف الوظيفي. **مجلة التدريب والتقنية**، ٥٧: ص ص ٢٦-٢٨ .

٨- أدم نوح معابدة (٢٠٠٥) مفهوم الفساد الإداري ومعاييره في التشريع الإسلامي: دراسة مقارنة. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. ٢١** (٢).

٩- إستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٤.

١٠ـ أسماء حمايدية (٢٠١٥). مفهوم الهوية الوطنية: دراسة في ضوء الطرح النيو ليبرالي وما بعد الحداثة. **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، تم استرجاعها من الموقع الإلكتروني http://www.maspolitiques.com

١١ـ أكرام فتحي إلياس (١٩٩٩). **الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للانحرافات التي تلحق الوظيفية العامة في مصر ـ دراسة لبعض قضايا الفساد**. رسالة ماجستير، غير منشورة كلية التجارة ـ فرع جامعة الأزهر للبنات.

١٤ـ بدر السيف (٢٠٢٠). الفساد غزو آخر للكويت. تقرير مركز كارنيغى للشرق الأوسط.

١٥ـ برهان غليون (١٩٩٠). **اغتيال العقل**. القاهرة: مكتبة مدبولي.

١٦ـ بي بي سي العربية (١٨ أكتوبر ٢٠١١). قبول استقالة وزير الخارجية الكويتي.

١٧ـ ثقافة مكافحة الفساد (د.ت). الكويت: الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

١٨ـ جريدة الجريدة (٢٠١٥). تعيين القياديين بشروط ابتداءً من اليوم. ١٥ أبريل ٢٠١٥.

١٩ـ جريدة الجريدة (٢٠١٧). عدد ٣ يونيو.

٢٠ـ جريدة الجريدة (٢٠١٩) عدد ٨ أكتوبر.

٢١ـ جريدة الجريدة (٢٠٢٠) عدد ٦ سبتمبر.

٢٢ـ جريدة الدستور (مارس ٢٠١٨). المالية: التعيين في الوظائف القيادية بمرسوم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. الكويت: شبكة أخبار مجلس الأمة، ١٥ مارس.

٢٣ـ جريدة الراي (٢٠١٤). عدد ١٣ أبريل.

٢٤ـ جريدة الراي (٢٠٢٠). عدد ١٦ أغسطس.

٢٥ـ جريدة السياسة (٨ ديسمبر، ٢٠١٩). نزاهة تلقت ٢٤٦ بلاغ فساد و١٤ ألف إقرار ذمة مالية.

٢٦ـ جريدة السياسية (٢٠١٩) عدد ٨ ديسمبر.

٢٧ـ جريدة القبس (٢٠١٨). عدد ٢٦ أكتوبر.

٢٨ـ جريدة القبس (٢٠١٩). القبس تنشر حيثيات حكم «التمييز» التاريخي في توظيف الخبراء. عدد ٢٧ نوفمبر.

٢٩ـ حميدة ميلاد أبوروينة و أنس بوبكر بعيرة (٢٠١٣). **الحكم الرشيد أساس النمنية المستدامة**. ندوة دولة القانون، جامعة سرت، كلية القانون، الجمهورية الليبية.

٣٠ـ جريدة القبس (٢٠١٩). عدد ٢٥ نوفمبر.

٣١ـ جريدة القبس (٢٠١٩). عدد ٨ ديسمبر.

٣٢ـ جريدة القبس (٢٠١٩). فساد بمليار دولار، عدد ١٦ يناير.

٣٣ـ جريدة النهار (٢٠١٨). عدد ٤ نوفمبر.

٣٤ـ جريدة الوطن (٢٠٠٣). عدد ٨ يونيو.

٣٥ـ جريو سارة و بوفليح نبيل (٢٠١٨). دور الحكم الرشيد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري. **مجلة الاقتصاد والمالية**، ٤(٢): ١٢٠-١٣٠.

٣٦ـ جمال عبدالرحيم، (٤ ديسمبر ٢٠١٩). خطر سرقة المال العام على الدولة. فيديو يوتيوب تم استرجاعه بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٩ من: https://www.youtube.com/watch?v=iMWR1KuOnRY

٣٧ـ جمعية الشفافية الكويتية (٢٠١٨). بيان صحفي بشأن نتائج مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٨ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. ٢٩ يناير ٢٠١٩.

٣٨ حاحه عبدالعالي (٢٠١٣). **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**. رسالة دكتوراه في الحقوق، قانون عام، جامعة محمد خضير بسكره، الجزائر.

٣٩ـ حسين محمد مصلح محمد (٢٠١٧). **دور الإعلام في مكافحة الفساد**. بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي العاشر الذي تقيمه كلية الحقوق - جامعة طنطا في جمهورية مصر العربية خلال الفترة بين ٢٧-٢٨ ابريل، ٢٠١٩.

٤٠ـ خالد العلي (٢٠١٥). **أنماط الفساد الاقتصادي في البرلمان و انعكاسه على نسق قيم المجتمع الكويتي دراسة تطبيقية على مجلس الأمة في الفترة من ٢٠٠٢ -٢٠١٢**. دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع.

٤١ـ خالد بن عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ (٢٠٠٧). **الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته: نحو بناء نموذج تنظيمي، دراسة تطبيقية على المدانين بممارسته والمعنيين بمكافحته في المملكة العربة السعودية**. رسالة دكتوراه، العلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٤٢ـ خلدون النقيب (١٩٩٦) **صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت**. بيروت: مكتبة الساقي.

٤٣ـ الدستور الكويتي، ١٩٦٢.

٤٤ـ رياض العدساني (٢٠١٩). قناة atv بتاريخ ١٠ يناير ٢٠١٩. لقاء مع النائب رياض العدساني، برنامج الحوار السياسي.

٤٥ـ سعود جاُد مشكور، وعلي عباس كريم، ووعد هادي عبدالحساني (٢٠١٩). **ظاهرة هيكلية الفساد المالي والإداري وأساليب المعالجة: المؤسسات الحكومية العراقية أنموذج**. مؤتمر كلية المستقبل الجامعة المشترك مع كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل.

٤٦ـ شيماء طه (٢٠١٩). **معنى الفساد لغة واصطلاحا**. الموسوعة العربية الشاملة. نُشر في ١٢ نوفمبر، تم الاسترجاع بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٩ من: https://www.mosoah.com/.

٤٧- صامويل هانتنجتون (١٩٩٣). **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو عبود. بيروت: دار الساقي.

٤٨- صبحي منصور (٢٠٠٨). **أخلاقيات الوظيفة العامة والفساد الإداري**، ورقة قدمت في ملتقى: «الاتجاهات المعاصرة لإدارة الوظيفة العامة وشئون الموظفين المنعقد في الرباط من ١٦-٢٠ يوليو ٢٠٠٧. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة.

٤٩- صلاح محمد الغزالي (٢٠١٨). **الشفافية: شفافية المعلومات، كشف المصالح**، الذمة المالية سلسلة الحوكمة، الرقيم الثاني (٢). الكويت: ذات السلاسل.

٥٠- صلاح محمد الغزالي (٢٠١٨). **مكافحة الفساد: مفاهيم، نظم، مؤسسات، آليات، تشريعات**. سلسلة الحوكمة، الرقيم الأول (١). الكويت: ذات السلاسل.

٥١- صومائيل هنتكتون (٢٠٠٥). **من نحن: التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية**. ترجمة حسام الدين خضور. دمشق: دار الحصاد.

٥٢- عاطف محمود عبدالعال أحمد (٢٠١٣). **أثر تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي على تدهور مستوى جودة التعليم قبل الجامعي في مصر**. جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الدراسات العليا.

٥٣- عامر بن خضر الكبيس (٢٠٠٠)، الفساد الإداري: رؤية منهجية التشخيص والتحليل والمعالجة، **المجلة العربية للإدارة، ٢٠**(١): ٨٩-٩٠.

٥٤- عبد الكريم بن سعد إبراهيم الخثران (٢٠٠٣). **واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٥٥- عبداللطيف مصلح محمد عائض (٢٠٠٩). دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري دراسة ميدانية على الوحدات الحكومية المدنية اليمنية. **مجلة الدراسات الاجتماعية، ٢٩**: ١٣٩-١٩٢.

٥٦- عبدالله عبدالكريم السالم (٢٠٠٩). **استراتيجية الحد من الفساد الإداري: حالة دراسية عن المملكة العربية السعودية**. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة :إدارة المال العام: التخصيص والاستخدام وورشة عمل تسوية المنازعات المالية» والمنعقدة بمدينة كوالالمبور- ماليزيا، في الفترة ما بين ٢٥-٢٩ أكتوبر، ٢٠٠٩.

٥٧- عبدالمالك خلف التميمي (١٩٩٧). **المجتمع المدني في الكويت منذ الاستقلال إلى الاحتلال ١٩٦١-١٩٩٠**. في: الكويت والمجتمع المدني: مجموعة من محاضرات الموسم الثقافي الرابع والعشرين لرابطة الاجتماعيين. الكويت، ٢-١٦ مارس. ص ص : ١٩-٥٩.

٥٨- عبدالمالك خلف التميمي (٢٠١٤). **تاريخ الفساد في دولة نفطية: حالة الكويت**، جريدة القبس الكويتية، ٢٢ أغسطس، ٢٠١٤.

٥٩- عبدالنبي العكري (٢٠٠٩). **واقع التشريعات والممارسة لمكافحة الفساد في دول مجلس التعاون الخليجي ... حالة الكويت وقطر**. ورقة تم تقديمها إلى:مؤتمر المساءلة والشفافية ودورهما في تنمية الاقتصاد الخليجي، مركز الخليج لسياسات التنمية.

٦٠- علي أحمد الطراح (١٩٩٨). أبعاد أزمة التنمية في المجتمع النفطي: المثال الكويتي. **المجلة العربية للعلوم الإنسانية،١٦** (٦٢): ٢٧.

٦١- علي أحمد الطراح (٢٠٠٠). التنشئة الاجتماعية وقيم الذكورة. **مجلة العلوم الاجتماعية ، ٢**. المجلد. ٢٨.

٦٢- علي أحمد الطراح و جاسم يوسف الكندري (١٩٩٢). الشباب والاغتراب «دراسة تطبيقية على المجتمع الكويتي». **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.٦٥** - أبريل.

٦٣ـ علي أحمد طلب (٢٠١٣). **الفساد والإفساد في القرآن الكريم**. منتدى الخليل الثقافي، استرجعت بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠١٩ من موقع الفيس بوك:

./https://www.facebook.com/190162821053946/posts/481060538630838

٦٤ـ علي ليلة (١٩٨٥). **العالم الثالث: قضايا ومشكلات**. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

٦٥ـ عماد الشيخ داود (٢٠٠٤). **الشفافية ومراقبة الفساد**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٦٦ـ عهدي فهد المرزوق (٢٦ نوفمبر ٢٠١٩). تويتر، استرجعت من:
https://twitter.com/AhdiAlmarzouq

٦٧ـ الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (٢٠٠٤). بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت.

٦٨ـ فيصل المطيري (ديسمبر، ٨، ٢٠١٩). المناعة تراجعت في ١٠ أعوام.. لكن الوعي ارتفع: ٧٥٠٪ زيادة جرائم الأموال العامة، جريدة القبس الكويتية.

٦٩ـ فيصل محمود الشواورة (٢٠٠٩). قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٢٥**(٢): ١١٩-١٥٥.

٧٠ـ قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

٧١ـ مبارك القفيدي (٢٠١٥). **دراسة ظاهرة الفساد المالي والإداري في دولة الكويت**. المركز الديمقراطي العربي، تقارير استراتيجية، ١٤ مارس. استرجعت من: https://democraticac.de/?p=10797 بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٩.

٧٢ـ مجلة المجتمع (١٣ أبريل، ٢٠١٤). اعترافات نائب كويتي تقود رئيس الوزراء إلى منصة الاستجواب.

٧٣ـ محمد سلمان محمود و هيفاء مزهر الساعدي (٢٠١٧). **الفساد الإداري في العراق: الأسباب والمعالجات**. المؤتمر العلمي الثالث عشر لكلية القانون تحت عنوان: بناء دولة المؤسسات على أسس قانونية أداة فاعلة في محاربة الفساد والإرهاب، جامعة أهل البيت، ٢٩ أبريل، ٢٠١٧.

٧٤ـ مرتضى نوري محمود (٢٠٠٨). **الاستراتيجية العامة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق**. المؤتمر العلمي حول النزاهة أساس الأمن والتنمية، هيئة النزاهة، العراق، ديسمبر ٢٠٠٨ .

٧٥ـ مهدي عطية موحي وجاسم محمد حسين (٢٠١٥). استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في تعزيز الأداء المنظمي: دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمسؤولين في مكاتب المفتش العام. **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، ٧**(١): ٩٤-١٣١.

٧٦ـ موقع إرم الإخباري (٢٠١٨) عدد ١١ يناير.

٧٧ـ هاني محمد موسى (٢٠٠٩). دور التربية في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع العربي. **مجلة كلية التربية، ١٩**(٧٧): ١٢٧-١٦٣.

٧٨ـ وكالة الأنباء الكويتية، كونا (٢١ يوليو ٢٠١٩). نزاهة: إحالة قياديين وإشرافيين في الأشغال والطرق وآخرين إلى النيابة. الموقع الإلكتروني.

٧٩ـ يعقوب يوسف الكندري (٢٠٠٨). **العادات والتقاليد المرتبطة بمرحلة الوفاة في المجتمع الكويتي**. الكويت: جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي.

٨٠ـ يعقوب يوسف الكندري (٢٠٠٩). **أثر الاغتراب الاجتماعي على السلوك العدواني: دراسة على عينة من الشباب في المجتمع الكويتي**. بحث مقدم إلى الملتقى التاسع لجمعيات وروابط الاجتماعيين.

٨١ـ يعقوب يوسف الكندري (٢٠١٣). **المواطنة والانتماء والهوية الوطنية في ثقافة المجتمع الكويتي: دراسة على عينة من الشباب الكويتي**. بحث علمي

مقدم إلى اللقاء العلمي الرابع للجمعية الجغرافية الخليجية والمقام في المدينة المنورة في الفترة بين ٧-١٠ صفر ١٤٣٥ الموافق ١٠-١٣ ديسمبر ٢٠١٣ .

٨٢. يعقوب يوسف الكندري (٢٠١٩). **دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع السياسات الاجتماعية العامة في الكويت**. ورقة مقدمة إلى: منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية السادس للمسار الأول حول: صنع السياسات العامة في دول الخليج العربية، خلال الفترة من ٧-٨ ديسمبر ٢٠١٩ الدوحة، قطر.

٨٣. يعقوب يوسف الكندري و محمد عبدالعزيز الضويحي (٢٠١٦). **تعزيز الهوية الوطنية في المجتمع الكويتي**، دراسة معدة إلى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب غير منشورة، دولة الكويت.

٨٤. يعقوب يوسف الكندري وآخرون (٢٠١٧). **قيم المواطنة والانتماء في ثقافة المجتمع الكويتي ودور المؤسسات الاجتماعية في تعزيزها**. بدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي. الكويت: مكتبة الخط.

٨٥. يعقوب يوسف الكندري ومحمد طالب الكندري (تحت الطبع). اتجاهات الشباب نحو قضايا الفساد في المجتمع الكويتي. **دراسات: المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية**.

٨٦. يعقوب يوسف الكندري، حمود فهد القشعان، و محمد عبدالعزيز الضويحي (٢٠١١). قيم المواطنة والانتماء: دراسة على عينة من الشباب في المجتمع الكويتي. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. ٣٧** (١٤٢).

٨٧. يعقوب يوسف الكندري، مها مشاري السجاري، حمد عادل العسلاوي، و دلال خالد البالول (٢٠١٥). المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في استخدام شبكة التواصل الاجتماعي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب الكويتي. **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**. الرسالة ٤٤١، الحولية ٣٦.

٨٨ـ يوسف محرم عبدالكريم يوسف بن زارع (٢٠١٧). **دور القيادة الإدارية في ليبيا في مكافحة الفساد الإداري: دراسة نقدية تأصيلية من منظور إسلامي**. رسالة ماجستير، كلية القيادة والإدارة، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.

ثانياً - المراجع الأجنبية :

89- Adler, F & Laufer, W.S. (1999). ***The Legacy of Anomie Theory***. Transaction Publishers, New Brunswick.

90- Akani, C. (2011). Political Economy of Corruption and Youth Violence in Nigeria', ***Third World Economic Review 1*** (1).

91- Al-Kandari, Y. & Al-Hadban, Ibrahim (2010). Tribalism, Sectarianism, and Democracy in Kuwaiti Culture. ***Digest of Middle East Studies (DOMES).*** 268-285.

92- Blank, Thomas & Schmidt, Peter. (2003). National identity in United Germany: Nationalism or Patriotism? An Empirical Test With Representative Data. Political ***Psychology,24***(2): 289-312.

93- Bowman, D. M. & Giligan, G. (2008). Australian women and corruption: The gender dimension in perceptions of corruption, ***JOAAG,3***(1): 1-9.

94- Collins, P.; Doig, A. ; Vian, T.; Brinkerhoff, D.; Feeley, F.; Salomon, M.; Vien; N.T.K (2012). Confronting Corruption in the Health Sector in Vietnam: Patterns And Prospects. ***Public Administration & Development, 32***(1): 49-63.

95- Daniel, T. (2000). The cause of corruption: a cross-national study. ***Journal of Public Economics, 76***: 399–457.

96- David, D.; Fisman, R.; Gatti, R. (2001). Are women really the "fairer" sex? Corruption and women in government. ***Journal of Economic Behavior and Organization 46***: 423–429.

97- Deurzen, I.V. (2012). Acceptance of Corrupt Acts: a Comparative Study of Values Regarding Corruption in Europe. ***Journal of Social Research and Policy, 3***(1):27-42.

98- Dorasamy, N. & Pillay, S. (2010). Linking cultural dimensions with the nature of corruption: An institutional theory perspective. ***International Journal of Cross Cultural Management, 10***(3): 363-378.

99- Farzanegan, M.R. & Witthuhn, S. (2017). Corruption and Political Stability: Does the Youth Bulge Matter? ***European Journal of Political Economy, 49***: 47-70.

100- Habibov, N.; Fan, L & Auchynnikava (2019). The Effects of Corruption on Satisfaction with Local and National Governments. Does Corruption 'Grease the Wheels'? ***Europe-Asia Studies, 71***(5):736-752.

101- Joseph, Nevo. (1998). Religion and national identity in Saudi Arabia. ***Middle East Studies***, July 1.

102- Kaffenberger, Michelle (2012). ***The Effect of the Educational Attainment on Corruption participation Sub-Saharan Africa***. Unpublished Master Thesis. Vanderbilt University, Nashville, TN.

103- Kamensky, E (2016). Innovations. Anomie. Corruption: basic theoretical models: Innovations. Anomie. Corruption: basic theoretical models. ***Economics Annals XXI, 3-4***(1):8-11.

104- Koyuncu, C.; Ozturkler, H. & Yilmaz, R. (2010) Privatization and corruption in transition economies: a panel study. ***Journal of Economic Policy Reform, 13***(3): 277-284.

105- Li, H.; Gong, T. & Xiao, H. (2016). The Perception of Anti-corruption Efficacy in China: An Empirical Analysis. ***Social Indicators Research, 125***(3): 885-903.

106- Li, H.; Xiao, H. & Gong, T. (2017). The impact of economic well-being on perceptions of anti-corruption performance: Evidence from China. ***Policy and Society,34***: 97-109.

107- Maeda, K. & Ziegfeld, A. (2015). Socioeconomic status and corruption perceptions around the world. ***Research and Politics***,1–9.

108- Maeda, K. & Ziegfeld, A. (2015). Socioeconomic status and corruption perceptions around the world. Research and Politics: 1–9.

109- Maloletko, A. (2018). ***How does the Russian youth perceive corruption***. 27th. International Scientific Conference on Economic and Social Development – Rome, 1-2 March 2018.

110- Natalia, M.; Rossi, M.; Smith, T. (2010). The Perception of Corruption, ***International Journal of Public Opinion Research,22***(1): 120–131.

111- Nisnevich, Y. (2013). Corruption, youth, Internet, and Army. ***European Scientific Journal, 4***, 678-683.

112- Nurudeen, A.; Abd Karim, M.Z. & Aziz, M.I. (2015). Corruption, Political Instability and Economic Development in the Economic Community of West African States (ECOWAS): Is There a Causal Relationship?. ***Contemporary Economics, 9***(1): 45-60.

113- Okafor, E.E. (2011). Youth unemployment and implication for stability of democracy in Nigeria. ***Journal of Sustainable Development in Africa,13,1***: 358-373.

114- Onyango, Gideon (2018). ***Administrative culture and the performance of accountability institutions in public organizations: An analysis of the implementation of anti-corruption strategies in Kenya***. Doctoral Theses. Faculty of Economics and Management Sciences, University of the Western Cape, Public Administration, School of Government.

115- Parekh, Bhikhu (2000). Defining British National Identity. ***The Political Quarterly,80***, 251-262.

116- Pluskota, A.M. (2018). Relationship Between Corruption and Government Spending - the Example of Rich European Countries. ***Przedsiębiorczość i Zarządzanie, 19***(10):455-467.

117- Rex, John. National identity in the Democratic Multi-Cultural State. ***Sociological Research Online***, 1996, 1(2), <http://www.socresonline.org.uk/1/2/1.html.

118- Roman, A.V. & Miller, H.T. (2014). Building Social Cohesion: Family, Friends, and Corruption. ***Administration & Society, 46***(7): 775-795.

119- Rothstein, B & Uslaner, E.M. (2005) , ALL FOR ALL: Equality, Corruption, and Social trust. ***World Politics,58***(1): 41-72.

120- Sabic-El-Rayess, A. (2012). ***Making of a Voiceless Youth: Corruption in Bosnia and Herzegovina's Higher Education***. Theses Doctoral. Columbia University: Comparative and International Education.

121- Saha, Sh. & Gounder, R. (2013). Corruption and economic development nexus: Variations across income levels in a non-linear framework. ***Economic Modelling, 31***: 70-79.

122- Shadabi, L (2013). The Impact of Religion on Corruption. ***The Journal of Business Inquiry, 12***(1): 102-117.

123- Sihombing, S. & Pramono, R. (2015). ***Indonesian youth values and corruption: A descriptive study***. 1st NCBMA (UniversitasPelitaHarapan, Indonesia). "Bridging The Gap Between Theory and Practice". 19 March 2015, Tangerang.

124- Smith, M. (2010). Perceived corruption, distributive justice, and the legitimacy of the system of social stratification in the

Czech Republic. ***Communist and Post-Communist Studies, 43***(4):439-451.

125- Sommer, U.; Ben-Nun Bloom, P. and Arikan, G. (2011). Does faith limit immorality? The politics of religion and corruption. ***Journal Democratization. 20***(2): 287-309.

126- Swamy, A.; Knack, S.; Lee, Y. & Azfar, O (2001). Gender and corruption. ***Journal of Development Economics. 64***(1): 25-55.

127- Tanzi, V. (2002). ***Corruption Around the World: Causes, Consequences, Scope, and Cures***. in: Governance, Corruption and Economic Performance. Abed, G & Gupta, S (eds.). Washington D.C.: International Monetary Fund. PP: 19-58.

128- Tavanti, Marco (2013). ***The Cultural Dimensions of Corruption: Integrating Cultures in the Teaching of Anti-Corruption in Public Service***. In Agata Stachowicz-Stanusch and Hans Krause Hansen. Teaching Anti-Corruption: Developing Foundation for Business Dignity (Principles of Responsible Management Education Book Series), Business Expert Collection Press.

129- Torgler, B., Valev, N.T. (2006). Corruption and Age. J ***Bioecon 8***, 133–145.

130- Transparency International: The Global Coalition Against Corruption Online from https://www.transparency.org/cpi2018

131- Villoria, M.; Van Ryzin; & layena, C. (2013). Social and Political Consequences of Administrative Corruption: A Study of Public Perceptions in Spain. ***PAR Public Administration Review, 73***(1): 85-94.

132- Wardak, M. (2014-2015). The Role of Youth in Combating Corruption in Afghanistan. ***Women and Public Policy Journal, 1***: 104-112.

133- Williams, R. (1987). ***Political Corruption in Africa***. England: Gower Publishing Company Limited, Blackmore Press.

134- Wityliet, M.I; Kunst, A.E.; Arah, O.A. & Stronks, K. (2013). Sick regimes and sick people: a multilevel investigation of the population health consequences of perceived national corruption. ***The European Journal TMIH Tropical Medicine & International Health, 18***(10):1240-1247.

135- World Economic Forum (2015). ***How education can help tackle corruption in Africa***. Retrieved from https://www.weforum.org/agenda/2015/08/how-education-can-help-tackle-corruption-in-africa/.

Abstract

Corruption in Kuwait Society and its Impact of National Identity and Social Stability

The major aim of this study is to examine the relationship between corruption and its impact on national identity and social stability in Kuwaiti society. It examines the citizens' attitudes of the extent of corruption, its manifestations, its causes, and the role of institutions in confronting it. Also, it examines relationship between corruption and some social variables. An opportunistic sample of 1220 respondents (aged from 17-81 years) from both sexes and from all age and social groups in Kuwaiti society were selected. Questionnaire was the major tool for this study. It included three parts: the first part was preliminary and demographic information. In the second part, four scales were used: Corruption Scale, Corruption Dimensions Scale, Corruption Reasons Scale, and Institutions Responsibility Facing Corruption Scale. The third part was two open-ended questions. Respondents were asked to express their opinion concern the corruption dimensions in the society and recording any event or cases about it. SPSS was used for data entry and analysis. Descriptive and inferential statistics were used. inferential statistics were t-test, ANOVA, Pearson Correlation and Multivariable regression. The results indicated that there are clear indications of corruption dimensions in the society. There is an increasing of respondents' feeling as it is shown and expressed in the quantitative and qualitative data. These indicators are generally considered dangerous and effect the national identity and social stability. The study concludes that the principles of good governance must be applied to get out of this moral crisis.

Key Words: Corruption in Kuwait, National Identity, Social Stability